وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة

العلامة الشيخ مبارك محمد إبراهيمي الميلي الجزائري

قسم التاريخ و الجغرافيا

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم

تخصص : جغرافيا إقليمية

بعنوان :

البعد المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة

دراسة جغرافية العمران الريفي

اعداد الباحث : ڤحام يوسف .

اشراف الدكتور : سرباح مُحَمَّد .

لجنة المناقشة :

1- د. علوات مُحَمَّد .	استاذ محاضر أ .	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة .	رئيساً .
2- د . سرباح مُحَمَّد .	استاذ محاضر أ .	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة .	مشرفاً و مقرراً
3- أ.د. بدروني مُحَمَّد .	استاذ التعليم العالي .	جامعة علي لونيسي البليدة (2) .	مناقشاً .
4- د. صالح عبد العزيز .	استاذ محاضر أ .	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة .	مناقشاً .
5- د. عطاء الله نظيرة .	استاذة محاضرة أ .	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة .	مناقشةً .
6- د. ساسي مُحَمَّد .	استاذ محاضر أ .	جامعة عمار ثليجي الاغواط .	مناقشاً .

السنة الجامعية 2021-2022 .

عرفت التجمعات الريفية تزايداً و تغيراتً سريعةً نتيجة عدة أسباب ، مما أنتج تجمعات عمرانية ريفية جديدة تشهد نموا فطريا على المجال ، و قد أدى هذا التركز إلى طفو مشاكل عدة إلى السطح رغم وجود مخططات تنموية و تخطيطية التي فشلت في مواجهة تحديات تزايد و نمو التجمعات العمرانية الريفية ، لاسيما و أن الريف الجزائري قد عرف تحولات مجالية و بشرية كبيرة تستدعي وضع تصور مستقبلي مدروس لأجل إيجاد حلول استباقية للفوارق و المشاكل بين الريف و الحضر .

تعد ولاية البليدة واحدة من الولايات الشمالية التي تتميز بخصوصيات مجالية فريدة ، فالمجال بها يتنوع و يتوزع بين ساحل الجزائر و سهل متيجة و الأطلس البليدي ، بالإضافة إلى الوزن الديموغرافي الكبير و قد بلغ تقدير السكان بها لسنة 2018 حسب الديوان الوطني للإحصاء 1.319.318 نسمة موزعين بين تجمعات عمرانية ريفية و أخرى حضرية ، و قد نجم عن هذا ظهور فوارق و تغيرات مجالية خاصة في ظهور تجمعات سكنية ريفية موزعة على مختلف بلديات الولاية تستدعي منا دراسة مستفيضة و اهتماما بالغا لاسيما و أن هذه التغيرات في توزيع و تعداد التجمعات العمرانية الريفية بالولاية قد أدى إلى تغيّر في ملامح الريف و ملامح الحضر كذلك لاسيما على مستوى المتصل الريفي-الحضري ، و هذا يستدعي منا تفسير جديد لمختلف الظواهر الجغرافية التي صاحبت التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الريفية بالمجال البليدي ، خاصة و أننا نسجل تلاحم كبير بين التجمعات العمرانية الحضرية و الريفية .

حتّم وجود هذه التحديات على ولاية البليدة أن تنتهج سياسة عمرانية جديدة قائمة على معاينة و مراقبة و متابعة كل الإفرازات الناجمة عما سبق لمواجهة المشاكل و الفوارق التنموية التي تعيشها هذه التجمعات لتفادي اختلال توازن المجال أكثر و بروز مشاكل أخرى .

قمنا في هذا الصدد بدراسة تخص التنمية العمرانية الريفية في الجزائر و نحاول استعراض أهم الخصائص التركيبية و الاجتماعية و الاقتصادية و المميزات التوزيعية للعمران الريفي في الجزائر و دراسة عينة و المتمثلة في التجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة مبرزين الواقع الحالي و الآفاق و التطلعات المستقبلية ، حيث تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية سوسيومجالية و تنموية في آن واحد لاسيما و ان معالجة البعد المكاني يحوز اهمية كبرى في الدراسات الريفية الحديثة .

إشـكـالـيـة الـبـحـث :

تعتبر دراسة جغرافية العمران الريفي أحد أهم الدراسات البشرية التنموية لأن الريف يعتبر اللبنة الأولى التي ترتكز عليها التنمية المستدامة ، و العمران الريفي من أهم المكونات للبيئة الريفية .

فجاء بحثنا هذا الموسوم بـــــــ " **البعد المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة** " نعتمد فيه على المنهج الوصفي و التحليلي و الكمي و التاريخي لمعالجة الاشكالية التالية :

ما هي الوضعية الحالية و المستقبلية للريف الجزائري بشريا و اقتصاديا و عِمرانا ؟

و بأخذ ولاية البليدة كعينة قمنا بتبسيط هذه الإشكالية الكبرى إلى إشكاليات فرعية جاءت كما يلي :

- **الإشكالية الاولى :** ما هو تصنيف التجمعات العمرانية الريفية بها بناءا على الحجم السكاني ؟ تبعا للتصنيف المعمول به في الجزائر بصفة عامة .
- **الإشكالية الثانية :** ما هو واقع التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة ؟
- **الإشكالية الثالثة :** بعدما قمنا بالتعرف على نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالولاية ، نتعرف على الثقل التنموي و امكانية نمو هذه التجمعات العمرانية الريفية ، و بالتالي التوصل الى تحديد اهم الاقطاب الريفية ذات الامكانيات الاقتصادية و البشرية الضخمة من دونها ، و هذا طبعا سيفيدنا في عملية التخطيط المستقبلي الامثل و الانجع .

اعتمدنا لمعالجة هذه الإشكاليات على الفرضيات التالية التي ننطلق من خلالها تحديد البعد المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بالولاية ، و المتمثلة فيما يلي :

- **الفرضية الاولى :** تحولات ريفية سريعة على المستوى المحلي بالريف البليدي برزت بشكل واضح في تمدد عمراني كبير على الضواحي بطريقة عشوائية و غير مدروسة ، اخذ اتجاهات نمو متعددة يصعب بالتالي من عملية التحكم به و ساهم في ظهور تجمعات عمرانية ريفية جديدة منذ الاستقلال الى يومنا هذا .
- **الفرضية الثانية :** تتباين الإمكانات الطبيعية و البشرية و الاقتصادية بالتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة مما يوسع في الفوارق التنموية بينها ، فتتقدم تجمعات عمرانية ريفية لتكون في مصاف التجمعات الحضرية ، و تتأخر اخرى لتنعدم بها التنمية المحلية اطلاقا .

- **تقديم منطقة الدراسة :**

تعد ولاية البليدة ثاني ولاية من حيث الاهمية السكانية و العمرانية بمتروبول الجزائر المتكون من الجزائر العاصمة ، البليدة ، بومرداس ، تيبازة ، حيث قدر عدد سكانها حسب إحصاء 2018 بـــ1.319.318 نسمة ، تضم 25 بلدية يتباين توزيع السكان و العمران بها تبعا لعدة اعتبارات ، تم اختيارها كعينة لهذه الدراسة لما تحوزه من موقع استراتيجي و امكانيات تنموية هائلة و مشاكل و ارتفاقات طبيعية و غير طبيعية كذلك .

الخريطة (01) : حـــــــدود مـــــنـــــطـــــقـــــة الـــــــدراســـــــة .

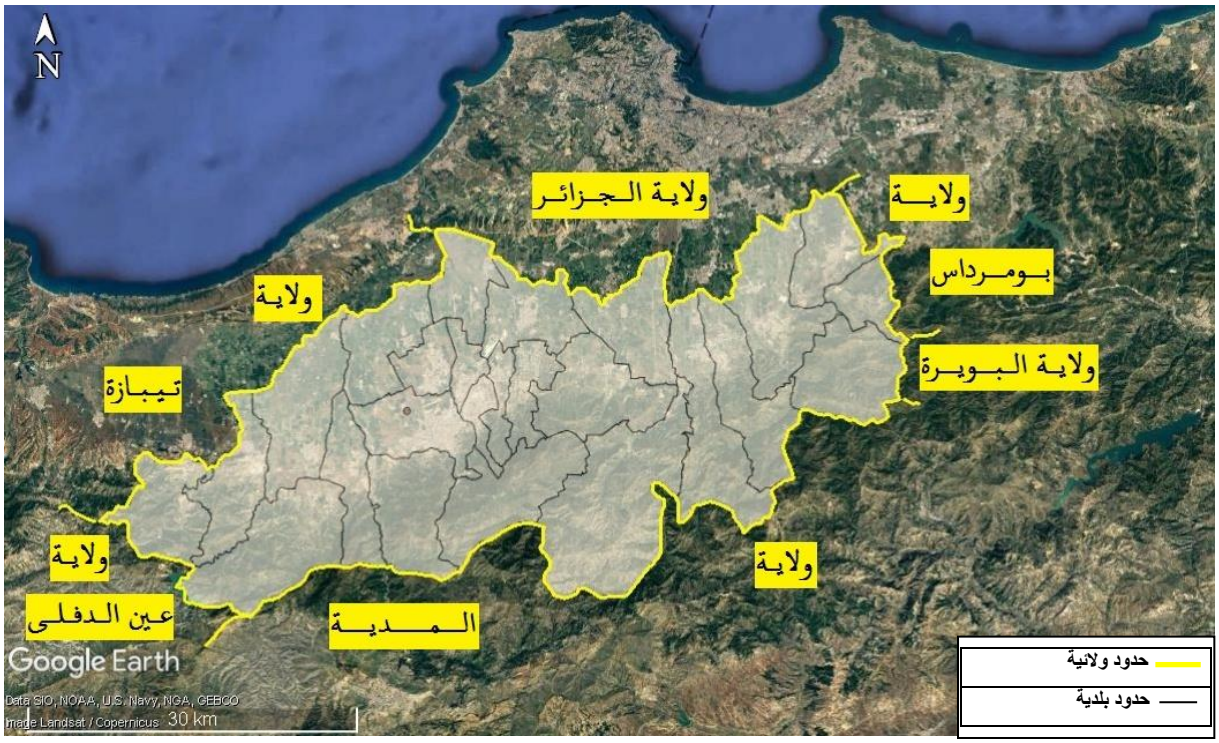

المصدر : من إنجاز الباحث اعتمادا على الصور الفضائية من google earth .

نكتفي في دراستنا هذه بالتعرض التجمعات العمرانية الريفية انطلاقا من كون بحثنا موجه للتعرف على التحليل المكاني لها ، و الجدول رقم (1) التالي يوضح توزيع عددها على بلديات الولاية .

الجدول (01) : توزيع عدد التجمعات العمرانية الريفية على بلديات منطقة الدراسة .

الرقم	الدائرة	البلدية	المساحة الكلية كم^2	عدد التجمعات العمرانية الريفية
01	مفتاح	مفتاح	55	7
02		الجبابرة	28,5	4
03	الاربعاء	الاربعاء	85,3	4
04		صوحان	64,5	1
05	بوقرة	بوقرة	86,1	1
06		اولاد سلامة	71,2	2
07		حمام ملوان	151,9	4
08	بوينان	بوينان	73,2	3
09		الشبلي	61,5	5
10	بوفاريك	بوفاريك	51	2
11		الصومعة	27,8	1
12		قرواو	18	-
13	اولاد يعيش	اولاد يعيش	14	-
14		بني مراد	15,7	1
15		الشريعة	80,3	1
16	البليدة	البليدة	53,3	2
17		بوعرفة	67,2	1
18	واد العلايق	واد العلايق	55,5	5
19		بني خليل	43,6	4
20		بني تامو	24,7	-
21	موزاية	موزاية	83,9	2
22		الشفة	48,1	2
23		عين الرمانة	101,4	4
24	العفرون	العفرون	55,9	2
25		واد جر	61,1	3
المجموع			1478,7	61

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 و مونوغرافية الولاية 2020 و الخرجات الميدانية .

الدراسات السابقة :

برزت في الآونة الأخيرة اهمية القرية كالمنطلق و المرتكز الاول للتخطيط و التهيئة المستدامة ، فذلك التجمع العمراني الريفي البسيط في مكوناته المعمارية و العمرانية لا يفتأ يتحول إلى قرية صغيرة ثم مدينة ثم حاضرة و هكذا ، و لهذا فقد تنبأ عديد الباحثين بالأهمية التخطيطية لها ، فانطلقوا منها لأجل الوصول في الأخير إلى نتائج تنموية مستدامة ، هذا من جهة .

و من جهة ثانية فإن دراسة العمران الريفي او القروي تعتبر من أهم المجالات الغنية و العذراء كذلك في إطار الدراسات الجغرافية الريفية و التي أصبحت تلقى اهتمام كبير من الباحثين الجغرافيين ، فلم يصبح الأمر يقتصر على الوصف الخارجي للعمران الريفي فقط بل تعدى ذلك الى تصنيف المراكز العمرانية الريفية و إبراز العلاقات المكانية بين التجمعات

العمرانية الريفية و التعرض للآفاق المستقبلية لها ، مما أضفى عليها نوع من الواقعية الملموسة لاسيما باعتماد تقنيات إحصائية تساعدنا على التحليل و التقييم .

- تناول إسماعيل م خ (1982) " أنماط الاستيطان الريفي " في العراق و حدّد نمط الحياة و المعيشة المرتبط بخصائص المجتمع الريفي العراقي ضمن مفهوم تخطيط الاستيطان الريفي ، حيث بنى الباحث هذا التخطيط على عدة عوامل مؤثرة في الاستيطان الريفي و الإسهام بالتالي في الأخير في عملية تخطيط التنمية الريفية ، و قد استفدنا من هذه الدراسة القيّمة في حصر لعدة مفاهيم جغرافية ريفية .
- اهتم مارك كوت " Marc Cote " 1975 بدراسة العمران الريفي في الجزائر من جهة اهتمامه بدراسة القرى الاشتراكية كنموذج لتطوير الريف خلال حقبة زمنية معينة لها دوافعها و مقتضياتها ، كانت هذه الدراسة خير معين للإطلاع على اهم الخصائص المعمارية للعمران الريفي الجزائري خلال مرحلة تاريخية معينة .
- تعرض الأستاذ شراد . ص (1987) لإشكالية استصلاح المجال الريفي الجزائري مبرزاً بالتحليل للتوزيع المجالي و الآفاق المستقبلية لهذا الاستصلاح .
- فقد ابرز الديب ح أ (1997) في كتابه " المستوطنات الريفية في إقليم الباطنة بسلطنة عمان " أنماط و أحجام و بناء المستوطنات الريفية في الإقليم من وجهة نظر جغرافية ، و قد هدف هذا الكتاب إلى دراسة العلاقات المكانية المؤثرة في تنظيمها و معالجة هذا المظهر البشري ـ
- تطرقت العبدلي (2004) إلى العمران الريفي في محافظة خليص المملكة العربية السعودية دراسة جغرافية من خلال التعرض إلى خصائص مراكز العمران الريفي الطبيعية و البشرية و العوامل المؤثرة في توزيعها المكاني باستخدام عدة أساليب إحصائية أهمها معامل صلة الجوار ، و قد توصلت في الأخير إلى أن النمط العام للتوزيع هو النمط المتقارب و بنت عليه عدة استنتاجات .
- تناول البهنساوي (2012) دراسة معايير تحديد الأهمية النسبية و الدور الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية في إطار المخططات الإقليمية و تطبيقها على قرى و هجر المملكة العربية السعودية ، و قد توصل الباحث إلى تصنيف التجمعات العمرانية الريفية على أساس كمي باعتماد نموذج إمكانية النمو لشرح و تفسير التفاعل المكاني بين التجمعات البشرية ، و قد اعتمدنا بصورة كبيرة على هذا النموذج في الفصل الاخير من دراستنا .
- عرجت داليا عادل محمد السيد متولي حسين (2012) على دراسة المتصل الريفي-الحضري في نطاق مدينة المنصورة بجمهورية مصر العربية استخدمت فيها نظم

المعلومات الجغرافية ، و هذا ما أضفى عليها من الأهمية الكبيرة حيث أبرزت التفاعل الموجود بين منطقة الالتقاء بين الريف و الحضر ، و قد توصلت في الأخير إلى أن هذا المتصل قد غلبت عليه العشوائية في الانجاز و التسيير ، مما يعني أولوية التدخل به مستقبلا في وضع المخططات التنموية ، و كانت الدراسة ذات فائدة كبيرة في ابراز الخصائص الطبيعية و العمرانية للمتصل الريفي الحضري .

يعكس ما سبق التعرض له توالي الدراسات العمرانية الريفية و تدرجها من استخدام الوسائل الإحصائية البسيطة إلى الاستفادة من احدث التقنيات الحديثة لنظم المعلومات الجغرافية ، لأجل التعرف على العلاقة القائمة بين الانتشار المكاني و الثقل التنموي للتجمعات العمرانية الريفية على اختلاف مسمياتها و سماتها الجغرافية البارزة.

اهمية الدراسة :

كما يمكن حصر الأهمية من هذه الدراسة في النقاط التالية :

- المساهمة في إثراء الدراسات العمرانية الريفية ، نتيجة ملاحظة نوع من القصور فيها مقارنة مع الدراسات العمرانية الحضرية .
- بما أن القرية الريفية هي النواة الأولى للمدينة الحضرية ، فإن من الضروري إحاطتها بدراسات جغرافية قيّمة تقف على ماهيتها و أبعادها المكانية لأجل الإعداد الجيد لعمليات التخطيط و استشرافا للآفاق المستقبلية .
- الوزن الإقليمي الذي تتمتع به ولاية البليدة و مميزاتها الطبوغرافية و السكانية و حاجتها لدراسات جغرافية مستفيضة تهتم بالتحليل المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية و ثقلها التنموي .

الـهـدف مـن الـبـحـث :

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز تصنيف التجمعات العمرانية الريفية و انتشارها المجالي و الأهمية النسبية للتجمعات العمرانية الريفية الكبرى و المتوسطة و الصغرى ، مما يستدعي توضيح التوزيع و الانتشار و التدرج الهرمي و نمط التوزيع المكاني لها باستخدام أساليب إحصائية مكانية ضمن نظم المعلومات الجغرافية ، مما يساعد على فهم و استنباط المزايا الاقليمية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المناطق و التجمعات العمرانية الريفية ، و بالتالي تحديد أهم العوامل المساعدة على تحقيق استصلاح دائم و فعال و مجابهة و معالجة عدة مشاكل مستعصية كالبطالة و الهجرة نحو المدن ، هذا وفق ما يلي :

- تحديد الانتشار المكاني للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة .
- التعرف على الثقل التنموي للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة .

- توضيح العلاقة القائمة بين الأهمية النسبية للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة و نمط انتشارها المكاني ، مما يسمح لنا بتمييز منطقة المتصل الريفي - الحضري لما لها من الأهمية القصوى في التعرف على أنماط استخدامات الأرض بها و ما تحمله من تحولات بينية جذرية .

إذن فالهدف من دراستنا هذه الإجابة على عدة انشغالات علمية نوجزها فيما يلي :

1- التعرف على أهم التحولات التي مست الريف الجزائري بداية من قبيل الاحتلال الفرنسي إلى يومنا هذا ، و التركيز على ما بعد الاستقلال بالتعرف على أهم السياسات الفلاحية الموجهة نحوه ، و أهم التغيّرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها بعد الاستقلال .

2- توضيح الخصائص التركيبية للسكن الريفي كالتعرف على حجم التجمعات العمرانية الريفية و الأسرة الريفية الجزائرية .

3- الإشارة إلى السياسات العمرانية بالريف الجزائري منذ 1962 إلى آخرها و المتمثلة في سياسة التجديد الريفي 2014 ، لأجل توضيح مدى الاهتمام التنموي الذي توليه السلطات العليا بالبلاد عبر مختلف المراحل رغم تعدد التوجهات السياسية و الإيديولوجيات خدمة للريف الجزائري ، مع الإشارة إلى النمو العمراني الذي عرفته ولاية البليدة منذ تأسيسها إلى يومنا هذا و ما صاحبه من نمو عمراني كبير .

4- التعرف على الحيز المخصص للاهتمام بالسكن الريفي في إطار سياسة التجديد الريفي ، التي أخذت الدولة مؤخرا الاهتمام بها و السعي لتحقيقها .

5- السعي لتكييف قواعد العمران مع أوضاع المجال الريفي ، لأجل قطع أشواط كبيرة في سياسة تحسين السكن الريفي .

6- التعرف على الدور التنموي و الاستراتيجي الذي يلعبه السكن الريفي في تنمية المجال الريفي في الجزائر.

7- التعرف على نمو و نوعية التوزيع المجالي للعمران الريفي هل هو عشوائي أو منتظم في الجزائر .

8- التركيز أكثر فيما بقي على التجمعات العمرانية الريفية بالولاية تصنيفا و توزيعا و بعدا مكانيا بالتعرف على نمط الانتشار و الوزن التنموي المتباين بين مختلف التجمعات العمرانية الريفية بالولاية .

9- التوصل في الأخير إلى تحديد الآفاق المستقبلية للمجال الريفي بولاية البليدة في إطاره العمراني ، بتصنيف التجمعات العمرانية الريفية تصنيفا تنمويا ، واستشراف مستقبلي يحدد أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لأجل تخطيط تنموي محكم و مستدام .

و هذا من خلال المنهجية التالية :

منهجية الدراسة :

إن التحديد الدقيق لمنهجية البحث من أهم العوامل المساعدة على الدقة و السرعة اللازمة لجل إنهاء أي بحث علمي في آجاله المحددة ، و هذا ما عمدنا إليه بداية و سعينا إلى تحقيقه ، فكانت مراحل البحث وفق ما يلي :

- البحث المكتبي و ما رافقه من اطلاع على أهم الدراسات التي تناولت الموضوع أو المشابهة له ، لأجل الإلمام قدر المستطاع بجوانب و حيثيات الموضوع ، بالإضافة إلى الجلسات العلمية التي تفضل بها علينا الأستاذ المشرف من اجل وضع القطار على السكة الصحيحة ثم الانطلاقة في تحرير خطة البحث و ما سيصاحبها مستقبلا من انجاز الرسالة ، كل هذا العمل المكتبي جعلنا نركز على الجانب النظري بصورة واسعة بالنظر الى اهمية الموضوع في جغرافية العمران الريفي و كذلك قلة الدراسات في ميدان التجمعات العمرانية الريفية بالجزائر عامة و ولاية البليدة على وجه الخصوص .
- العمل الميداني بجمع المعطيات و المعلومات و بيانات من مختلف الدوائر و المصالح و الأجهزة الإدارية و العلمية التي بإمكانها خدمة موضوعنا من قريب أو من بعيد ، خاصة الديوان الوطني للإحصاء بمختلف منشوراته الإحصائية لاسيما السكان و السكن من 1966 إلى 2016 و تقديراته السكانية 2018 ، و مختلف المصالح البلدية بمعظم بلديات منطقة الدراسة و السماح لنا من الاطلاع على المخططات التوجيهية و مصلحة الغابات بالولاية و غيرها .
- التركيز على التحقيق الميداني المباشر باستخراج و الحصول على المعلومات الضرورية من الميدان مباشرة من خلال الزيارات الميدانية المتكررة ، و انجاز استبيان لأجل استكمال النقص في المعلومات أو إثراء الموضوع فيما يخص مدى توفر الخدمات المختلفة بالتجمعات العمرانية الريفية من منطقة الدراسة ، حيث قمنا بتوزيع استبيان على عينة **مختارة عشوائيا** من منطقة الدراسة و المتمثلة في بعض المؤسسات التربوية كمتوسطة تابينات جنوب بلدية الشبلي و التجمع السكاني السواكرية شمال بلدية مفتاح و كذلك توزيع بعض الاستبيانات على المواطنين ، و

تمكنّا من جمع 400 استبيان تمت جدولتها و الاستفادة منها في بحثنا حيث ما دعت الحاجة الى ذلك ، و بعد تفريغ البيانات من الاستبيانات تبين ان العينة موزعة بين الذكور المقدر عددهم بـــــ180 نسمة و الاناث 220 نسمة قاموا بالإجابة على الاسئلة المطروحة بالاستبيان الموجود في الملحق .

- الاعتماد على برنامج نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS10.0) و موقع google.earth في إعداد الخرائط و العلاقات الإحصائية المكانية للجغرافيا الكمية لأجل دراسة نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الريفية وفق التحليل الكمي لها في إطار الانتشار المجالي لها مثل قرينة الجار الأقرب و البعد المعياري و اتجاه الانتشار و الثقل التنموي و إمكانية النمو المستقبلي لها.
- جاءت في الأخير مرحلة تحرير الموضوع من خلال مقدمة عامة و ستة فصول و خاتمة عامة تتضمن نتائج و توصيات و اقتراحات ، و هذا كما يلي :

✓ **مقدمة البحث :** تناولت أهمية المجال الريفي الجزائري عامة و البليدي على وجه الخصوص و ضرورة استغلال إمكانياته البشرية و الاقتصادية لأجل تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة ، و إشكالية البحث و الأهداف المرجوة منه و الفرضيات المقترحة و منهجية البحث المعتمدة .

✓ **الفصل الأول :** حددنا فيه أهم الأسس و المفاهيم الضرورية ضمن الدراسات العمرانية الريفية بصفة عامة .

✓ **الفصل الثاني :** تعرضنا فيه إلى واقع الريف الجزائري منذ أواخر العهد العثماني إلى يومنا هذا ، مركزين على أهم التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية التي طرأت عليه ، و إبراز اثر ذلك مستقبلا .

✓ **الفصل الثالث :** استوقفنا فيه مكانة السكن الريفي في ولاية البليدة كأهم مكونات المجال الريفي الجزائري ، و هذا وفق مختلف السياسات العمرانية الموجهة نحو الريف الجزائري لاسيما منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

✓ **الفصل الرابع :** قمنا بتصنيف التجمعات العمرانية الريفية و انطلاقا من هنا بدءنا في التركيز أكثر على منطقة الدراسة .

✓ **الفصل الخامس :** تمكنا من خلاله في التعرف على التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الريفية و تحديد نمط الانتشار بتطبيق لبعض العلاقات الإحصائية المكانية التي تخص هذا الجانب ، و بالتالي التمكن من تحديد العوامل المساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في هذا التوزيع .

- ✓ **الفصل السادس :** تعرفنا فيه على الثقل و الوزن التنموي للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة و تحديد الأهمية النسبية لها و إمكانية نموها المستقبلي ، بناءا على معايير علمية ثابتة مكنتنا من تصنيف هذه التجمعات إلى مجموعات عمرانية تنموية كبرى و صغرى و نووية ، و بالتالي وضع تصور مستقبلي للريف البليدي و مسايرة تحول التجمعات العمرانية الريفية ضمن مستويات زمنية قريبة و بعيدة تبعا للعوامل المؤثرة في ذلك .
- ✓ و في الأخير **خاتمة عامة** حصرنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تعرضنا للبعد المكاني للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة و اقترحنا أهم النقاط و التوصيات التي رأيناها ناجعة لأجل تنمية ريفية مستدامة .

تمهيد :

نحاول الإشارة قبل الخوض في الدراسة إلى جغرافية العمران التي تعد من أهم فروع الجغرافيا البشرية و التي تهتم بدراسة العلاقات القائمة بين الإنسان و بيئته " حيث تعنى بدراسة الأشكال المختلفة للمحلات العمرانية (المدن و القرى) أو المحلات التي يسكنها الإنسان بدرجات مختلفة سواء من الداخل أو من الخارج "[1] ، فهي تهتم جغرافية العمران من الداخل – أي داخل التجمع العمراني – بالتعرف على مورفولوجية العمران و أشكال التوزيع إلى جانب أنماط استخدامات الأرض به و حجم السكان و السكن ، أما من الخارج أي على المستوى الإقليمي فتهتم جغرافية العمران بدراسة العلاقات المتبادلة بين التجمعات العمرانية (Settlement) سواء كانت حضرية أو ريفية في إطار العلاقات المكانية ، و هذا ما نصبو إليه من خلال بحثنا هذا .

اتسع منهج البحث في الآونة الأخيرة ليشمل النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية للتجمعات البشرية ، فكما تهتم الجغرافيا بدراسة الإنسان من حيث توزيعه و انتشاره كذلك تهتم بدراسة استخدام الأرض في مجالات مختلفة في مقدمتها اختيار الإنسان لموقع استقراره دون غيرها متخذا إياها موطن للعمران ، و من هنا فقد أكد الباحثون على توسع الدراسات الجغرافية العمرانية في الوقت الحالي ، فقد رأى أكثر من مهتم أن الدراسات التي تناولت العمران لم يعد التركيز فيها على أنماط المساكن و مواد البناء المستخدمة و مورفولوجية العمران بل تعدى ذلك إلى موضوعات تتعلق بالتوزيع المكاني للتجمعات العمرانية و تصنيف المساكن و التنظيم المكاني للمستوطنات البشرية .

(1) : الصقار محمد فؤاد . التخطيط الحضري و الإقليمي . منشأة المعارف . الإسكندرية . ص299 .

1- مفهوم العمران الريفي :

تعتبر التجمعات السكانية في العالم كما هو معلوم وليدة ظروف و تفاعلات بين السكان من جهة و بينها و بين البيئة الطبيعية من جهة أخرى ، الأمر الذي يعمل على تجمع السكان في بيئات معينة كنوع من أنواع الصراع من أجل البقاء و الاستمرار ، بما يتحول إلى شكل من أشكال التوزيع و الانتشار ، حيث يضع الإنسان في المكان الأكثر ملائمة له و لظروفه الاجتماعية و الاقتصادية ، و من هنا كانت القرى أقدم مراكز الاستيطان البشري و أكثرها انتشارا على سطح الأرض ، فاضطر الإنسان إلى الاستقرار بعد حقب طويلة متنقلا بحثا عن الماء و الكلأ و الراحة و الأمن ، و من المرجح أن استقرار الإنسان هذا ارتبط أول الأمر بالملاجئ و المغارات و الكهوف التي اتخذت فيما بعد شكل المنازل الصغيرة سميت (القرية) ، و منه يمثل العمران الريفي مرحلة مهمة في تطور المجتمعات البشرية بما يعكسه من آثار و نتائج في المراحل التالية من تطور المجتمعات ، فاستقرار الإنسان في بيئة معينة يعني تكيفه لأجوائها كما ينتج عن ارتباطه بالأرض و اتجاهه نحو استثمارها و استقراره عليها قيام نوع من العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية في المنطقة .

تعتبر المراكز العمرانية الريفية النووية المنطلق الأول للعمران و التواجد البشري ، و يرجع العلماء ظهور التجمعات العمرانية الريفية الأولى و المتمثلة في القرية إلى العصر الحجري الحديث ، أين انتقل الإنسان من مرحلة الجمع و الالتقاط و الصيد و الاقتناص إلى مرحلة الرعي و الزراعة و بالتالي الاستقرار ، و منه تقترن الحضارات الزراعية الأولى بظهور القرى فهي أول مظهر من مظاهر التعاون بين السكان في العمل والنشاط الاجتماعي ، و كانت هذه القرى النويات الأولى التي تطور منها هذا العمران البشري ، و انطلاقا من كون معالجة ظاهرة جغرافية كبرى مثل العمران البشري يحتم علينا التعرض للأساسيات و الخلفيات التي بنيت عليها تلك الظاهرة ذاتها و المقصود في حالتنا هذه العمران الريفي ، و الذي أصبح حقلاً دراسياً ثرياً للجغرافيين و غيرهم ، حيث تصبغ لنا الجغرافيا صبغتها البهية على هذه الدراسات العلمية الأكاديمية ، مبرزة لنا الريف و سحره .

تنقسم الدراسات الجغرافية العمرانية إلى قسمين كبيرين هما العمران الحضري و العمران الريفي ، و يعد هذا الأخير محل اهتمامنا ، و يرجع اهتمام الجغرافيين بهذا الموضوع إلى أوائل القرن العشرين بالتعرض أكثر إلى أصل و نشأة العمران به و التركيب و أنماط التوزيع ، فعلى الرغم من أن الريف سابق للحضر في العمران إلا أن الدراسات التي

تناولت الريف هي أكثر حداثة عند الجغرافيين مقارنة بالجانب الحضري ، وقد برزت لنا هذه الدراسات و اتخذت منهجا علميا مستقلا و واضحا بعد الحرب العالمية الثانية ، و هذا لا يعني أن موضوعات العمران الريفي لم تعالج أو أن الجغرافيين لم يتناولوها من قبل بل هناك دراسات تناولته عبر موضوعات تهتم بجغرافية الريف أو ضمن موضوعات استخدام الأرض في المناطق الريفية ، و لقيت دراسة جغرافية العمران الريفي اهتمام المدرسة الفرنسية على وجه الخصوص ، حيث قام العديد من روادها بدراسة مفصّلة للعمران الريفي على غرار الباحث الجغرافي الفرنسي ديمانجون* ، كما قام الجغرافيون الألمان بدور مماثل كذلك ، و عنيت بها المدرسة الانكليزية و التي وسعت نطاق دراستها فشملت المستوطنات الريفية مثلما شملت مراكز الحضارة واتخذ اسم جغرافية الاستيطان أو العمران البشري ، و كان لانعقاد المؤتمر الجغرافي الدولي بالقاهرة سنة 1925[1] صدىً واسع و منعرج مهم و اثر واضح في دراسة الريف بصفة عامة و العمران الريفي على وجه الخصوص ، فقد صب اهتمامه على الدراسات ذات العلاقة بالاستيطان والمستوطنات الريفية وكان ذا اثر كبير في نشر الخبرات الواسعة التي نقلها عدد غير قليل من الجغرافيين العالميين لاسيما في مجال مورفولوجية القرية و نشوئها و أنماط توزيعها ، لاسيما بعد أن قدم الجغرافي الفرنسي "ديمانجون" أول بحث جغرافي حقيقي عن جغرافية السكن الريفي ، و الذي تناول دراسة السكن الريفي الفرنسي مبرزا لنا السمات التركيبية له من الداخل و التعرض لوظيفته الزراعية " و قد تولت لجنة فرعية من المؤتمر دراسته ، و أصدرت تقريرها في مجلدات ثلاث سنوات 1928 ، 1930 و 1931 تحت عنوان[2] :

International Geographical Union . Raport of commission on the type of rural of settlement .

كان هذا حافز للجغرافيين من اجل الرفع من الرغبة في دراسة العمران الريفي و الخوض فيه أكثر ، حيث تعددت المواضيع الجغرافية المعالجة له ، فهناك من الجغرافيين من ركز على الخصائص المورفولوجية و السمات المميّزة للعمران

* ديمانجون البرت 1872-1945 : اكاديمي فرنسي رائد في مجال الجغرافيا البشرية صاحب اول بحث علمي اكاديمي في جغرافية السكن الريفي 1925 .

(1) : انظر : – أبو عيانة محمد فتحي . جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية و المدينة . جامعة الإسكندرية . 2013 . ص14 .

– وهيبة عبد الفتاح . في جغرافية العمران . دار النهضة العربية . بيروت . 1980 . ص9 .

(2) : د خليل إسماعيل أنماط الاستيطان الريفي في العراق 1986 ص4 بحث غير منشور على الشبكة العنكبوتية تاريخ التحميل مارس 2018 .

الريفي ، و بينما ركز آخرون على الوظيفة التي تعكس التباين في أنماط المراكز العمرانية الريفية ، في حين يولي غيرهم اهتمام متزايد بالشكل و النشأة و مواد البناء و التوزيع الجغرافي .

1-1- المسكن الريفي كجزء من العمران الريفي :

تعرض كثير من الباحثين الجغرافيين لمفهوم السكن الريفي كمكون أساسي من مكونات البيئة الريفية ، فقد عرج الباحث احمد البدوي محمد الشريعي في بحثه المتناول للأقاليم الريفية في عسير على أن السكن الريفي هو " ذلك الحيز العمراني الذي يضم الأسرة الريفية و يعكس شكل حضارة الإنسان و نمط تراثه "[1] ، و بالتالي يكون السكن الريفي مسكن السكان الريفيين صورة ترجمانية للبيئة المحيطة به و هذا نتيجة التأثير المباشر للبيئة الطبيعية و الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للسكان على شكل و نمط توزيع و مورفولوجية السكن الريفي ، فالمسكن الريفي "يعتبر نتاجا للوسط الجغرافي حيث يجمع الملامح الأصلية للوسط و يعكس مؤثراته المتعددة كالأرض و الاقتصاد الزراعي ."[2] ، و عند دراستنا لعوامل الأنظمة الفلاحية المتمثلة في النشاط الزراعي و الرعوي و تربية الحيوانات يكون السكن الريفي "هو نمط توزيع المنازل الفلاحية داخل المجال الذي تمارس به المجموعات الفلاحية الأنشطة الفلاحية ."[3] ، و بالتالي يكون المسكن الريفي هو ذلك الانعكاس الناجم عن تفاعل الإنسان الريفي مع بيئته الريفية .

يعد السكن الريفي ذو خصائص منفردة بالمجال الريفي الفلاحي فقط ، و قد اتفقت كل هذه التعريفات على أن السكن الريفي هو احد أهم مكونات العمران الريفي أولاً و عالم الريف ثانياً ، و هو مأوى للسكان الريفيين له أنماط معمارية معينة و مواد بناءه وليدة العوامل الطبيعية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المحيطة ، يلبي حاجيات السكان حسب نمط حياتهم الاجتماعية الريفية البسيطة ، و منه ففهم السكن الريفي يتطلب الإحاطة

(1) : احمد بدوي محمد الشريعي . جغرافية العمران الريفي . بحوث تطبيقية . دار الفكر العربي . مصر . 1996 . ص89 .

(2) : نفس المرجع السابق ص88 .

(3) : السكن الريفي في المغرب . بحث منشور على شبكة النت . موقع الجغرافيون العرب . 2018 .

التامة بالمجال الريفي لاسيما التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الطارئة على المجال ككل ، و للإشارة فالعمران لا يقتصر على المسكن فقط و بالتالي يكون العمران الريفي شامل للسكن الريفي ، و هو مكون من[1]:

- المجال السكني و هو المسكن في حد ذاته او المنزل .
- المجال غير السكني و هي العناصر الخارجية للمسكن ، مثل الطرقات و الشوارع و الدروب و الفناءات ... الخ

1-2- مفهوم التجمع العمراني الريفي (القرية) :

جاء في تعريف مصطلح القرية لغويا بالقاموس المحيط كما يلي : القرية : المصدر الجامع ، النسبة قرئي و قروي ، الجمع قرى ، و القاري ساكنها ، القريتين مثنى ....[2] .

تباين المفاهيم الاصطلاحية للقرية أو التجمعات العمرانية الريفية بين مختلف الدوائر و المناهج العلمية ، فالمنهج الجغرافي في تعريفه و تحديده لمفهوم التجمعات العمرانية الريفية يختلف عن المنهج الاجتماعي كون كل منهما له أهدافه و مفاهيمه العلمية التي يطمح إلى إبرازها ، فالجغرافيون يولون اهتماما اكبر إلى إبراز الظواهر العمرانية و الأنشطة الاقتصادية و الأهمية المكانية للقرية أو التجمع العمراني الريفي ضمن المجال الريفي ، في حين أن الدراسات السوسيولوجية تولي اهتماما متزايدا للعلاقات الأسرية و المعيشية و الاجتماعية .

كما يحتكم الجغرافيون في تعريفهم لمفهوم القرية إلى المعيار المورفولوجي الشكلي ، فهي " شكل من أشكال التجمعات السكانية الريفية ، تشغل حيز محدد في مجال "[3] ، كما نلاحظ وجود عدة تصنيفات متباينة للقرى انطلاقا من عدة معايير أهمها التصنيف على أساس الحجم و التصنيف على أساس الوظيفة و التصنيف على أساس شكل العمران ، فتظهر لنا عدة تسميات للتجمعات السكانية الريفية مثل الدوار و الدشرة و القرية الكبيرة

---

(1) : فرحات حيدر . تعداد السكن و المساكن لمدينة العقبة . دائرة الإحصاءات العامة . الأردن . 2007 . ص 10 .

(2) : الفيروز أبادي مجد الدين محمد (المتوفى سنة 817هـ . القاموس المحيط . القاهرة . دار الكتاب الحديث . 2004 . ص1329-1330 .

(3) : Serge Courville . Entre ville et compagne . l'essor du village dans les seigneuries du bas Canada . Québec . les presses de l'université de Laval . 1990 . p5

و المناطق المبعثرة ... الخ ، و من اجل وضع حد للمفاهيم المتباينة للقرية أو التجمع العمراني الريفي فإن هذا يجبرنا على اختيار المفهوم الشامل الذي يراعي اغلب المؤشرات لاسيما الحجم و شكل العمران و الوظيفة فتكون القرية هي نمط معين من أنماط العمران البشري الريفي ، أكثر كثافة عمرانيا و سكانيا عمن حولها .

2- مفهوم جغرافية العمران الريفي :

تعد جغرافية العمران الريفي فرع من فروع الجغرافيا البشرية التي تهتم بدراسة التغيرات المكانية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية بالريف ، و بالتالي فهي تهتم بدراسة و تحليل نمط حضاري متميز الغرض منه تتبع العلاقة القائمة بين العنصر البشري و عناصر البيئة الريفية ، و الذي سيؤدي إلى تحليل الظواهر الريفية و وضع تصور مستقبلي لتطوير الريف و تحقيق التنمية الريفية المستدامة المنشودة ، الذي يعتبر الغرض الأساسي و الحقيقي من مختلف الدراسات الريفية ، كما نلاحظ كذلك أن البيئة الريفية تنفصل بها المنطقة الاجتماعية العمرانية (العمران الريفي) عن المنطقة الإنتاجية (الأنشطة الزراعية و غيرها) ، مما يجعل العلاقات المكانية و السكانية و التفاعل فيما بينها في البيئة الحضرية أكثر تعقيدا و نشاطا من البيئة الريفية ، و هذه الأخيرة يمكن تجزئتها و دراستها و حصرها بنوع من التجاوز من خلال جغرافية الزراعة و جغرافية العمران الريفي و الذي هو محل دراستنا هذه ، و هنا لا تفوتنا الإشارة إلى أن جغرافية الريف هي دراسة تتعلق بالبيئة الريفية ككل في حين تتعلق جغرافية العمران الريفي بالجزء من الكل ، و المتمثل في الاهتمام بدراسة البيئة المبنية من ضمن البيئة الريفية بصفة عامة .

3- مجالات دراسة جغرافية الريف و العمران الريفي :

تعد جغرافية الريف أهم فروع الدراسات الجغرافية البشرية لاهتمامها بالدراسات التنموية البشرية و الريف و عمرانه ، و هذا يعني الاهتمام بنصف سكان الأرض ، هذا العمران الذي يختلف من حيث الشكل و نمط التوزيع و الحجم من منطقة إلى أخرى تبعا لعدة عوامل .

و يمكن حصر المواضيع و الفروع التي تتعرض لها الدراسات الجغرافية للريف بصفة عامة فيما يلي :

- البيئة المحلية أو الأرض الزراعية .
- السكان .

- النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في الزراعة بالدرجة الأولى .
- العلاقات القائمة .
- السكن الريفي بأنماطه و خصائصه المختلفة .[1]

ترتكز توجهات دراستنا في جغرافية العمران الريفي على الدراسات التالية :

- توزيع العمران الريفي و العوامل المتحكمة فيه بالإضافة إلى التعرض للحجم و التباعد .
- تصنيف المراكز العمرانية الريفية من حيث الحجم و الشكل و الوظيفة .
- إبراز العلاقات المكانية بين التجمعات العمرانية الريفية .
- تحليل المسكن الريفي بالتعرض للتصميم الداخلي و الشكل الخارجي .
- التعرض للآفاق المستقبلية للتجمعات العمرانية الريفية .

(1) : الزوكة محمد خميس الجغرافيا الاجتماعية دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2007 . ص101 .

4- مناهج البحث في جغرافية العمران الريفي :

تنقسم الدراسات الجغرافية العمرانية إلى قسمين كبيرين العمران الحضري و العمران الريفي و يعود اهتمام الجغرافيين بهذا الموضوع إلى أوائل القرن العشرين و قد تعدد مجالات بحثه و تنوعت إلى أصل و نشأة العمران به و التركيب و أنماط التوزيع ، الأمر الذي جعلنا نتكلم عن المناهج العلمية التي نتبعها لدراسات جغرافية عمرانية ريفية هادفة ، نذكر أهمها ما يلي :

4-1- المنهج الأصولي :

يقوم هذا المنهج على تفسير الظواهر الجغرافية العمرانية الريفية على أساس حضاري أو عرقي ، حيث يعتبر ميتزن* أول من استخدم المنهج الأصولي في دراسة المستوطنات الريفية "[2] ، و يلاحظ كثير من الجغرافيين أن دراسته هذه قد صاحبها نوع من التعصب للعنصر الجرماني ، كون الكاتب يرجع في تفسيره لتوزيع المستوطنات البشرية بالريف الألماني إلى دوافع عرقية ، و بعد هذا لم يكتف الدارسين الجغرافيين للعمران الريفي به فقط بل وسعوه فيما بعد إلى عوامل أخرى مثل التضاريس و المناخ و التربة ... الخ.

4-2- المنهج الوصفي :

يقوم المنهج الوصفي على جمع المعطيات العلمية للظاهرة الجغرافية ثم ترتيبها و تحليلها وفق ما تقتضيه الإشكالية المطروحة ،و تعود جذوره في دراسة جغرافية العمران الريفي إلى المحاولات الأولى للمدرسة الفرنسية في دراسة جغرافية الريف ، حيث نلاحظ في هذا المنهج أن أهم عوامل محددة و موجهة للعمران بالمجالات الريفية هي العوامل الطبيعية ، غير أن هذا ليس كافيا نتيجة وضوح تأثيرات كبيرة أخرى لعوامل مؤثرة في توجيه العمران الريفي و تحديد حجمه ، كالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية (السلوكية) و التاريخية ، و هذه الأخيرة قد فرضت نفسها و طفت إلى السطح بجدارة كمنهج جديد في دراسة جغرافية العمران الريفي .

---

*ميتزن (1822-1910) : جغرافي ألماني صاحب كتاب " الزراعة و الاستيطان في شرق و غرب ألمانيا" الذي تناول فيه العوامل المساهمة في توجيه الاستيطان الريفي على وجه الخصوص .

(2) : عمر محمد علي محمد . جغرافية العمران الريفي أسس و تطبيقات . دار الوفاء . الإسكندرية . 2015 . ص50 .

4-3- المنهج التاريخي :

عمل المنهج التاريخي على إبراز الجذور و الخلفية التاريخية للانوية العمرانية الريفية و الذي يعد موضوع خصب يحتاج للإلمام التام بالمجال الطبيعي و العلمي للظاهرة المدروسة نتيجة ربطه بين ماضي و حاضر الانوية العمرانية ، و يساعدنا هذا المنهج على تحديد و توضيح الماضي لفهم و تفسير الحاضر ، و بالتالي فهو يربط بين التاريخ و الجغرافيا في أسمى علاقتهما .

4-4- منهج تفسير الأبعاد المكانية :

يرمي هذا المنهج إلى دراسة الاختلافات و التباينات المكانية لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية لاسيما عند الاعتماد على مصادر متباينة تاريخيا لهذا التوزيع كالخرائط و البيانات الميدانية لأجل الوصول في الأخير إلى تحديد اتجاه التوزيع و العوامل المؤثرة في ذلك و " من اجل تفسير التنظيم المكاني للظاهرة الجغرافية الريفية "[1] ، و يلقى هذا المنهج اهتماما متزايدا لدى الجغرافيين لما له من نتائج مكانية مرضية تمكننا من إبراز العوامل الجغرافية المؤثرة بالعمران و أنماط و مورفولوجية الشكل و التوزيع للمستوطنات الريفية .

4-5- منهج التحليل و التفسير الكمي :

ظهور هذا المنهج مرتبط بظهور الجغرافيا الكمية ، فمن منطلق اهتمام الجغرافيا بدراسة البعد المكاني للظواهر الجغرافية و في حالتنا هذه العمران الريفي و كون الجغرافيا تولي اهتماما بالغا لترتيب الظواهر العمرانية في إطار و حيز مكاني وفق أنماط و أساليب معينة ، فقد اتجه الجغرافيون إلى استخدام الطرق الإحصائية الرياضية و الأساليب الكمية لأجل قياس و وصف الأنماط التوزيعية للتجمعات العمرانية الريفية من منطلق أن هذه الأخيرة لا تتوزع أو تنتشر أو تترتب عشوائيا ، بل وفق علاقة مكانية معينة ، و يلعب البعد المكاني دورا كبيرا في ذلك بالإضافة إلى علاقات وظيفية أخرى مع ظواهر جغرافية إقليمية محيطة ، و قد أحرز الجغرافيون تقدما ملحوظا في هذا المجال حتى سميت فترة الخمسينيات من القرن الماضي بالثورة الكمية في الدراسات الجغرافية .

---

(1) : عمر محمد علي محمد . مرجع سبق ذكره . ص55 .

5- البعد المكاني في دراسة العمران الريفي :

تعتبر دراسة المسافة نقطة أساسية في الجغرافيا باعتبار أن الجغرافيا هي نظام المسافة و إلى جانب هذا تعد دراسة البعد المكاني و العلاقات المكانية للظواهر الجغرافية بصفة عامة هو أساس و لب الاهتمام الجغرافي ، ذلك أن الجغرافيا هي علم العلاقات المكانية ، و كون أن هذا البعد المكاني سيمكننا من التعرف على الأهمية التوزيعية المكانية و دور الموقع الجغرافي في تحديد و توجيه الانتشار و التوزيع المجالي للعمران الريفي ، فيستوجب علينا أولا التعرف على نمط التوزيع (pattern) الذي يريد الجغرافي من خلاله التعرف على " الشكل الذي تنتظم به القرى و التجمعات السكنية "[1] ، و بالتالي يكمن الهدف الرئيس في دراستنا للبعد المكاني للتجمعات العمرانية الريفية هو تحديد ما إذا كان هذا التوزيع يشكل نمطا أم انه مجرد توزيع عشوائي " فإذا كان التوزيع يشكل نمطا محددا فإن ذلك يعني أن هناك عوامل وراء تشكيل هذا النمط ، فيحاول الباحث في التخطيط المكاني إيجادها و الوقوف عليها ، أما إذا كان التوزيع عشوائيا فإن ذلك يشير إلى قوى الصدفة التي من الصعب تفسيرها "[2] .

5-1- متوسط التباعد :

تهدف دراسة التباعد (Spacing) للتجمعات العمرانية الريفية للتعرف على كثافة العمران الريفي ، فهو يوضح العلاقة القائمة بين المساحة و عدد التجمعات العمرانية الريفية ، و للعلم فهناك علاقة عكسية بين التباعد و الكثافة العمرانية ، فكلما زادت قيمة متوسط التباعد نلاحظ قلة الكثافة العمرانية و العكس صحيح .

يحسب متوسط التباعد وفق العلاقة الرياضية التالية [3] :

متوسط التباعد = 1,0746 م ÷ ع

(1) خليل إ م . التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية دراسة اقليم كردستان العراق . جامعة صلاح الدين . 1990 . ص242 .

(2) الحبيس م ع . عربيات ع ر . نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في محافظة البلقاء الاردن . مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية م43 . 2016 . ص44 .

(3) انظر : - عمر محمد علي محمد مرجع سبق ذكره ص240 .

- الزوكة محمد خميس . حامد نوال فؤاد . في جغرافية الريف . دار المعرفة الجامعية . مصر . 2014 ص35 .

- الشريعي احمد بدوي محمد . جغرافية العمران الريفي بحوث تطبيقية . دار الفكر العربي . مصر . 1996 . ص45 .

حيث :

- م : المساحة (كم^2) .
- ع : عدد التجمعات العمرانية .
- 1,0746 : ثابت بافتراض التباعد في شكل سداسي منتظم .

و استحوذت فكرة دراسة التباعد لدى عديد الباحثين الجغرافيين على غرار "كريستالر* Christaller"[1] الذي درس مفهوم و فحوى التباعد من خلال فكرة المكان المركزي و كان يهدف إلى إيجاد صيغة رياضية تصبح مرجعية للعلاقة القائمة بين المسافة من جهة و الحجم العمراني من جهة أخرى ، و هذا الأخير يتمثل في الوظائف المختلفة القائمة بالإقليم المدروس و بالتالي يكون التباعد عند "كريستالر" يعني كيفية انتشار الوظائف المركبة ، وتظهر أهمية التباعد بين مراكز العمران في " وجود علاقة قوية بين المسافات التي تفصل بين مراكز العمران و بين أحجامها و وظيفتها "[2] مما يفتح لنا مجالات عدة تتشعب بها الدراسات الجغرافية الريفية التي تربط بين الحجم العمراني من جهة و الوظيفة المميزة للتجمعات العمرانية من جهة أخرى ، و هذا ما نصبو اليه بدراسة التباعد بين التجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة بالفصل الخامس ، حيث ركزنا على دراسة التباعد داخل البلدية لأجل إبراز مدى كثافة العمران الريفي بها على أساس أن هذا الأخير هي المغزى من الدراسة .

---

*كريستالر والتر 1893-1969 : عالم جغرافي الماني صاحب نظرية النموذج السداسي للاماكن المركزية التي تعد مرجعاً في التخطيط الاقليمي و المحلي ، بالإضافة لدراسته لأنماط المستوطنات الريفية في الرايخ الالماني و علاقتها بالحكومة المحلية (1937) .

(1) : انظر دراسة كريستالر الموسومة بعنوان : Center places in southern western Germany . Translated in English by CW New Jersy USA 1960 .

(2) : حجازي محمد . جغرافية الأرياف . دار الفكر العربي . الطبعة1 . القاهرة . 1982 . ص168 .

5-2- معامل الانتشار :

يقصد بالانتشار الصورة التي هي عليها التجمعات العمرانية من حيث التبعثر أو التجمع ، "هذا و قد أظهرت دراسة سواينسون فكرة التجمع و التبعثر داخل الوحدة الإدارية حيث توصل إلى أن القرية المتجمعة هي التي ليس لها توابع و أن القرية المبعثرة هي المنتشرة بكتل مبعثرة داخل الوحدة الإدارية "[1] ، و نلاحظ أن العمران الريفي بصفة عامة عند دراستنا للشكل الخارجي الذي هو عليه يتأرجح بين نقيضين :

- إما أن نجد قرية متجمعة الكتل العمرانية داخل إطارها الإداري ، توفر لساكنتها كل احتياجاتهم و التي تكون عادة كبيرة الحجم .
- أو قرية عادة تكون صغيرة الحجم و تربطها علاقات مكانية مع تجمعات عمرانية نووية توابع لها.

و بين هذا و ذاك يختلف الشكل العام للعمران الريفي المراد دراسته كما لا يخفى علينا في هذه الحالة الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل عند دراسة التشتت و التجمع التي أشار إليها أكثر من باحث نذكر منها :

- عدد التجمعات العمرانية الريفية .
- الحجم السكاني بالقرية الأم و التوابع .
- عدد المساكن بالقرية الأم و التوابع .
- مساحة الوحدة الإدارية .
- المسافة الفاصلة بين المركز البلدي الريفي و التوابع .

و من أشهر محاولات تصنيف و تحديد نمط انتشار العمران الريفي ما توصل إليه العالم الجغرافي الفرنسي "ألبرت ديمانجون A . Demangeon" عند دراسة المسكن الريفي الفرنسي و نشر بحوثه ضمن إطار المؤتمر الجغرافي العالمي 1925 ، و قد تمكن من صياغة علاقة رياضية لأجل ذلك تضم اكبر قدر من الاعتبارات المشار إليها

(1) : عمر محمد علي محمد .مرجع سبق ذكره . ص241 .

سابقا لتحضى بنوع من المصداقية العلمية جغرافيا ، و هي :

$$م = \frac{ع \times ت}{س}$$ (1)

حيث : – م : معادلة ديمانجون (معامل التشتت) .

– ت : تعداد سكان التوابع

– ع : عدد التجمعات العمرانية الريفية التوابع .

– س : عدد سكان البلدية الريفية (المركز الأم + التوابع)

و تكون قيمة معامل الانتشار أو التشتت اكبر أو يساوي الصفر .

- فإذا كان م=0 يعني أن البلدية الريفية لا تملك توابع و بالتالي فهي كتلة عمرانية واحدة متجمعة .
- كلما كانت قيمة معامل التشتت كبيرة دلّ ذلك على انتشار العمران الريفي ، نتيجة التناسب الطردي بين معامل التشتت و عدد التجمعات العمرانية الريفية التوابع و سكانها .

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين متوسط التباعد و معامل الانتشار ، فكلما كان متوسط التباعد كبير دلّ ذلك على قلة الكثافة العمرانية و بالتالي تكون التجمعات العمرانية الريفية مبعثرة و مشتتة و معامل الانتشار كبير ، و من جهة أخرى إذا قل متوسط التباعد يعني هذا أن الكثافة العمرانية كبيرة ، و بالتالي ينتج لنا تجمع و تراص في العمران الريفي و هذا يعني أن معامل الانتشار أو التشتت قليل ، و نلاحظ أن هذا المعامل يتلاءم كثيرا و المعطيات المتوفرة من الجهات الرسمية لأجل دراستنا لنمط انتشار التجمعات العمرانية الريفية بالجزائر و هذا ما سوف نخوض فيه فيما يأتي .

(1) : انظر : – الزوكة محمد خميس . نوال فؤاد حامد مصدر سبق ذكره ص38 .

– عمر محمد علي محمد مصدر سبق ذكره ص242 .

– الشريعي احمد بدوي . مصدر سبق ذكره ص36 .

– الديب حمدي احمد . في جغرافية العمران الريفي أسس و تطبيقات . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . 2003 . ص41 .

5-3- مربع كاي X^2 [1] :

هو احد الأساليب الإحصائية الكمية الذي يقيس درجة الانتظام في توزيع التجمعات العمرانية الريفية أو بالأحرى درجة تركيز العمران Clustering[2] ، حيث يمكننا من توضيح الحالة التوزيعية للعمران الريفي ، فمبدئيا نجد أن القرى و التجمعات العمرانية الريفية تأخذ ثلاث صور توزيعية لها هي :

- إما التشتت و الانتشار عشوائيا على المجال الريفي .
- أو الانتظام في التوزيع و التوازن و التعادل .
- أو التركز و التجمع على أجزاء قليلة دون الأجزاء الأخرى .

و مربع كاي يهدف لمقارنة التوزيع الفعلي للتجمعات العمرانية الريفية بالتوزيع المتوقع لها ، و هذا وفق العلاقة الرياضية التالية :

$$X^2 = \text{مج} (\text{ع ف} - \text{ع م})^2 / \text{ع م}$$ [3]

حيث :

- X^2 : مربع كاي .
- ع ف : العدد الفعلي للتجمعات العمرانية الريفية لكل مربع .
- ع م : العدد المتوقع للتجمعات العمرانية الريفية .

---

(1) : الرمز (X) هو حرف لاتيني ينطق كاي .

(2) : الزوكة محمد خميس . نوال فؤاد حامد مصدر سبق ذكره ص50 .

(3) : صالح ناصر عبد الله . السرياني محمد محمود . الجغرافيا الكمية و الإحصائية أسس و تطبيقات . مطابع دار الفنون . جدة . 1979 . ص148 .

إذا كانت قيمة مربع كاي مساوية للصفر (0) هذا يعني ان العدد الفعلي للتجمعات العمرانية الريفية مساوي في قيمته للعدد المتوقع للتجمعات العمرانية الريفية ، و عليه فتوزيع التجمعات العمرانية الريفية هو توزيع منتظم و متوازن على كامل المجال الريفي .

الشكل البياني (01) : التوزيع الافتراضي المنتظم للتجمعات العمرانية الريفية بالمجال الجغرافي .

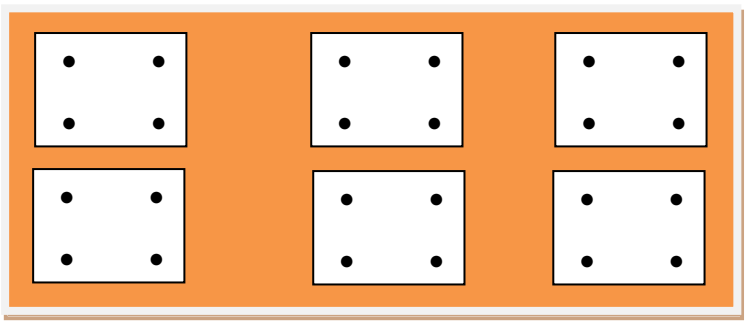

المصدر : من انجاز الباحث .

و كلما زادت القيمة عن الصفر (0) دل ذلك على عدم انتظام توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالمنطقة المدروسة .

الشكل البياني (02) : التوزيع الافتراضي العشوائي للتجمعات العمرانية الريفية بالمجال الجغرافي .

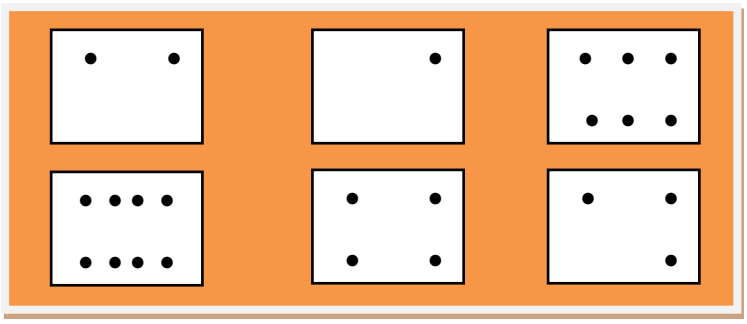

المصدر : من انجاز الباحث .

لأجل حساب مربع كاي (X^2) تتبع الخطوات التالية :

- إحضار خريطة أساسية معلومة المقياس للمنطقة المراد دراستها .
- حساب عدد التجمعات العمرانية الريفية انطلاقا من التجمعات المبعثرة النووية وصولا الى القرية الرئيسية .
- تغطية الخريطة بمربعات متساوية المساحة .
- حساب العدد الفعلي للتجمعات العمرانية الريفية بكل مربع .
- حساب العدد المتوقع للتجمعات العمرانية الريفية ، و هو عدد ثابت لكل حالة ، حيث :

$$\text{ع م} = \frac{\text{عدد التجمعات العمرانية الريفية}}{\text{عدد المربعات}} = \text{ثابت} .$$

5-4- قرينة الجار الأقرب Nearest Neighbour Analysis :

انطلاقا من أن اختيار الانسان لمواقع توطنه و استقراره لم يأت خبطة عشواء ، و ما كان لتوزيعها أن يتخذ انماطه النهائية عن طريق المصادفة ، إنما هناك عوامل تفاعلت فيما بينها لأجل تحديد التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية و احجامها و اعدادها كذلك ، لهذا فالتجمعات العمرانية الريفية تتوزع بمنطقة الدراسة او بغيرها وفق عوامل معينة مؤثرة فيه تأتي على رأسها العوامل الطبيعية و الاقتصادية و الأمنية ، و تأتي هذه الدراسة – كما يتم التعرف عليه لاحقا – لتوضح ذلك **النمط** الذي تتوزع وفقه هذه التجمعات العمرانية الريفية ، و هذا باستخدام بعض أساليب التحليل المكاني (الجار الأقرب ، الموقع الفعلي و الافتراضي ، المسافة المعيارية ، اتجاه التوزيع) .

و"يقصد بالنمط(pattern) في هذه الدراسة الشكل الذي تنتظم به القرى و التجمعات السكنية "[1] و بالتالي يكمن الهدف الرئيس في دراستنا للتوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الريفية هو تحديد ما اذا كان هذا التوزيع يشكل نمطا ام انه مجرد توزيع عشوائي " فإذا كان التوزيع يشكل نمطا محددا فإن ذلك يعني ان هناك عوامل وراء تشكيل هذا النمط ، فيحاول الباحث في التخطيط المكاني ايجادها و الوقوف عليها ، أما إذا كان التوزيع عشوائيا فإن ذلك يشير الى قوى الصدفة التي من الصعب تفسيرها "[2]حيث أن الأشكال المختلفة التي تأخذها الظواهر الجغرافية و في حالتنا هذه العمرانية في توزيعاتها المكانية هي انعكاس للأنماط المختلفة السائدة ، و لما كان تحديد الانماط هو تحديد لنوع العوامل المؤثرة فيكون بالتالي الاهتمام بدراسة و تحليل الانماط السائدة هو اهتمام بالعوامل المحددة لأشكال التوزيعات المكانية للظواهر الجغرافية .

و يعتبر الجار الاقرب او قرينة الجوار من " احدث و أدق المقاييس الإحصائية التي تقيس مدى انتظام التوزيع المكاني للمراكز العمرانية في أي منطقة محدودة "[3] ، حيث يتم حسابه وفق العلاقة الرياضية التالية[4] :

$$R = 2D\sqrt{(N \div A)}$$

حيث : - R : قرينة الجوار .

- D : متوسط المسافات الفاصلة بين التجمعات العمرانية الريفية .

- N : عدد التجمعات العمرانية الريفية .

- A : المساحة الكلية .

(1) : خليل إ م . التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية دراسة اقليم كردستان العراق . جامعة صلاح الدين . 1990 . ص242 .

(2) :الحبيس م ع . عربيات ع ر . نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في محافظة البلقاء الاردن . مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية م43 . 2016 . ص44

(3) : عمر محمد علي محمد . مصدر سبق ذكره . ص249 .

(4) : انظر : - الصالح ناصر عبد الله . السرياني محمد محمود . مصدر سبق ذكره . ص150 .

- الزوكة محمد خميس . حامد نوال فؤاد . مصدر سبق ذكره . ص44 .

- الديب حمدي احمد . مصدر سبق ذكره . ص42 .

بالإضافة الى تقنية الجار الاقرب او صلة الجوار " هي نسبة معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بين كل نقطة و اقرب نقطة مجاورة لها في المكان الى معدل المسافة المتوقعة الفاصلة بين نفس العدد من النقاط فيما لو كانت موزعة توزيعا عشوائيا في المنطقة نفسها "[1] ، هي من أهم التقنيات المستخدمة في التحليل المكاني لتوزيع الظواهر الجغرافية النقطية .

تنحصر قيمة الجار الاقرب بين 0 و 2,15 [2] و قد اتفق معظم الجغرافيين عن ان نمط التوزيع الجغرافي للظاهرة الجغرافية المدروسة بناءا على حساب قرينة الجار الاقرب يكون كما يلي :

الجدول (2) : توزيع قيمة قرينة الجار الاقرب .

القيمة	نمط التوزيع الرئيس	نمط التوزيع الثانوي
[0,09 – 0]	تقارب	متجمع
[0,49 – 0,1]		متقارب عنقودي
[0,99 – 0,5]		متقارب عشوائي
[1,19 – 1]	عشوائي	عشوائي مشتت
[2,15 – 1,2]	متباعد	متباعد

المصدر: C. Grasland, Analyse spatiale, formes et processus-CARTHAGEO Univ. Paris 7 / M1 p11 ,12

لأجل حساب قرينة الجوار نتبع الخطوات التالية :

- توقيع عدد القرى و التجمعات العمرانية الريفية المراد دراستها على الخريطة المرفقة و بالتالي تعيين القيمة العددية لـ N و A .

- حساب المسافات بين التجمعات العمرانية الريفية و يكون هذا بقياس المسافة الأقرب لكل تجمع عمراني ريفي و بالتالي نحصل على مصفوفة تمثل كل تجمع عمراني ريفي يقابله اقرب جار إليه .

(1) : الياسري و ف ، البدري م ح ش ، الجبوري هـ ل.. التوزيع الجغرافي للمستقرات الريفية في مركز قضاء الحمزة الشرقي و ناحية الشنافية. مجلة جامعة الكوفة(2015) ص54 .

(2) : عبد ر م ، ناصر ح ج. (2012). التوزيع المكاني لمراكز الاستقرار الريفي في محافظة النجف. مجلة المنتدى ، ع8 ص18 ، و الصالح ، السرياني. (2000). الجغرافيا الكمية و الاحصائية اسس و تطبيقات بالاساليب الحاسوبية الحديثة. مجلة جامعة ام القرى ص228

- نحسب متوسط المسافات D بجمع كل المسافات المتحصل عليها سالف الذكر و قسمتها على عدد التجمعات العمرانية الريفية الموقعة في الخطوة الأولى .

- نطبق عددیا للحصول على قيمة قرينة الجار الأقرب .

5-5- نظرية نقطة الانقطاع Preaking Point Theory :

تقوم هذه العلاقة على فكرة نظرية قانون الجاذبية The Gravity Model لنيوتن و التي تنص على أن قوة الجاذبية بين كتلتين في الفراغ تزداد كلما زاد حجم الكتلتين ، و تتناقص أو تقل كلما زادت المسافة بينهما .

الشكل البياني (03) : نقطة الانقطاع بين المدينة الأم و القرية التابعة على أساس الحجم السكاني .

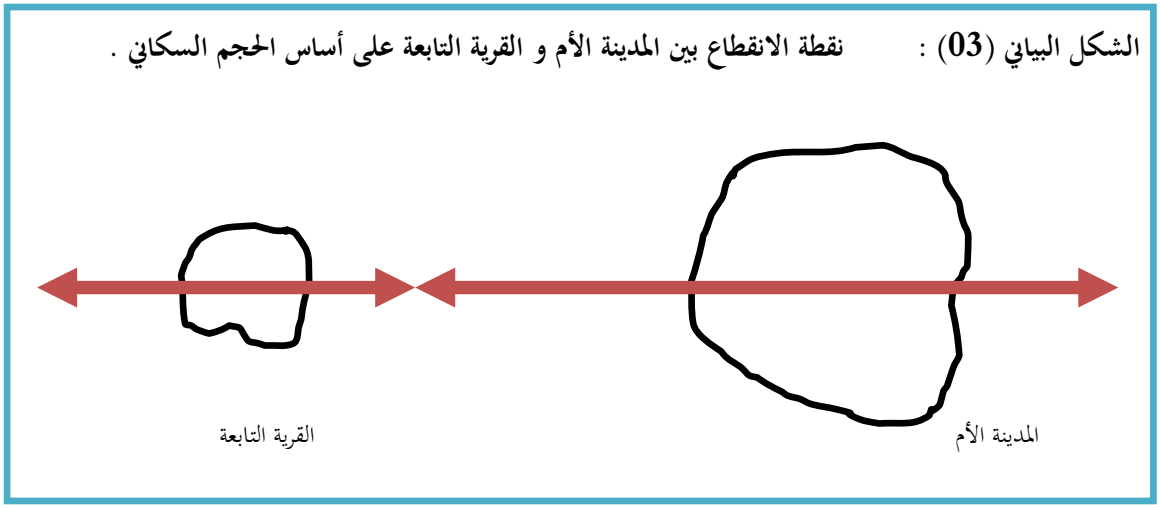

المصدر : من انجاز الباحث .

و بتعويض حجم الكتلتين هنا بالحجم السكاني بين المدينة الأم مثلا و التجمعات العمرانية التابعة لها ضمن إطارها الإداري يمكننا أن نتوصل إلى تحديد " الثقل الخدمي للمدينة أو المركز الريفي "[1] ، حيث نلاحظ في حالتنا هذه وجود معيارين أساسيين و متغيرين هما الحجم السكاني لكل من المدينة و القرية التابعة لها ، و المسافة الفاصلة بينهما و بين القرى التوابع الأخرى عند إجراء مقارنة ، و هذا ما تحققه العلاقة الرياضية الآتية المتبعة لأجل حساب معادلة نقطة الانقطاع Break Point .

(1) : الزوكة محمد خميس . حامد نوال فؤاد . مصدر سبق ذكره . ص55 .

$$\text{ن} = \frac{\text{م}}{\text{ع س التابع} \div \sqrt{\text{ع س المدينة}} + 1}$$ (1)

حيث :

– ن : قيمة نقطة الانقطاع . – ع س المدينة : عدد سكان المدينة .

– م : المسافة بين المدينة و التابع لها . – ع س التابع : عدد سكان التابع .

عند مقارنة مدى جاذبية المدينة للتوابع المحيطة بها نجد ان كلما كانت قيمة (ن) كبيرة دلّ ذلك على قلة جاذبية المدينة و العكس صحيح ، فتكون بالتالي جاذبيتها تتناسب عكسيا مع قيمة نقطة الانقطاع ، و نلاحظ ان للحجم السكاني دور بارز في تحديد مدى جاذبية المدينة من دونه فإذا ما تساوت المسافات الفاصلة بين المدينة الأم و التوابع لها على أساس أن عدد السكان لا يتساوى مطلقا ، فإن قيمة نقطة الانقطاع تتغير تبعا للحجم السكاني ، فكلما كان الحجم السكاني للتوابع كبير كانت قيمة نقطة الانقطاع كبيرة و بالتالي جاذبية المدينة تكون قليلة و العكس صحيح ، أي أن حجم السكان يتناسب طردا مع نقطة الانقطاع و عكسا مع جاذبية المدينة .
كما تفيدنا نقطة الانقطاع في استخراج و دراسة مجال تأثير القرية مع ما يجاورها ، فأهمية القرية يعكسها مجال تأثيرها و هذا بإتباع الخطوات التالية [2] :

- نحدد على الخريطة موقع الاتجاهات العمرانية الريفية لموضوع الدراسة .
- نقيس المسافة بين القرية و التجمع العمراني الريفي المراد دراسة تأثيره مع التوابع له .
- تحديد عدد السكان للتجمع العمراني الريفي المراد دراسته مع التوابع .

(1) : أنظر – الزوكة محمد خميس . نوال فؤاد حامد مصدر سبق ذكره ص55 .

– عمر محمد علي محمد مصدر سبق ذكره ص452 .

– الشريعي احمد بدوي . مصدر سبق ذكره ص194 .

– الديب حمدي احمد . مصدر سبق ذكره . ص208 .

(2) : اعتمادا على الديب حمدي احمد . مصدر سبق ذكره . ص208 .

- نربط بين مركز التجمع العمراني الريفي المراد دراسته مع توابعه بخطوط مستقيمة .
- نحسب نقطة الانقطاع للتجمع العمراني الريفي المراد دراسته مع توابعه كل على حدى .
- نحدد الشكل الهندسي الذي يمثل لنا مجال تأثير القرية بالربط بين نقاط القطع .

6- العلاقات الوظيفية بين التجمعات العمرانية الريفية :

ترتبط التجمعات العمرانية الريفية فيما بينها وفق علاقات وظيفية متباينة يختلف وزنها الوظيفي من تجمع عمراني ريفي إلى أخر ، هذا الوزن أو الثقل الوظيفي الذي يقصد به " تحديد حجم و نوع الخدمات و مدى توافرها في القرى لخدمة سكان تلك القرى أو سكان القرى المجاورة "[1] ، و بالتالي يكون الغرض من دراسة الثقل الوظيفي لتجمع عمراني ريفي ما هو :

- التعرف على مدى توفر الخدمات و الوظائف الداخلية و استفادة السكان المحليين منها .

- التعرف على مدى العلاقات الوظيفية بين التجمع العمراني الريفي ما جاوره ، حيث لا يمكن الفصل بين العلاقات الوظيفية للتجمع العمراني الريفي داخليا و تلك العلاقات الوظيفية بين التجمع العمراني الريفي و ما جاوره .

و من أجل التعرف على مدى ثقل أو الوزن الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية فقد حاول البعض إيجاد تصنيف موحد و أسس معتمدة لأجل تحديد معايير الثقل الوظيفي تختلف من بلد إلى آخر ، مثلا اعتمد عالم الاجتماع الأمريكي كولب Kolb* على عدة معايير لأجل هذا مكنته من تصنيف القرى أو التجمعات الريفية إلى أربعة أنواع حسب نوع و ثقل الخدمات بها ، و هي :

- قرى بها نوع واحد من الخدمات (محل تجاري ، مدرسة ، .....) .
- قرى بها خدمات محدودة و بسيطة (تعليمية ، اقتصادية ، دينية .....) .

(1) : عمر محمد علي محمد مصدر سبق ذكره ص433 .

*كولب kolb : عالم اجتماع امريكي من ابرز المفكرين الاجتماعيين الذين ادت اعمالهم الفكرية الى تقدم علم الاجتماع الريفي .

- قرى مكتفية ذاتيا و تتوفر بها جميع الخدمات او معظمها .
- قرى خدمية وظيفية تقدم خدمات لما جاورها .

و حاولنا تحديد الأهمية النسبية و الثقل الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة دراستنا وفق اعتمادنا على المعايير الآتية التي رأيناها من خلال دراستنا الميدانية أنها أكثر إلماما بالأهمية الإقليمية و الوظيفية لها ، كما سنتعرض لها في بحر دراستنا هذه بالفصل السادس منها .

يرى المهتمين بهذا الجانب أن " دراسة الوزن الاقتصادي و الوظيفي يتأتى عن طريق إبراز و توضيح صورة توزيع مرافق الخدمات المختلفة بالقرى ، و ذلك للتعرف على مراكز الثقل الوظيفي ، و تشتمل هذه الخدمات على خدمات تعليمية و صحية و اجتماعية و أمنية "[1] . و لا تكون هناك تنمية عمرانية هادفة دون دراسة الأهمية النسبية للتجمعات العمرانية و إمكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية في حالتنا هذه لأجل إبراز التصور المستقبلي لها بولاية البليدة بناءا على وزنها التنموي ، و هذا ما نطمح للإجابة عليه بالفصل السادس من الدراسة ، حيث اعتمدنا على المعايير المعمول بها في تصنيف المراكز العمرانية الريفية و تحديد الأهمية الإقليمية أو الوزن التنموي الإقليمي لها .

و تعتبر عملية اللجوء إلى تطبيق نموذج كمي لقياس إمكانية نمو من بين احد أهم المطالب اللازمة للتوصل إلى إستراتيجية تخطيطية مكانية للتجمعات العمرانية بصفة عامة ، و من هنا ارتأينا إلى تطبيقها لتحديد مدى توطن التنمية بمنطقة الدراسة ، و هذا النموذج "هو احد نماذج الجاذبية التي استعارها الجغرافيون من قانون الجاذبية في الفيزياء في محاولة لشرح و تفسير التفاعل المكاني بين المستقرات البشرية "[2] ، و هذا ما تمّ الإشارة إليه فيما يخص نقطة الانقطاع Break Point ، غير أن الأمر الفارق بين كلا النموذجين هو أن معادلة نقطة الانقطاع يؤخذ عليها تركيزها على توضيح درجة التفاعل بين كتلتين أو تجمعين أو مستقرتين فقط في الإقليم المدروس ، في حين

---

(1) : الشريعي احمد بدوي . مصدر سبق ذكره ص194 .

(2) : جار الله احمد الجار الله . نموذج كمي لتحديد إمكانية نمو المستوطنات الريفية في المملكة العربية السعودية . إقليم بقيق . دراسة تطبيقية . المجلة العربية للعلوم الإنسانية . الكويت . العدد 46 . ص7 .

نجد نموذج إمكانية نمو طوّر ليكون أكثر ليونة و شمولية و يربط و يحدد درجة التفاعل بين عدة تجمعات عمرانية بشرية ، وفق العلاقة الرياضية التالية (معادلة مكاي) [1]:

$$P1 = \frac{M1}{D1.1} + \frac{M2}{D1.2} + \frac{M3}{D1.3} + \cdots + \frac{Mn}{D1.n}$$

حيث :

- P1 : القيمة الرقمية لإمكانية نمو التجمع العمراني 1 .
- M1 : الثقل التنموي أو الوزن المعياري للتجمع العمراني 1 .
- M2 : الثقل التنموي أو الوزن المعياري للتجمع العمراني 2 .
- M3 : الثقل التنموي أو الوزن المعياري للتجمع العمراني 3 .
- Mn : الثقل التنموي أو الوزن المعياري للتجمع العمراني n ، و هكذا .
- D1.1 : نصف المسافة بين التجمع العمراني 1 و اقرب جار
- D1.2 : المسافة بين التجمع العمراني 1 و 2 .
- D1.3 : المسافة بين التجمع العمراني 1 و 3 .
- D1.n : المسافة بين التجمع العمراني 1 و n ، و هكذا .

و من هذا المنطلق سنتمكن من تحويل ظاهرة إمكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة إلى قيم رقمية يسهل علينا التعامل معها و تحليلها و تفسيرها لأجل وضع إستراتيجية عمرانية واضحة المعالم و ذات تصور مستقبلي مبني على أدلة و براهين علمية محضة .

و الملاحظ أن درجة التفاعل هذه قائمة في تحديدها على معيارين أساسيين هما :

(1)و(2) : جار الله احمد الجار الله . نفس المصدر السابق ص7 .

- الثقل التنموي .

- البعد المكاني للتجمعات العمرانية الريفية .

و هذا يدل على أهمية معيار المسافة في تحديد مدى نمو التجمعات العمرانية الريفية ، فالقرب من منبع التنمية غير البعد عنه ، و تصبح بذلك التجمعات البشرية وليدة بيئتها و يكون حجم التفاعل مرتبط بالمسافة الفاصلة بين التجمع العمراني و حدود التنمية ، و هذا من منطلق أن الأهمية النسبية للتجمعات العمرانية الريفية لا تقوم على معيار واحد منفصل .

6-1- نماذج من تجارب الدول في تحديد الثقل التنموي و إمكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية :

لقد تفطنت عديد الدول إلى الأهمية التخطيطية و الإستراتيجية العمرانية الكبرى لتبيان الثقل التنموي للتجمعات العمرانية البشرية بصفة عامة و الريفية منها على وجه الخصوص ، و هذا كما سبق الإشارة إليه يدخل ضمن الإستراتيجية الاستباقية و الاستشرافية ، حيث ننطلق من الريف لنعود إليه .

و عليه برزت لنا عدة مخططات و دراسات على المستوى العربي عرفت نتائج مشجعة في تخطيط التجمعات العمرانية الريفية ، أهمها ما يلي :

6-1-1- المخطط الإقليمي لمحافظة المنوفية بمصر :

انطلق في إعداده سنة 1998 حيث ركز على دراسة التوزيع المكاني الحالي و المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية و تحديد الوزن التنموي و الأهمية النسبية لها بناءا على العلاقة القائمة بين حجم السكان و الوظائف الاقتصادية .

و قد تمّ تصنيفها وفق عدة معايير إلى[1] :

- مراكز تنموية ريفية قائمة .
- مراكز تنموية ريفية مقترحة .
- مراكز خدمية ريفية .
- قرى و تجمعات ريفية تابعة .

(1) : البهنساوي احمد علي سليم . معايير تحديد الأهمية النسبية و الدور الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية في إطار المخططات الإقليمية . كلية الهندسة . جامعة الأزهر . مجهول السنة . ص5 .

و ما يؤخذ على هذا المخطط في تصنيفه للتجمعات العمرانية الريفية هو اكتفاءه بتحديد الثقل التنموي لها ، و بالتالي تحديد أهميتها النسبية و تصنيفها في إطار محدود داخل إقليمها الضيق دون ربطها مع عدة مستقرات بشرية ريفية أخرى محيطة بها .

الخريطة (02) : المخطط الإقليمي العمراني المقترح لمحافظة المنوفية .

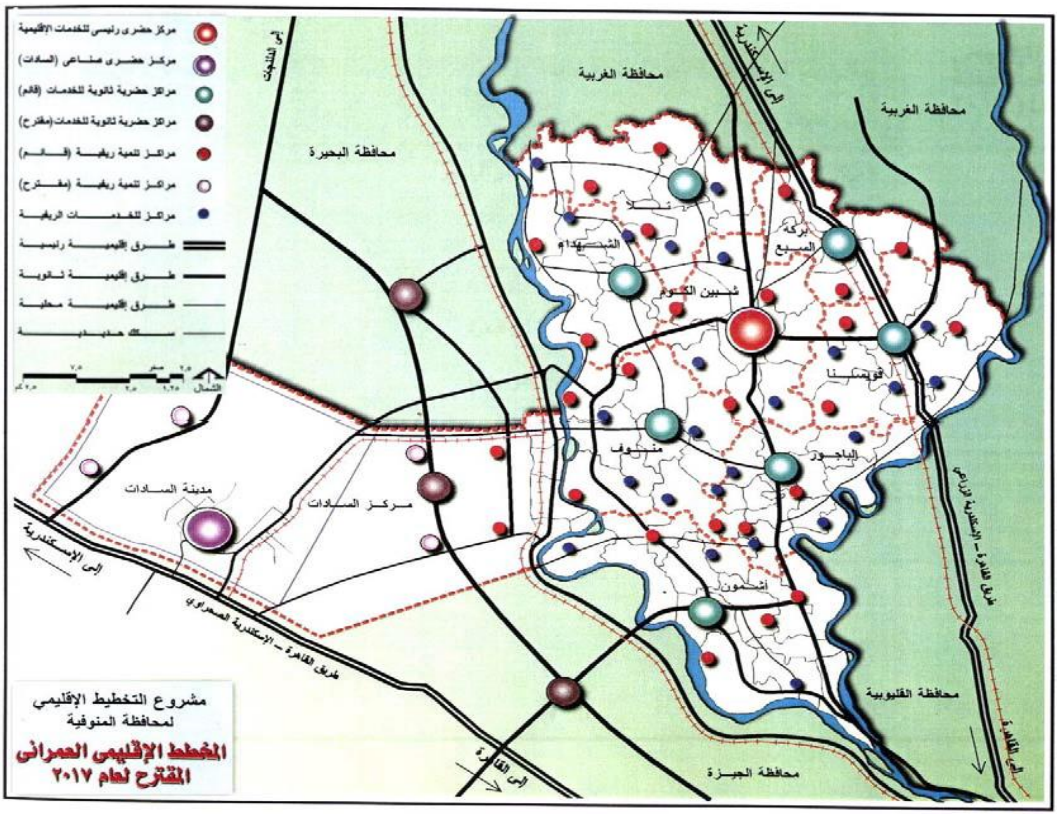

المصدر : البهنساوي احمد علي سليم . معايير تحديد الأهمية النسبية و الدور الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية في إطار المخططات الإقليمية . مصر . ص5 .

6-1-2- إمكانية نمو تجمعات عمرانية ريفية بمحافظة "بقيق" بالمملكة العربية السعودية :

حاولت هذه الدراسة الربط بين كل الظواهر الجغرافية المؤثرة في تحديد درجة التفاعل للتجمعات العمرانية الريفية ضمن محيطها البيئي ، و لأجل هذا لجأت إلى تطبيق أسلوب رياضي كمي يحدد إمكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية نتيجة تفاعل كل من "الموقع و حجم السكان و نشاطاتهم و المسافة بين التجمعات العمرانية و مدى توافر الخدمات و المرافق"[1] وفق العلاقة الرياضية الأتي ذكرها و الإشارة إليها ، و قد نتج عن هذا تصنيف التجمعات العمرانية الريفية إلى ثلاث مستويات هي[2] :

- مراكز مجمعات قروية . - مراكز خدمات فرعية . - هجر* تابعة .

الخريطة (03) : التصنيف المقترح للتجمعات القروية بإقليم جوف بني هاجر (إقليم بقيق) .

المصدر : بوحليقة عبد العزيز . بحث إمكانية نمو الهجر ضمن إقليم محافظة بقيق . المملكة العربية السعودية . 2001 ص8 .

(1) : بوحليقة عبد العزيز . بحث إمكانية نمو الهجر ضمن إقليم محافظة بقيق . المملكة العربية السعودية . 2001 .

(2) : بوحليقة عبد العزيز . مصدر سبق ذكره . ص8 .

* الهجر هي عبارة عن تجمعات عمرانية ريفية صغيرة تنتشر تسميتها بالجزيرة العربية و يقابلها عندنا التجمعات العمرانية الريفية النووية .

7- جدلية تصنيف الثنائية ريف-مدينة :

يعد الإنسان بطبعه منذ القدم دائم التنقل للبحث عن المكان المناسب للاستقرار ، فإذا ما توفرت له حاجياته الضرورية من مسكن و كلأ و ماء شرع في إنشاء الانوية العمرانية الأولى لاستقراره و هي التجمعات العمرانية البشرية Settlement ، تكون بدايتها عادة صغيرة الملامح العمرانية و المعمارية ، ثم تكبر و تتوسع بتزايد عدد السكان و توفر الحاجيات الضرورية للاستقرار البشري .

يشهد العالم حاليا توسع نمو كبيرين للمجال الحضري و ارتفاع متزايد في عدد المدن المكتظة بالسكان في مختلف الدول ، و الذي يعود أسبابه إلى الثورة الصناعية ، و في المقابل نجد تقلص في المجال الريفي و في نفس الوقت نسجل به تحولات جذرية و كبيرة مسّت مختلف مكوناته الأساسية الأرض و السكان و العمران و الأنشطة ، أهمها تفكك الأنشطة الزراعية القديمة و هجرة السكان* و الانتقال من عمران ريفي تقليدي إلى عمران حديث ضمن مجال ريفي يتماشى و الاتجاهات الجديدة لسكان الريف .

لقد أصبح من الصعب التفريق بين الريف و الحضر ، حيث لم يعد ذلك التناقض البيّن و الجلي و الواضح بين المجالين بارز ، فالمجال الريفي هو مجال الإنتاج الفلاحي كونه يحتكر هذه الوظيفة ، لكن يمكن له أن يقوم بوظائف غير فلاحية و على أكمل وجه صناعية أو تجارية أو سكنية أو سياحية ترفيهية استجمامية ، و بالتالي حدث نوع من التداخل بين الوظائف و توزيعها على المجال ، هذا ما دفع بالباحثين إلى إطلاق مصطلح جديد اسمه " تمدين الريف " ، و الذي يعبر على أن الوسط الاجتماعي و الاقتصادي للريف ينطبق تماما على الريف الجزائري و يقترب بشكل ملحوظ من نظيره بالمدينة ، و يبقى الاختلاف و التباين محصور في مستوى الدخل و التكوين و التعليم و التجهيزات و السكن ، و بالتالي يكون مجال الاختلاف بين الريف و الحضر قد تقلص ، غير انه يبقى صالحا للتوصل إلى التمييز بينهما .

---

* باستثناء بعض الدول على المستوى العالمي معظمها غربية التي عرفت الهجرة العكسية للسكان ليس من الريف الى المدن بل من المدن إلى الأطراف ، و هذا الأخير هو مصطلح صك من طرف شارلس جالبين Charles Jalpin للإشارة إلى اندماج الحياة الريفية و الحضرية من خلال انتشار السكان الحضريين في المناطق الريفية ، انظر : عاطف غيث محمد . قاموس علم الاجتماع . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . 2000 . ص394 .

تقسم التجمعات العمرانية بناءا على حجم السكان و الأنشطة الاقتصادية الممارسة و الميزات الاجتماعية و الثقافية بها و مورفولوجية مساكنها إلى تجمعات عمرانية ريفية أو حضرية ، و يرى ابن خلدون في مقدمته أن التجمعات السكانية تقسم إلى بدو و حضر دون ثالث لهما ، و أن البدو هو أقدم من الحضر و سابق له ، و بالتالي تكون التجمعات العمرانية الريفية هي انوية و أساس العمران البشري من الناحية التاريخية ، فكثير من المدن تطورت عن أصول قروية[1] .

7-1- مفهوم الريف :

يقصد بالريف لغة الخصب و السعة في المأكل و جمعه أرياف ، كما يشار إليه بالقرب من مصادر الماء عند العرب ، و ما يقابله في اللغة الانجليزية هو "Country side" و في اللغة الفرنسية "Campagne" ، و يرى صالح عيسى أن الريف اصطلاح حضاري شامل أي نمط حياة يشمل : الأرض و السكان و النشاط و الإنتاج ، و أن الريف انتشار حضاري أما الحضر فتركيز حضاري [2] .

اجتهد عدد لا باس به من الجغرافيين في تحديد مفهوم شامل و كافي لعالم الريف ، فإلى فترة قريبة كان ينظر إلى الريف انه ذلك الإقليم الذي يقع خارج المناطق الحضرية و يزاول سكانه الزراعة ، و على الرغم من أن هذا التعريف صحيح إلى حد ما ، إلا انه بات غير كاف ، ذلك أن كثير من المناطق التي تقع على أطراف المدن الكبرى مثلا و المأهولة بالسكان الذين يمارسون الزراعة إلا أنهم يعدون من سكان الحضر ، و من هنا أصبح لا ينظر إلى الريف انه كلمة مرادفة للزراعة و إن اشتملت جميع التعريفات للريف على تلك المناطق التي أسسها الاقتصاد الزراعي .

و الملاحظ أن الدراسات الجغرافية البشرية صنفت التجمعات البشرية على أساس مجموعة من المعايير المكانية و الاقتصادية و السكانية بالإضافة إلى الأبعاد التاريخية ، و قد اعتبر المعيار الديموغرافي أهم المعايير التي بموجبها فصل الريف عن المدينة ، فكان الريف ذلك الإقليم الذي يضم مناطق التجمعات السكانية المتفرقة أو المتصلة التي يقل

(1) : الشواورة علي حميدان . العمران الريفي و الحضري . 2000 . ص5 .

(2) : صالح عبد الجابر عيسى . التوزيع الجغرافي للظاهرة الريفية . دراسة أصولية و تطبيقية . مجلة كلية العلوم الاجتماعية . جامعة الإمام محمد بن سعود . الرياض . 1984 . ص1و2 .

عدد السكان بها عن 5.000 نسمة * و التي تتميز بعلاقات اجتماعية قوية و مترابطة على أساس من القرابة و التعاون التام ، في الوقت الذي يمارس سكانه أنشطة اقتصادية تمثل الزراعة غالبيتها ، و قد وضعت كذلك له منظمة الأمم المتحدة مفهوما يرتبط بحجم السكان كذلك ، إذ اعتبرت كل تجمع سكاني يقل عدد آهليه عن 2000 نسمة ، " أما مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة ذهب إلى أن الريف يشمل المدن الصغرى و القرى الصغيرة أو المشتتة و التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة "[1] .

من المعلوم أن الريف ليس بمنأى عن التأثيرات الخارجية المحيطة به ، بالإضافة إلى أن الزراعة هي مهنة تحتاج إلى التدريب و التمويل الخارجي أي من خارج الريف ، فإنه لم يعد يحويها بشكل كامل ، زد على ذلك زحف المناطق العمرانية و الصناعية على الأراضي الريفية و غيرها من التحولات الحضرية التي مسّت البيئة الريفية ، لذلك صار هناك أناس ينتقلون من المدينة أو من المناطق الحضرية المحيطة القريبة إلى الريف للعمل في الزراعة أو الصناعة أو غيرها ، و بالتالي لم يصبح هناك ارتباط بين المهنة و مكان الاستقرار ، مما يعني أن المجال الريفي أصبح عرضة إلى التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية ، بالإضافة إلى تأثير العوامل الديناميكية المتمثلة في هجرة المزيد من السكان من الريف إلى المدن و زحفهم على الأطراف ، حيث سرعان ما تتحول منطقة ريفية إلى منطقة حضرية ،كلما دخلت النماذج الحضرية إلى ذلك المكان نتيجة الحراك الاجتماعي و الاتصال الجماهيري ، يجعل هذا مفهوم الريف متغير باستمرار و على هذا الأساس يبقى تعريفنا له من منطلق حجم السكان بالدرجة الأولى و نوع العلاقات التي تسوده و نشاطهم الاقتصادي .

إذا حاولنا إيجاد عوامل مشتركة بين مختلف الاجتهادات في إعطاء أو تقديم مفهوم للريف فإننا نحصرها في مجال جغرافي قليل السكان ، ضعيف الكثافة السكانية ، اغلب الأنشطة به زراعية ، التكافل الاجتماعي به كبير ، و من هنا تعددت آراء الباحثين في إعطاء تعريف ثابت للريف سواء عند علماء الاجتماع أو الجغرافيين ، فللريف ميزاتٌ أهمها ما يلي [2] :

---

* : هذا هو التعداد المعمول به في الجزائر و المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصاء لأجل التفرقة بين الريف و الحضر على أساس حجم السكان ، بالإضافة إلى عدة معايير أخرى سنتطرق لها في حينها .

(1) : الشرقاوي عبد الكريم . مفهوم الريف و الحضر . دار الكتاب . القاهرة . 1998 . ص34 .

(2) : عبد الغاني قتالي . عوامل و انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر . ماجستير علم الاجتماع جامع باتنة . الجزائر . 2010 . ص مجهولة .

- الاكتفاء الذاتي و هو ملمح أساسي للريف .
- التباين بين الجهات الريفية المختلفة داخل المجتمع الواحد .
- البناء العائلي و الذي يتعين على الدارس أن لا يهمل فهمه الجيد للحياة الريفية .
- بناء السلطة و توزيع الأدوار .

كما أن الريف هي صفة تطلق على كل ما هو مغاير للحضر ، و تمثلت ابرز الاختلافات التي توصل إليها الدارسون بين الريف و الحضر في [1] :

- الاختلاف في المهن و الأعمال .
- الاختلاف في البيئة الطبيعية .
- الحجم السكاني .
- الكثافة السكانية .
- التجانس و الاختلاف .
- التدرج الاجتماعي و التنوع الوظيفي .
- الحراك الاجتماعي .
- نسق التفاعل الاجتماعي .

تعد الزراعة أهم مهنة في عالم الريف ، و هي من المؤشرات المهمة في الجزائر أو في غيرها التي يعتمد عليها في التفريق بين الريف و الحضر ، غير أن هذا المعيار تعتريه بعض الشوائب ، حيث نجد بعض المناطق ريفية كليا غير انه لا تمارس بها الزراعة ، و هناك من الأمثلة على ذلك الكثير بيد أننا نجد مناطق ريفية ذات نشاطات تجارية أو صناعية أو سياحية ترفيهية و غيرها ، فكل زراعي ريفي و ليس كل ريفي زراعي .

نجد الحجم السكاني في الريف عادة قليل ، حيث يعتبر هذا أهم معيار يعتمد عليه للتفريق بين الريف و الحضر في عدة دول منها الجزائر ، و هو معيار محلي للتفرقة أي أن كل دولة أو منطقة تعتمد حجما سكانيا خاصا بها

(1) : رشيد زوزو . الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 . دكتوراه علم الاجتماع . جامعة منتوري . الجزائر . 2008 . ص45 .

لأجل التمييز بين الريف و الحضر .

أما بالنسبة للمجال الطبيعي و علاقتها بعالم الريف ، فالملاحظ أنها تكون شاسعة واسعة ملائمة للنشاط الزراعي و تربية الحيوانات و بالتالي تنعدم و تتلاشى الفوارق الموجودة بين السكان ، كما يكون الريفي الإنسان الأدرى بعوامل الطبيعة مثل الأمطار و الرياح و التقاويم و التربة و غيرها و الأكثر ارتباطا بها من الإنسان الحضري .

يعد سكان الريف كذلك الأكثر تماسكا ، فهم يتأثرون جدًا بعنصر القرابة و ينعكس هذا على سلوكياتهم و أنشطتهم ، و التفاعل و الاجتماعي بينهم يكون محدودا نتيجة قلة عدد السكان و اتساع المساحة .

7-2- مفهوم المجتمع الريفي :

نشير بداية إلى أن تحديد مميزات سكان الريف و إن كان يقوم على المقارنة مع سكان الحضر ، إلا أن هذا لا يحمل في طياته أي حكم مسبق لأجل تفضيل احدهما عن الأخر ، فالمجتمع الريفي هو " مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة و الذين لديهم شعور بالانتماء لبعضهم البعض ، و من خلال علاقتهم بالمنطقة يشتركون و يقومون بأوجه نشاط لتحقيق اهتماماتهم " [1] حيث يكون لهذا الريفي شعور بالانتماء إلى المنطقة التي يسكنها و هناك تأثير قوي للبيئة على سلوكياته و نشاطاته ، و عموما فالمجتمع الريفي يشهد علاقة وطيدة بين الإنسان و الأرض كما أشار إلى ذلك ابن خلدون ، و قد نتج عن هذا تميز الحياة الريفية بالبساطة و التواضع و التدين و الابتعاد عن الكماليات و المحافظة على الموروث التاريخي ، و قد توصلنا إلى حصر عدة مميزات للمجتمعات الريفية و هذا طبعا ناجم عن مميزات الوسط الريفي بصفة عامة ، وهي :

- المهنة الممارسة (الزراعة و الرعي) .
- البناء العائلي و الزواج المبكر .
- الحجم السكاني .
- الارتباط الشديد بالأرض .
- التدين و المحافظة على الموروث التاريخي .
- التكافل و التضامن الاجتماعي .

(1) : محمد عاطف غيث . دراسات في علم الاجتماع القروي . دار المعارف . الإسكندرية . 1967 . ص87

فالمهنة الأولى التي يمارسها الريفي هي الزراعة و تربية المواشي كون البيئة التي يسكنها هي الأكثر ملائمة لمثل هذا النشاط و ينجر عن هذا الارتباط المباشر بالأرض ، فالأرض عنده كالعرض لابد من المحافظة عليه .

كما أشار "روبرت ردفيلد في كتابه (المجتمع الريفي و الثقافة) إلى وجود مجموعة مترابطة من القيم و الاتجاهات في الحياة الريفية تتلخص في أن القرويين يرتبطون بالأرض ارتباطا وثيقا يصل إلى حد التقديس ، و العمل الزراعي هو أهم الأعمال و اجلها قدرا لأنه مرتبط بنوع من الشعور الديني ، أن العمل في الأرض يرضي الله و يضمن الرزق "(1) .

يتميز المجتمع الريفي بالبناء العائلي المتماسك ، و حجم العائلة من أهم مميزات التركيبة الاجتماعية على الرغم من قلة عدد السكان بالريف ، مما يعني أن العائلات الريفية تعيش متكتلة لا منفصلة و تكاد تختفي بها العائلة النووية بالمجتمع الريفي .

يشجع هذا التكافل و التكتل و التضامن و التماسك بالبناء العائلي الريفي البيئة الريفية المحيطة التي تفرض على الطفل الصغير تقاسم المسؤولية مبكرا مع والديه في رعي الأغنام و حلب الأبقار و البحث عن منبع المياه و مصادر الكلأ و التشارك في الاحتفالات العائلية و الدينية و الحفاظ على الموروث الثقافي التشاركي (التويزة و الوزيعة و غيرهما .....) .

و يتميز المجتمع الريفي كذلك بالتدين و هذا راجع إلى احتكاك الريفي المباشر بالظروف الطبيعية و الأرض و الحيوانات و المنتوج الفلاحي ، مما يحفز عنده التفكر و التمعن في خلق الله سبحانه و تعالى ، فالإنسان الريفي يغرس الحب و ينتظر الثمار من الرب ، و بالتالي يسيطر الشعور و الوازع الديني على الكثير من سلوكيات سكان الريف .

(1) : زين ياسين . اثر التوسع العمراني على السكن الريفي حالة مدينة أولاد دراج المسيلة . ماستر . معهد تسيير التقنيات الحضرية . جامعة المسيلة . الجزائر . 2014 . ص96-97 .

7-3- مفهوم المدينة :

تشتق كلمة المدينة لغة من الفعل "دان" أي قضى و حكم فانتقال الإنسان في استقراره إلى مرحلة تشكيل حكما و إدارة يعتبر أعلى منزلة توصل إليها لأجل التوطين و التمكين لاستقراره ، فينتقل من الحياة البدوية الترحالية غير المستقرة إلى تجمعات عمرانية أكثر استقرارا .

تتشكل القرية بداية من عدد قليل من السكان على الأرجح ، يبحثون عن الحاجيات الضرورية لإشباع رغباتهم يمارسون الزراعة و الرعي في بداية استقرارهم ثم تطورت هذه الأنشطة الاقتصادية و نما عدد السكان و تعددت الحاجيات و أقيم الحكم و تشكلت الإدارات و رغب في الأمن و التنظيم السياسي و برزت المميزات الثقافية و الاجتماعية و ازدهرت الصناعة و التجارة و أنشأت المعابد ....الخ ، ثم ظهرت لنا المدن على انوية عمرانية قروية في الأصل كانت مهنة سكانهم الأساسية هي الزراعة و الرعي لتبرز لنا أنشطة اقتصادية أخرى ، و مع مرور الوقت تتراجع نسبة شغل السكان للزراعة بها لصالح الأنشطة الاقتصادية التي فرضتها الحياة المدنية ، و منه فـ "المدينة هي التجمع السكاني الذي لا تشكل الزراعة النشاط الأساسي للمقيمين فيه"[1] ، و هذا يظهر لنا أول اختلاف بيّن بين القرية و المدينة و هو المهنة السائدة و الغالبة بها ، "و على العموم تتفق أراء الباحثين على أن المدينة هي مركز التركز السكاني و العمل و الترفيه"[2] و هنا كذلك يظهر لنا الفرق الثاني بين القرية و المدينة و هو الحجم السكاني ، و هما أهم عنصران يميز بهما الريف عن المدينة ، بالإضافة إلى عدة معايير أخرى سنتطرق لها فيما يلي.

7-4- أسس التمييز بين الريف و المدينة :

تعد طريقة التمييز بين الريف و الحضر أصعب من التعريف لكليهما ، حيث أن الانتقال من مجال جغرافي يصنف على أساس "ريف" إلى مجال جغرافي آخر مصنف على أساس "مدينة" لم يكن انتقال "مفاجئ من احدهما للآخر[3] ، و بالتالي فمن الصعب بمكان التفريق بين الريف و المدينة بناءا على معايير سكانية أو اقتصادية أو

(1) : فواز مصطفى . مبادئ تخطيط المدن . معهد الإنماء العربي . ص15 .

(2) : أبو عيانة فتحي . جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية و المدينة . جامعة الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية . مصر . 2013 . ص64 .

(3) : إسماعيل احمد علي . دراسات في جغرافية المدن . القاهرة . 1978 . ص12 .

اجتماعية أو ثقافية منفصلة كل على حدى ، بل نلاحظ أن المرحلة الانتقالية من الريف إلى المدينة و الشريط أو الحلقة الفاصلة بينهما هي موطن الداء و مشكلة و صعوبة التفريق ، فنجد تجمع عمراني زراعي رعوي نصطلح عليه الريف قد تطور و توسع تدريجيا من الناحية العمرانية و نشطت به الصناعة التجارة ليصبح مدينة ، و قد تراجعت نسبة الزراعة به ، و لكن بين هذا و ذاك نمر بمرحلة انتقالية هي المرحلة التي لا تتضح فيها معالم التريّف و لا معالم التمدن ، و هي مرحلة نصطلح عليها "المتصل الريفي– الحضري" ، و ما يعرف كذلك بالحافة الريفية الحضرية [1] ، و نورد فيما يلي أهم المعايير و الأسس و الاختلافات المعتمدة لأجل التفريق و التمييز بين الريف و المدينة .

و قد اختلف الجغرافيون و غيرهم من علماء الاجتماع و الاقتصاديين و الفلاسفة في تقديم أسس و معايير واضحة بيّنة للتمييز و التفرقة بين الريف و الحضر ، و تعددت هذه المعايير و الأسس المعتمد عليها لأجل التفرقة ، فنجد المعيار الحجمي (حجم السكان) و المعيار الشكلي المورفولوجي ، و أخر يعتمد على الوظيفة (المعيار الوظيفي) و المعيار الإداري و غيرها ، و هذا الاختلاف يكون على مستويين هما :

- **المستوى المحلي** : حيث يكون الاختلاف في تصنيف التجمعات العمرانية الريفية و الحضرية داخل البلد ذاته ، حيث نجد عمرانية كبيرة الحجم و متعددة الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية مصنفة ضمن المجال الريفي و مثيلتها ضمن إقليم الدولة الواحد مصنفة ضمن المجال الحضري.
- **المستوى العالمي (الدولي)** : يكون هذا الاختلاف في تصنيف التجمعات العمرانية الريفية و الحضرية بين دول العالم على أساس الاختلافات في تحديد مفهوم الريف و الحضر و الحجم السكاني لها و مساحتها و نموها الاقتصادي ، فما هو ريفي في بريطانيا ليس بالضروري يكون ريفيا في اليابان ، و هكذا .

(1) : عمر محمد علي محمد . مصدر سبق ذكره . ص67 .

اهتمت الأمم المتحدة بدراسة هذه الحالة و اهتمت لجنة السكان التابعة لها بعملية التصنيف و أقرت سنة 1952 انه "لا توجد نقطة معينة تصلح كمعيار حازم يفصل بين الحضر و الريف ، لكن التفرقة بينهما تفرقة اعتبارية ، بمعنى أن كل دولة تفصل بين ريفها و حضرها حسبما تراه مناسبا لظروفها"[1] .

ان تحديد الاختلاف بين الريف و الحضر ذو جذوره التاريخية ، فقد رأى ابن خلدون أن الفروق بين الريف و الحضر تأتي من خلال اختلاف المهن و مصادر الإنتاج "فأهل الريف يشتغلون بالفلاحة و تربية الحيوان ، و هو نشاط اقتصادي لا تتسع إليه الحواجز ، و إذا اتسعت أحوال هؤلاء و حصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى دعاهم ذلك إلى السكون و تعاونوا على الزائد من الضروري و استكثروا من الأقوات و الملابس و توسعة البيوت و اختطاط المدن و الأمصار ، و أما أهل الريف فإنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات و الملابس و المساكن و سائر الأحوال و العوائد"[2] .

و يعرج آخرون إلى تحديد معايير أكثر دقة و تجانسا لأجل التفريق بين الريف و الحضر كما أشار كل من سوروكن P. Sorokin و زيمرمان C. Zimmermann* عام 1929 إلى وجود ثمانية معايير يمكن الاعتماد عليها في التفرقة بين الريف و المدينة ، تتمثل في [3] :

– الوظيفة – البيئة – حجم المجتمع – كثافة السكان – التجانس السكني – التباينات الاجتماعية – قدرة المجتمع على الحركة – نظم التفاعل .

و فيما يلي نتعرض لأهم المعايير المعتمدة لأجل التفرقة بين الريف و الحضر**

---

* سوروكن P. Sorokin 1889-1968 ، زيمرمان C. Zimmermann 1898-1974 عالما اجتماع امريكيين لهما اسهامات كبيرة في علم الاجتماع الريفي الامريكي من خلال المجلة الريفية الاجتماعية الامريكية 1935 .

(1) : نفس المصدر السابق . ص70 .

(2) : نهاد محمد احمد خضر . التطور العمراني للتجمعات الواقعة جنوب محافظة جنين . ماجستير . جامعة النجاح الوطنية . فلسطين . 2004 . ص28 .

(3) : الجنابي صلاح حميد جغرافية الحضر . وزارة التعليم العالي و البحث العلمي . العراق . 1987 . ص25 .

** انظر الزوكة محمد خميس . التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية ص149 و عمر محمد علي محمد جغرافية العمران الريفي ص71 و آخرون .

7-4-1- المعيار السكاني :

يعتمد عليه كثير من العلماء و المهتمين لأجل التفريق تين الريف و الحضر ، و قد شاع استخدامه لسهولته و قابليته للقياس على الرغم من تفاوته و اختلافه من دولة إلى أخرى حسب الحجم السكاني و كثافة السكان و المساحة و الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية ، ففي السويد و الدانمرك (الدول الاسكندينافية) يعتبر الحجم السكاني 200 نسمة هو الحد المميز بين القرية و المدينة ، و في الجزائر يبدأ من 5.000 نسمة حسب الديوان الوطني للإحصائيات –و لكنه لا يمثل حجا فاصلا بين الريف و المدينة ، و في اليابان تعتبر المدينة هي كل تجمع عمراني يبلغ عدد سكانه 30.000 نسمة ، و في كوريا 40.000 نسمة و هذا الاختلاف لا يمكننا من إحداث مقارنة بين الدول لأجل دراسة نسبة سكان الريف و الحضر .

نجد بعض الدول تضيف له معيار آخر يلازمه هو معدل الكثافة لمعالجة هذه الفوارق الكبيرة في اعتماد المعيار السكاني ، مثل الولايات المتحدة التي تأخذ عدد 2.500 نسمة كحد ادني لأجل التفريق بين الريف و الحضر مع إضافة معدلاً للكثافة السكانية الذي لا يجب أن يقل عن 2.500 نسمة /كم^2 .

نلاحظ انه على الرغم من أهمية المعيار السكاني و الكثافة السكانية في التمييز بين الريف و الحضر ، إلا أنهما لا يخلوان من بعض العيوب ، أهمها :

- التباين الشديد في الحجم السكاني بين التجمعات العمرانية ليس بين الدول و لكن داخل الدولة ذاتها ، فنجد قرى في المكسيك و في الصين و حتى في مصر عدد سكانها كبير جدا يتجاوز بكثير حتى الرقم المعمول به داخل الدولة (قرية بالمكسيك يتجاوز عدد سكانها 87.000 نسمة) تخلو تماما من المظاهر المميزة للمدينة من الناحية الإدارية و الوظيفية و الشكلية .
- اختلاف عامل الكثافة السكانية بين الدول و داخل الدولة كذلك ، فالتجمع العمراني المصنف على أساس سكاني انه مدينة (شيكاغو 8,2 مليون نسمة) تقل الكثافة السكانية بأطرافها عن 1.000 نسمة و تعدادها السكاني لا يتجاوز 2.000 نسمة بأحيائها الراقية .

يوضح الجدول التالي اختلاف المعيار الحجمي في التفريق بين الريف و الحضر على المستوى العالمي .

الجدول (3) : تباين الحجم السكاني المميّز للريف عن الحضر في بعض الدول .

الدولة	الأساس و المعيار في تعريف الحضر	الدولة	الأساس و المعيار في تعريف الحضر
الكويت	المجتمعات الحضرية التي بها 10.000 نسمة فأكثر	الأرجنتين و الهندوراس و كوبا و فرنسا	2.000 نسمة فأكثر
سوريا	التجمعات السكانية التي تضم 20.000 نسمة فأكثر	الولايات المتحدة	2.500 نسمة فأكثر
الأردن	التجمعات السكانية ذات 10.000 نسمة أو مراكز المناطق بصرف النظر عن السكان	بريطانيا و ألبانيا و استراليا	1.000 نسمة فأكثر
غانا و الهند و تركيا	التجمعات التي بتا 5.000 نسمة فأكثر	السويد و الدانمرك و فنلندا و أيسلندا	200 نسمة فأكثر

المصدر : عمر محمد علي محمد . مصدر سبق ذكره . ص76-77 . بتصرف .

7-4-2- المعيار الاقتصادي الوظيفي :

يدخل ضمن هذا المعيار كل الوظائف التي تقوم بها كل من التجمعات العمرانية الريفية أو الحضرية ، و قد تم دمجهما لما لهما من علاقة مترابطة بينهما و يعبر احدهما عن الأخر ، و يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تلقى استحسانا واسعا لدى الجغرافيين ، "و كما يرى ماكس فيبر أن النشاط الاقتصادي الواحد أو المتعدد هو الذي يحدد نوعية المستوطنة البشرية ، ففي الريف يعمل معظم السكان بنشاط اقتصادي واحد في الأغلب و لا يوجد به سوق دائم للتبادل ، أما في المدن فتتعدد الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان مع وجود سوق دائم للتبادل أو أكثر إلى جانب الأسواق الموسمية و المعارض التي يظهر فيها إنتاج الظهير المباشر للمدينة "[1] ، و يتماشى هذا المفهوم مع قرى التعدين أو قرى الصيد مع اختلاف المهنة التي تمارس بالريف ، فبغض النظر عن نوع الوظيفة الممارسة يكون تعدد الوظائف من دونه هو أساس التفريق بين الريف و الحضر .

يأخذ بهذا المعيار إلى جانب المعيار السكاني عدد لا باس به من الدول ، فقد اقترحت اللجنة العلمية للسكان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مقياس دولي لتحديد المدينة حيث لا يقل عدد سكانها غير الزراعيين عن 56% ، و الهند تشترط نسبة 4/3 من سكان التجمع البشري يشتغلون بنشاطات غير زراعية .

(1) : عمر محمد علي محمد . مصدر سبق ذكره . ص82 .

7-4-3- المعيار الإداري :

تعمل بعض الدول بهذا المعيار و على رأسها بريطانيا -و الجزائر كذلك- التي تصدر مراسيم تحدد صفة المدينة و بالتالي نميزها عن الريف بقرار أو مرسوم ، و إن كانت المدينة قد اكتسبت مدنيتها ليس بقرار أو مرسوم ، و الريف كذلك اكتسب ريفيته ليس بقرار أو مرسوم ، و لكن إذا تعلق الأمر بالإدارة المحلية لمختلف الخدمات بالتجمعات البشرية فهذا المعيار صالح للتمييز عند عديد الدول مثل مصر و البحرين و سوريا و السودان و نيجيريا و باكستان و فنزويلا و إيران و بريطانيا كما هو موضح في الجدول السابق رقم (3) .

7-4-4- المعيار المركب :

أظهرت الدراسات بعض السلبيات في تطبيق المعايير السابقة و غيرها منفردة لأجل التمييز بين الريف و الحضر ، و صعوبة المقارنة بين درجة التمدن أو التريّف بين دول العالم ، بل الاختلاف و الصعوبة تكون حتى على المستوى المحلي بسبب التباينات الاقتصادية و السكانية و الاجتماعية ، فقد تم اللجوء إلى المعيار المركب القائم على دمج عدة معايير في معيار واحد مثل ما فعل "سوروكين و زيمرمان" اللذان وضعا أسس وصفية يعتمد عليها لأجل التفريق بين الريف و الحضر -تم الإشارة لهذه الأسس سابقا - ، و كما أشار إلى ذلك "لويس ريث" في المفهوم الرائج و المشهور للقرية أنها "مستوطنة غير دائمة ، صغيرة نسبيا ، غير كثيفة ، بها تجانس اجتماعي و فردي"[1] ، و بالتالي يكون التمييز بناءا على عدة معايير مجتمعة يقلل من الخطأ المعياري ، وهذا يقودنا إلى اعتماد الأسلوب الإحصائي في حساب معامل الريفية Rurality Index الذي لاقى رواجا كبيرا في الدراسات الحديثة ، حيث تعطى المعايير : حجم السكان و استخدامات الأرض و العمالة و الكثافة السكانية و الحراك الاجتماعي و مورفولوجية المساكن و تباعدها .....(16 معيار) قيماً كميةً يتم تحديد من خلالها صفة الإقليم ريف أم مدينة .

(1) : عمر محمد علي محمد . مصدر سبق ذكره . ص96 .

7-4-5- المعايير المستخدمة في الجزائر :

تتمثل الإشكالية الأولى في الجزائر هي غياب تعريف واضح لمفهوم الريف و الفضاء الريفي ، فالمشروع التمهيدي لقانون المدينة الجزائري يشير إلى أن تعريف الفضاء الريفي يكون بالرجوع إلى المدينة ، "فيكون الفضاء الريفي معرفا بالنفي ، فالريفي يشمل كل ما ليس حضري"[1] ، و قد عرفت المدينة على حسب هذا المشروع على أساس حجمي أو سكاني ، فهي كل إقليم يضم على الأقل 5.000 نسمة ، و هو تعريف مبهم و غير واضح و لا مكتمل ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى يورد لنا الديوان الوطني للإحصائيات في إطار الإحصاء العام للسكان و السكن عدة معايير يعتمد عليها لأجل التمييز بين الريف و الحضر ، فانطلاقا من الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1987 اعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الفضاء الحضري هل تجمع عمراني بشري تتوفر به ما يلي[2] (المعيار المركب) :

- كل تجمع سكاني يضم حد ادني من السكان هو 5.000 نسمة .
- وجود بعض التجهيزات مثل المرافق العمومية (المستشفيات ، مؤسسات التكوين ، المحاكم ، مرافق التسلية) و شبكات التطهير و مراقبة العمران .
- إنشاء حد أدنى من التجهيزات .
- الرتبة الإدارية (مركز ولاية ، مركز دائرة) .

فنتج لنا 3.476 تجمعا عمرانيا ريفيا من مجمل 4.055 تجمعا ، و 948 بلدية ريفية من مجمل 1.541 بلدية على المستوى الوطني .

(1) (2) : الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية . اللجنة الوطنية للتنمية الريفية . سياسة التجديد الريفي . الجزائر . 2006 . ص180 .

خلاصة الفصل :

يعتبر العمران الريفي في حالتنا هذه ذا أهمية كبرى المؤدية إلى ارتباط الإنسان بالريف ، و الاهتمام به يصب ضمن السعي لتحقيق تنمية ريفية مستدامة التي تعتبر من الأولويات الهامة لأي مجتمع يسعى إلى التطور و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي خاصة في البلدان النامية و منها الجزائر التي تسعى نحو التطور و الرقي من خلال التنمية الشاملة و المستدامة و التي يكون منطلقها من الريف ، و هذا يتطلب الكثير من الأبحاث و الدراسات المتعلقة بالريف يكون الهدف الأول و المغزى الأوحد حثّ الإنسان أو المستثمر الفلاحي على الاستقرار في الريف و التمسك بأرضه ، غير أن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهيّن و اليسير بل يتطلب الكثير من العمل المتواصل و الدءوب لاسيما من قبل الجهات التخطيطية ، حيث تضمن توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة في الوسط الريفي و من بينها الجانب العمراني ، فمتى شعر الإنسان بالاطمئنان و الراحة في مكان إقامته هو و عائلته و وسائل إنتاجه الفلاحي كان تمسكه و وفاءه لأرضه اكبر و تفكيره أصوب ، و كان الدافع لذلك هو ازدياد اهتمام بعالم الريف بصفة عامة و العمران الريفي بصفة خاصة عالميا نتيجة الظاهرة الحضرية التي عرفتها البشرية لاسيما بعد الثورة الصناعية ، حيث أصبح عالم الريف في نهاية القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين متنفس للإنسان الساكن في الحضر ، لهذا فالنمو الحضري و الاكتظاظ السكاني الكبير في المدن هو الذي دفعنا إلى الاهتمام أكثر بدراسة العمران الريفي كحل آخر و ملاذ غير مؤقت لاحتواء الانفجار السكاني داخل المدن .

تمهيد :

نركز في دراستنا هذه على تلك التحولات بالمجال الريفي الجزائري بعد الاستقلال لاسيما و ما عرفه من تغيّرات بنيوية كبيرة كما سيأتي التعرف عليها ، دون أن نهمل الفترة الاستعمارية نتيجة ما قامت به سلطات الاحتلال من تعمد المسّ بالتركيبة المجتمعية و الاقتصادية للريف الجزائري لعدة اعتبارات استعمارية ، فهي قدمت الجزائر من اجل احتلال الأرض و الإنسان ، و لا يتأتى لها هذا إلا بالانطلاق من الريف فهو سور المقاومة المنيع الأول ، و التمكن من احتلال الجزائر لا يكون إلا ببسط السيطرة على الريف .

لم يعرف الريف الجزائري تحولات نوعية ملحوظة و مشهودة خلال العهد العثماني و الفترة الأولى الوجيزة من الاحتلال الفرنسي ، على الرغم من الاستقرار القديم للإنسان به ، و هذا يعود إلى عزلته و بعده على التأثيرات الخارجية "و الجزائر كانت مجتمعا ريفيا بالدرجة الأولى ، و أن اغلب سكان هذا البلد هم من يقومون بالعمل الزراعي و الرعي ، و رغم أن الدول و الحضارات التي توالت و تعاقبت على هذا المجتمع كانت كثيرة غير انها لم تستطع ان تغير الطابع القبلي فيها ، و لا أن تغير من قيم التضامن الاجتماعي او قيم التعصب للأرض و القرابة "[1] ، غير انه و من قبيل الاستقلال و إلى يومنا هذا يشهد حركية سوسيومجالية منقطعة النظير مست مختلف مكونات عالم الريف الفسيح .

نتعرف على هذه التغيّرات التي عرفها الريف الجزائري منذ التواجد العثماني و إلى يومنا هذا من خلال ما يلي .

(1) : محمد السويدي . مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري . د م ج . الجزائر . 1990 . ص72-73 .

1- الريف الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي :

تشير دراسات سابقة للريف و المجتمع الريفي الجزائريين قبل دخول الاحتلال الفرنسي إلى أن " نسبة سكان الريف بلغت آنذاك 95% من مجموع السكان الذين قدر عددهم بحوالي 3 ملايين نسمة "[1] مترابطون فيما بينهم عشائريا أو قبليا ، يمارسون الزراعة و الرعي على نطاق واسع ، و النظام القبلي العرشي هو السائد في تلك الفترة ، و بافتراض أن الاحتلال الفرنسي لم يجر أي تغيير جوهري على توزيع العقار الجزائري في أيامه الأولى من الاحتلال ، فإن تقسيم العقار على العهد العثماني في الجزائر كان يقوم على أربعة أشكال من الاستغلال [2] وفق الشريعة الإسلامية و المتمثلة في :

- **أراضي البايلك** : هي أراضي تابعة للدولة الجزائرية استمدت اسمها من الباي ، مسجلة و موثقة في سجلات الدولة ، يتم استغلالها من طرف الدولة باستخدام الفلاحين البسطاء في إطار الخماسة .
- **أراضي الحبوس (الوقف)** : هي ملكيات موقوفة للمساجد و المؤسسات الخيرية .
- **أراضي العرش** : هي السائدة و مساحتها كبيرة ، تتمثل في الأراضي المشاعة ذات الاستغلال الجماعي بين أفراد العرش الواحد ، تنتشر في مناطق استقرار البدو الذين يمارسون بها الزراعة و الرعي ، و يصطلح عليها كذلك الاراضي الجماعية .
- **أراضي خاصة** : يملكها أشخاص و عائلات معينة ، تنتشر في الأراضي السهلية الزراعية المنبسطة ذات التربة الخصبة ، و الملاحظ أن اغلب و أخصب أراضيها تعود لعائلات تركية [3] ، تتواجد عادة بالقرب من المدن و الحواضر الكبرى .

2- الريف الجزائري إبّان الاحتلال الفرنسي :

عمل المحتل الفرنسي من الوهلة الأولى على السيطرة و إخضاع الشعب و الأرض ، على أسلوب قوة السلاح ، القهر ، القتل ، التشتيت ، التشريد ، التهجير ، التنكيل و التعذيب ، و سنّ القوانين و إصدار المراسيم التي استطاع من خلالها ضم اكبر قدر ممكن من أراضي الجزائريين ، فقد استولى على أراضي البايلك باعتبارها تابعة

(1) : محمد السويدي . نفس المصدر السابق . ص80 .

(2) نفس المصدر السابق . ص70 .

(3) : كريمة بوحريق . تغير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري . ماجستير علم الاجتماع . جامعة باتنة . 2010 . ص71 .

للدولة ، ثم على أراضي العرش و الوقف باعتبارها دون وثائق رسمية ، ثم استولى على الأراضي الخاصة ، و هذا كله وفق طرق متعددة كالسلب و النهب و المصادرة و المصلحة العامة و التنازل الاختياري ، "و النتيجة كانت تقلص أراضي الفلاحين الجزائريين و طردهم من السهول المنتجة الى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة و اقل مردودا "[1].

كانت هذه القوانين و المراسيم و القرارات ممنهجة و مدروسة و مبيّت العمل بها ، و التي نذكر اهمها :

- مصادرة أراضي العرش 1832 .
- مصادرة أراضي الأوقاف 1844 .
- مصادرة أراضي البايلك 1845 على أساس تبعتها للسلطة العثمانية .
- مصادرة أراضي القبائل الرحالة و الأراضي التي يعتبرها الاحتلال غير زراعية 1846 .
- الغاء حق الملكية الجماعية (أراضي العرش) بإصدار قانون سينتوس كونسيلت Senatus Consulte 1863 .
- مصادرة أراضي الأشخاص المشاركين في ثورة المقراني 1871 .
- قانون وارني Warnier 1873 .

نتج عن هذه القوانين و المراسيم الويل للمجتمع الجزائري عامة و الريفي منه على وجه الخصوص ، و قد اسماها المفكر الشيوعي كارل ماركس عند زيارته الجزائر 1882 بقوانين المستعمر Lois du colon[2] ، متسببة في "الاستيلاء على معظم الاراضي الخصبة التي تمركزت في السواحل و السهول المنتجة لصالح المعمرين قدرت بـ 2,7 مليون هكتار و طرد الجزائريين من اراضيهم الخصبة الى الهضاب الجافة حيث الزراعة اكثر مشقة و اقل إيرادا ، و كانت النتيجة أن فقدوا 45% من أراضيهم ، و حرمت اكثر من 650 الف أسرة من أراضيهم ، ربعهم مزارعون و خمّاسون ، و ربعهم يطلب العمل بأجر "[3] .

---

(1) : محمد السويدي . مصدر سبق ذكره . ص75 .

(2) : Boudia M . La formation sociale algérienne précoloniale . Essai d'analyse théorique . OPU . 1987 . Alger . p72

(3) : هاشمي الطيب . التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية بالجزائر . دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير . جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان . الجزائر . 2014 . ص135 .

يوضح الجدول رقم (4) السياق التاريخي لاستيلاء المعمرين و سلطة الاحتلال على الأراضي الزراعية في الجزائر ، و قد اثر هذا على سكان الريف و أجبرهم على ترك أراضيهم و الهجرة نحو أطراف المدن أو المناطق الداخلية الفقيرة .

الجدول (4) : تطور استيلاء المعمرين على الأراضي الجزائرية 1850-1954 .

السنة	مساحة المعمرين(هـ)	المساحة المستولى عليها سنويا(هـ)
1850	115000	-
1880	1245000	37
1900	1912000	33
1920	2581000	33
1940	3045000	23
1954	3028000	-

المصدر : بهلول حسن . القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع . الجزائر . 1976 . ص133 . بتصرف .

نلاحظ من الجدول اعلاه أن المحتل الفرنسي مكّن المعمرين من الاستيلاء على أزيد من 3 مليون هـ إلى غاية 1954 ، و هذا غير ما استولت عليه الإدارة الفرنسية ، فقد "كان في الجزائر حوالي 20 مليون هكتار قابلة للزراعة ، منها 5 ملايين هكتار ملك للإدارة الفرنسية و 4 ملايين هكتار ملك للبلديات ، و 2,5 مليون هكتار ملك للمعمرين الفرنسيين و هي أخصب الأراضي ، و الباقي 8,5 مليون هكتار أراضي جرداء بقيت لدى الجزائريين ."[1] ، و يشغّل الكولون في الأراضي الزراعية الخصبة المستحوذ عليها الجزائريين كيد عاملة زهيدة على شكل خمّاسة ، بلغت نسبتهم 55%[2] .

(1) : محسن شيشكلي . دراسات في المجتمع العربي . مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية . سوريا . ط2 . 1965 . ص263 .

(2) : تيرس سعاد . التحولات الكبرى في الريف الجزائري 1954-1962 . دكتوراه . جامعة الجيلالي اليابس . سيدي بلعباس . الجزائر . 2015 . ص124 .

اظهرت الاحصائيات ان عشية اندلاع الثورة كانت وضعية الريفي الجزائري كما يلي :

- بلغ نسبة سكان الريف 89% من إجمالي السكان حسب احصاء سنة 1954 منهم 98% فلاحون[1]
- يملك الجزائريون 543310 مزرعة المساحة الإجمالية لها 7.131.000 هكتارا [2] ، 73% منها لا تزيد مساحتها عن 10 هكتار مما يعني أن الادارة الفرنسية تعمدت هذا التفتيت و لم تسمح باستحواذ الفلاحين الجزائريين على مساحات زراعية واسعة و كبيرة ، نتج عنه حصر الزراعة الجزائرية في إطار الزراعة المعيشية .
- يمثل المعمرون نسبة 11% من إجمالي السكان ، يملكون 21674 مزرعة او مستثمرة مساحتها الإجمالية 75%[3] من الأراضي الصالحة للزراعة .

و قد تسبب هذا الوضع في اثار وخيمة على المجتمع الريفي الجزائري ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

2-1- الآثار السلبية للاحتلال الفرنسي على الريف الجزائري :

2-1-1- تفتيت الملكية العقارية :

عمدت فرنسا لتفتيت الجزائر أرضا لأجل تفتيت الجزائر شعبا ، نجم عن هذا العمل الانتقال من مجتمع ذو عوائل كبيرة الحجم إلى كيانات عائلية نووية و بالتالي إضعاف المجتمع الجزائري ، كما تطرق كارل ماركس إلى ذلك في مذكراته أثناء زيارة الجزائر 1882 ، حيث رأى أن فرنسا كانت تزعم أن انتشار الملكية الزراعية المشتركة لدى الجزائريين تشجع على انتشار الشيوعية – حسب رأيه – ، و أن لغرض التفتيت هدفين هما [4] :

- **الهدف الأول** : إضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين .

- **الهدف الثاني** : اتخاذ مسالة توزيع الأراضي طريقة لتنقل هذه الأراضي لأيدي الكولون الأوروبيين .

(1)(2) : نفس المصدر السابق ص125 .

(3) : نظرة العقيد لطفي المستقبلية للتنمية الاقتصادية . طبعة وزارة المجاهدين . الجزائر . 2009 . ص92 .

(4) : بهلول حسن. مصدر سبق ذكره . ص127 .

عرفت فرنسا ان مهنة الزراعة هي القوة الموحدة لسكان الريف و التي تعين على تكافلهم و تضامنهم ، و تبرز من خلال ممارستها مدى قوة تحمل و جلد و صبر سكان الريف ، فعمدت إلى القضاء عليها من خلال انتزاع اراضي الجزائريين بقوة السلاح ، ليجد نفسه الفلاح الجزائري قد انتزعت منه اهم ركيزة في حياته .

2-1-2- القضاء على النظام القبلي و البناء العائلي :

توّج هذا التفتيت المقصود لبنية العقار الجزائري بتفتيت المجتمع الجزائري نفسه ، فأصدر الاحتلال قرار أعيان 1863 الذي نتج عنه توزيع القبائل على تجمعات سكنية تسمى الدواوير (مفردها دوار) ، و التي أصبحت تضم فسيفساء من سكان العروش أو القبائل المختلفة و عناصر بشرية غير متجانسة داخل الإقليم الجغرافي الواحد ، مما سهّل على الاحتلال إخضاعها ، و هذا لأن " القبيلة أو العرش يتشكل من مجموع عائلات تنحدر من جد واحد و لذلك فهم يعتبرون إخوة ، و هذه الرابطة الدموية من شأنها تقوية الصلة الاجتماعية و زيادة التماسك الاجتماعي بينها ، الأمر الذي يرهب الاحتلال و يدفعه بكل الوسائل من اجل تفكيك هذا النظام الاجتماعي لتسهيل السيطرة عليه "[1].

عرفت فرنسا كذلك ان مقاومتها من طرف الجزائريين سينطلق من الريف ، فلم يصعب عليها اخضاع مدينة كما يصعب عليها إخضاع ريفها ، و بالتالي فالقضاء على المقاومة الجزائرية لا يتسنى لها إلا بإخضاع الريف ، و لا تتمكن من هذا الاخير إلا بالقضاء على لبنته الاساسية ألا و هي الاسرة الريفية و تفتيت البناء العائلي السائد في الريف ، و تميز البناء العائلي المتماسك للمجتمع الريفي الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي بعدة مميزات نذكر منها:

- التكافل و التضامن بين افراد العائلة الواحدة (العائلة الكبيرة و الممتدة) ، و ينتقل هذا التكافل و الترابط القرابي إلى الدوار ثم العرش .
- العائلة هي الوحدة الانتاجية الاساسية في الريف الجزائري .
- ارتباط الفلاح الجزائري بأرضه و مشاركة كل افراد الاسرة و العشيرة في العمل الزراعي مما يعزز من الوحدة البينية لأفراده .

(1) : Bourdieu Pierre . sociologie de l'Algérie . édition dahlab . 7eme édition .1985 . p13

- تعلق سكان الريف بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف و انتشار مجالس العلم لديهم ، صاحبه انخفاض في نسبة الأمية التي "كانت تتراوح بين 10 و 20% مع دخول المحتل ، و بحلول سنة 1872 لم يبق سوى نسبة ضئيلة ممن يحسنون القراءة و الكتابة "[1] .

بقضاء فرنسا على مميزات البناء العائلي للمجتمع الريفي الجزائري ستتمكن من اخضاع الريف ثم الجزائر ككل أرضا و شعبا ، فتفتيت الملكية العقارية ادى الى تراجع مكانة الانتاج الزراعي كمورد رئيسي للأسرة الريفية ، هذا أدى بدوره الى تنوع او شبه تنوع في مصادر الدخل و بالتالي تراجع في السلطة الأبوية بالأسرة الريفية ، و الأخير أدى بشكل مباشر إلى تراجع في " القيود التي تفرضها العائلة الموسعة ، بل تعدى الأمر الى المطالبة بالمشاركة في القرار و تدبير شؤون العائلة "[2] .

2-1-3- الهجرة الريفية :

هاجر السكان الريفيون ريفهم و أرضهم بسبب الخلل الذي ادخله الاحتلال الفرنسي على بنية المجتمع الريفي الجزائري ، أوجد لنا " مليون من الريفيين العاطلين "[3] جراء سلبهم أراضيهم ، و قد ارتفع عددهم بشكل ملحوظ خلال الثورة التحريرية باعتبار الريف الجزائري القاعدة الخلفية و المغذي الأول لها .

عانى الريف الجزائري بصورة كبيرة من الهمجية الفرنسية إبان الثورة التحريرية ، كان الحرق و التقتيل و المداهمات و التهجير و التدمير و غيرها اساليب يومية للجنود الفرنسيين ، و قد أطلق الادارة الفرنسية العنان في ذلك ، مما اجبر سكان الريف الجزائري على هجرته إما الى المحتشدات التي اعدتها لهم السلطات الاستعمارية مسبقا و الى تشبه مراكز التجميع النازية بالحرب العالمية الثانية ، و التي تضم الى جرائم فرنسا الاستعمارية بالجزائر ، أو أطراف المدن حيث اقل ما يقال عنها انها اماكن لا يسكنها الادميون .

خلال كل فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر كان سكان الريف يمثلون النسبة الكبرى من مجمل السكان ، و نلاحظ من ارقام الجدول التالي رقم (5) تراجع نسبة سكان الريف منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى خروجه ، مما يوحي بأن كل الاجراءات التي وجهتها فرنسا نحو الريف الجزائري من استيلاء على الاراضي و التقتيل و الترهيب و نشر

(1) : زين ياسين . اثر التوسع العمراني على السكن الريفي حالة مدينة أولاد دراج المسيلة . ماستر . معهد تسيير التقنيات الحضرية . جامعة المسيلة . الجزائر . 2014 . ص103

(2) : Bourdieu Pierre . Algérie 1960 structures économiques et structures temporelles . Paris . Ed minuit . 1977 . p61 .

(3) : محمد السويدي . مرجع سبق ذكره . ص77 .

الجدول (5) : تراجع سكان الريف إبان الاحتلال الفرنسي[1] .

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة سكان الريف
1830	03	%95
1886	3,752.000	%84,36
1906	4,721.000	%81,36
1926	5,444.300	%77,47
1936	6,509.600	%75,29
1948	7,569.700	%72,71
1954	8,811.200	%72,59
1966	11,776.845	%68,46

البدع و الخرافات و المعتقدات الخاطئة و الجهل قد اتت اكلها و ساهمت بطريقة مباشرة او غير مباشرة في النزوح الريفي نحو المدن او بالأحرى نحو أطرافها ، ثم أتت بعده المشاكل و الاختلالات متتابعة ، من تفشي البطالة بعد فقدان السكان الريفيون لمهنتهم الأصلية ، و ظهور الأحياء الفوضوية و القصديرية التي يأوي اليها الجزائريون و غيرها .

الشكل البياني (4) : تراجع نسبة سكان الريف بالجزائر 1830– 1966

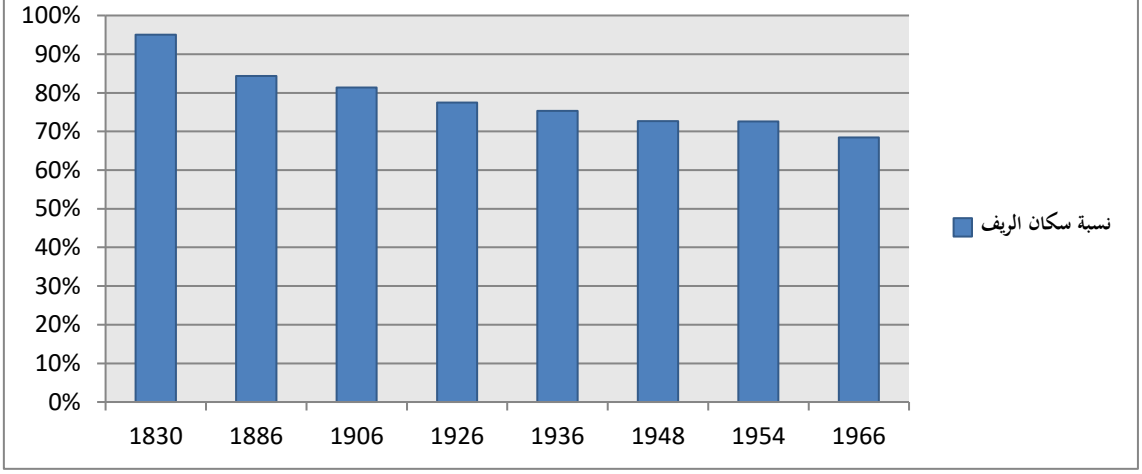

المصدر : من انجاز الباحث .

(1) :بن اشنهو عبد اللطيف . الهجرة الريفية في الجزائر . ترجمة عبد الحميد اتاسي . مركز الابحاث الاقتصادية التطبيقي . الجزائر . ص12 .

2-1-4- تغيير أساليب الاستغلال الفلاحي :

طبقت فرنسا الاستعمارية نظامها الرأسمالي بالريف الجزائري دون مراعاة النظم التقليدية التشاركية التي وجدتها به نظامها الرأسمالي هذا القائم على الربح و المردودية و الملكية الفردية للأرض بعد استيلاء الكولون عليها أدى تغيير في اساليب الاستغلال و الانتاج الفلاحي بالريف الجزائري ، فنسبة 95% من سكان الجزائر قبل دخول الاحتلال الفرنسي كانوا يسكنون الريف منهم 98% يمارسون الزراعة و اهم منتجاتهم هي زراعة الحبوب و على نطاق واسع ، و قد عملت فرنسا على تجريدهم من اراضيهم و "تحويلها الى مزارع للخمور ، فالهكتار الواحد من الخمور كان يجلب ما بين 90.000 الى 140.000 فرنك قديم ، و نفس الهكتار من الحبوب لا يجلب اكثر من 12.000 فرنك قديم ، مما أدى إلى انخفاض المواد الغذائية في السوق"[1] ، و بالتالي الهجرة الريفية القهرية للسكان -لاحظ المنحنى البياني التالي- .

المنحنى البياني (1) : تطور انتاج الحبوب و الكروم خلال الفترة 1880-1920

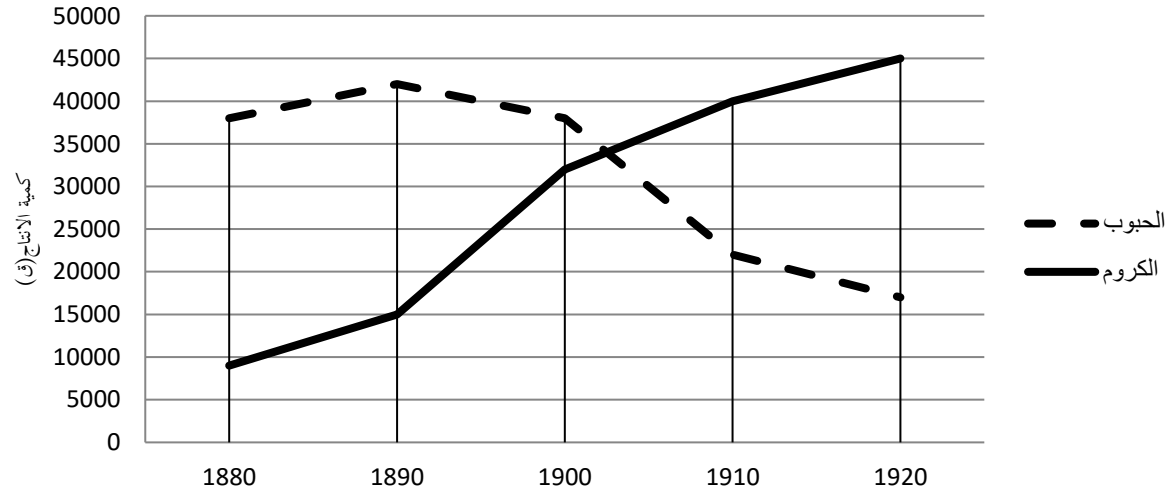

المصدر : اخذا عن : محمد اكلي كزار . التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية . ماجستير . جامعة منتوري قسنطينة الجزائر . 2008 . ص53 .

(1) : تيرس سعاد . مصدر سبق ذكره . ص141-142 .

2-1-5- إقامة المحتشدات (مراكز التجميع) :

مع تأجج الثورة التحريرية و التفاف الشعب حولها لجأت فرنسا لعدة محاولات فاشلة لعزل الشعب عن الثورة ، أهمها و أخطرها سياسة اقامة مراكز لتجميع السكان بهدف كسر تلك الرابطة الوثيقة بينهم و بين الثوار المجاهدين و القضاء على الدعم المادي و المعنوي و التلاحم و التآزر بينهما لاسيما بالمناطق الريفية الساخنة ، و تجميع السكان لاسيما الريفيين منهم بمحتشدات غير صالحة للعيش "فهذه السياسة لم يشهد التاريخ افضع منها "[1] ، لتكون هذه السياسة اولى المحاولات العمرانية غير المدروسة من طرف الاستعمار الفرنسي بالريف الجزائري ، حيث تم تهجير أكثر من 3525000 قروي[2] ، عانوا فيها من الفقر و الجوع و البرد و انتشار الامراض و هذا تحت رقابة الجيش الفرنسي ، و تهربا من فرنسا و على رأسها الجنرال جاك سوستيل* عند مقارنة هذه المحتشدات مع ما قام به هتلر عند تجميع اليهود بألمانيا اثناء الحرب العالمية الثانية اطلقت عليها في الخطابات السياسية مراكز الإيواء مصطلح ليّن ، و "مثال ذلك محتشد افلو و محتشد شلال ، و قد بلغ عدد المحتشدات 3462 منها 1200 محتشد سميت بالقرى الجديدة "[3] .

و حقيقة الامر فإن هذه المحتشدات التي اقيمت اثناء الثورة التحريرية قد تحول بعضها إلى انوية أولية لمدن صغيرة جديدة مثل : محتشد الدويرة و محتشد بوسماعيل و محتشد افلو و محتشد المسيلة ، و قد فشلت هذه السياسة الاستعمارية الهادفة الى تجميع السكان في فصل الشعب عن الثورة من جهة ، و من جهة اخرى لم تكن هذه المورفولوجية العمرانية لتوفر الرضا السكني للمجتمع الريفي الجزائري ، لاسيما و أنها لم تراع الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية لساكنة الريف ، و ما كان لهذه السياسة العمرانية الفرنسية ان تنجح حتى و ان راعتها ، نتيجة الرفض الشعبي المبدئي لها ، لتستبدل هذه السياسة بعد فشلها بأخرى هدفها انجاز 1000 قرية جديدة في اطار مخطط أو مشروع قسنطينة الذي قدم به الجنرال ديغول* .

(1) : Cornaton M. le regroupement et le décolonisation en Algérie . Paris . Ed Ouvriers 1967 . p122-123 .

(2) : كزار محمد اكلي . التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية . ماجستير . جامعة منتوري قسنطينة الجزائر . 2008 . ص63 .

* جاك سوستيل جنرال فرنسي قدم الجزائر سنة 1955 لأجل قمع الثورة عسكريا و تقديم اصلاحات سياسية و ادارية سميت باسمه .

(3) : بيرس سعاد . مصدر سبق ذكره . ص146 .

* شارل ديغول جنرال فرنسي قدم الجزائر في الوقت الاضافي من الثورة التحريرية على اساس رجل انقاذ ، اعتمد مشروع اغرائي تنموي لأجل استمالة الجزائريين و عزلهم عن الثورة سمي مشروع قسنطينة لإعلانه بها سنة 1961 .

لم يستكمل انجاز 1000 قرية هذه و لم تحقق اهدافها المرجوة لعدة اسباب اهمها :

- جاءت في الوقت الاضافي من التاريخ الثورة 1961 و هي الفترة التي كانت فرنسا تلفظ انفاسها الاخيرة في الجزائر .
- لم يكن الهدف منها تنمية المجال الريفي الجزائري بل كخط دفاع اولي ضد الهجمات المتكررة و الضربات الموجعة من جيش التحرير الجزائري "حيث ان طبيعة مواقع القرى الجديدة في الغالب يتم تحديدها من طرف فرقة الهندسة العسكرية بما يتماشى و الخطط التكتيكية الدفاعية ، الأمر الذي يفسر بناء قرية عين تيدة في موقع بتعرض لرياح شديدة و جد بعيد عن حقول المواطنين ، و في حالات اخرى تجد قرى كجان دارك ببجاية و كركارة بالقل بنيت بمواقع تتعرض لخطر الفيضانات الموسمية بمحاذاة الوديان"[1] .

3- الريف الجزائري بعد الاستقلال :

شكلت الأوضاع المزرية بالريف الجزائري الناجمة عن الاحتلال الفرنسي حوافز للتغيير و الإصلاح لرأب المشكلات و الاختلالات في الريف الجزائري ، و محاولة للتكيف مع التحديات المحلية و العالمية في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) و الذي يجعل اقتصاديات العالم النامي على الهامش و ضمن خارطة الفقر .

سنركز في هذا البحث على السياسات التنموية الموجهة لأجل النهوض بالريف الجزائري لاسيما الفلاحية منها ، بالإضافة الى ابراز اهم التغيرات التي عرفها المجال الريف الجزائري نتيجة هذا و ذاك بعد الاستقلال .

3-1- السياسات الفلاحية الموجهة للريف الجزائري :

عرفت السياسات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال محاولات للنهوض بعالم الريف اقتصاديا و اجتماعيا ، بداية من سياسة التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية التي اعتبرت كإحدى بدائل تحويل الوسط الريفي الجزائري ، و في الأخير الإصلاح و التنمية الريفية المنسجمة و المتوازنة بعد التحول نحو اقتصاد السوق و الشروع في تطبيق سياسة التجديد الريفي .

(1) : كزار محمد اكلي . التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية . ماجستير . جامعة منتوري قسنطينة الجزائر . 2008 . ص64 .

و قسمنا هذه التغيرات الجذرية التي عرفها المجال الريفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حسب نوع السياسة المنتهجة بالجزائر عامة و السياسة الموجهة نحو عالم الريف خاصة ، كما يلي:

3-1-1- المرحلة الأولى 1962-1989 : إصلاحات شاملة لتحقيق الأمن الغذائي :

3-1-1-1- الفترة من 1962-1970 صعوبات كثيرة موروثة عن الاحتلال :

ترك الاستعمار الفرنسي بعد خروجه مدحورا من الجزائر دماراً هائلاً اجتماعيا و اقتصاديا ، و الذي حتم على الدولة الجزائرية الفتية المبادرة بوضع سياسة اقتصادية و خطط تنموية استباقية لأجل ملء الفراغ الذي تركه المستعمر ، و تمثلت هذه المبادرة في اعتماد الدولة لسياسة التسيير الذاتي للموارد الاقتصادية التي طبقت في الريف "ايمانا منهم بضرورة العمل الجماعي بادروا الى تسيير الاراضي لمواصلة عملية الانتاج و تحدياتهم للظروف القاسية و الإيمان بالعمل الثوري أيضا"[1] ، و بالتالي كانت سياسة التسيير الذاتي عفوية و حتمية في ظل فوضى القطاع الفلاحي ، ثم تحولت و اتخذت اتجاها اكثر تنظيما بعد استقرار أركان الدولة الحديثة ، و قد كان لها اهدافا معينة نلخصها فيما يلي :

- حماية الاراضي ذات الجودة العالية المتمثلة في الوحدات الزراعية المسيرة ذاتيا و حمايتها من كل اشكال الاستغلال الفردي و الجماعي .
- الاستمرار في الانتاج و تكوين فكرة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج لترسيخ فكرة العمل التشاركي .
- تنظيم القطاع الفلاحي باستعمال وسائل اكثر فائدة .

نلاحظ ان هذه السياسة اهتمت بالعالم الفلاحي دون العالم الريفي ، مما انجر عنه عدة مشاكل ظهرت بينة على الهياكل السكنية و الخدماتية خاصة ، هذا من جهة ، و من جهة اخرى فسياسة التسيير الذاتي كانت تعبر و تترجم الاتجاه العام لاشتراكية الدولة ، مما حول من العامل بالأرض الى اجير و ليس فلاح ممتهن للفلاحة ، و هذا اثر على المردود العام للنتاج الفلاحي.

(1) : بوحريق كريمة . ص75-76 .

و بالتالي رغم تغيّر الإطار السياسي من مستعمرة إلى بلد مستقل إلا أن سياسة تنظيم المجال لم تتغير ، حيث بقيت الاتجاهات هي نفسها كما كانت إبان الاحتلال ، و العمليات الاستصلاحية كالتشجير و حماية الأراضي و السكنات الريفية موزعة على كامل القطر الوطني و لكنها جزئية ، و في الحقيقة استأثرت هذه العمليات على مكانة جد صغيرة ضمن الخطاب السياسي ، حيث نجد غياب تام لمخطط شامل للتهيئة ، و اهتمام موجه للقطاع الفلاحي التابع للدولة ، الشيء الذي أسهم في غياب تنمية متوازنة للمجال الريفي ، فاستيراد الجزائر لفكرة التسيير الذاتي اليوغسلافية لم يأت بجديد كون المجتمع الجزائري غير المجتمع اليوغسلافي ، بالإضافة إلى بعد الدولة عن الواقع الميداني (التسيير من الأعلى) .

3-1-1-2- الفترة من 1971-1980 سياسة الثورة الزراعية :

ظهر خلال هذه الفترة تغير فجائي و جذري في السياسة ، فقد انتقل الريف من وضعية النسيان و التهميش إلى سياسة التجهيز و التهيئة ، و لأجل هذا اعتمدت عملية التخطيط و أصبح بذلك المجال الريفي الجزائري ورشة كبيرة تحتوي عدة مشاريع كبناء القرى و السكنات و شق الطرق و وضع قنوات الصرف و التشجير ، و أصبح الإنسان هو المحرك لعملية التنمية خاصة مع صدور قانون الثورة الزراعية بتاريخ 08 نوفمبر 1971 الذي أعطى إطارا سياسيا لهذه العمليات ، فانتشرت تعاونيات الثورة الزراعية التي نتجت عن تأميم الأراضي و تحديد الملكيات ، كما عملت على محاربة كل الفوارق الموجودة بين المدينة و الريف و وضع حد للنزوح الريفي ببرمجة انجاز 1000 قرية اشتراكية التي تم انجاز 750 منها ، بالإضافة إلى توزيع الأراضي على الفلاحين دون ارض لتحقيق العدالة الاجتماعية في اطار السعي لاشتراكية النظام .

نلاحظ أن الثورة الزراعية جاءت بأهداف سامية يرجى منها تطوير الريف و تعويض سكانه عن الالام التي احدثها المستعمر ، فلقد كان الهدف الأساسي للثورة الزراعية هو تحسين الأوضاع في الأرياف لأجل الحد من الهجرة نحو المدن ، إلا أن هذه التقديرات كانت مغايرة تماما ، فقد تناقص سكان الأرياف على غير المتوقع ، و هذا بسبب :

- تغليب سياسة التصنيع عن الفلاحة في الاتجاه العام للاقتصاد الوطني ، ادى هذا الى تخلي غالبية الفلاحين عن النشاط الفلاحي و الاتجاه نحو التصنيع .
- أصبحت القرى الاشتراكية التي جمعت فيها الدولة عمال تعاونيات الثورة الزراعية أنوية لمدن صغيرة في تطور مستمر ، غيّرت الطابع الفلاحي للريف و ساهمت في تقليل ارتباط الفلاح بالأرض .

يعد السبب الرئيس لفشل سياسة الثورة الزراعة ككل و بناء 1.000 قرية اشتراكية كحالة خاصة الى عدم مراعاة الخصائص الاجتماعية و الثقافية لسكان الريف عند إعداد السكان لهم ، فقد تساءل احدهم "هل معدو الدراسات قاموا فعلا بزيارة مواقع الانجاز"[1] ، و هذا يعني وقوعنا في نفس الأخطاء السابقة ، كما هدف أصحاب القرار في السلطة لخدمة إيديولوجية معينة (الاشتراكية) و الاقتداء بدول اخرى كالصين و الاتحاد السوفييتي ، مركزين على الشعارات البراقة فقط (الأرض لمن يخدمها ، الاشتراكية في وسائل الإنتاج .....) .

و النتيجة ان الجهود الكبيرة التي بذلت في هذه العشرية أدت إلى تقدم ملموس في تهيئة و تنظيم و هيكلة المجال الريفي الجزائري لكنها لم تحل كل مشاكله .

الشكل (01) : مخطط القرى الاشتراكية السائد .

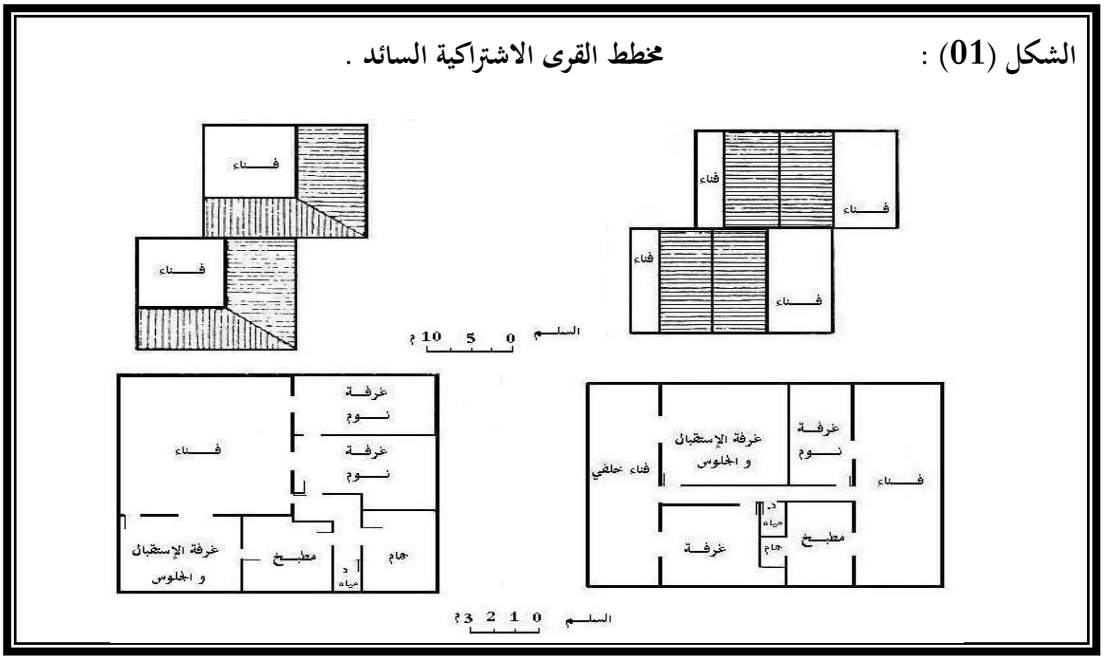

المصدر : كراز محمد اكلي . مصدر سبق ذكره . ص75 .

(1) : كراز محمد اكلي . التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية . ماجستير . جامعة منتوري قسنطينة الجزائر . 2008 . ص72 .

3-1-1-3- الفترة من 1980-1989 التنظيم الهيكلي :

تمّ خلال هذه الفترة توقيف مسار الثورة الزراعية و إلغاء شبكة التعاونيات و تبني الدولة لسياسة فلاحية جديدة هي إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وفق المرسوم رقم () المؤرخ في 18 ماي 1981 .

كانت جل أهداف سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي تصب في قالب واحد هو التنمية الاقتصادية المكملة للتنمية الاجتماعية ، نتج عن ذلك مزارع فلاحية اشتراكية انطلاقا من ادماج تعاونيات الثورة الزراعية و وحدات التسيير الذاتي السابقة ، مع تدعيمها بتأطير تقني و نوعي اكثر فاعلية مما كانت عليه.

كما ظهرت إلى الوجود سياسة فلاحية جديدة هي إعادة التنظيم الفلاحي سنة 1987 أو بالأحرى التوجه نحو الخصخصة و الاهتمام بجانب مهم أهملته السياسات السابقة و يكاد يتوقف عليه الجهد الفلاحي و هو تحرير المبادرة و إيجاد علاقة مباشرة بين الفلاح و الأرض ، حيث أصبح الفلاح مالك للأرض دون ان يملكها و سابقا كانت ملكيتها للدولة ، و قبل هذا كان اهمال الارض ينبع من الاتكال ، و قد كان الفلاح فيما سبق يعمل اجيراً وفق دوام يومي ، و انطلاقا من هذا تمّ إنشاء مستثمرات فلاحية فردية و جماعية و توزيعها على الفلاحين مع منحهم حق الانتفاع الدائم شرط أن تبقى الأرض ملك للدولة .

نستنتج من خلال هذه المرحلة (1962-1989) أن الدولة قامت بتكثيف الجهود لتنمية المجال الريفي باعتمادها عدة قوانين ، غير أن هذه الجهود اصطدمت بعائق الأزمة الاقتصادية العالمية و انهيار أسعار البترول و التي أثرت سلبا على تطبيق و تجسيد البرامج الإنمائية و تأجيلها إلى ارتفاع الأسعار ، غير أننا لا يمكن نكران ما تمّ انجازه و تحقيقه خلال هذه المرحلة و لو بقسم يسير .

3-1-2- المرحلة الثانية 1990-1999 : أولى المشاورات حول الريف الجزائري :

دخلت الجزائر نمط اقتصادي جديد نتيجة الانتقال العالمي من نظام اقتصادي ثنائي القطبية إلى النظام الاقتصادي الأحادي و هذا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي و التخلي على الاشتراكية كنظام اقتصادي ، و تبنت الجزائر مع بداية هذه المرحلة قانون التوجيه العقاري الذي منح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها بعد حل المزارع الفلاحية الاشتراكية و إرجاع اهم الأراضي المؤمّمة إلى أصحابها و إلغاء قانون الثورة الزراعية نهائيا ، ثم منح الحرية

التامة في التعامل الزراعي و تسويق المحاصيل ، و قد كان هذا رد فعل إلي عما وصلت إليه السياسات الفلاحية باستمرار التبعية الغذائية و إهمال الأراضي الزراعية و وسائل الإنتاج بصورة عامة .

نظمت مشاورات وطنية واسعة بين ممثلي عدد كبير من فاعلي القطاع و خبراء جامعيين سنة 1992 لغرض لتحليل الوضع العام الذي آل إليه المجال الريفي بصفة عامة نتيجة الصدمات الناجمة عن السياسات و الإصلاحات المتعاقبة ، و تمّ اقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الفلاحي و اعتماد نموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة و الفلاحين ، لاسيما و الجزائر على غرار معظم دول العالم مقبلة على التحول الاقتصادي من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق .

كما أثرت الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة بشكل كبير على الريف الجزائري ، و قد أدت إلى تراجع في مؤشرات التنمية الريفية بشكل كبير و على مختلف الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية .

3-1-3- المرحلة الثالثة 2000- الى يومنا هذا : استقرار مصالحة و برامج تنموية :

تمّ إطلاق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 بعد العودة التدريجية للأمن و الاستقرار ، ثم توسعته سنة 2002 بإدماج عالم الريف فيه ، فأصبح البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، و في سنة 2009 تمّ وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و التي ركزت على ضرورة تحويل القطاع الفلاحي إلى محرك أساسي و حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل و الاهتمام بالسكن الريفي خصوصا ، لأجل تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة بين جميع الأقاليم من منطلق انه لا توجد تنمية دون اندماج على المستوى القاعدي ، و قد سمح هذا بتحسين النسبة المئوية لنمو الإنتاج الفلاحي و الذي قفز من 6%* سنة 2000 إلى 9%* سنة 2010 ، مع تحسن في ظروف معيشة سكان الريف باعتماد سياسة تدعيم البناء الريفي و تقديم قروض لذلك ، و إطلاق أكثر من 10 آلاف مشروع جواري للتنمية الريفية بـ 22 ألف منطقة ريفية ، و هو ما يمس 730 ألف أسرة و تثمين 8 ملايين* هكتار من الأراضي الفلاحية بالمناطق الجبلية و الفضاءات السهبية و المناطق الصحراوية

(*) : المعطيات مستوحاة سياسة التجديد الريفي في الجزائر . وزارة الفلاحة و التنمية الريفية . 2006 .

و تركزت سياسة التنمية الريفية المستدامة في الجزائر على إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية (التجديد الريفي) سنة 2006 ، حيث تهدف هذه الإستراتيجية (2009-2013)- باعتبارها خطة وطنية للتنمية المستدامة – إلى توفير مناصب شغل دائمة و تعزيز الأمن الغذائي للبلاد .

و ترتكز هذه الخطة على خمسة محاور رئيسية هي :

المحور الأول : ترقية بيئة تحفيزية للمستثمرات الفلاحية و المتعاملين في مجال الصناعات الغذائية وتعزيز سياسة دعم موائمة .

المحور الثاني : تطوير أدوات التنظيم لاسيما من خلال نظام تعديل المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وتأمين منتجي الثروات (في مجال الفلاحة وتربية المواشي والصناعات الغذائية) .

المحور الثالث : الاهتمام بالسكن الريفي و ترقيته باعتباره معولا في إعداد التنمية الريفية المستدامة .

المحور الرابع : إدخال عنصر الشباب بين مستغلي المستثمرات الفلاحية و تعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التكوين و البحث و تعميمهما .

المحور الخامس : عصرنة الإدارة الفلاحية و تعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية (إدارة الغابات ، الخدمات البيطرية ، خدمات الصحة النباتية ، منح العلامات التجارية ...) .

و بالتالي فالهدف من سياسة التجديد الريفي هو الانتقال من نظرة الفضاء اللاحق للمدينة إلى فكرة الفضاء الخاص ، و الذي هو لب التجديد الريفي ، بمعنى :

- تجديد مقاربات التنمية و الأهداف المتوخاة .
- تجديد سياسات مرافقة سكان الريف .
- تجديد طرق العمل و آليات التدخل في عالم الريف .
- تجديد التأطير المؤسساتي للتنمية الريفية المتكاملة .
- تجديد تعميق مسار اللامركزية و فك التمركز .

يهدف إذن التجديد الريفي عموما إلى المساهمة في إحياء المناطق الريفية و تثبيت السكان بها و هذا لغرض إحياء الريف و إيجاد السبل الكفيلة التي من خلالها نتمكن من توفير على أرض الواقع توازنا إقليميا ملموسا ، ترجع نتائجه الايجابية المرجوة على سكان الريف بالدرجة الأولى .

و للإشارة فإن التجديد الريفي هو سياسة يحتاج إلى إستراتيجية لتطبيقه على ارض الواقع ، هذه الوسيلة هي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي وضعت الصيغة النهائية لها في فبراير 2006 ، جاءت بعدها اللجنة الوطنية للتنمية الريفية التي نصبت في مارس 2006 ، لتطبيق الإستراتيجية على 48 ولاية ، كل ولاية حسبت خصوصياتها المحلية .

و تقوم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على 04* محاور رئيسية هي :

- ترقية الشراكة بين مختلف الفاعلين في التنمية .
- الاندماج بين القطاعات .
- المساعدة على استحداث أنشطة اقتصادية تجديدية .
- تثمين موارد الإقليم و تراثه .

و للإشارة فإن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة هو أداة التدخل المفضلة في الوسط الريفي ، تمّ اختباره منذ 2003 ، و قد حدّدت الإستراتيجية الوطنية أكثر من 9000 *مشروعا جواريا على المستوى الوطني .

و انطلاقا في تجسيد سياسة التجديد الريفي على أرض الواقع تمّ وضع أربع برامج من طرف الدولة ، هذه البرامج المتلائمة مع التنمية الريفية المندمجة و التساهمية ستعطي بعدا اقتصاديا و اجتماعيا للمشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية المستدامة ، التي ستتوحد حول أهداف محلية و جهوية و وطنية معدة سلفا ، و ستكون ضمانا لقبولها اجتماعيا و استدامتها .

(*) : المعطيات مستوحاة من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية . سياسة التجديد الريفي 2006 .

و من أهم هذه البرامج :

- برامج تتعلق بتحسين ظروف معيشة سكان الريف و بتنمية مختلف المراكز العمرانية الريفية (مدن ، قرى ، قصور ....) البالغ عددها 2871* تجمعا ، يتراوح عدد سكان التجمع الواحد منها بين 1000 و 5000* نسمة و بمجموع 06 م ن ، وذلك من خلال برامج السكن الريفي الذي بلغت حتى نهاية سنة 2007 حوالي 529000* سكنا ، و قد استفادت من الدعم المالي للدولة .

يهدف هذا البرنامج في أساسه إلى القضاء على الأحياء القصديرية بالانطلاق في انجاز السكنات الريفية ، لاسيما و أن طلبات السكان كبيرة في هذا الجانب ، و هذا لأجل النهوض الحقيقي بعالم الريف و تثبيت السكان بالفضاءات الريفية .

المخطط (1) : محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .

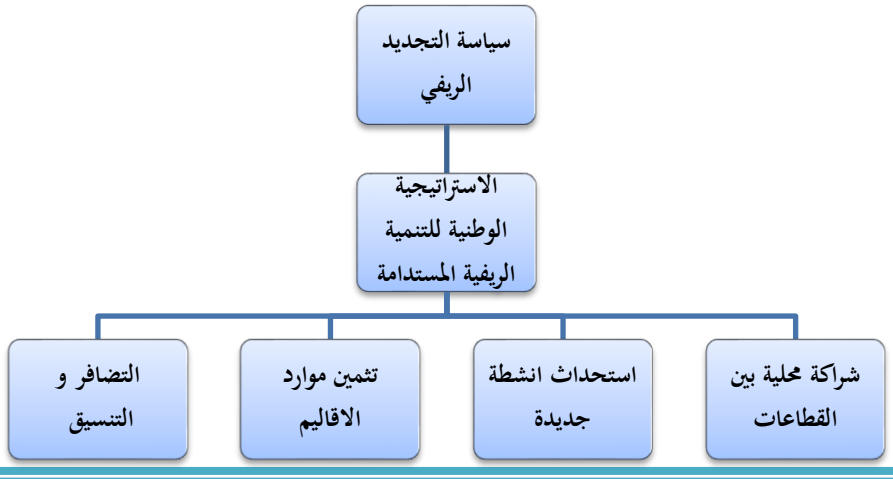

المخطط (2) : المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة .

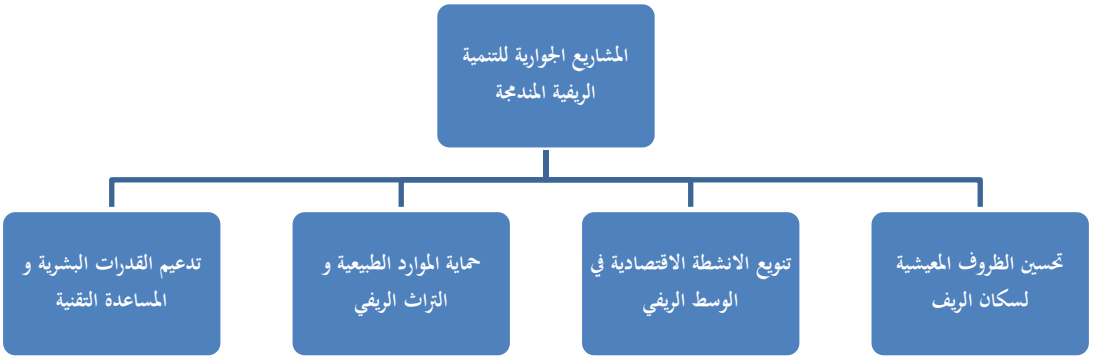

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على وزارة الفلاحة و التنمية الريفية . سياسة التجديد الريفي في الجزائر . 2006 .

(*) : المعطيات مستوحاة من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية . سياسة التجديد الريفي 2006 .

3-2- التغيّرات الاجتماعية و الاقتصادية بالريف الجزائري بعد الاستقلال :

يشير ابن خلدون في مقدمته الشهيرة الى ان احتكاك المجتمعات فيما بينها ينتج عنه تحولات اما بالقوة و القهر او بمحض الارادة و الرغبة و الاقتداء[1] ، و هذا ما لمسناه بالريف الجزائري الذي عرف عدة تغيّرات و تحولات لاسيما مع دخول الاحتلال الفرنسي ، و قد ركزنا في دراستنا هذه على إبراز هذه التغيّرات على مستوى النمو السكاني و السكني ، بالإضافة إلى كيفية تأثير الهجرة و النزوح الريفيين على التركيبة البنيوية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الريفي ، زد على ذلك المتغيرات التي مسّت الأسرة الريفية الجزائرية و ظهور بوادر عميقة في عادات و تقاليد الريف الجزائري ، و ثقافة ساكنة الريف .

و الملاحظ أن هذه المتغيّرات تمّت في فترة زمنية قصيرة مما يعني أنها ستكون عنيفة و تأثيرها سيكون بيّنا و واضحا و جليا .

3-2-1- النمو السكاني للريف الجزائري :

كان المجتمع الجزائري ذو طابع ريفي بنسبة تجاوزت 90% قبيل 1830[2] ، لتتراجع هذه النسبة إلى 78%[3] خلال الثورة التحريرية و هذا نتيجة عدة عوامل مكّن لها الاحتلال الفرنسي لأجل إخضاع الجزائر أرضا و شعبا .

الجدول (6) : تغيّر نسبة سكان ريف الجزائر للفترة 1966-2018 .

السنة	عدد سكان الريف بالألف	النسبة
1966	8244	%68,6
1977	10261	%60,6
1987	11631	%50,5
1998	12149	%41,7
2008	11609	%34,1
2018	12400	%30,24

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء .1966- 2018 .

(1) : نقلا عن : مقدمة ابن خلدون . دار الكتب العلمية . بيروت . 1993 . ص116 .

(2) : فيلالي عبد السلام . هيكلة المجتمع الجزائري بين النزعتين الحضرية و الريفية . مجلة التواصل . ع24 . 2009 . ص147 .

(3) : زوزو عبد الحميد . محطات في تاريخ الجزائر . دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية . دار هومة . الجزائر . 2004 . ص322 .

استمر تراجع عدد السكان الريفيين بعد الاستقلال و تغيّر توزيع السكان على المجال الجزائري ، حيث بدأ ينتقل مركز ثقل السكان من الريف إلى المدن ، كما نلاحظ تراجع نسبة سكان الريف غير أن النسبة المتبقية ما تزال معتبرة ، إذ أن ثلث السكان يقطنون الريف حاليا .

المنحنى البياني (2) : التغيّر في نسبة سكان الريف بالجزائر 1966-2018 .

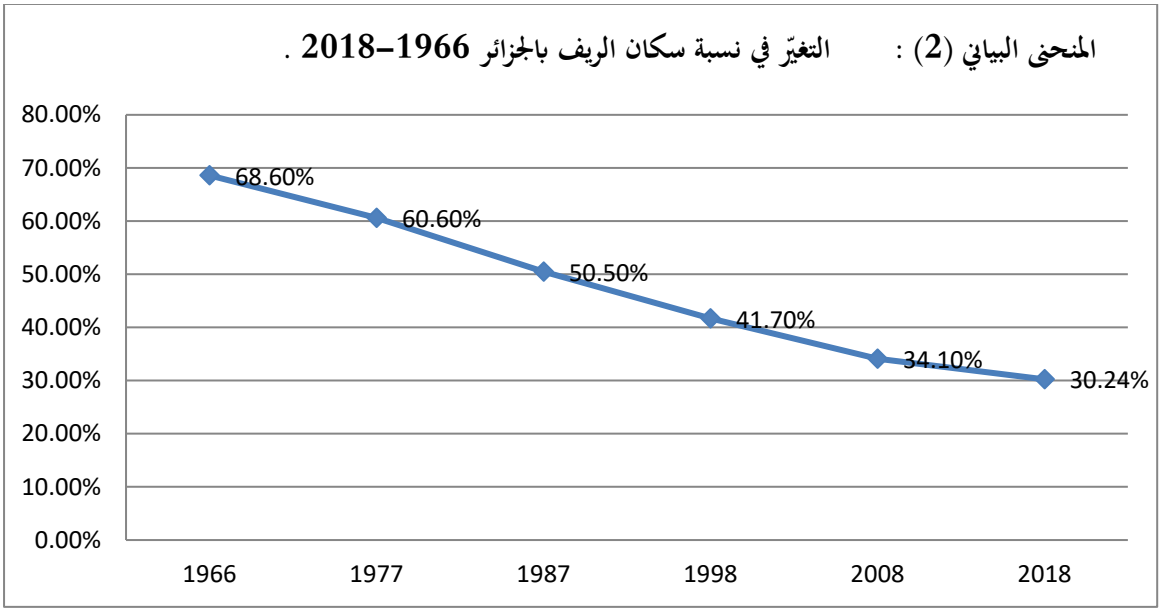

المصدر : من انجاز الباحث .

يتضح من خلال معطيات الجدول و المنحنى البياني المرافق له السابقين أن نسبة سكان الريف استمرت في التراجع بعد الاستقلال ، بل تراجع في عدده كذلك بين إحصاء 1998 و 2018 ، و هذا تحت تأثير عدة عوامل نذكر منها :

- النزوح الريفي و الهجرة الريفية نحو المدن غداة الاستقلال نتيجة تحسن الظروف المعيشية فيها تدريجيا مقارنة باستمرار معاناة الريف الجزائري تنمويا و امنيا .
- عودة اللاجئين و المهجّرين الجزائريين بعد الاستقلال و فتح المحتشدات و اتجاههم نحو المدن لعدم استيعاب الريف لهم نتيجة الحالة المزرية التي كان عليها بعد الاستقلال .
- السياسات الفلاحية المتوالية و غير المجدية التي كانت سببا مباشرا في هجرة الأرض و بالتالي الريف .
- الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر لاسيما في ريفها على امتداد أزيد من عقد من الزمن بداية من سنة 1992 ، و التي ما زالت انعكاساتها السلبية مستمرة إلى يومنا هذا ، فقد أفقد هذا الريف الجزائري

أمنه و استقراره و أثر مباشرة على تركيبه الاجتماعي و الاقتصادي و السكاني و سرّعت من وتيرة النزوح الريفي .

- " التوسع السريع في طلب قوة العمل خارج ميدان الزراعة ، إلى جانب تفاوت الأجور بين النشاطات الزراعية من جهة و غير الزراعية من جهة أخرى و لمستوى واحد من التأهيل العلمي ، قد ساعد هذا على تغذية هجرة زراعية جزئية أو تامة ، أخذت تتحول بصورة تدريجية إلى هجرة ريفية "[1] .

انتشار البطالة في المجتمع الريفي الجزائري نتيجة تراجع مكانة القطاع الفلاحي ، حيث لم يعد هذا الاخير في مقدوره استيعاب القوة العاملة النشيطة بالريف الجزائري فكانت المشاكل تباعاً بطالة ثم هجرة ريفية ، و من خلال دراستنا للعينة المختارة عشوائيا من التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة حصرنا النتائج الميدانية الخاصة بحجم توزيع العينة حسب نوع المهنة موضحة في الجدول التالي ، حيث لاحظنا ارتفاع في نسبة البطالة من مجمل حجم العينة المدروسة وصلت الى 45% كصورة مصغرة للمجتمع الريفي الجزائري .

الجدول (7) : توزيع حجم العينة حسب المهنة .

نوع المهنة	اطار	موظف حكومي	عامل	بطال	تاجر	اخرى	المجموع
العدد	20	60	80	180	20	40	400
النسبة %	5,00	15,00	20,00	45,00	5,00	10,00	100,00

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

الشكل البياني (5) : توزيع حجم العينة حسب المهنة .

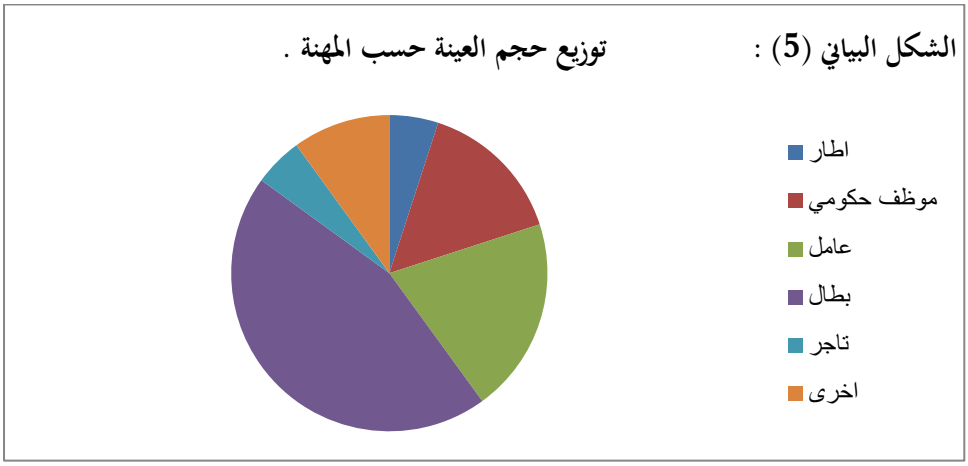

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على الخرجات الميدانية 2022 .

(1) : عبد اللطيف بن اشنهو . مصدر سبق ذكره . ص5 .

3-2-2- تراجع مكانة القطاع الزراعي :

تراجعت نسبة القوة الشغيلة بالقطاع الزراعي في الريف الجزائري إلى 27,4% ، و تحتل المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة و الخدمات حسب إحصاء 2018 ، و الذي كان إلى وقت قريب من الاستقلال يضم غالبية القوة العاملة في الريف ، حيث كان يستحوذ على نسبة 70% [1] .

الجدول (8) : نسبة القوة العاملة فعلا في الريف الجزائري بالقطاعات الاقتصادية 2018 .

القطاع	النسبة المئوية
التجارة و الخدمات	%42
الزراعة	%27,4
البناء و الأشغال العمومية	%21,4
الصناعة	%09,2

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات إحصائية للديوان الوطني للإحصاء 2018 .

و بالتالي لم يعد سكان الريف يولون القطاع الزراعي أهميته المعهودة لاسيما بعد غزو نشاطات اقتصادية أخرى للهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للريف الجزائري .

لاحظ الشكل البياني رقم (6) المرافق .

الشكل البياني (6) : نسبة القوة العاملة في الريف الجزائري بالقطاعات الاقتصادية 2018 .

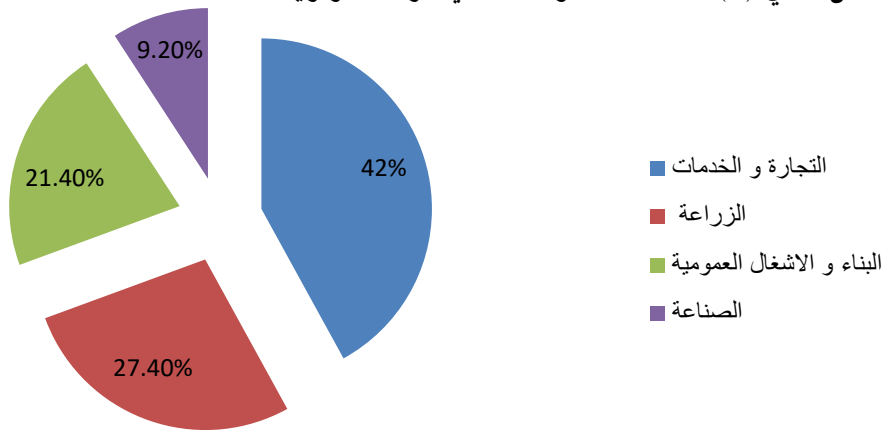

المصدر : من انجاز الباحث .

(1) : معطيات الديوان الوطني للإحصاء نشريات اقتصادية 1966 . ص77 .

يدعم استنتاجنا هذا ما توصلنا اليه من خلال دراستنا للعينة المختارة عشوائيا من التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة ، حيث حصرنا النتائج بالجدول التالي :

الجدول (9) : توزيع حجم العينة حسب قطاع العمل .

قطاع العمل	الفلاحة	الصناعة	الخدمات	غير مصرح	المجموع
العدد	66	24	90	40	220
النسبة %	30	10,9	40,9	18,1	100

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

فلم تعد الفلاحة تحظى بالمكانة المرموقة التي كانت تستحوذ عليها إلى وقت قريب ، و هذا نتيجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي و التي يطول شرحها في هذا المقام ، و في المقابل نجد نسبة 40,9% من القوة العاملة بالعينة المدروسة تشتغل بقطاع الخدمات -لاحظ الشكل البياني التالي-

الشكل البياني (7) : توزيع حجم العينة حسب قطاع العمل .

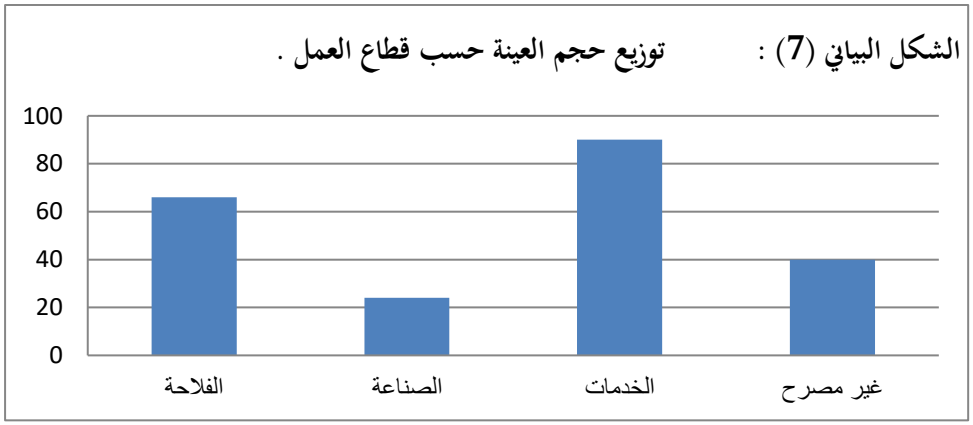

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

3-2-3- الهجرة و النزوح الريفيين :

تميزت فترة ما بعد الاستقلال بالهجرة و النزوح الريفيين نحو المدن ، و هذا نتيجة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الموروثة عن الاحتلال ، و تمركز رأس المال و النشاطات الاقتصادية في المدن على وجه الخصوص ، فمع بداية الاستقلال هاجر 800ألف مواطن ريفي نحو الشمال بحثا عن العمل[1]، بالإضافة إلى خروج 2 مليون جزائري من المحتشدات و المعتقلات و السجون ، و عودة ما يقارب العدد ذاته بعد وضع الحرب أوزارها من تونس و المغرب الأقصى الشقيقتين و الاتجاه صوب المدن و أطرافها .

(1) : Rahmani ch . La croissance urbaine en Algérie . 1982 . p77

استمر هذا الأمر على حاله على الرغم من إعطاء نوعا من الاهتمام بالفلاحة و الريف و اعتماد مخططات تنموية ، غير أن هذا الاهتمام لم يكن بمقدار ما أولته الدولة للجانب الصناعي ، فاستمرت الهجرة و النزوح الريفيين حتى خلال ذروة تطبيق المخططات التنموية، مما يعني أن هذه الأخيرة لم تثبت جدارتها في توقيف النزيف من العنصر البشري الذي كان يعاني منه الريف ، و الجدول التالي يبرز لنا جانبا من ذاك .

الجدول (10) : الهجرة الريفية بالجزائر في الفترة ما بين 1966–1973 .

	1969-1966	1971-1970	1973-1972
المدن الساحلية	115000+	14000+	66000+
المدن الداخلية	59000-	79000+	177000+
مجموع المدن الحضرية	56000+	93000+	234000+

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على مصادر إحصائية مختلفة .

كان لهذا النزوح الريفي و الهجرة الريفية بالغ الأثر على الوسط الريفي ، أضف إلى ذلك الاهتمام المفرط من طرف الدولة بالصناعة في مختلف مخططاتها التنموية نتيجة تبنيها النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة ، أدى هذا إلى إحداث تغير جذري على نسبة القوى العاملة بالريف الجزائري كما سبق الإشارة إليه ، كما أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 سلبا على الدول المعتمدة على الاقتصاد الأحادي قد أوقفت الاستثمار في القطاع الاقتصادي ، مما ساهم في تحويل الاهتمام و لو قليلا نحو القطاع الفلاحي و اعتماد إصلاحات زراعية ذات مصداقية و فاعلية ، أدت إلى بروز بصيص أمل بالريف الجزائري و بعثت حياة جديدة به مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي ، إلا أن الأزمة الأمنية كانت لها انعكاسات خطيرة على الريف الجزائري و جرفت معها كل المحاولات الإصلاحية ، و أدت إلى هجرة ريفية مطردة ، كما هو موضح في الجدول التالي .

الجدول (11) : الهجرة الريفية في بعض الولايات المضطربة أمنيا للفترة 1992–1999 .

الولايات	1995-1992	1999-1996
الجزائر العاصمة	125000	36000
البليدة	320000	68000
عين الدفلى	75000	35000
الشلف	65000	420000
معسكر	45000	250000
باتنة	35000	16000

المصدر : زوزو رشيد . مصدر سبق ذكره . ص225

و في دراستنا لنوع السكن السابق لتوضيح نوع و حجم الهجرة بعينة من ولاية البليدة اتضح لنا أن نسبة 54,75% من حجم العينة المدروسة كانوا يملكون سكناً بالبلدية حيث اجريت الدراسة الميدانية و هذا يعبر عنه بالهجرة الداخلية ضمن منطقة الدراسة ، و نجد كذلك نسبة ليست بالقليلة للسكان الوافدين الى ولاية البليدة من الولايات المجاورة ، و هي نسبة تقارب الثلث (27,75%) .

الجدول (12) : توزيع حجم العينة حسب السكن السابق .

السكن السابق	بالبلدية	بالولاية	خارج الولاية	غير مصرح	المجموع
العدد	219	33	111	37	400
النسبة %	54,75	8,25	27,75	9,25	100

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

الشكل البياني (8) : توزيع حجم العينة حسب السكن السابق .

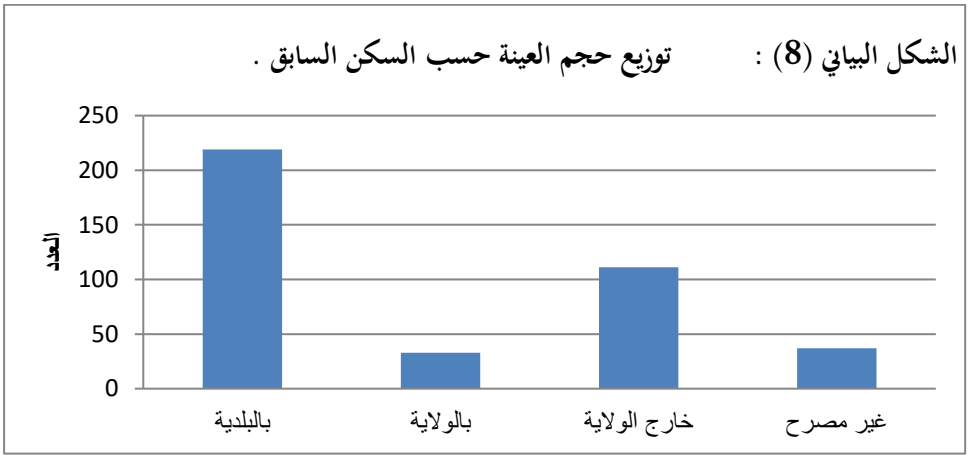

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

3-2-4- تغير النمط الاجتماعي الأسري بالريف الجزائري :

التحول الذي عرفه المجتمع الريفي الجزائري اجتماعيا و اقتصاديا قد مسّ مباشرة لبنته الأولى و الأساسية و هي الأسرة الريفية ، عددا و اعتقادا و ممارسة و سلوكا ، حيث ظهرت عليها تغيرات قياسية في ظرف زمني وجيز ، هذا التغير سيظهر لنا جليا و يؤثر سلبا أو إيجابا على الأنشطة الريفية و على العمران الريفي بطبيعة الحال ، فمورفولوجية السكن الريفي لعائلة كبيرة غير المورفولوجية لعائلة صغيرة و هكذا .

الجدول (13) : تطور بنية الأسرة الريفية الجزائرية للفترة 1966-2008 .

	1966	1977	1987	1998	2008
أسرة فردية	%3,9	%3,5	%2,8	%2,4	%2,4
أسرة دون أبناء	%0,9	%0,9	%0,6	%0,5	%0,5
أسرة نووية *	%58,1	%58,6	%64,3	%71,3	%75,5
أسرة موسعة **	%12,9	%13,7	%9,2	%9,4	%9,0
أسرة ممتدة ***	%24,2	%23,3	%23,3	%14,3	%10,6
أخرى	-	-	-	%2,0	%2,0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2008 و . CENEAP Mutation de la famille algérienne 2003 p15

الملاحظ غالبية نمط الأسرة المعيشية النووية على تركيبة حجم الأسرة الريفية الجزائرية بنسبة تجاوزت 75,5% لإحصاء 2008 ، بل و ملاحظ ارتفاع نسبة هذا النمط من الأسرة الريفية ارتفاعا مستمرا بعد الاستقلال و خلال مختلف إحصاءات السكان ، بالإضافة إلى أن هذا فإن التراجع في حجم الأسرة الريفية الجزائرية مسّ على

المنحنى البياني (3) : تطور بنية الاسرة الريفية الجزائرية للفترة 1966-2008 .

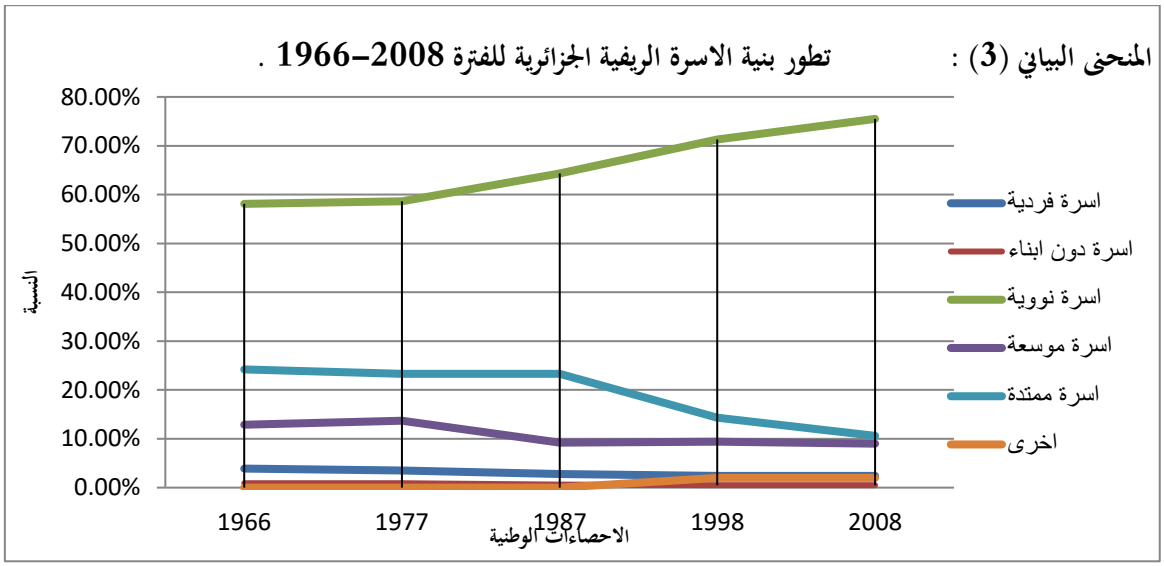

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الإحصاءات الوطنية .

الأسرة النووية * : هي الأسرة المكونة من الأب و الأم و الأبناء .

الأسرة الموسعة ** : هي الأسرة التي تضم الزوجين و الأبناء و أشخاص آخرين إضافيين .

الأسرة الممتدة *** : هي الأسرة التي تضم أسرتين منفصلتين متكونتين من زوجين و أبناء سواء وجد أم لم يوجد أشخاص آخرين ، مأخوذ هذا من المصادر التالية :

- دحماني سليمان . ظاهرة التغيّر في الأسرة الجزائرية . ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان . فرع الانثروبولوجيا . 2006 ص50-51 .
- عبد الهادي الجوهري . قاموس علم الاجتماع . الكتاب الجامعي الحديث . 1998 . ط3 . ص20 .

وجه الخصوص بنية الأسرة الريفية الموسعة و الممتدة ، مما يعني أن بنية الأسرة الريفية الجزائرية أخذت في الانشطار و التفكك ، و هذا طبعا سيؤثر على مختلف التركيبة الاقتصادية و العمرانية للريف الجزائري .

أظهرت بعض الدراسات الاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري قبل الاستقلال أو بعده بقليل أنه حافظ على التركيب الأسري الكبير و المتمثل في النمط الممتد و كذلك مهنة الزراعة كمهنة أساسية به ، حيث أن " النمط السائد في المجتمع الريفي الجزائري هو الشكل أو البناء العائلي الممتد الذي يحتوي عدة اسر نووية تشترك في المسكن الواحد ، يعود إل أن المجتمع ذو طبيعة زراعية يحتاج إلى اليد العاملة و التي توفرها الأسرة الكبيرة ، إضافة إلى قدسية علاقة القرابة و الإيمان العميق بضرورة التكافل و التضامن"[1] .

تغيّر نوع النشاط الاقتصادي للمجتمع الريفي الجزائري نتيجة التغيّرات الجوهرية التي عرفها الريف الجزائري من حيث انتشار وسائل الاتصال مع العالم الخارجي و توغل حيثيات العصرنة إلى داخله ، إضافة إلى الأزمة الأمنية في تسعينات القرن الماضي ، و قد نتج عنه تغيّر في شكل و حجم الأسرة الريفية و توجهها نحو النمط النووي ، و هذا اثر على نمط و مورفولوجية العمران الريفي ، حيث انتقلنا من مسكن ريفي زراعي بلواحق أخرى كالإسطبلات و حظائر الحيوانات و مخازن الأعلاف إلى مسكن ريفي بسيط لأسرة نووية يمارس صاحبه نشاط اقتصادي غير الزراعة ، و بالتالي تغيّر شكل و نمط البناء العائلي الريفي .

و كان الامر مطابق عند تحليلنا لعينة من منطقة الدراسة حيث تبيّن لنا ان اكبر حجم الاسرة بالعينة المختارة هو الاسرة التي تملك 6 أفراد فأكثر بنسبة 62% من حجم العينة و هي الأسرة النووية المكونة من الاب و الام و الابناء بمنطقة الدراسة –لاحظ الجدول التالي رقم (14) و الشكل البياني المرافق له– .

الجدول (14) : توزيع العينة حسب حجم الاسرة .

حجم الاسرة	1	2	3	4	5	6 <	المجموع
العدد	1	0	19	45	87	248	400
النسبة %	0,25	0	4,75	11,25	21,75	62	100

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

(1) : بوحريق كريمة . مصدر سبق ذكره . ص84-85 .

الشكل البياني (9) : توزيع العينة حسب حجم الاسرة .

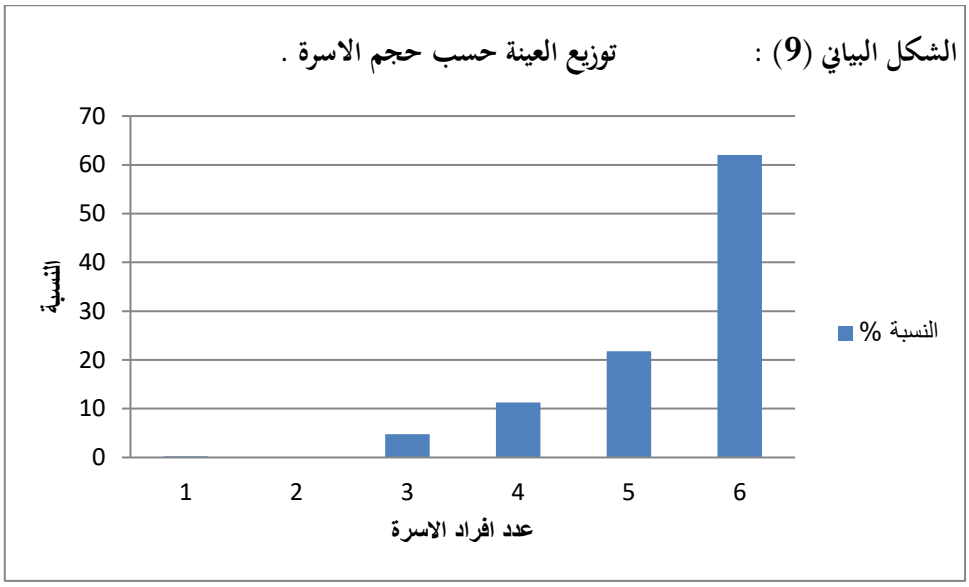

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

خلاصة الفصل :

ركزنا في هذا الفصل على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للريف الجزائري بعد الاستقلال حيث تبيّن :

- تراجع مرتبة القطاع الزراعي في سلم العمالة لسكان الريف من المرتبة الأولى بوقت قريب بعد الاستقلال إلى المرتبة الثانية بالوقت الحالي ، مما يعني أن التركيب السكاني و العمراني المعماري كذلك سيحدث عليه تغيير في نفس الوقت .
- تقلص حجم الأسرة الريفية ، فبعد ما كانت تضم بين 20 و 40 نسمة قبل و إبان فترة الاحتلال الفرنسي ، أصبحت نسبة 41,3% من الأسرة الريفية لا يتجاوز عددها 06 أفراد حسب إحصاء 2008 .
- تحول جذري و تغيّر ملحوظ في عادات و تقاليد الريف الجزائري ، و التي كانت إلى وقت قريب من المسلمات ، مثل اللباس و الزواج و غيرهما .
- تغيرات ملحوظة على المسكن الريفي من حيث المورفولوجية و أدوات البناء و نمط التوزيع ، فقد كان المسكن الريفي إلى وقت قريب يستجيب إلى نوعية النشاط الذي يمارسه سكان الريف و المتمثل على الأغلب في النشاط الزراعي ، إذ كانوا يحتاجون إلى إسطبلات و مخازن و حظائر الحيوانات و مستودعات الآلات الفلاحية ، و مع تغير نوعية النشاط الاقتصادي الغالب بالريف الجزائري مؤخرا تغيرت كذلك مورفولوجية المسكن الريفي ، حيث تخلى المواطن الريفي عن المرافق الفلاحية الملحقة بالنشاط الزراعي و اكتفى بمسكن ريفي يضمن له سقفا للمبيت يقيه الحر و القر .

تمهيد :

يعتبر الاهتمام بعالم الريف في الجزائر من أنجع السبل المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة ، كون الريف الجزائري يعتبر القواعد الخلفية لكل المشاريع التنموية المقترحة وطنيا سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي،
بداية من الملتقى الوطني الأول للسكن الريفي في الجزائر سنة 1973 إلى غاية سياسة التجديد الريفي و ما صاحبها من اهتمام ملموس بتطوير السكن الريفي ، الذي يعني فتح مجالا واسعا أمام تعدد اهتمامات الدولة الجزائرية بالريف الجزائري ، و إن كان هذا لم يعالج المعيقات القائمة به .
و لأجل هذا تأتي دراستنا هذه التي نرجو من خلالها المساهمة الفعّالة في إبراز و توضيح السمات البارزة للريف الجزائري في جانبه العمراني و التعرض لولاية البليدة كعينة من ذلك .
و للإشارة فدراسة السكن الريفي في الجزائر أو في غيرها من المناطق كظاهرة جغرافية اقتصادية و اجتماعية ، تتدخل في تشكلها عدة عوامل كثيرة و متشابكة ، فالمسكن الريفي هو انعكاس صادق و حقيقي لظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية و بيئية معينة ، تنمو و تتوسع المساكن الريفية تبعا لهذه الظروف ، و يرى الخبراء أن لا يجب أن نفصل على جهل أو قصد بين السكن الريفي و المحيط الذي ينمو به ، لاسيما و أن الريف الجزائري عامة و السكن الريفي على وجه الخصوص بحاجة ماسة لتخطيط مدروس و سليم يكون مرتبط غير منفصل ، و هذا من أجل أن نرقى بهذا البناء الوظيفي في الريف ليصبح العامل الأساسي و الأول في استقرار الإنسان بالريف ، و تبرز لنا أهمية دراسة السكن الريفي في التعرف على أنماطه و تطوره و توزيعه الجغرافي ، بالإضافة إلى التعرف على نشوءه التاريخي و التعرض إلى خصائصه و سماته المعمارية ، و هذه تمثل الركيزة الأساسية في دراسة جغرافية الريف ، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تنميته ، و التي لا تكون إلا بتنمية و اهتمام بالمقومات الأساسية المثبتة للإنسان بالريف ، و لا يكون هذا – على الأقل حسب رأينا في هذه الدراسة - إلا بتطوير السكن الريفي .
فقبل ابراز المحاور الكبرى لواقع السكن الريفي بالجزائر عامة و ولاية البليدة كحالة دراسية كان واجبا علينا التعرض الى مراحل النمو العمراني الأولى لمنطقة الدراسة ، فبفهم تاريخ نشوء العمران بالولاية سندرك اتجاهات نموه و سيسهل علينا التحكم فيه و توجيهه .

1- مراحل النمو العمراني بالولاية :

من أجل الفهم و الاطلاع الحسن على واقع و آفاق نمو التجمعات العمرانية الريفية فإنه واجب علينا أولا أن نتعرف و نعود بالزمن إلى الوراء لأجل الاطلاع على مراحل النمو العمراني بولاية البليدة ، و بالتالي تحديد الأصول الريفية للتجمعات العمرانية الكبرى الحالية ، و هذا وفق الخط الزمني المتصل منذ تأسيس مدينة البليدة على يد سيدي احمد الكبير 1519 إلى غاية يومنا هذا ، مبرزين أهم التغيرات السياسية و البشرية المؤثرة في ذلك ، بالإضافة إلى تمييز أهم الاختلافات المورفولوجية التي ظهرت جليا على التجمعات العمرانية الريفية بصفة خاصة ، و هذا سيمكننا حتما من فهم الواقع الحالي للتجمعات العمرانية من حيث التصنيف و البعد المكاني لها ، بالإضافة إلى النمو المستقبلي للعمران بها ، و بالتالي وضع و تخطيط دراسات استشرافية استباقية سليمة يرجى منها أولا و آخرا تنمية ريفية مستدامة .

تعتبر ولاية البليدة ثاني اكبر ولاية بمتروبول الجزائر ، تبعد عن العاصمة بـــ48كم ، حاول بعض المؤرخين المهتمين بهذا المجال الجغرافي لاسيما المستشرقين منهم أن يعيدوا تاريخها و بداياتها العمرانية الأولى إلى العهد الروماني ، على غرار الرحالة الانجليزي "شو Shaw" الذي زارها في القرن الثامن عشر، و الذي ذكر أن مدينة "البليدة هي Bida Colonia كانت في أواخر القرن الخامس الميلادي 484م مقرا لأحد الأساقفة "[1] ، و قد بدا لكثير من الباحثين أن الاسم قد خدع "شو Shaw" و رأى فيها بيدا الرومانية ، في حين أن الظاهر أن اسم البليدة هي عربي و تصغير لكلمة بلدة ، و إن كانت كذلك فما كانت لتغفل عن رحالة قبله جابوا الأقطار و الأمصار ، فلم يكن لها أي اثر يذكر في رحلة البكري(ت487ه) و الإدريسي(ت560ه) و ابن خلدون(ت808ه) عند مرورهم بسهل متيجة و تحدثهم عنه ، و قد استوطنتها قبيلة أولاد سلطان من عرش بني خليل إلى غاية قدوم الولي الصالح سيدي احمد الكبير .

1-1- فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي (حلقة التعمير الأولى) :

تعود بداياتها الأولى في موقعها الحالي إلى بداية القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) عند قدوم الشيخ سدي احمد الكبير 1519م و التفاف الناس حوله من السكان المحليين نتيجة مكانته الدينية المرموقة طمعا منهم في الرجوع و التمسك بالدين الإسلامي القويم و السوي و العودة إلى الطريق المستقيم ، و قد اختار الشيخ بداية موقعا عند واد الرمان و الذي يسمى فيما بعد بواد سيدي الكبير ،"و لم يكن يحتوي الموقع إلا على بضعة أكواخ

(1) : بلحميسي مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع . الجزائر . 1979 . ص171 .

أصبحت ذات أهمية قصوى في ظرف وجيز من الزمن"[1] ، و قد صاحب و ساهم في تأسيس مدينة البليدة أحداث تاريخية هامة أبرزها :

- قدوم سيدي احمد الكبير 1519م و استيطانه بأعالي متيجة بواد الرومان ، و إلى جانب كونه رجل دين فهو كذلك مهندس في الري بالمفهوم الحالي ، استغل معرفته بهذه الصنعة لأجل وضع مخطط أولي للمدينة .
- سقوط الأندلس 1492م و هروب المسلمين منها بعد إقامة محاكم التفتيش سيئة الذكر ، و قد لجأ الكثير منهم إلى سواحل بلاد المغرب ، و لعب سيدي الكبير دورا محوريا في رعايتهم و حمايتهم ، و قد "ساهموا في بناء المدينة الجديدة"[2] .

ظهور الأتراك كقوة إسلامية رادعة حملت لواء الجهاد و دفع الأذى عن المسلمين و مواجهة الحملات الصليبية على بلاد المغرب الإسلامي بعد سقوط الأندلس ، و بعد أن استجار بهم سكان الجزائر رأوا في الرجل الصالح سيد احمد الكبير فرصة مواتية لاستتباب الأمن و حماية المستضعفين ، فقام خير الدين باشا أول حاكم للجزائر باسم الباب العالي بزيارة إلى الشيخ سنة 1535م[3] و تودد له و دعمه ماديا و سياسيا ، و قد أمر ببناء مسجد و فرن و حمام ، و من هنا بدأت البلدة الصغيرة في التوسع و الانتشار المجالي و قد تعانقت لأجل هذا الجغرافيا و التاريخ ، و قد احتوت على مقومات هامة ساهمت في ذلك ، حيث نلاحظ على هذا الانتشار المجالي انه بدأ من الأعلى إلى الأسفل من سفوح الأطلس البليدي إلى سهل متيجة ، هذا الأخير الذي لعب دورا هاما في استقرار السكان ، "و مع مطلع الاستعمار الفرنسي بلغت مساحة مدينة البليدة 20 هكتارا و بتعداد سكان بلغ 6.000 نسمة"[4] ، محاطة بسور يملك سبعة أبواب هي : - باب الجزائر - باب السبت - باب القبور - باب الخويخة - باب القصبة - باب الرحبة - باب الزاوية .

(1) : حضري عز الدين . نشأة و تطور مدينة البليدة بين القرن السادس عشر و التاسع عشر ميلادي . ملتقى البليدة عبر العصور . البليدة 2010 ص7 .

(2) : Ben hammouche M . gestion urbaine de Dar es-soltane Grand Alger(1516-1830) essai de reconstitution . Doctorat Paris 8 . 1993. p316 .

(3) : الجيلالي عبد الرحمن بن محمد . تاريخ الجزائر العام . دار الثقافة . بيروت . 1980 . ج3 . ص61 .

(4) : علوات محمد . التنمية العمرانية المستدامة و ديناميكية المتعاملين المحليين في حاضرة الجزائر حالة مدن البليدة بومرداس تيبازة . دكتوراه . جامعة هواري بومدين . الجزائر . 2015 . ص238 .

الخريطة (4) : الموقع الأول لتأسيس مدينة البليدة 1519 .

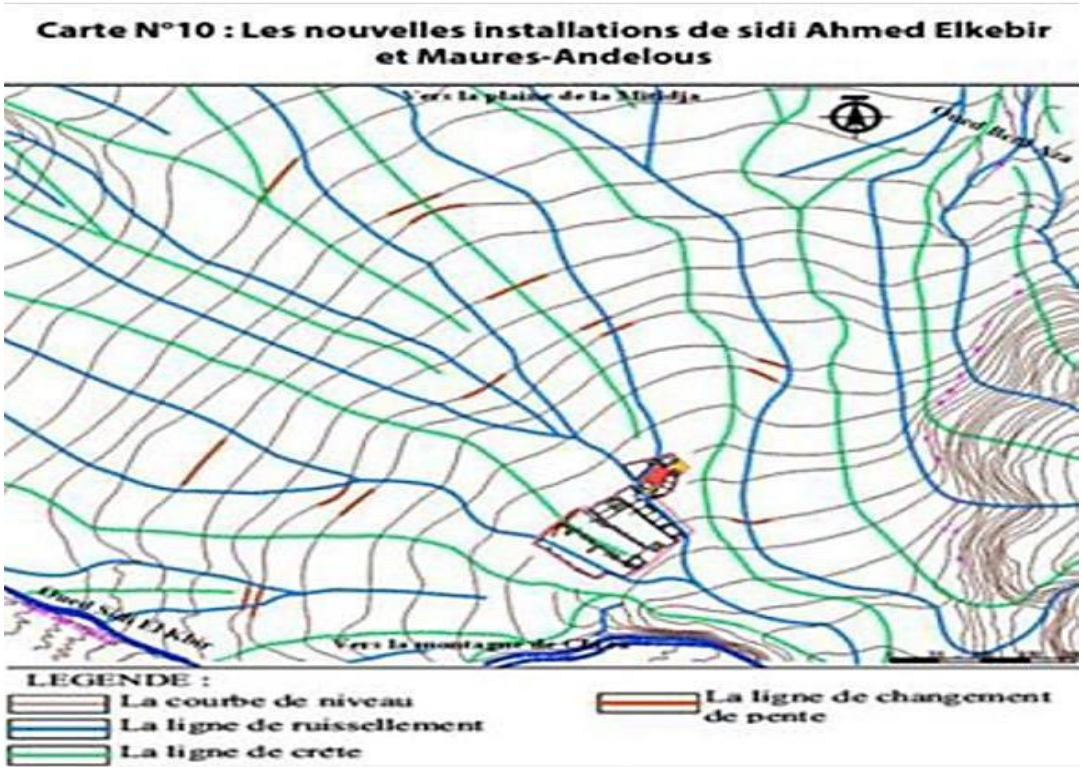

المصدر : PDAU Blida 2020 .

1-2- فترة الاحتلال الفرنسي :

نلاحظ أن التغيرات الحقيقية التي مست الجانب العمراني من الولاية عموما كانت على عهد الاحتلال الفرنسي ، لاسيما أن الزلزال العنيف الذي ضرب المدينة و ما جاورها سنة 1825م كان له الدور الكبير في تهيئة الظروف المناسبة لفرق الهندسة العسكرية الفرنسية و ما توفر من فضاءات فارغة لشق الطرق و فتح الشوارع المستقيمة و تحويل مجرى الوادي نحو الغرب .

و سنقسم هذه الفترة وفق مدى التوسعات العمرانية التي أنجزتها السلطات الاستعمارية على المدينة تبعا لأغراضها العسكرية و الاقتصادية كما سيتضح لنا .

1-2-1- مرحلة 1830-1842 :

واجهت فرنسا مقاومة شديدة بعد معركة سطاوالي جوان 1830 اثر محاولات توغلها نحو الداخل من طرف قبائل سهل متيجة ، بداية من ادعاء القائد العسكري الفرنسي لمعركة

سطاوالي "دي برمون" أن بعض البدو استولوا على مواشي خاصة بالسلطة الاستعمارية و خربوا بعض المزارع النموذجية ، ليقود حملة عسكرية بتاريخ 23 جويلية 1830 على مدينة البليدة بتعداد 1000 من المشاة مدعومين بالمدفعية ، لتنتهي المناوشات و المعركة الأولى هذه بعودة الجنود الفرنسيين خائبين مع مقتل 80 جنديا منهم ، و قد توقفت محاولات الفرنسيين التوغل داخل السهل و باتجاه البليدة حتى سنة 1834 نتيجة الضربات الموجعة من قبائل المنطقة من قبيلة العوفية (بودواو) شرقا إلى غاية قبيلة حجوط غربا ، و تقديم هذه القبائل الولاء للأمير عبد القادر الجزائري ، لتتأجج المواجهة فيما بعد لاسيما بعد عودة "كلوزيل" كحاكم عام للجزائر ، و توجيهه لحملة عسكرية كبيرة نحو البليدة لإخضاع كل متيجة بتاريخ أكتوبر 1835 بقيادة المارشال "فالي Valee" انتهت باحتلال المدينة بتاريخ ماي 1838 .

لم تتمكن فرنسا الاستعمارية من التوغل داخل المدينة إلى غاية 1839 ، و قد لاقت كما سبق الإشارة إليه مقاومة عنيفة اجبرتها على إقامة عدة نقاط مراقبة عسكرية ستتحول فيما بعد الى مراكز عمرانية و هي :

- نقطة مراقبة عسكرية عليا Joinville زبانة حاليا شمال غرب المدينة .
- نقطة مراقبة عسكرية دنيا Montpensier بن بوالعيد حاليا شمال شرق المدينة .
- بالإضافة إلى مراكز مراقبة عسكرية أخرى على غرار بني مراد و الشفة .

كما كانت للسلطات الفرنسية عدة تحويلات عمرانية داخل السور ، أهمها ما يلي :

- إنشاء مراكز مراقبة داخل السور ذاته بعد تمكنها من ولوج المدينة .
- تدمير مسجد سيدي احمد الكبير و إقامة مكانه كنيسة .
- تغيير بعض أجزاء من السور القديد بآخر حديث أكثر سماكة منه .
- إنشاء محورين كبيرين يربطان بين الأبواب الأربع للمدينة ، باب الجزائر مع باب القبور و باب الرحبة مع باب السبت ، يتقاطعان بساحة التجمع العسكرية ، ثم صاحبهما توسعا عمرانيا على أطرافهما (أطراف المحاور) .
- بروز الاختلالات الاجتماعية و الثقافية بين عنصرين بشريين متناقضين ، الجزائريون المسلمون و الأوروبيون الغربيون ضمن السوق العربي الواقع جنوبا و السوق الأوروبي حيث النشأة الواقع شمالا من المدينة .

الخريطة (5) : التوسع العمراني نحو الضواحي لمدينة البليدة (نقاط المراقبة العليا و الدنيا) بداية من 1839.

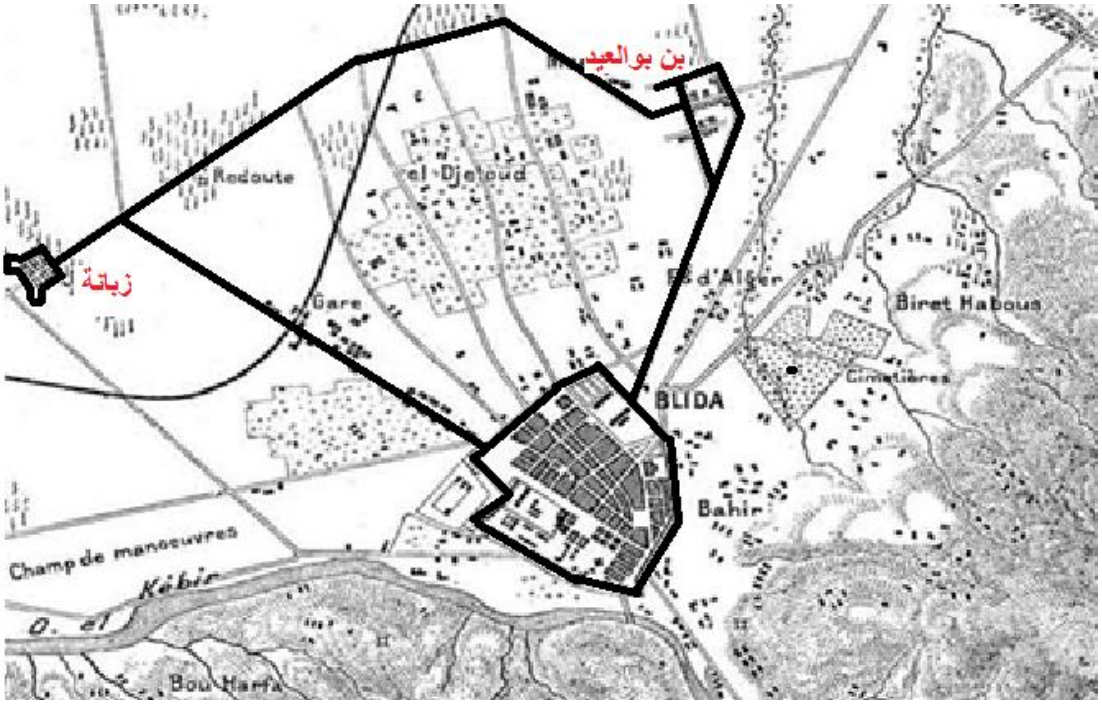

المصدر : شبكة الانترنت + معالجة الباحث .

1-2-2- مرحلة 1842-1935 (حلقة التعمير الثانية) :

بعد نهاية مقاومة متيجة 1838-1839 و عودة الأمن و القضاء شبه التام على مقاومة سهل متيجة كان استيطان أول عائلة أوروبية لمدينة البليدة مطلع عام 1842 ، باشرت السلطات الاستعمارية في إنشاء المدينة الاستعمارية ذات الطابع الأوروبي طبعا انطلاقا من المدينة العربية القديمة ، و قد لجأت السلطات الاستعمارية بداية من 1843 إلى تقسيم سهل متيجة بصورة عامة إلى ثلاث مناطق رئيسية :

- جهة الشرق من واد بودواو إلى المركز القديم لمدينة الأربعاء .
- جهة الوسط من المركز القديم لمدينة الأربعاء إلى واد الشفة .
- جهة الغرب من واد الشفة إلى غاية غرب السهل بنواحي حجوط .

و قد اختيرت الجهة الوسطى كمنطقة توسع و إقامة للقرى الاستيطانية النموذجية ، و هي منطقة دراستنا التي ستتحول فيما بعد إلى تجمعات عمرانية كبيرة نلمس تواجدها في الوقت الراهن ، أهمها ما يلي :

الجدول (14) : المراكز الاستيطانية بالجهة الوسطى من سهل متيجة الى غاية 1844 [1].

اسم المركز	تاريخ الانشاء	ملاحظات
تأسيس بوفاريك	1840/02/17	تم تأسيس مركز عسكري 1835 ثم المدينة في هذا التاريخ

مركز البليدة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 عائلة أوروبية
قرية بني مراد	1843/01/16	إسكان 70 عائلة أوروبية على 720 ه
المركز السفلي بالبليدة	1843/06/23	إسكان 20 عائلة أوروبية على 240 ه
قرية جوان فيل	1843/07/05	إسكان 50 عائلة أوروبية على 432 ه
مركز بني مراد الجديد (مارنغو)	1843/12/15	أضيفت للمركز 22 عائلة أوروبية على 205 ه
توسيع مركز بوفاريك	1843/12/31	أضيف له 717 ه
قرية اولاد يعيش	1844/09/13	إسكان 50 عائلة أوروبية على 708 ه
الشفة	بداية 1845	إسكان 50 عائلة أوروبية بالشفة على 750 ه
قرية الصومعة	1845/09/20	على مساحة 600 ه
موزاية	1846/12/22	إسكان 160 عائلة أوروبية على جزء من حوش الأغا 1658 ه

و يعتبر مرسوم 31 أكتوبر 1845 المتمثل في مصادرة أراضي الجزائريين الذين يثبت تورطهم في أعمال عدوانية ضد التواجد الفرنسي الحلقة العليا و الذروة في سلسلة نزع السلطات الفرنسية الاستيطانية لأراضي الجزائريين و تجريدهم منها بسلطة القوة و القانون ، و الهدف من هذا هو إيجاد وعاء عقاري كاف لأجل التمكن من استقبال الوافدين المحتلين الجدد ، و توفير موارد اقتصادية لفرنسا من وراء البحار .

و قد شرع بعد مسح شامل لأراضي السهل لاسيما الجهة الوسطى منه في الاستيلاء على الأراضي الزراعية و تجفيفها و ربطها بشبكة طرق لتسهيل النقل و التنقل منها و إليها ، أهمها استكمال التوسع باحواز مدينة البليدة بناءا على الخطة العمرانية التي رسمت بها في أوائل أيام احتلالها ، و إقامة مراكز استيطانية و قرى فلاحية باحواشها ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

- حوش عبزيزة (لعبازيز حاليا) و هو تجمع عمراني ريفي من بلدية بوقرة حاليا ، يشهد توسع عمراني كبير .

(1) : حسيني عائشة . الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870 . دكتوراه . جامعة وهران . الجزائر . 2013 . ص250-260-261 .

- حوش قرواو و الذي سيتحول إلى بلدية بعد الاستقلال .
- حوش حلوية من بلدية الصومعة حاليا .
- الحساينية و عمروسة و بوعينان من بلدية بوعينان حاليا .
- قرية روفيغو (بوقرة حاليا) و سيدي موسى (1845) .
- المستوطنة الفلاحية العفرون ابتداءا من سنة 1849 على مساحة 735 ه .

نلاحظ أن هذه القرى الاستيطانية قد كانت على طول محور الطريق الرابط بين مدينة البليدة و الحراش (الدار المربعة) مرورا ببوفاريك شمالا (شمال مدينة البليدة) ، و كذلك على طول الطريق الرابط بين مدينة البليدة و غربها (مليانة) مرورا بموزاية و الشفة و العفرون .

كما عرفت هذه المرحلة كذلك انجازات هيكلية فرنسية كبيرة ، أهمها إنشاء خط سكة الحديد بين العاصمة و البليدة ذو الغرض العسكري المحض ، ليتم فيما بعد إنشاء أول محطة سكة حديد عمومية سنة 1859 بمدينة البليدة ، و استيلاء المعمرين على أراضي و مساكن السكان الأصليين داخل حصن المدينة القديمة إلى غاية سنة 1866[1] .

يعتبر الزلزال الذي ضرب المدينة كذلك بتاريخ 2 مارس 1867 محفزا لخروج العمران خارج السور القديم ، حيث تم هدم ما أبقاه الزلزال من الأسوار المحيطة بالمدينة و الشروع في إقامة شوارع عريضة بدلها تحيط بالمدينة من كل الجوانب ، و توسعت المدينة إلى غاية وصولها إلى حدود مخيماتها العسكرية الشمالية الغربية (مخيم جوانفيل العسكري Joiville) زعبانة حاليا ، "و في سنة 1869 كانت التجمعات العمرانية لبني مراد ، أولاد يعيش و بن بوالعيد قد وضعت السلطات الفرنسية نواتها الأولى"[2] .

لم يكن الاستعمار الفرنسي أعمى في احتلاله للجزائر عامة بل أن الأمر قد بيّت له بليل ، و كان يرى فيها موردا لا ينفذ و مشروعا جاهزا و حقل تجارب وافر لتطبيق سياساته الاستعمارية التوسعية .

(1) : فوفة أمينة عبد الصمد . العمران في مواجهة الخراب . مجلة المدينة . العدد الأول . 2016 . ص25 .

(2) : علوات محمد . مصدر سبق ذكره . ص239 .

الخريطة (6) : أهم المراكز الاستيطانية بسهل متيجة و منطقة البليدة 1851-1858 .

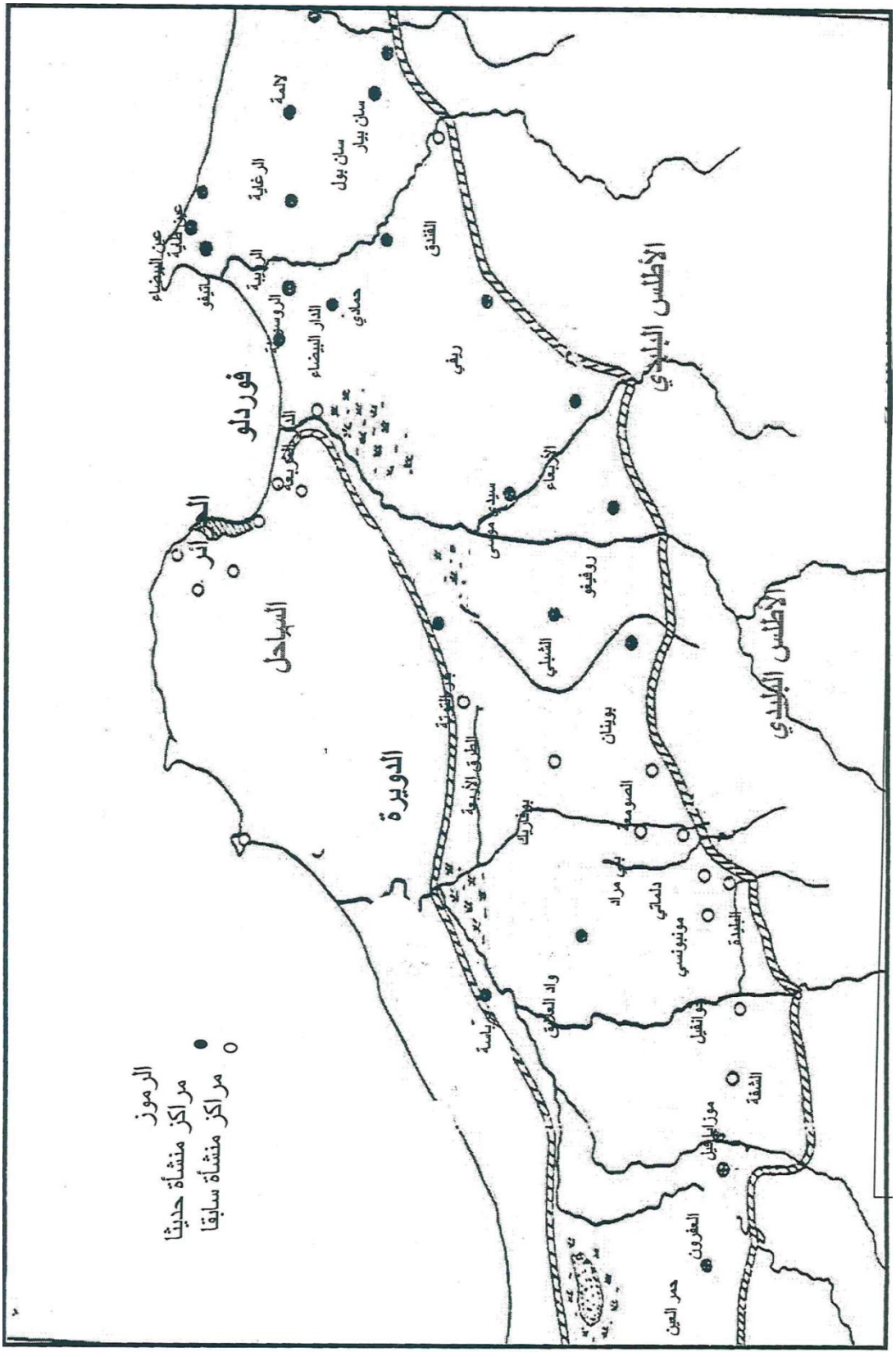

المصدر : حسيني عائشة . المصدر السابق ص387 .

استمر النمو العمراني خارج السور العثماني مع بداية القرن العشرين ، "فحوالي 1926 هدمت السلطات الفرنسية السور الخارجي و شرعت في تخطيط القسائم الأرضية في المناطق السهلية التي تحولت إلى حزام من السكن الفردي"[1] ، و من جهة أخرى ظهرت لنا أحياء عشوائية بالمناطق الوعرة على سفوح جبال الأطلس البليدي بالجهة الشرقية (أولاد سلطان) و الجهة الغربية بلدية بوعرفة حاليا يسكنها طبعا السكان الجزائريين ، ثم إنشاء المستشفى العسكري Joinville سنة 1932 .

3-2-1 مرحلة 1935-1962 :

هي الفترة التي سبقت الاستقلال الوطني ، و بدأت بأول مخطط لتوجيه النمو العمراني عرفته المدينة ، كما أشار إلى ذلك عديد الباحثين في مقدمتهم "La Bruyere 1980" ، فالنمو الحلقي للعمران كان متتاليا لاسيما مع خروج العمران خارج السور ، فكانت النواة الأولى المسجد و الفرن (الحلقة الأولى) ثم ظهرت الحلقة الثانية المتمثلة في الأحياء السكنية الفرنسية الفردية المنشاة او المجددة بعد الاستيلاء عليها و المعاد انجازها في اطار السور الداخلي اثر توفر المساحات الشاغرة بعد زلزال 1825 ، ثم الحلقة الثالثة بعد هدم السلطات الاستعمارية للسور العثماني و آخر قناة للري سنة 1926 و انتشار العمران خارج السور العثماني .

كان أول مخطط عمراني مس مدينة البليدة هو مخطط Danger 1935 ، و الذي ارتكز في انطلاقته العمرانية من النواة القديمة باتجاه محاور النقل الكبرى المتمثلة في :

- اتجاه الشفة محور السكة الحديدية شمال غرب النواة المركزية باتجاه القليعة ، و استهداف التجمع العمراني زعبانة (Joinville سابقا) .
- باتجاه العاصمة شمالا و استهداف التجمع العمراني بن بولعيد (Montpensier سابقا) .

تبرز أهمية هذا المخطط في ضمه للنقاط التالية :

- اعتباره للنواة المركزية كنقطة ارتكاز عمرانية أساسية .
- اعتماده على الضواحي في اقتراحاته المستقبلية للنمو و التوسع العمراني ، و هذا وفق محاور النقل الكبرى

(1) : بوحموش مصطفى . كيف ستكون مدينة البليدة سنة 2030 . مجلة المدينة . مصدر سبق ذكره . ص43 .

- استمرارية التبعية للأطراف للنواة الأم ، و هيمنة هذه الأخيرة على الأنشطة الاقتصادية و الإدارية حتى ضمن التوسع المستقبلي الجديد المقترح .

ثاني مخطط عمراني عرفته المدينة تمثل في مخطط Socard1953 الذي "يحدد بدائل التعمير المستقبلي في آفاق 1973"[1] ، و يوجه التعمير وفق المحاور التالية :

- اتجاه شمال شرق ناحية سهل متيجة على الطريق الوطني رقم (1) الرابط بالعاصمة .
- اتجاه الشمال وفق محور السكة الحديدية .

و الملاحظ أن هذا المخطط قد استهدف لأول مرة في اقتراحاته المستقبلية للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية و هذا بتوجيه التنمية نحو التجمعات الريفية القريبة ، على غرار التجمع الريفي خزرونة و التجمع الريفي أولاد يعيش (Dalmatie سابقا)، و تخصيصه لـــ 240 هكتارا موجهة نحو التوسع العمراني المستقبلي للسكنات الفردية (Villas) و 56 هكتارا موجة نحو التوسع العمراني المستقبلي للسكنات الجماعية (العمارات) .

و ثالث مخطط تمثل في B.C.E.O.M 1960 و الذي يعتبر ترجمة للأهداف الإغرائية لمشروع قسنطينة 1960 ، الذي يوصي باستمرارية التوسع العمراني انطلاقا من الحلقة الثانية وفق محاور النقل الكبرى كذلك باتجاه الشمال و الشمال الشرقي (أولاد يعيش و العاصمة) و باتجاه الغرب (الشفة) .

1-3- فترة الاستقلال :

تحولت البليدة إلى مقرا للولاية مع التقسيم الإداري 1974 و على غرار الولايات الشمالية خاصة ، عرفت الولاية حركية سكانية و عمرانية هامة بعد الاستقلال ، و نتيجة لغياب أي إستراتيجية عمرانية لدى الجزائر الفتية فقد استمر العمل بالمخطط B.C.E.O.M 1960 ، و قد أدى هذا إلى فوضى عمرانية مست بصورة مباشرة الأراضي الزراعية الخصبة من سهل متيجة ، كما لجأت السلطات العليا بالبلاد نتيجة أزمة السكن مطلع الثمانينيات على وجه الخصوص إلى إنشاء مناطق التوسع العمراني الجديدة في إطار (ZHUN)

(1) : علوات محمد . مصدر سبق ذكره . ص242 .

و قد استفادت منها ولاية البليدة كأحياء سكنية جماعية طبعا ، أهمها حي 01 ماي (1140 مسكن) ببلدية أولاد يعيش و حي سيدي عبد القادر (1360مسكن) بمدينة البليدة ذاتها .

جعل موقع ولاية البليدة القريب من العاصمة و ضمها لأراضي منبسطة ضمن سهل متيجة الخصب من أراضيها الزراعية الخصبة حلول عرضية سريعة و غير مكلفة و آنية لكل عملية تخطيطة عمرانية ، لاسيما مع غياب إستراتيجية عمرانية جادة و واعية بأهمية

أراضي السهل ، الذي أضحى يشهد تدريجيا انتشارا طفيليا لتجمعات عمرانية عشوائية ، و ظهرت لنا عد تجمعات عمرانية عشوائية و مخططة بع خط السكة الحديدية ، و تحولت الاحواش و القرى النووية الصغيرة ضمن السهل إلى قرى و احواش كبيرة ، بل و مدن غير معلنة ، مثل واد العلايق ، أولاد سلامة ، بوقرة ، موزاية ...، و نتج عن هذا رهانات و صعوبات تنموية يستعسر التحكم و بها و التعامل معها .

الخريطة (7) : اتجاه التوسع العمراني بولاية البليدة 1972-2016 .

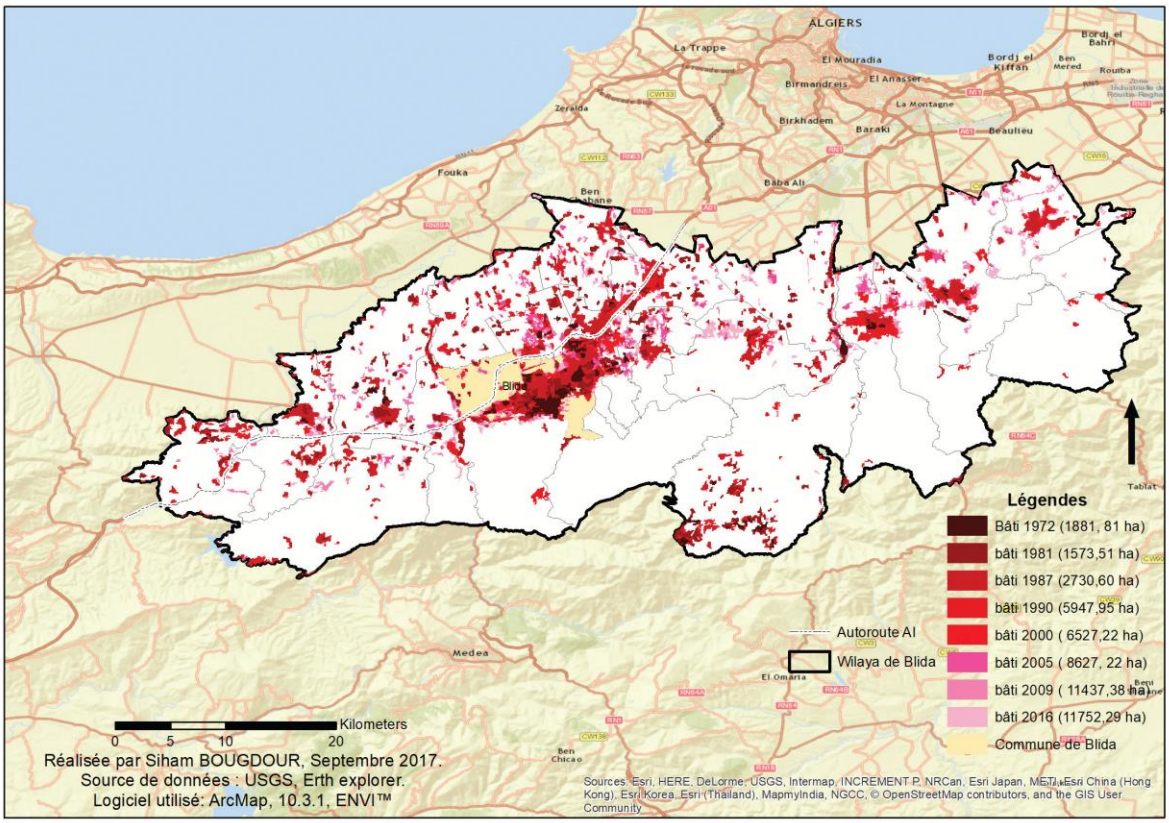

المصدر : سهام بوقدور و عزيز سراج sihambougdour@gmail.com

2- السياسات العمرانية بالريف الجزائري :

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال عدة سياسات و خطط لتنمية الريف باعتباره أول المتضررين من همجية الاحتلال ، هدفها تنمية ريفية شاملة للفلاحة و السكن الريفي و الهياكل القاعدية و التعليمية و الصحية و توفير مناصب الشغل و غيرها ، و قد كانت لهذه السياسات على اختلاف إيديولوجيتها دور واضح في إحداث تغيّر و انتقال من مورفولوجية عمرانية إلى أخرى كما يلي :

2-1- السكن الريفي قبل المخططات التنموية 1962-1966 :

لم تولِ الجزائر اهتماما كافيا لقطاع السكن بصفة عامة حضريا أو ريفيا غداة الاستقلال اعتقادا منها أن السكنات الشاغرة هي كافية أو تكاد ، غير أننا لاحظنا أنها لم تكن كذلك بل حدث نوع من عدم التوازن نتيجة الهجرة الريفية الكبيرة و عودة المهجرين من الخارج لاسيما من تونس و المغرب ، و قد مسّت هذه الأزمة على وجه الخصوص السكن الحضري و عليه "كان لا بد على السلطات الجزائرية انجاز أكثر من 75.000 سكن جديد في المدن و أكثر من 35.000 سكن في الأرياف"[1] .

فتحت السلطات الباب في مجال السكن أمام البناء الذاتي نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي واجهت الجزائر بعد الاستقلال بسبب شح المداخيل المالية و غياب شبه تام لليد العاملة التقنية و المؤهلة ، على غرار سياسة التسيير الذاتي التي سبق الإشارة إليها زيادة على ترميم و إتمام انجاز البرامج السكنية التي تركها المستعمر ، و قد أسفر هذا عن "انجاز 16.000 وحدة سكن ريفي شملت عدة مناطق من القطر رغم الظروف الاقتصادية الصعبة ."[2] .

2-2- السكن الريفي ضمن المخططات التنموية 1967-1989 :

لم تكن مشكلة السكن في الجزائر المستقلة حديثا قد طفت ، و عليه لم تول الجزائر اهتمام كافيا لهذا ، بل و في اهتمامها الضعيف غلبت الريف عن الحضر كون الريف كان أكثر ضررا خلال الحرب التحريرية من جهة ، و من جهة أخرى محاولة منها إيقاف أو التقليل من الهجرة الريفية .

(1) : Hamido R . le logement un défi . OPU. Alger . 1988 . p30

(2) : عمراوي صلاح الدين . السياسة السكنية في الجزائر . ماجستير . جامعة باتنة . الجزائر . 2009 . ص31 .

و مع انتهاج الجزائر لسياسة المخططات التنموية قدمت السلطات العليا عدة أرقام طموحة لبرامج السكن الريفي -لاحظ الجدول الآتي رقم (16)- و إن كان الريف الجزائري في هذه الفترة لا يعاني من أزمة سكن بقدر ما يعاني من غياب في برامج تنموية اقتصادية أخرى و تنشيط للقطاع الفلاحي ، إلا انه تم انجاز أزيد من 28.000 سكن ريفي خلال المخطط الثلاثي الغرض منه تثبيت السكان بالريف .

لم تكن شروط السكن و مواصفاته خلال هذه المرحلة -المخطط الثلاثي- ملائمة و لا متماشية مع الخصائص الاجتماعية و الثقافية لسكان الريف ، مما أدى إلى بقاء معظم السكان المنجزة شاغرة .

كما تمّ انجاز خلال مرحلة المخططين الرباعيين الأول و الثاني ما يقارب 100.000 مسكن ريفي ، حيث عدلت الدولة من اتجاهات اهتماماتها خلالهما و أولت اهتماما كذلك بالقطاع

الفلاحي و إعطائه الأهمية القصوى بالتدعيمات المالية المعتبرة التي من شأنها أن تضمن نوعا من الاستقرار لدى الفلاح ، لتتحقق بذلك التنمية الشاملة المرجوة ، و قد لجأت الدولة في هذه المرحلة إلى تسطير إنشاء 1.000 قرية اشتراكية قد ساهمت بطريقة أو بأخرى في تنشيط الريف الجزائري اقتصاديا و اجتماعيا رغم النقائص و الهفوات المسجلة و بغض النضر عن الآثار الجانبية لها على المجال الريفي الجزائري .

بقيت الهجرة الريفية و تدهور الأوضاع المعيشية على حالها على الرغم من كل هذه الجهود الموجهة نحو الريف الجزائري في شقه السكني بل تفاقمت من سنة إلى أخرى و الدليل استمرار في الهجرة الريفية ، مما يعني فشل كل المشاريع و المخططات التنموية الموجهة نحوه ، و ما زاد الطين بلة الأزمة الاقتصادية العالمية مطلع الثمانينيات و تضرر الاقتصاديات الأحادية منها الاقتصاد الجزائري ، و هذا أدى إلى تراجع في حجم الأظرفة المالية التنموية الموجهة للتنمية المحلية ، و قد انعكس هذا على المجال الريفي الجزائري بصورة مباشرة .

اعتمدت الجزائر سنة 1982 المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) لأجل سد الرأب الموجود بين الأقاليم و إحداث توازن جهوي يعمل على تقليل الهجرة الريفية التي أضحت خلال هذه الفترة من أصعب و اكبر المواجهات في إطار تنظيم المجال الجزائري ، حيث اقترح المخطط تقليص ظاهرة الساحلية بالرجوع الى الداخل باتجاه السهول العليا ، و بذلك وضع خرائط للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و المدن الجديدة و الصناعات التحويلية مع اقتراح مشاريع البناء الذاتي بالريف الجزائري على وجه الخصوص .
تغيّرت السياسة السكنية في الجزائر تبعا لنوعية النظام الاقتصادي السائد و خضعت ماهية السياسات السكنية في الجزائر المستقلة إلى نوعية النظام الاقتصادي الاشتراكي بداية ، مما جعلها تعتمد في رسم السياسة الاقتصادية للدولة الفتية على المخططات الاقتصادية و التي عرفت اهتماما ملحوظا بالسكن عموما و السكن الريفي على وجه الخصوص ، لغرض النهوض بالريف الجزائري المتأثر الأول سلبا بالحرب التي خاضها الشعب الجزائري ضد السياسة القمعية الاستعمارية ، لاسيما إبان الثورة التحريرية .
فوجهت الدولة الجزائرية عنايتها بعد الاستقلال لتطوير الريف و كل ما له صلة به من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، و الاعتناء بتنظيم و توسيع السكن الريفي لتوفير الاستقرار الجغرافي و الاجتماعي لسكان الريف ، و بالتالي توجيههم لخدمة الأرض بغية الوصول إلى الاستغلال الأمثل للطاقات الفلاحية المتوفرة ، و من المعلوم أن تطوير عالم الريف مرهون بتطوير العوامل المادية و البشرية ، و تجسيد هذين العاملين لا يمكن أن يتم إلا بالتحكم في توزيع العنصر البشري عبر التراب الوطني و توفير شروط و عوامل

اجتماعية أخرى ، حيث أن توفير العمل في المناطق الريفية بمفرده غير قادر على تحقيق الاستقرار الاجتماعي إلا بتدعيم العنصر الثاني و المتمثل في السكن الريفي ، الذي أصبح مطلب كل مواطن ، لهذا اتخذت الدولة عدة إجراءات لتسهيل الحصول على السكن الريفي وفق مختلف السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال .

شجعت الدولة في هذه المرحلة البناء الذاتي و تشجيع الفلاحين على طلب قطع أرضية من الاحتياطات العقارية لبناء سكناهم ، و كذلك إخلاء المساكن الفلاحية من المحتلين غير الشرعيين و تسليمها للفئات العاملة في القطاع الفلاحي ، و يمكن أن نشير هنا إلى الانطلاقة الكبيرة لتنمية السكن الريفي في الجزائر ، الذي شُرع فيه منذ تطبيق الثورة الزراعية التي كان لها دورا كبيرا في تطوير الريف و عصرنته من خلال إنشاء 1000 قرية اشتراكية ، الهدف من وراءه تكوين شبكة من القرى العصرية النموذجية التي تتوفر على السكن و التعليم و العلاج و الحد الأدنى من ضروريات الحياة العصرية و وسيلة لاستمرارية تحسين الوضع الاجتماعي لسكان الريف ، و على الرغم من أنها لم تُلب بصفة أساسية الاحتياجات السكنية و الاجتماعية إذ لم تستجب لمعايير البناء الفلاحي ، إلا أنها فتحت المجال للاهتمام بالسكن الريفي ، حيث عقد لأول مرة الملتقى الوطني الأول للسكن الريفي في سنة 1973 طرح فيه مشكل السكن و العمران بالريف الجزائري ، و الذي يعتبر الانطلاقة الأولى إلى الاهتمام بالسكن الريفي .

الخريطة (8) : التوزيع الجغرافي للقرى الاشتراكية حسب مارك كوت .

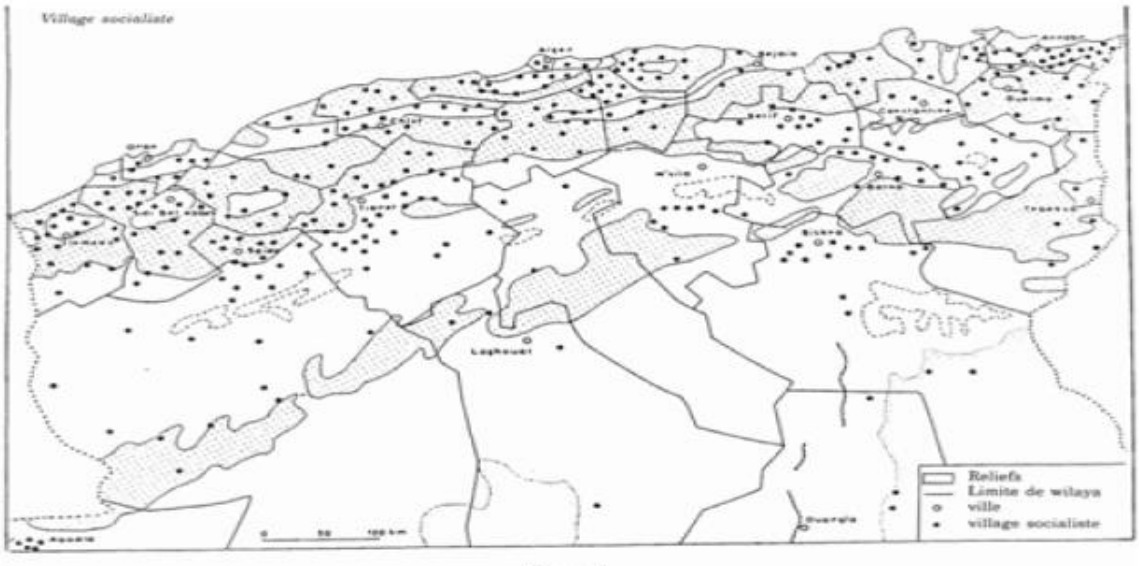

المصدر : Marc Cote : l'habitat rural en Algérie . forme et mutation . édition CNRS . annuaire de l'Afrique du nord . tome xxv 1986 p310

من خلال ما سبق تمكنّا من وضع الجدول الأتي المساعد على إجراء مقارنة بين انجاز السكنات الريفية خلال مختلف الخطط و البرامج التنموية في هذه المرحلة .

الجدول (16) : حصيلة الفترة 1966-1989 من السكنات الريفية المنجزة .

	عدد السكنات الريفية المنجزة	عدد السكان الريف	نسبة عدد السكان إلى المساكن
المخطط الثلاثي 1967-1969	28989	8,2 م ن	283 ن/مسكن ريفي
المخطط الرباعي 1970-1977	99000	10,3 م ن	104 ن/مسكن ريفي
المخطط الخماسي 1980-1989	45968	11,6 م ن	252 ن/مسكن ريفي

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات إحصائية Evolution des agglomérations 1966-1977-1987 . collection statistique n°38

حيث نلاحظ أن الفترة 1970-1977 كانت الفترة الذهبية لإنجاز السكنات الريفية ، و التي صادفت انطلاق الجزائر في انجاز 1000 قرية اشتراكية ، و هذا أنعش قطاع السكن الريفي في الجزائر .

الشكل البياني (10) : حصيلة الفترة 1966-1989 من السكنات الريفية المنجزة .

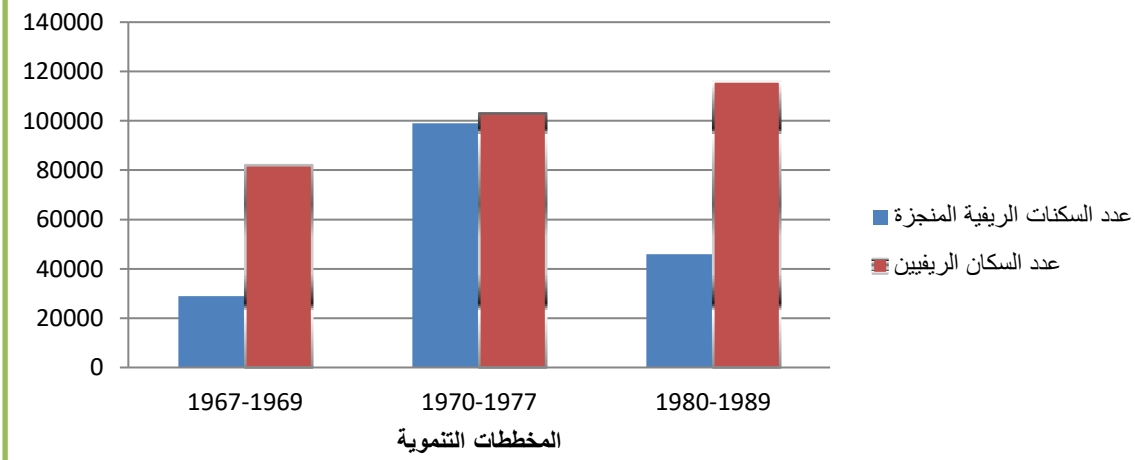

المصدر : من انجاز الباحث .

2-3- السكن الريفي في إطار الإصلاحات الاقتصادية 1990-2000 :

تراجع بشكل ملحوظ اهتمام الدولة بقطاع السكن الريفي مع بداية التسعينيات اثر الخروج من إطار المخططات التنموية و التخلي على النهج الاقتصادي الاشتراكي و الدخول في اقتصاد السوق ، و قد وجهت السلطات اهتماماتها نحو قطاع السكن الحضري نتيجة الأزمة السكنية

الكبيرة التي عرفتها المدن الجزائرية ، و فتحت الجزائر لأول مرة المجال أمام البناء الذاتي لسكان الريف مع تقديم مساعدات مالية أو عينية مباشرة لأجل انجاز سكناتهم ، و قد حددت الإعانة المقدمة سنة 1990 لأجل انجاز مسكن بالريف 120.000 دج لانجاز مسكن واحد[1] ، و قد لاقت الفكرة اهتماما كبيرا لدى سكان الريف ، و يعود هذا حسب ملاحظاتنا إلى ترك الحرية للسكان في تخطيط مساكنهم و عدم تقييدهم بهندسة معمارية موجهة لا تتماشى و خصوصياتهم الاجتماعية و الثقافية ، بالإضافة إلى عجز الدولة على الانجاز المزيد من السكنات زيادة على تلك المقرر انجازها في الحواضر الكبرى ، و هذا وفق الشروط التالية :

(1) : Guelleb S . le financement du logement social réalité et perspectives . mémoire de fin d'étude . ENA . Alger . 1997 . p30 .

- أن يكون المستفيد مقيم بالريف الجزائري .
- أن يكون المستفيد مالك لقطعة ارض بالريف صالحة لانجاز مسكن .
- تمنح الإعانة حسب دخل المستفيد .
- تقدم الإعانة للمستفيد من طرف هيئات مختصة بعد موافقة الشروط على ثلاث دفعات (الدفعة الأولى 40% ، الدفعة الثانية 40% ، الدفعة الثالثة 20%) ، و هذا على حسب درجة تقدمه في المشروع .

رفعت السلطات الجزائرية من المنحة المقدمة لانجاز مسكن ريفي إلى 200.000دج في الوقت القريب نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمواطن بشكل واسع ، فمن سنة 1990 إلى 1994 كانت الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة لأجل انجاز السكن الريفي هي 120.000 دج ثم ارتفعت إلى 200.000 دج ، لتبقى على حالها إلى غاية 2001 حيث بلغت 400.000 دج ثم 500.000 دج في نفس السنة ، و استمر الأمر على حاله إلى نهاية المرحلة .

الجدول (17) : برنامج السكنات الريفية في الفترة 1990-2003 .

السنة	عدد السكنات المبرمجة	نسبة الانجاز
1990	12230	%31
1991	5530	%22
1992	13738	%27
1993	8516	%20
1994	43999	%53

1995	48087	%36
1996	32523	%28
1997	26751	%23
1998	33946	%27
1999	39209	%31
2000	34493	%26
2001	29933	%30
2002	22283	%33
2003	13068	%35
المجموع	364306	%30

المصدر : من حساب الباحث اعتمادا على أرقام الديوان الوطني للإحصاء . 2013

نسجل الملاحظات التالية على هذا الجدول السابق رقم (17) و الشكل البياني رقم (11) المرافق له :

- نسبة الانجاز الضعيفة للسكنات الريفية التي لم تتجاوز 30% كمتوسط للفترة كلها ، و هذا يعكس اللامبالاة و الإهمال الذي عانى منه الريف الجزائري نتيجة السياسة العمرانية غير الواضحة جراء الانتقال نمط اقتصادي معين إلى آخر ، حيث لم يتجاوز عدد السكنات الريفية المبرمجة 364306 منها 109292 سكنا ريفيا منجزا خلال سنوات هذه المرحلة كلها .
- التذبذب المسجل في برمجة المساكن الريفية في هذه الفترة ، ممّا يعني أن السياسة السكنية المتعلقة بالريف الجزائري في هذه الفترة غير مؤسسة على دواعم صلبة .
- تأثير الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات من القرن الماضي ، و التي بقيت آثارها السلبية إلى ما بعد رجوع الأمن للمناطق المنعزلة ، و التي جعلتهم في الزمن السابق يعزفون تماما على الاستقرار في الريف .
- برمجة حوالي 26022 مسكنا ريفيا كمتوسط سنوي على المستوى الوطني لهذه الفترة 1990-2003 ، لم يتم انجاز منها سوى 7807 سكنا ريفيا كمتوسط انجاز سنوي لهذه المرحلة .

الشكل البياني (11) : عدد المساكن الريفية المبرمجة للفترة 1990-2003

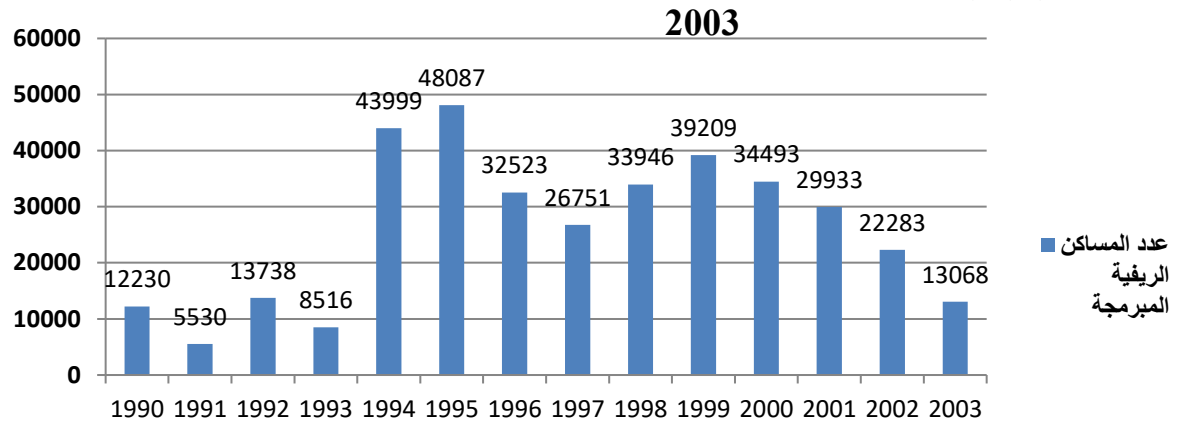

المصدر : من انجاز الباحث .

2-4- السكن الريفي في إطار سياسة التجديد الريفي :

ليس هناك فرق في القوانين و التشريعات المنظمة للعمران و طريقة الحصول على السكن في الفضاء الريفي أو الحضري ، و هذا طبعا ينتج عنه بعض الآثار السلبية على السكن الريفي ، حيث لا يتماشى و الإطار العام لكيفية الحصول على السكن الريفي .

ساعدت التعليمة المشتركة بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و وزارة السكن و العمران و وزارة المالية و وزارة الداخلية ، المؤرخة في 31 جويلية 2002 رقم 06 المتضمنة كيفية إجراء عمليات الاستفادة من السكن الريفي في إطار جهاز التنمية الريفية على تسهيل و تسيير الإجراءات المعتمدة لأجل الاستفادة و الحصول على السكن الريفي زيادة على القوانين العامة المحددة للعمران في الجزائر و إعادة تأهيل السكن الريفي في إطار تأهيل المستثمرات الفلاحية و هي بشكل أوسع .

حيث يمكن لكل شخص طبيعي مسجل في مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية أو المقيم و الذي ينشط في منطقة ريفية الاستفادة من إعانة الدولة الموجهة للسكن الريفي ، و التي وصلت مؤخرا إلى 1.000.000 دج في بعض بلديات ولايات الجنوب ، و تكون مساهمة المستفيد بتخصيص قطعة أرضية ملكا له ، و مساهمته في عملية البناء ، و القيام بكل الأعمال الخاصة بتهيئة السكن داخليا .

و من شروط الأهلية لأجل الاستفادة من المسكن الريفي ما يلي :

- أن يكون الدخل (الأسرة) يتراوح ما بين 1 و6 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون .

- أن لا يكون قد استفاد من تنازل عن مسكن تابع للأملاك العمومية أو من إعانة موجهة للسكن .
- أن لا تكون لديه أي ملكية بناء موجه للسكن .
- أن لا يكون استفاد من قبل من مسكن تابع للأملاك العمومية الايجارية ، باستثناء التعهد باسترجاعه .
- أن لا يحوز على ملكية أرضية موجهة لبناء مسكن، باستثناء إذا كانت تلك الأرضية موجهة لاحتضان سكن ريفي .

و يتمّ الحصول على إعانة للسكن الريفي من خلال الاستفادة من إعانة الدولة الموجهة للسكن الريفي ، كما يتعين على المستفيد تقديم ملف يحتوي على :

- طلب الحصول على دعم من طرف الصندوق الوطني للسكن .
- وثيقة تثبت انخراط المستفيد في برنامج التنمية الريفية أو يمارس مهنة في الوسط الريفي مسلمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية .
- تصريح شرفي يتمّ التأكيد فيها أن صاحب الطلب و زوجته -أو زوجه- لم يكونوا قد استفادوا من قبل من مسكن تباع للأملاك العمومية أو أي إعانة من طرف الدولة أو حيازة ملكية ارض موجهة لبناء مسكن ريفي .
- تصريح شرفي بتم من خلاله إثبات الدخل مرفق بوثائق إثبات .

و يتمّ منح إعانة الدولة وفق ما يلي :

20% من الإعانة عند الانتهاء من إعداد الأرضية .

40% عند الانتهاء من الأشغال الكبرى .

40% عند الانتهاء من كافة الأشغال .

و يمكن للمستفيد من إعانة لبناء سكن ريفي أن يتحصل على قرض بنكي بنسبة فوائد ميسّرة تصل إلى 1% من الصندوق الوطني للسكن .

فيما يلي نستعرض عدد السكنات الريفية المبرمجة بعد اعتماد سياسة التجديد الريفي لأجل إحداث مقارنة مع الفترة السابقة .

الجدول (18) : برنامج السكنات الريفية في الفترة 2004-2009 .

السنة	عدد السكنات المبرمجة	نسبة الانجاز
2004	255466	%75
2005	298373	%80
2006	-	-
2007	463049	%83

2008	312551	%77
2009	403990	%80
المجموع	1733429	%80
متوسط الفترة	346686	-

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على أرقام الديوان الوطني للإحصاء معطيات منشورة على النت . 2013

نسجل من الجدول السابق رقم (18) و الشكل البياني رقم (12) المرافق له الملاحظات التالية :

- ارتفاع في نسبة انجاز السكنات الريفية المبرمجة في هذه الفترة بمتوسط 80% ، و هذا يعود إلى الدعم الفعلي الذي قدمته الدولة للسكن الريفي في إطار سياسة التجديد الريفي .
- برمجة حوالي 346686 مسكنا ريفيا منها 227349 مسكنا منجزا كمتوسط سنوي على المستوى الوطني لهذه الفترة 2004-2009 ، و إذا قارناه بمقابله في الفترة 1990-2003 ، و الذي لم يتجاوز برمجة 26022 مسكنا ريفيا ، إذن فما تمّ انجازه في هذه الفترة الأخيرة يمثل اكبر من 10 إضعاف ما تمّ انجازه في الفترة السابقة ، مما يعني أننا أمام سياسة تجديدية للفضاء الريفي الجزائري يقوم في أحد ركائزه على النهوض بالسكن الريفي .
- ما لمسناه من خلال دراستنا الميدانية هو الارتفاع المشهود في السكنات المبرمجة ، و هذا نتيجة الإرادة السياسية المصاحبة لسياسة التجديد الريفي و ارتفاع مساهمة الدولة المالية ، و التي وصلت في بعض بلديات الجنوب إلى 1.000.000 دج .

لاحظ الرسم البياني المرافق .

الشكل البياني (12) : عدد المساكن الريفية المبرمجة للفترة 2004-2009

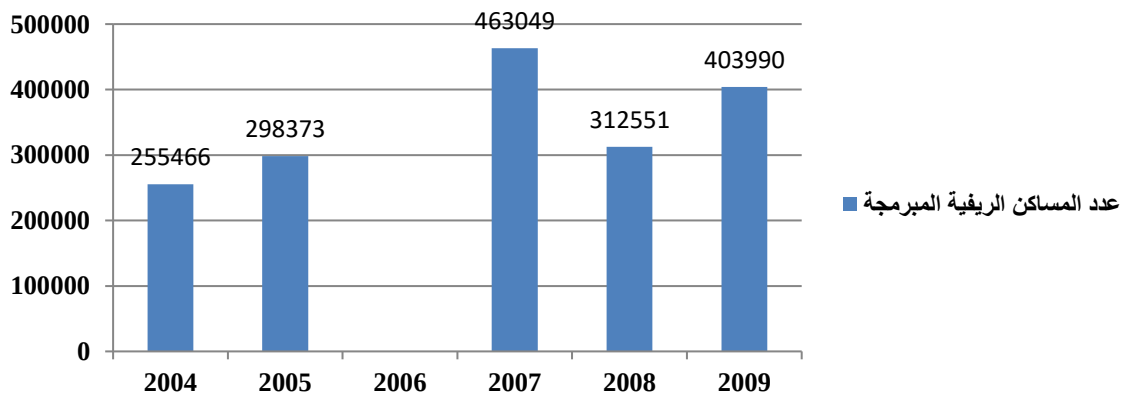

المصدر : من انجاز الباحث .

تمكنّا في الأخير من إحداث مقارنة بين انجاز السكنات الريفية في الجزائر عبر مختلف المراحل الاقتصادية التي عرفتها النظم السياسية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، و التي سنلخص انجازاتها للسكنات الريفية في الجدول رقم (19) التالي .

الجدول (19) : حجم انجاز السكنات الريفية وفق مختلف السياسات الاقتصادية 1967-2009 .

	المرحلة	عدد سنوات المرحلة	عدد السكنات المنجزة	متوسط الانجاز السنوي	عدد سكان الريف	نسبة عدد السكان إلى المساكن
مرحلة المخططات التنموية	1969-1967	03 سنوات	28989	9663	8,2 م ن	283 ن/مسكن ريفي
	1977-1970	08 سنوات	99000	12375	10,3 م ن	104 ن/مسكن ريفي
	1989-1980	10 سنوات	45968	4597	11,6 م ن	252 ن/مسكن ريفي
مرحلة الإصلاح الاقتصادي	2003-1990	14 سنة	109292	7807	12,1 م ن	111 ن/مسكن ريفي
سياسة التجديد الريفي	2009-2004	05 سنوات	1386743	277349	11,6 م ن	08 ن/مسكن ريفي

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

و بإلقاء نظرة سريعة على معطيات الجدول و الرسم البياني المرافق له يتضح لنا ما يلي :

- ارتفاع متوسط الانجاز السنوي للسكنات الريفية في مرحلة سياسة التجديد الريفي ارتفاعا كبيرا مقارنة مع باقي المراحل ، حيث يتمّ انجاز 277349 مسكنا ريفيا كمتوسط سنوي لهذه الفترة 2004-2009
- تأتي الفترة الانتقالية بين النظامين الاقتصاديين الاشتراكي و اقتصاد السوق 1985-1995 الأضعف من حيث انجاز السكنات الريفية ، و بسبب الفوضى السياسية و التنظيمية التي عرفتها الجزائر فيها .

لاحظ الشكل البياني رقم (13) التالي .

الشكل البياني (13) : حجم انجاز السكنات الريفية 1967-2009

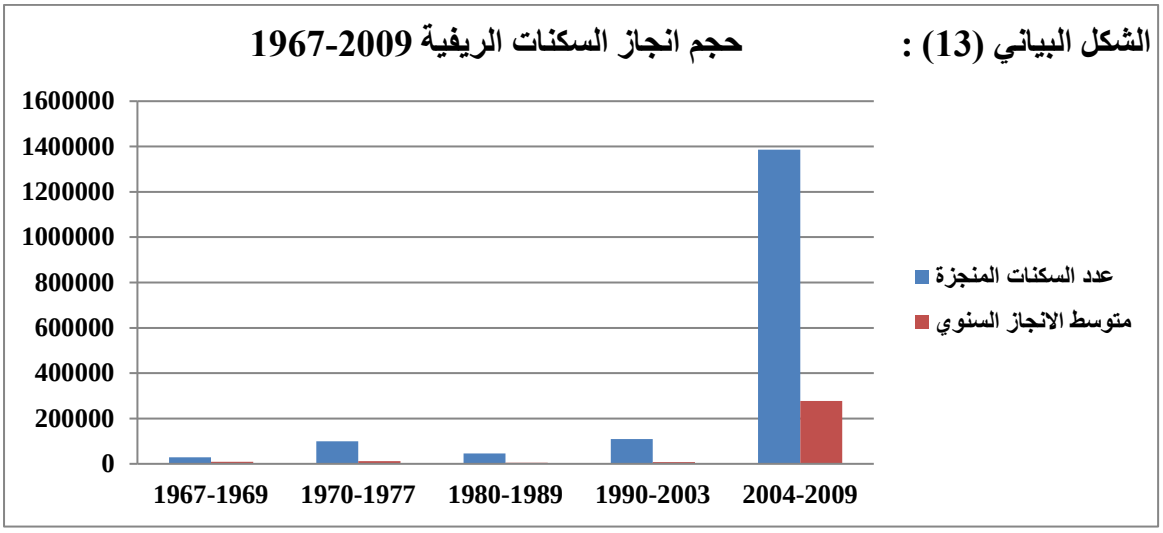

المصدر : من انجاز الباحث .

- تأثير الأزمة الأمنية التي مرّت بها الجزائر على الريف عموما و السكن الريفي على وجه الخصوص ، و التي أجبرت سكان الريف على مغادرة أراضيهم طوعا أو كراهية ، و هذا يفسر لنا تراجع في عدد سكان الريف من 12,1 نسمة خلال إحصاء 1998 إلى 11,6 نسمة خلال إحصاء 2008 .
- إذا حاولنا أن نقارن بين عدد السكنات الريفية المنجزة و عدد سكان الريف ، فإننا نلاحظ الفارق الشاسع الذي أحدثته سياسة التجديد الريفي في هذا الجانب ، بتحقيقها 08 ن/مسكن ريفي ، مما يعني ارتفاع في الكم المنجز ، و هذا يبشر بالخير على الريف و سكانه .

الشكل البياني (14) :نسبة عدد السكان الى المساكن الريفية المنجزة 1967-2009.

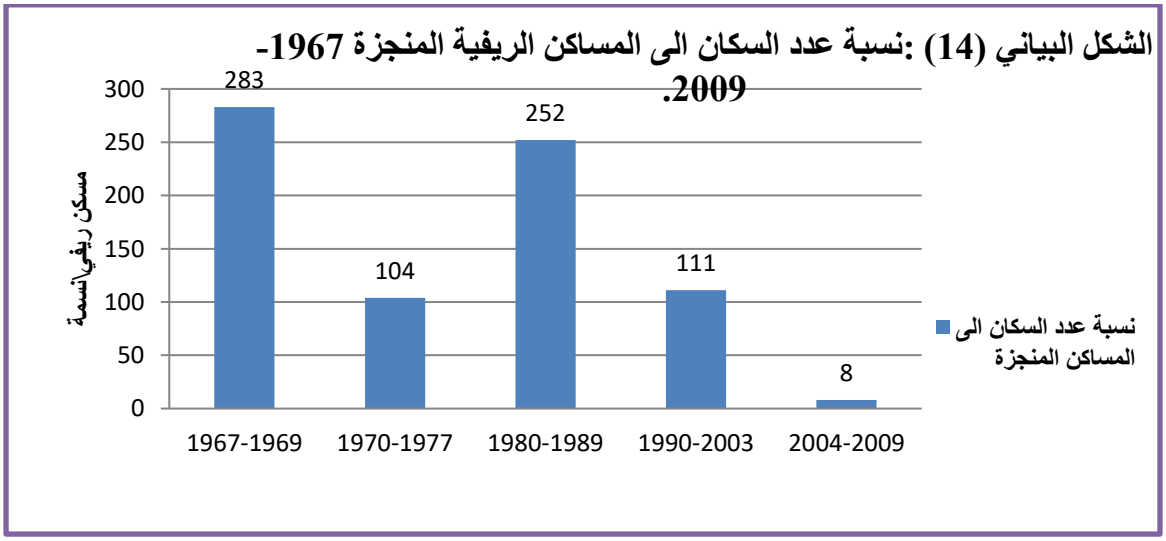

المصدر : من انجاز الباحث .

2-4-1- السكن الريفي في إطار سياسة التجديد الريفي بولاية البليدة :

يعرف ريف البليدة حركية عمرانية كبيرة في خضم سياسة التجديد الريفي الداعمة للسكن الريفي ، حيث نلاحظ أنها استفادت من ما مجمله 8018 سكنا ريفيا إلى غاية 2016 ، و تأتي البلديات الريفية طبعا في المراتب الأولى من حيث الاستفادة مثل بلدية عين الرمانة 1497 مسكنا و بلدية أولاد سلامة 959 مسكنا و بلدية الجبابرة 957 مسكنا و بلدية بني خليل 899 مسكنا ، ذات المراتب الأولى .

الجدول (20) : عدد السكنات الريفية الموزعة في إطار سياسة التجديد الريفي بالولاية الى غاية 2016/04/30 .

الرقم	البلدية	عدد السكنات الريفية الموزعة	الرقم	البلدية	عدد السكنات الريفية الموزعة
1	مفتاح	840	12	بني مراد	24
2	الجبابرة	957	13	الشريعة	00
3	الأربعاء	107	14	البليدة	76
4	صوحان	86	15	بوعرفة	174
5	بوقرة	159	16	واد العلايق	199
6	أولاد سلامة	959	17	بني خليل	899
7	حمام ملوان	266	18	موزاية	40
8	بوينان	142	19	الشفة	109
9	الشبلي	327	20	عين الرمانة	1497
10	بوفاريك	168	21	العفرون	318
11	الصومعة	370	22	واد جر	301

المصدر : ولاية البليدة . منشورات مديرية التعمير . 2016 . ص08 .

و قد وقفنا على عدة مشاكل حالت دون التمكن من استفادة السكان من هذه الصيغة السكنية او استكمال التشييد و البناء ، أهمها :

- عدم كفاية مبلغ الإعانة المقدم من طرف السلطات (700.000دج) .
- المشاكل البيروقراطية المعتادة التي ما زالت تنخر جسم الإدارة الجزائرية .
- مشكل العقار و النزاعات الأسرية .

الشكل البياني (15) : عدد السكنات الريفية الموزعة بولاية البليدة الى غاية 2016 .

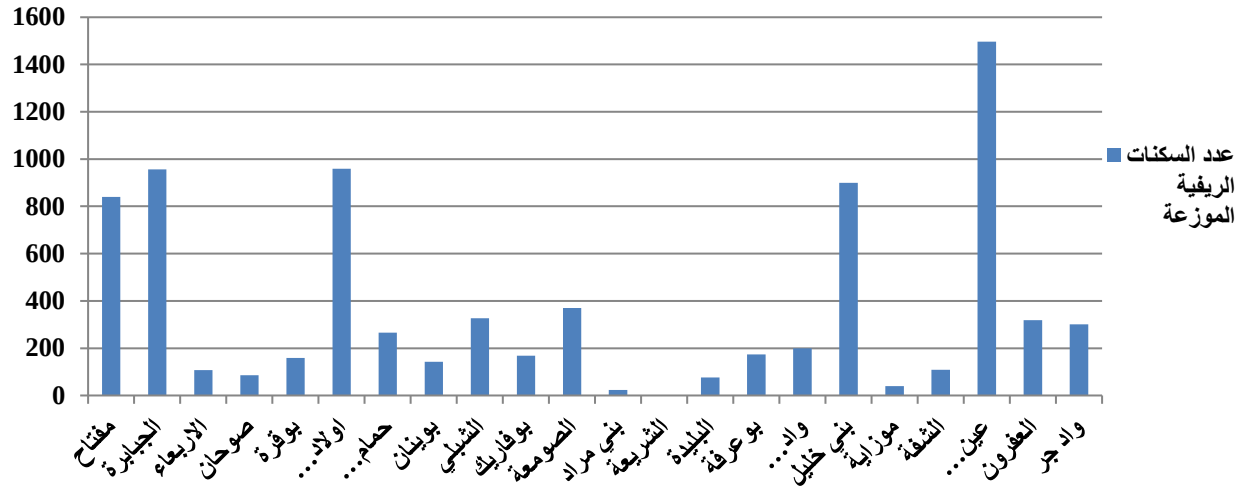

المصدر : من انجاز الباحث .

كما اتضح لنا من خلال العينة المدروسة الموضحة لفتة انشاء المسكن الريفي بمنطقة الدراسة ان الفترة 1990-2003 هي الفترة التي عرفت اكبر نسبة من اجمالي عدد السكنات المنجزة من قبل الاستقلال بقليل إلى يومنا هذا بـــــــ 45% ، و هي الفترة التي عرفت هجرة كبيرة من خارج الولاية نتيجة الازمة الأمنية التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينات -لاحظ الجدول التالي رقم (21)-.

الجدول (21) : توزيع حجم العينة حسب فترة انشاء المسكن .

فترة انشاء المسكن	قبل الاستقلال	1962-1973	1973-1990	1990-2003	بعد 2003	غير مصرح	المجموع
العدد	43	44	83	87	98	45	400
النسبة %	5	15	20	45	5	10	100

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

كما نلاحظ ان نسبة المستفيدين من صيغة السكن الريفي بالعينة لا تتجاوز 5% و هذا يعكس العراقيل المصاحبة لتوزيع هذا النوع من السكن كما سبق الاشارة اليه -لاحظ الشكل البياني التالي-.

الشكل البياني (16) : توزيع حجم العينة حسب فترة انشاء المسكن .

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

و فيما يلي بعض النماذج من السكنات الريفية الفردية او الجماعية من الولاية .

اللوحة (02) : نماذج من بعض السكنات الريفية المنجزة بالولاية .

سكن ريفي من بلدية عين الرمانة .	**سكنات ريفية متجمعة ببلدية صوحان .**

- نلاحظ حيوية مجال البناء الريفي ببلدية عين الرمانة و الذي لعب دورا هاما في تلبية السكان بتجمعاتها العمرانية الريفية (الصورة على اليمين) ، و من جهة اخرى نجد سكنات ريفية متجمعة و مهملة ببلدية صوحان تنعدم لكل المرافق الضرورية و المشجعة على السكن بها ، مما جعل السكان يرفضون الانتقال اليها .

خلاصة الفصل :

عرفت السياسات الريفية في الجزائر منذ الاستقلال محاولات للنهوض بالعالم الريفي اقتصاديا و اجتماعيا ، لاسيما بعد تطبيق الثورة الزراعية كإحدى البدائل لتحويل الوسط الريفي في الجزائر ، غير أن الإصلاح و التنمية المنسجمة و المتوازنة لم تر النور إلا بعد التحول نحو اقتصاد السوق كما يرى اغلب الدارسين و المهتمين بالتنمية الريفية في الجزائر ، فبرزت ملامح التحرير و تحسين الأداء في هذه الفترة ، و تمّ التأكيد بقوة على التنمية الريفية المستدامة باعتبارها إحدى مكونات التهيئة العمرانية في برنامج الحكومة في المرحلة 2000-2004 ، و قد عرف الريف بداية من هذه الفترة تحسنا في العديد من المجالات كالسكن و الخدمات و التجهيزات ، مما حفز حتى الهجرة العكسية في بعض الفضاءات بعد الشروع في تطبيق إستراتجية التجديد الريفي .

نتج عن هذا ارتفاعا كبيرا في مؤشر التنمية البشرية من 0.31 سنة 1998 إلى 0.58 سنة 2008 ، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء ، يعني أن الريف الجزائري بدأ يسترجع حيويته المفقودة رغم الصعوبات المسجلة من انعدام للأمن و الجفاف و انخفاض الاستثمارات و عدم اكتمال إعادة تنظيم القطاع الفلاحي و غيرها من المشاكل المعروفة .

و هذه الحيوية المسجلة بالريف على المستوى الوطني كانت لها صورتها على ولاية البليدة ، فبرزت أهميتها كما يلي

- تثبيت السكان بوسطهم الريفي و قد لمسنا هذا الامر ببعض التجمعات العمرانية الريفية من الولاية على

عين الرمانة و اولاد سلامة و الجبابرة .

- يلعب الريف الجزائري دور مناطق عازلة إزاء الوسط الحضري .
- تخفيف ضغط الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية .
- المساعدة في القضاء على الأحياء القصديرية حول التجمعات السكانية الحضرية .

تمهيد :

برزت في الآونة الاخيرة اهمية القرية كالمنطلق و المرتكز الاول للتخطيط و التهيئة المستدامة ، فذلك التجمع العمراني الريفي البسيط في مكوناته المعمارية و العمرانية لا يفتأ يتحول الى قرية صغيرة ثم مدينة ثم حاضرة و هكذا ، و لهذا فقد تنبأ عديد الباحثين بالأهمية التخطيطية لها ، فانطلقوا منها لأجل الوصول في الاخير الى نتائج تنموية مستدامة ، هذا من جهة .

و من جهة ثانية تعتبر دراسة العمران الريفي او القروي من اهم المجالات الغنية و العذراء كذلك في اطار الدراسات الجغرافية الريفية و التي اصبحت تلقى اهتمام كبير من الباحثين الجغرافيين ، فلم يصبح الامر يقتصر على الوصف الخارجي للعمران الريفي فقط بل تعدى ذلك الى تصنيف التجمعات العمرانية الريفية و ابراز العلاقات المكانية بينها و التعرض للآفاق المستقبلية لها ، مما اضفى عليها نوع من الواقعية الملموسة لاسيما باعتماد تقنيات احصائية تساعدنا على التحليل و التقييم ، و الاستفادة من احدث التقنيات الحديثة لنظم المعلومات الجغرافية ، لأجل التعرف على التصنيف المعتمد و نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الريفية على اختلاف مسمياتها و سماتها الجغرافية البارزة .

1- تصنيف التجمعات الريفية بالجزائر :

يوجد تباين واضح في تصنيف التجمعات العمرانية الريفية بين الدارسين الجغرافيين ، فهناك عدة معايير تُعتمد لأجل التفرقة بين الريف و الحضر ، أهمها المعيار الوظيفي و المعيار السكاني ، حيث يعتبر المعيار السكاني الأكثر استعمالا بين دول العالم ، و في الجزائر يعتبر المعيار الأبرز في التفرقة بين الريف و الحضر حسب الديوان الوطني للإحصاء ، إلى جانب المعيار الاداري .

تصنّف التجمعات العمرانية في الجزائر على أساس عدد سكان عادة ، فتظهر لنا تجمعات عمرانية ريفية واقعة ضمن المجال الريفي التي بدورها تقسم إلى تجمعات عمرانية شبه ريفية و تجمعات عمرانية ريفية كليا ، حيث لكل خصوصياته و مميزاته ، نستعرضها فيما يلي .

وضع الديوان الوطني للإحصاء مميّزات محددة للتجمعات العمرانية شبه الريفية في الجزائر و هي[1] :

- عدد السكان بها لا يقل عن 3000 نسمة .
- نصف عدد اليد العاملة بها تمارس النشاط الفلاحي .
- الإيصال بالكهرباء و مياه الشرب و قنوات الصرف الصحي متوفر .

أما فيما يخص التجمعات العمرانية الريفية كليا فإنها ذات المعايير المميزة التالية[2] :

- نسبة عمرانها (معامل التحضر) اقل من 50% .
- معدل الكثافة المحلي بها اقل من معدل كثافة الإقليم .
- أكثر من نصف اليد العاملة بها تمتهن الفلاحة .
- عدد سكانها لا يتجاوز 5000 نسمة .

نلاحظ فيما يخص تصنيف و تحديد التجمعات العمرانية الريفية في الجزائر أن عدم تحقيق شرط واحد فقط من الشروط السابقة بمنطقة معينة يخرجها من دائرة المجال الريفي لتصبح المنطقة حضرية أو شبه حضرية حسب شروط أخرى معينة .

فيكون توزيع التجمعات العمرانية الريفية في الجزائر حسب الإقليم و العدد بناءا على ما سبق من معايير و شروط كما يلي :

الجدول (22) : توزيع عدد التجمعات العمرانية الريفية في الجزائر احصاء 2018 .

	التجمعات العمرانية شبه الريفية		التجمعات العمرانية الريفية كليا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الشمال	434	%66,9	1985	%64,8	2419	%65,2
الهضاب	151	%23,3	712	%23,2	863	%23,2
الجنوب	64	%09,9	366	%11,9	430	%11,6
البلاد	649	%17,5	3063	%82,5	3712	%100

المصدر : من حساب الباحث اعتمادا على la collection stat n163/2018 série s 2018 ص 126 .

(1)(2) : سياسة التجديد الريفي . المصدر السابق . ص185 .

توصلنا من خلال الجدول السابق إلى حصر النقاط التالية :

- نجد 3712 تجمعا عمرانيا ريفيا من مجموع 4563 تجمعا عمرانيا على المستوى الوطني أي بنسبة 81,34% .
- يتواجد القسم الاكبر من التجمعات العمرانية الريفية بشمال البلاد ، حيث نجد 65,2% في القسم الشمالي و 23,2% بالهضاب و 11,6% في الجنوب .
- نجد نسبة 66,9% من التجمعات العمرانية شبه الريفية شمال البلاد مقابل 23,3% في الهضاب العليا و 09,9% بإقليم الجنوب .
- نجد 64,4% من التجمعات العمرانية الريفية كليا في القسم الشمالي و 23,2% في إقليم الهضاب العليا و 11,6% في إقليم الجنوب .

الشكل البياني (17) : توزيع عدد التجمعات العمرانية الريفية حسب الاقاليم احصاء 2018

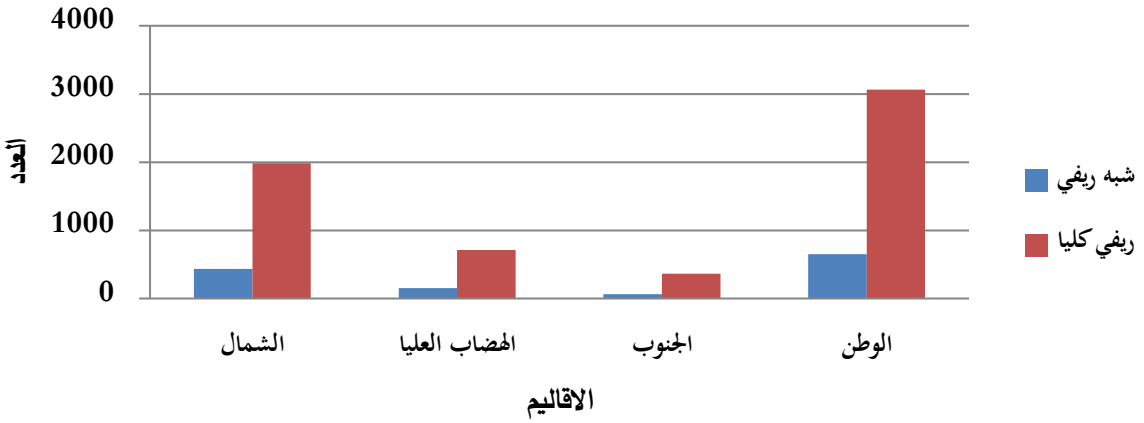

المصدر : من انجاز الباحث .

و بالتفصيل أكثر في المعطيات الإحصائية السابقة توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية :

- تشكل التجمعات العمرانية الريفية كليا النسبة الكبيرة من التجمعات العمرانية الريفية ، و هذا بنسبة 82,5% ، و التي وصل عددها إلى 3063 مركزا .
- يضم المجال الريفي في الجزائر 649 تجمعا عمرانيا شبه ريفيا بنسبة 17,5% من المجموع الكلي للتجمعات العمرانية الريفية على المستوى الوطني .

كما هو موضح في الشكل البياني رقم (18) .

الشكل البياني (18) : تباين عدد انواع التجمعات العمرانية الريفية بالجزائر احصاء 2018

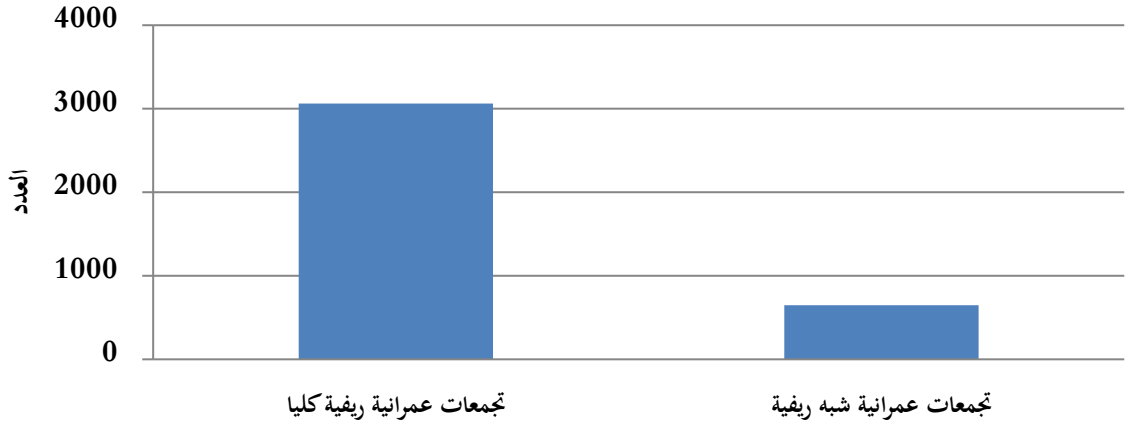

المصدر : من انجاز الباحث .

2- تصنيف التجمعات العمرانية بولاية البليدة :

تبعا لتصنيف الديوان الوطني للإحصاء في مختلف اصداراته الاحصائية القائم على المعيار السكاني و الاداري لأجل التفريق بين الريف و المدينة ، بالإضافة الى الخرجات الميدانية التي اطلعتنا اكثر على ماهية التجمعات العمرانية الريفية و مكنتنا من التصنيف الظاهري عن طريق الملاحظة ، و للإشارة فكثير من المهتمين يرون ان التفريق بين الريف و الحضر يكون في معظم الاحيان على اساس الملاحظة فالريف بيّن و الحضر بيّن ، كما استثنينا في احصاءاتنا هذه النمط العمراني المبعثر ، نتيجة صعوبة احصاءه سكانيا و عمرانيا ، و الذي هو عبارة عن سكنات قليلة مبعثرة داخل الاحواش أو خارجها ، بناءا على هذا تمكّنا من وضع الجدول التالي المصنف للتجمعات العمرانية بمنطقة الدراسة .

الجدول (23) : تصنيف التجمعات العمرانية بولاية البليدة 2018 .

الرقم	البلدية	حضري	شبه حضري	شبه ريفي	ريفي كليا	عدد التجمعات العمرانية الريفية
01	مفتاح	– مفتاح	–	– السواكرية – زيان – سيدي حماد	– المهادة – أولاد حناش – البور – زروالة	7

02	الجبابرة	–	–	–	– الجبابرة – الجبابرة العليا – أولاد علي – غاليس سياخن	4
03	الاربعاء	– الاربعاء	–	– بلعوادي	– بن دالي – صحراوي – إسماعيل رابح	4
04	صوحان	–	–	–	– صوحان	1
05	بوقرة	– بوقرة	–	– لبعازيز	–	1
06	اولاد سلامة	– اولاد سلامة	–	–	– الرميلي – مراكشي	2
07	حمام ملوان	–	–	–	– حمام ملوان – تحامولت – المقطع الأزرق – الحي الجديد	4
08	بوينان	–	– بوينان	–عمروصة – حساينية	–ملاحة	3
09	الشبلي	–	–	– الشبلي	– بن رمضان – أولاد خدوم – حوش معصومة – تابينات	5
10	بوفاريك	– بوفاريك	–	– سيدي عياد – سويداني بوجمعة	–	2
11	الصومعة	–الصومعة – الشريفية	– الغرابة – حلوية	–	– حي السعادة	1
12	قرواو	– قرواو – سيدي عيسى	–	–	–	–
13	اولاد يعيش	– اولاد يعيش	–	–	–	–
14	بني مراد	– بني مراد	–	–	– حي كريتلي	1
15	الشريعة	–	–	–	– الشريعة	1
16	البليدة	– البليدة	– سيدي الكبير	– مرامان	– سيدي موسى	2
17	بوعرفة	– بوعرفة – حي دريوش	– الرمل	–	– مناطق التبعثر	1

18	واد العلايق	–	– واد العلايق	– بن صالح – حي 5 نخلات	– الحي البلدي – حوش ماريكان – حوش الخروب	5
19	بني خليل	–	–	– بن خليل – بن شعبان	– بن حمداني – الرميلي	4
20	بني تامو	– بني تامو	–	–	–	–
21	موزاية	– موزاية	–	– بني شقران	– الحوش الكبير	2
22	الشفة	–	– الشفة	– سيدي مداني – أهل أولاد الثنية	–	2
23	عين الرمانة	–	–	– الريحان – برج الأمير عبد القادر	– عين الرمانة – النحاوة	4
24	العفرون	– العفرون	–	– بورومي	– بني جمعة	2
25	واد جر	–	–	– واد جر	– معاييف – القرية (الهاشم)	3
المجموع		17	07	22	39	61
عدد السكان 1.319.318		797.316 (%60,43)	252.930 (%19,17)	269.072 (%20,39)		

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات و تقديرات الديوان الوطني للإحصاء 2018 و منوغرافية الولاية إلى غاية 2020 و نشرية إحصائية خاصة لمصلحة الغابات بالولاية 2014 و الخرجات الميدانية .

- بلغ عدد سكان ولاية البليدة 1.004.935 نسمة حسب إحصاء 2008 ، ليرتفع إلى1.319.318 نسمة حسب إحصائيات2018 ، و هذا بمعدل نمو 2,5% متجاوزا لمعدل النمو الوطني المقدر بـ 1,93%.
- تضم منطقة الدراسة 85 تجمعا عمرانيا ، منها 61 تجمعا عمرانيا يقع ضمن المجال الريفي بما فيه التجمعات العمرانية الصغيرة النووية للمناطق المبعثرة .
- بلغ عدد سكان التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 209553 نسمة حسب إحصاء 2008 بنسبة 20,9% ، ليرتفع إلى269.072 نسمة بنسبة 20,39%حسب إحصاء 2018 من مجموع عدد سكان الولاية .

- تضم الولاية 09 بلديات ريفية منها بلدية شبه ريفية واحدة هي واد العلايق و08 بلديات ريفية كليا هي : الجبابرة و صوحان و حمام ملوان و الشبلي و الشريعة و بن خليل و عين الرمانة و واد جر .

الشكل البياني (19) : تصنيف التجمعات العمرانية بالولاية 2018 .

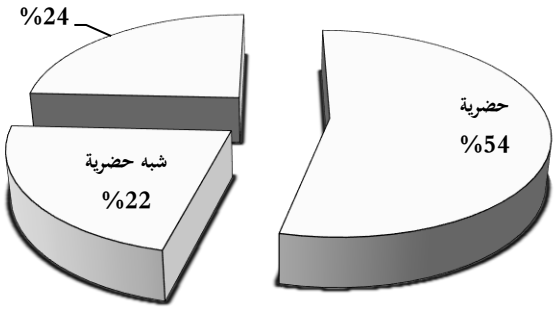

المصدر : من انجاز الباحث .

3- الحجم السكاني للتجمعات العمرانية بولاية البليدة :

يتضح من الدراسة المجالية العمرانية لمنطقة الدراسة التوزيع غير المنتظم للتجمعات العمرانية انطلاقا من المناطق السهلية المنبسطة وصولا إلى المناطق المرتفعة و الجبلية مرورا بأقدام الجبال ، حيث نجد في القاعدة التجمعات العمرانية شبه الحضرية و شبه الريفية التي تنمو نموا مطردا ، و في القمة نجد القرى الجبلية المعلقة .

هذا التباين في حجم التجمعات العمرانية و توزيعها ليس بمحض الصدفة ، إنما خاضع إلى عوامل متحكمة فيه أهمها التضاريس السائدة في المناطق المنبسطة و التي تختلف عنها مثيلتها في المرتفعات ،إضافة إلى نوعية النشاط الاقتصادي و سهولة المواصلات و التنقل .

نهدف من ذلك التعرف على الحجم السكاني و السكني للمراكز العمرانية بمنطقة الدراسة و إبراز الأهمية السكانية و مدى إمكانية الاستيعاب السكاني بالتجمعات العمرانية الريفية ، و إمكانات و احتمالية النمو و التوسع الحجمي لها ، لترتقي من تجمعات عمرانية شبه ريفية و ريفية كليا إلى تجمعات عمرانية شبه حضرية أو حضرية و تحديد القرى التي تملك إمكاناتأكثر من غيرها .

و قد قمنا بتوحيد الإحصائيات المتوصل إلى جمعها من خلال المصادر الرسمية للإحصائيات السكانية و السكنية و المتمثلة في :

- الديوان الوطني للإحصائيات للسكان و السكن 2018 معطيات و تقديرات .

- المنوغرافيات المتعددة و المتوالية لولاية البليدة إلى غاية 2020 .

- إصدارات مصلحة الغابات بالولاية فيما يتعلق بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة في إطار سياسة التجديد الريفي 2014 .

- الخرجات الميدانية و الخرائط الطبوغرافية لمنطقة الدراسة 2020 .

فقد تمكنّا من حصر النتائج التالية :

الجدول (24) : السكان الريفيين بولاية البليدة (نسبة التريف) 2018 .

%25-0	%50-25	%75-50	%100-75
– مفتاح – الأربعاء – بوقرة – أولاد سلامة – بوفاريك – الصومعة – قرواو – أولاد يعيش – بني مراد – البليدة – بوعرفة – بني تامو – العفرون	– بوينان – موزاية – الشفة	– واد العلايق	– الجبابرة – صوحان – حمام ملوان – الشبلي – الشريعة – بني خليل – عين الرمانة – واد جر

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات ONS و مونوغرافية الولاية 2019 .

- تضم الولاية 61 تجمعا عمرانيا شبه ريفيا و ريفيا كليا بما في ذلك التجمعات العمرانية النووية الصغيرة بمناطق التبعثر من مجموع 86 تجمعا عمرانيا ، تتوزع بصورة غير متناسقة على اقليمها .

الشكل البياني (20) : نسبة السكان الريفيين بالولاية 2018 .

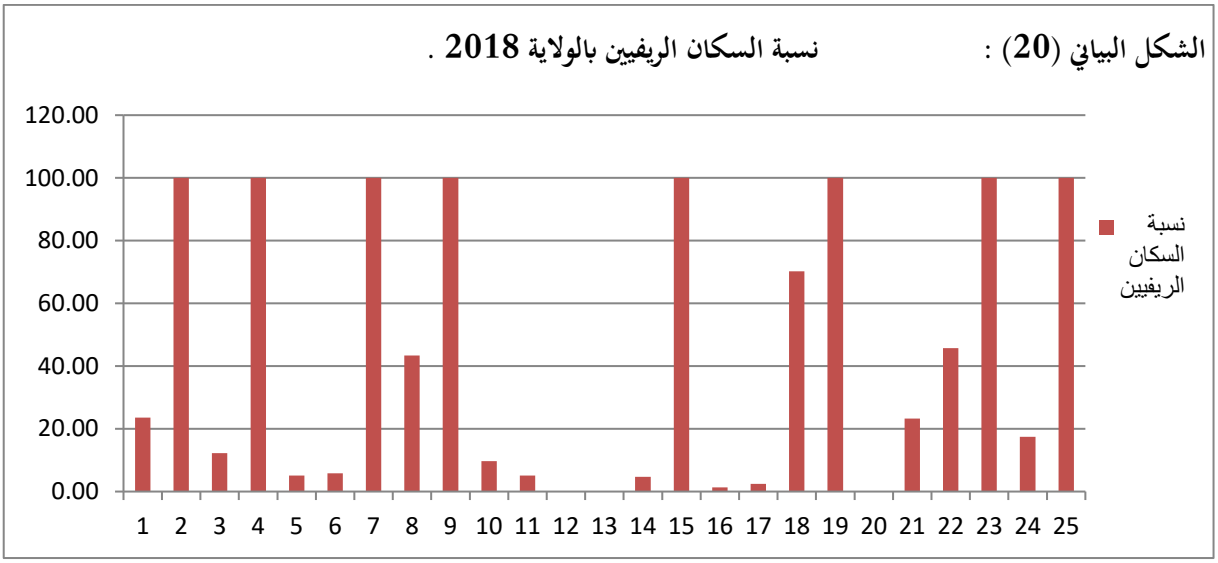

المصدر : من انجاز الباحث .

- بلغت نسبة عدد السكان الريفيين 23,1% من المجموع الكلي لعدد السكان موزعين توزيعا غير متجانس على بلديات الولاية ، حيث نجد 14 بلدية تتجاوز نسبة التريف بها المتوسط العام للولاية – لاحظ الجدول السابق رقم (24)– منها 08 بلديات ريفية كليا كما سبق ذكره بالإضافة إلى بلدية واد العلايق التي تتجاوز نسبة التريف بها 75% .

الخريطة (9) :

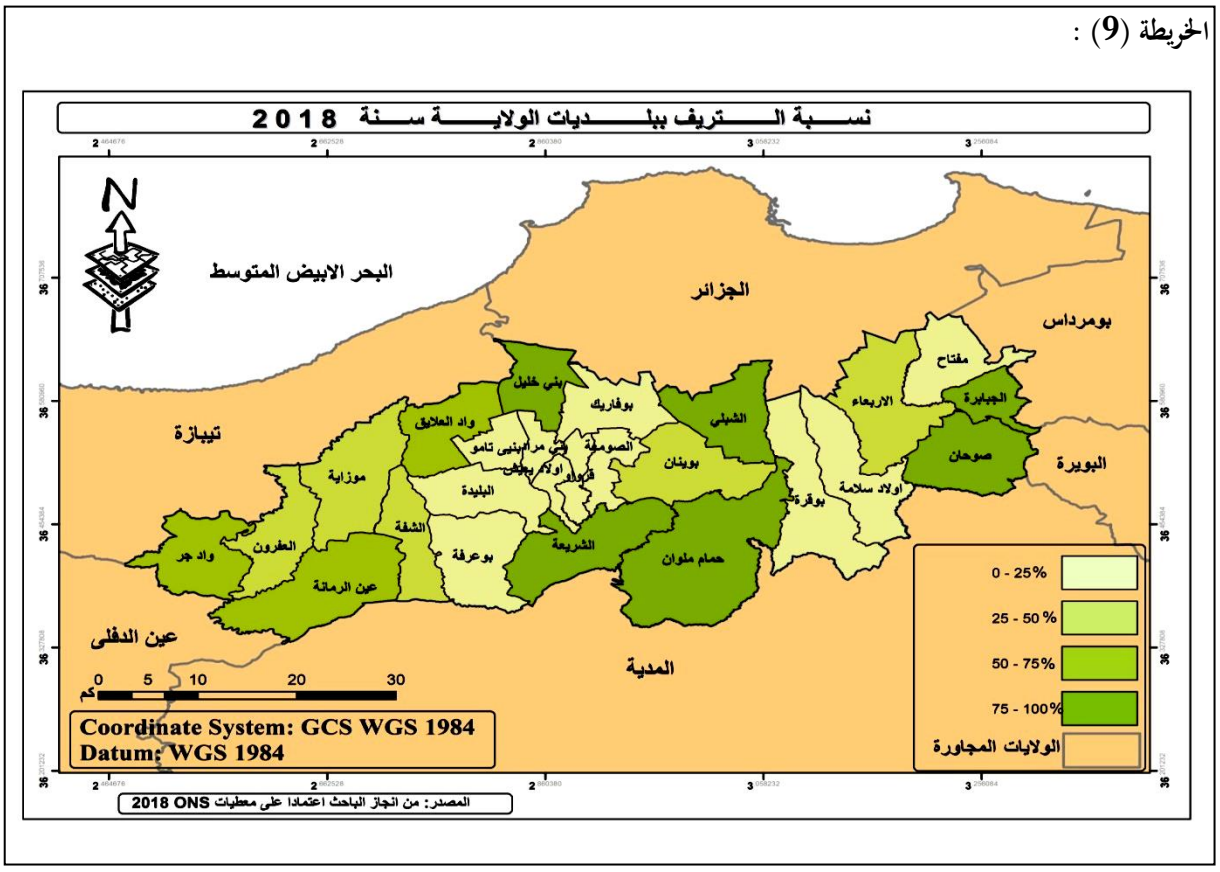

- تعتبر البلديات التي تتجاوز نسبة السكان الريفيين بها 50% بلديات شبه ريفية إلى ريفية كليا ، و هي بلديات ما زالت محافظة إلى درجة كبيرة على الطابع الفلاحي و الريفي على الرغم من تسارع التحضر نحوها ، و ما دون ذلك فهي بلديات شبه حضرية الى حضرية تشهد نمو عمراني ملحوظ على غرار بلدية بوعينان و موزاية و الشفة و مفتاح و الأربعاء ، و هي كلها بضم مساحات زراعية واسعة من سهل متيجة جعله في مواجهة مباشرة مع انتشار مجالي غير مسبوق للعمران على حساب الاراضي الزراعية الخصبة .
- تقل بشكل نسبة عدد السكان الريفيين ببلديات البليدة الكبرى و هي بلدية البليدة و بوعرفة و بني مراد و قرواو و أولاد يعيش و بني تامو ، هذه الثلاث الأخيرة ينعدم بها السكان الريفيين .

الشكل البياني (21) : تباين توزيع عدد السكان بالولاية 2018

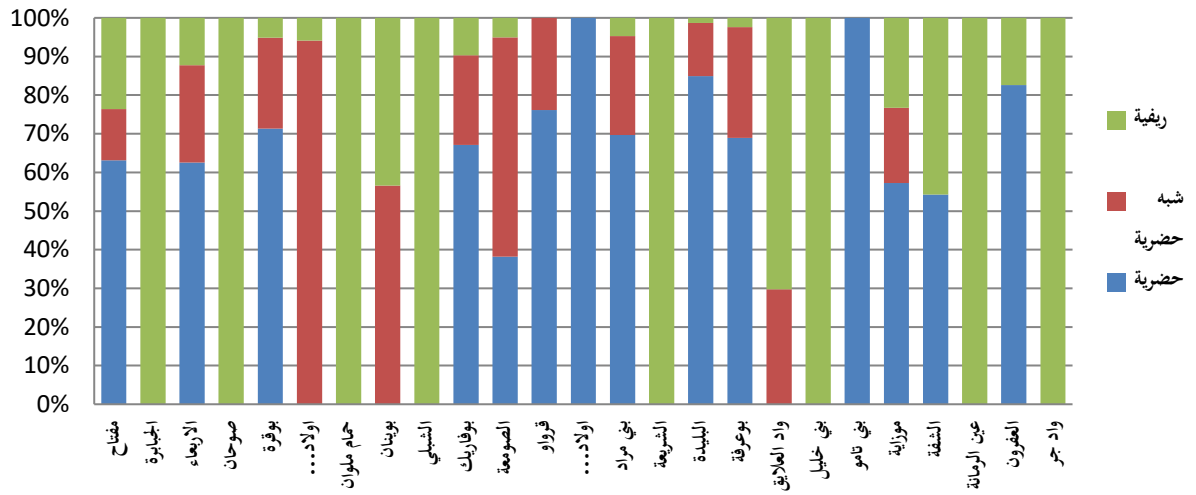

المصدر : من انجاز الباحث .

- يبلغ المتوسط الحجمي لسكان الريف بالتجمعات العمرانية الريفية للولاية 4411 نسمة بالتجمع العمراني الريفي الواحد ، يكون هذا المتوسط الحجمي للسكان الريفيين مرتفع في البلديات التي تعرف التجمعات العمرانية الريفية بها عددا سكانيا كبيرا و عددا قليلا من التجمعات العمرانية الريفية على غرار بلديات : بوعينان و الشبلي و واد العلايق و بني خليل و موزاية و الشفة و العفرون ، و التي نسجل بها متوسط حجمي للسكان الريف يتجاوز المعدل العام بالولاية ، أما الباقي فدونه .

الخريطة (10) :

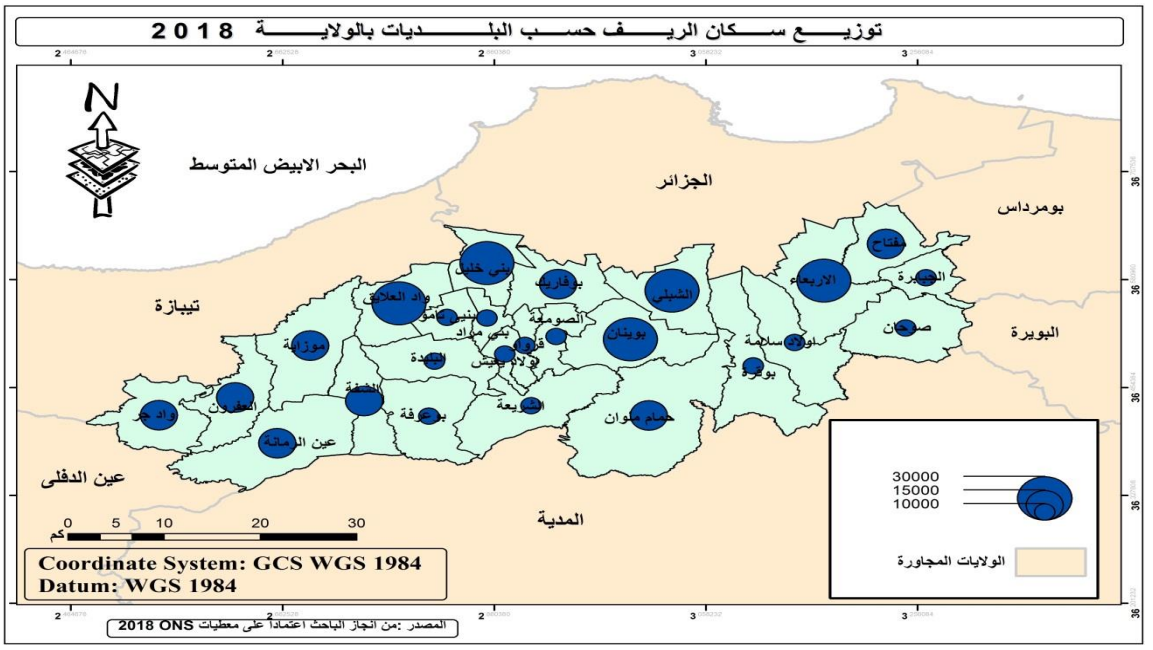

4- الفئات الحجمية للسكان الريفيين بولاية البليدة :

توصلنا من خلال دراستنا للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة إلى تقسيمها لأربع فئات حجمية كبرى على أساس عدد السكان ، و لاحظنا أن العلاقة القائمة بين عدد السكان و عدد التجمعات العمرانية الريفية هي علاقة غير متوازنة و غير متكافئة ، أي هناك توزيع غير متماثل بين عدد السكان الريفيين و عدد التجمعات العمرانية الريفية يوضحها الجدول التالي .

الجدول(25) : تصنيف التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .

الرقم	البلدية	تجمعات عمرانية ريفية نووية <2000ن	تجمعات عمرانية ريفية صغيرة الحجم 2000ن-5000ن	تجمعات عمرانية ريفية متوسطة الحجم 5000ن-10000ن	تجمعات عمرانية ريفية كبيرة الحجم >10000ن
1	مفتاح	– المهادة – أولاد حناش – زيان – البور	– زروالة – سيدي حماد	– السواكرية	
2	الجبابرة	– الجبابرة			

		– الجبابرة العليا – أولاد علي – غاليس سياخن			
3	الأربعاء	– صحراوي	– بن دالي – إسماعيل رابح	– بلعوادي	
4	صوحان	– صوحان			
5	بوقرة		– لبعازيز		
6	أولاد سلامة	– الرميلي – مراكشي			
7	حمام ملوان	– تحامولت – الحي الجديد	– حمام ملوان – المقطع الازرق		
8	بوعينان	– ملاحة	– عمروصة		– الحساينية
9	الشبلي	– حوش معصومة	– بن رمضان – تابينات	– أولاد خدوم	– الشبلي
10	بوفاريك		– سيدي عياد – سويداني بوجمعة		
11	الصومعة		– حي السعادة		
12	بني مراد		– حي كريتلي		
13	الشريعة	– الشريعة			
14	البليدة	– مرامان – سيدي موسى			
15	بوعرفة	– مناطق تبعثر			
16	واد العلايق	– الحي البلدي	– حوش ماريكان – حوش الخروب	– قرقور	– بن صالح
17	بن خليل		– الرميلي	– بن حمداني	– بن خليل – بن شعبان
18	موزاية		– الحوش الكبير		– بني شقران
19	الشفة			– اهل الثنية	– سيدي مداني
20	عين الرمانة	– النحاوة	–عين الرمانة – برج الامير	–الريحان	
21	العفرون		– بني جمعة	– بورومي	
22	واد جر	– معاييف – الهاشم		– واد جر	
المجموع		(%39,3)24	(%34,4)21	(%14,8)09	(%11,5)07

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 و الخرجات الميدانية .

و سنتعرض فيما يلي بالتحليل لكل تصنيف على حدى .

4-1- تجمعات عمرانية ريفية نووية <2000ن :

- يبلغ عددها 24 تجمعا عمرانيا ريفيا من مجموع 61 أي بنسبة 39,3%من مجموع السكان الريفيين باحتساب مناطق التبعثر ،كما يغلب عليها قرى و احواش يقل عدد السكان بها عن 1000 نسمة .
- نلاحظ على هذه الفئة أن نسبة كبيرة من تجمعاتها العمرانية هي عبارة عن مناطق التبعثر ، و بالتالي لا تخلو بلدية من بلديات منطقة الدراسة منها ، فهي الأكثر تواجدا و انتشارا بمنطقة الدراسة .

الجدول (26) : توزيع التجمعات العمرانية الريفية النووية بالولاية 2018 .

البلدية	التجمعات العمرانية الريفية < 2000ن	عدد التقريبي للسكان	البلدية	التجمعات العمرانية الريفية < 2000ن	عدد التقريبي للسكان
مفتاح	– المهادة – أولاد حناش – زيان – البور	2500	الشبلي	– حوش معصومة	1000
الجبابرة	– الجبابرة – الجبابرة العليا – أولاد علي – غاليس سياخن	4000	الشريعة	– الشريعة	1005
الأربعاء	– صحراوي	1000	البليدة	– مرامان – سيدي موسى	2000
صوحان	– صوحان	334	بوعرفة	– مناطق تبعثر	1121
			واد العلايق	–الحي البلدي	500
أولاد سلامة	– الرميلي – مراكشي	1500	عين الرمانة	– النحاوة	1000
حمام ملوان	– تحامولت – الحي الجديد	1000	واد جر	– المعاييف – القرية	2000
بوينان	– ملاحة	1500			

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 و الخرجات الميدانية .

- يبلغ عدد سكان هذه التجمعات العمرانية الريفية النووية حوالي72.000 نسمة بالإضافة إلى مناطق التبعثر بنسبة 26,8% -لاحظ الشكل البياني رقم (22)- .

- تفتقر هذه الاحواش و التجمعات العمرانية الريفية النووية إلى الهياكل الخدمية الضرورية بصفة عامة كونها تتواجد جغرافيا داخل الحقول و المزارع أو على حدود طرق ثانوية و بالتالي فهي بعيدة نوعا ما على المراكز الثانوية أو الرئيسية على حد سواء ، و من هنا فهي تعتمد اعتمادا كليا في توفير متطلبات العمل أو الدراسة أو العلاج على أقاليم حضرية أخرى قريبة جغرافيا منها .

اللوحة (2) : نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية النووية .

التجمع العمراني الريفي الجبابرة السفلى	حوش من بلدية بوعينان .

المصدر : من انجاز الباحث 2022 .

الشكل البياني (22) : الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية الريفية حسب عدد السكان 2018

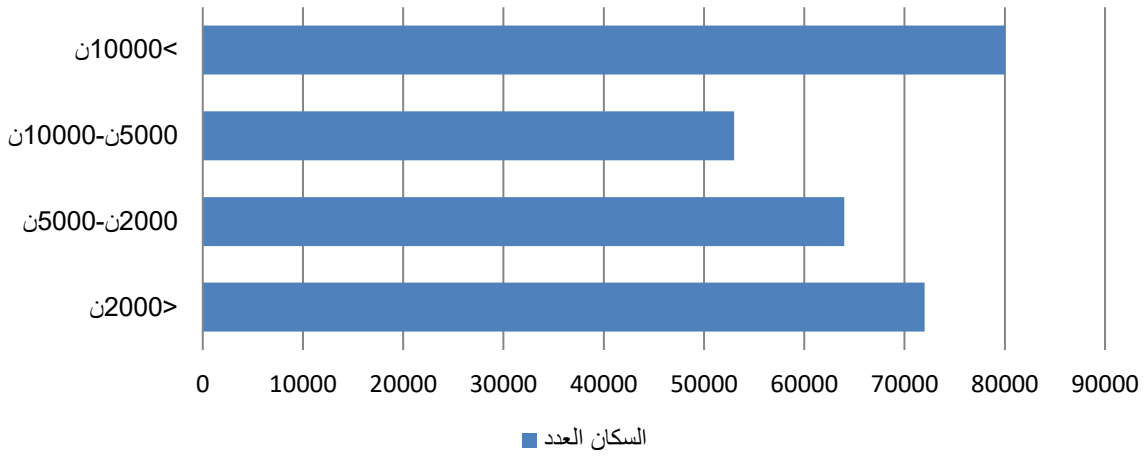

المصدر : من انجاز الباحث .

4-2- تجمعات عمرانية ريفية صغيرة الحجم 2000ن-5000ن :

- يبلغ عددها 21 أي بنسبة 34,4% من المجموع الكلي لسكان التجمعات العمرانية الريفية .
- كما نلاحظ على هذا الصنف من القرى الواقعة ضمن هذه الفئة أن انتشارها المجالي هو بالمناطق المنبسطة ، إضافة إلى كونها عبارة عن تجمعات عمرانية ثانوية ببلدياتها ، باستثناء التجمع العمراني لعين الرمانة ، حمام ملوان ، الجبابرة و هي محاذية في غالبها للتجمع العمراني الرئيسي .

الجدول (27) : توزيع التجمعات العمرانية الريفية صغيرة الحجم بالولاية 2018 .

البلدية	التجمعات العمرانية الريفية 2000ن-5000ن	عدد التقريبي للسكان	البلدية	التجمعات العمرانية الريفية 2000ن-5000ن	عدد التقريبي للسكان
مفتاح	– زروالة – سيدي حماد	5500	الصومعة	– حي السعادة	2000
الأربعاء	– بن دالي – إسماعيل رابح	6000	بني مراد	– حي كريتلي	2000
بوقرة	–لبعازيز	4000	واد العلايق	– حوش ماريكان – حوش الخروب	6000
حمام ملوان	– حمام ملوان –المقطع الأزرق	5000	بني خليل	– الرميلي	3000
بوينان	– عمروصة	4000	موزاية	– الحوش الكبير	4000
الشبلي	– بن رمضان – تابينات	6000	عين الرمانة	–عين الرمانة – برج الأمير	7000
بوفاريك	– سيدي عياد – سويداني بوجمعة	5000	العفرون	– بني جمعة	3000

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 و الخرجات الميدانية .

- تتوفر على خدمات ضئيلة لا تلبي حاجيات السكان .
- يبلغ عدد سكان هذه الفئة حوالي64.000 نسمة بنسبة 23,8% من مجموع السكان الريفيين – لاحظ الشكل البياني السابق رقم (22)- .

اللوحة (3) : نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية صغيرة الحجم .

التجمع العمراني الريفي لبعازيز من بلدية بوقرة .	مساحات زراعية واسعة من التجمع العمراني الريفي عين الرمانة

المصدر : من انجاز الباحث 2022 .

4-3- تجمعات عمرانية ريفية متوسطة الحجم 5.000ن-10.000ن :

- يبلغ عدد التجمعات العمرانية الريفية لهذه الفئة 09و بنسبة 14,8%.
- تتميز التجمعات العمرانية الريفية لهذه الفئة كونها المراكز العمرانية الثانوية بالبلدية على غرار التجمع العمراني الريفي السواكرية من بلدية مفتاح و التجمع العمراني الريفي بلعوادي من بلدية الأربعاء و أولاد خدوم من بلدية الشبلي و أهل الثنية من بلدية الشفة و حي الريحان من بلدية عين الرمانة ، بالإضافة إلى التجمع الرئيسي واد جر .
- تحتوي هذه التجمعات العمرانية الريفية على بعض الهياكل الخدمية و المؤسساتية التي تساهم في استقطاب السكان ، مثل مصنع العجائن الغذائية (sim) بالتجمع العمراني الريفي الريحان الذي يشغل 150 عاملا[1] .

(1) : إدارة المصنع بتاريخ 2022/03/07 .

الجدول (28) : توزيع التجمعات العمرانية الريفية متوسطة الحجم بالولاية 2018 .

البلدية	التجمعات العمرانية الريفية 5000ن–10000ن	عدد التقريبي للسكان
مفتاح	– السواكرية	8000
الاربعاء	– بلعوادي	5000
الشبلي	– اولاد خدوم	6000
واد العلايق	– قرقور	6000
بني خليل	– بن حمداني	6000
الشفة	– اهل الثنية	6000
عين الرمانة	–الريحان	5000
العفرون	– بورومي	5000
واد جر	– واد جر	6000

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 و الخرجات الميدانية .

- يمكن تصنيف هذه التجمعات العمرانية الريفية ضمن المتصل الريفي– الحضري كونها تعتبر تجمعات عمرانية كبيرة ضمن إقليمها (البلدية) ، و توفر أهم الخدمات الضرورية للسكان كالهياكل التعليمية و الصحية و وسائل النقل و الصرف الصحي و الشبكة الكهرباء و الغاز .
- يبلغ عدد سكان هذه الفئة حوالي53.000 نسمة بنسبة 19,7% من مجموع السكان الريفيين .

اللوحة (4) : نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية متوسطة الحجم .

الشارع الرئيسي في التجمع العمراني الريفي السواكرية

انتشار المساكن الفردية بالتجمع العمراني الريفي بورومي

المصدر : من انجاز الباحث 2022 .

4-4- تجمعات عمرانية ريفية كبيرة الحجم >10000ن :

- عدد التجمعات العمرانية الريفية لهذه الفئة هو 07 و تشكل نسبة 11,5% من مجموع التجمعات العمرانية الريفية على مستوى الولاية .
- تضم هذه الفئة المراكز العمرانية الرئيسية للبلدية ذاتها على غرار بلدية الشبلي و بلدية بني خليل و التجمع العمراني الثانوي بن شعبان بالبلدية ذاتها و التجمع العمراني الريفي الحساينية من بلدية بوعينان و بن صالح ببلدية واد العلايقو بني شقران من بلدية موزاية و سيدي مداني من بلدية الشفة.
- تعتبر هذه التجمعات العمرانية الريفية مراكز عمرانية كبيرة توفر عدد كبير من الخدمات ليس للقاطنة فقط بل للتجمعات العمرانية المجاورة لها .

الجدول (29) : توزيع التجمعات العمرانية الريفية كبيرة الحجم بالولاية 2018 .

البلدية	التجمعات العمرانية الريفية >10000ن	عدد التقريبي للسكان
بوعينان	– الحساينية	11000
الشبلي	– الشبلي	20000
واد العلايق	– بن صالح	11000
بني خليل	– بن خليل – بن شعبان	21000
موزاية	– بني شقران	11000
الشفة	–سيدي مداني	11000

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 و الخرجات الميدانية .

- يبلغ عدد سكان هذه الفئة 80.000 نسمة بنسبة 29,7% من مجموع عدد السكان الريفيين -لاحظ الشكل البياني السابق رقم (22)- .
- ترشح هذه التجمعات العمرانية الريفية الكبيرة لتكون أقطاب حضرية مستقبلا .

اللوحة (5) : نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية كبيرة الحجم .

حي 800 مسكن بالحساينية من بلدية بوعينان	التجمع العمراني الريفي بن صالح

المصدر : من انجاز الباحث 2022 .

و فيما يلي الخريطة التالية رقم (11) موضحة لتصنيف و توزيع التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة .

الخريطة (11) :

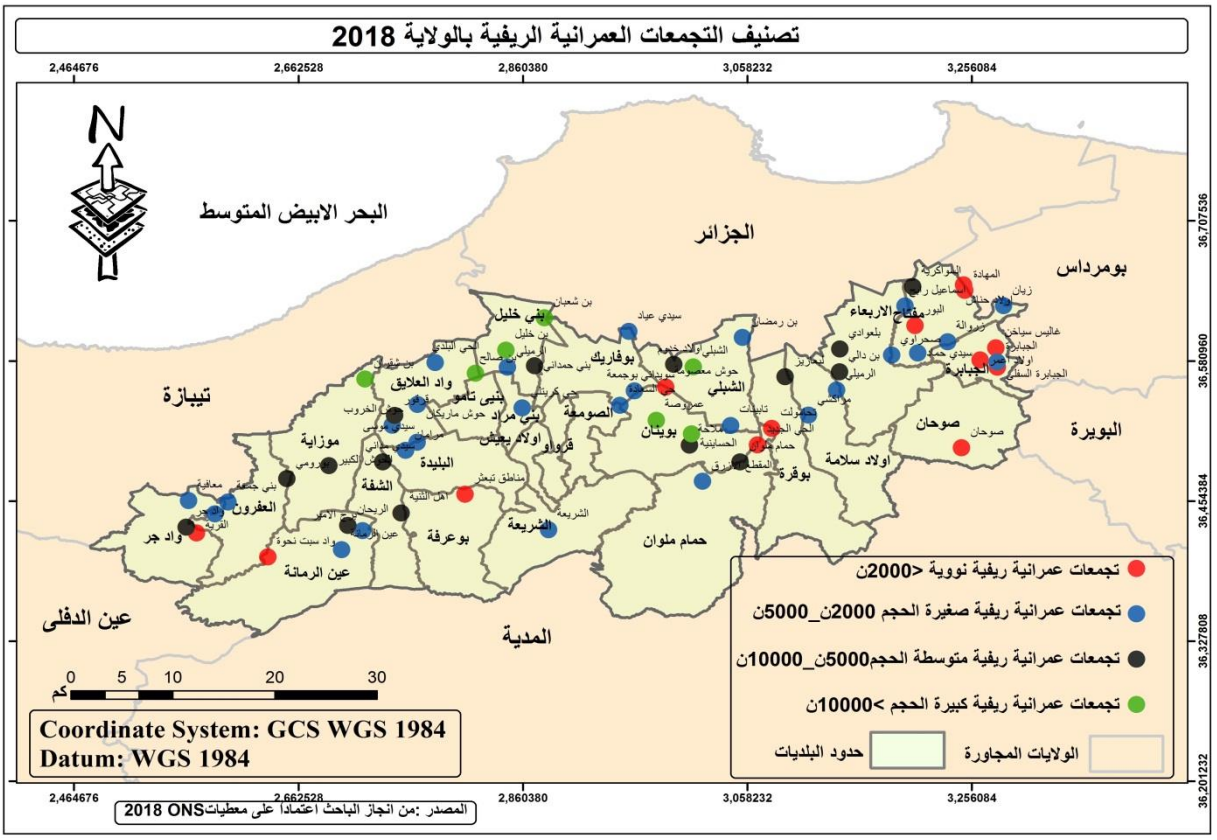

خلاصة الفصل :

توصلنا من خلال دراستنا لتصنيف العمران الريفي في الجزائر و ولاية البليدة إلى :

- تصنّف التجمعات العمرانية في الجزائر على أساس عدد السكان كمعيار رئيسي ، فتظهر لنا تجمعات عمرانية حضرية و شبه حضرية و اخرى ريفية واقعة ضمن المجال الريفي التي بدورها تقسم إلى تجمعات عمرانية شبه ريفية و تجمعات عمرانية ريفية كليا .
- تضم ولاية البليدة 61 تجمعا عمرانيا ريفيا و شبه ريفيا من مجموع 86 تجمعا عمرانيا على مستوى الولاية.
- لا يتحكم في هذا التصنيف المعيار السكاني فقط بل نجد ان معيار التصنيف الذي اعتمد عليه الديوان الوطني للإحصاء كهيئة رسمية لأجل التفرقة بين الريف الحضر هو المعيار المركب .
- تمّ تقسيم التجمعات العمرانية الريفية في ولاية البليدة على اساس سكاني الى اربع فئات حجمية بناءا على انكسارات و فوارق ملحوظة بينها .
- يساعد تصنيف التجمعات العمرانية و في حالتنا هذه الى ريفية في التعرف على الاهمية الاقليمية للقرى و المدن الصغيرة و فهم الدور الإقليمي المنوط بها ، و بالتالي حصر لأهم الخدمات المتوفرة و النقائص بإقليم معين و التعرف على القرى الام و التابعة و القرى الخدمية فيما يأتي من الدراسة .
- نتج عن هذا بروز تجمعات عمرانية ريفية كبيرة من حيث حجم السكان و اخرى قليلة عدد السكان سيفرض علينا هذا اجبارية التعرف على العوامل المسببة في ذلك و الناتجة عنه .

و هذا ما نطمح الى دراسته في الفصول القادمة .

تمهيد :

تدخل الدراسة الجغرافية للمراكز العمرانية الريفية (القرى) بولاية البليدة ضمن نطاق الدراسة التاريخية للمدينة ككل باعتبار القرية النواة الأولى ، من اجل الوصول الى تحقيق الاهمية التخطيطية للمجال بشكل اوسع و انجع و بالتالي تحقيق تنمية عمرانية مستدامة ، و يزيد من اهميتها استخدام تقنيات و مقاييس احصائية مكانية التي تساعد في الوصول الى نتائج دقيقة في تحديد النمط المكاني لتوزيع العمران الريفي ، و هنا تبرز لنا انماط عمرانية اخرى تتحكم فيها عوامل مغايرة لتلك المتعارف عليها في العمران الحضري ، و بالتالي نضفي نوع من المصداقية العلمية الحديثة و الاستقلالية العلمية كذلك في دراسة ظاهرة التوزيع المكاني للعمران الريفي .

كما تعتبر دراسة التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الريفية احد اللبنات الأساسية التي تساعد في التعرف على التموضع العمراني و نمو القرية الريفية ، و سنتعرض في هذا الفصل إلى موقع التجمع العمراني الريفي و توزيعه من حيث الكثافة و الانتشار المجالي ، وفق ما يلي .

1- كثافة التجمعات العمرانية الريفية :

تتباين الكثافة العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة من بلدية الى اخرى تبعا للمساحة الكلية و عدد التجمعات العمرانية الريفية ، حيث تظهر لنا بلديات ترتفع بها الكثافة العمرانية على غرار بلديتي مفتاح و الجبابرة نتيجة صغر مساحة البلدية مقارنة مع عدد التجمعات العمرانية الريفية بهما ، و في المقابل نجد بلديات أخرى تقل بها الكثافة العمرانية الريفية مثل بلديتا بوقرة و الشريعة اللتان تضمان تجمعا عمرانيا ريفيا واحدا لكل منهما و هذا على مساحة تفوق 80كم^2 لكل منهما كذلك .

و قد تمكنا من حساب الكثافة العامة للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة و الموضحة في الجدول رقم (30) بناءا على الخرجات الميدانية لمنطقة الدراسة و تحديد عددها اعتمادا على مساحة البلديات حسب إحصاء 2018 ، و قد لاحظنا أن متوسط هذه الكثافة هو قرية واحدة أو تجمع عمراني ريفي واحد بـ23 كم^2 ، حيث يختلف هذا المعدل من بلدية إلىأخرى تبعا لعدة أسباب و عوامل ،و توصلنا من دراسة الكثافة العمرانية العامة بمنطقة الدراسة إلى حصر النتائج التالية :

الجدول (30) : الكثافة العامة للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية .

الفئات	عدد البلديات	النسبة	عدد التجمعات العمرانية الريفية	النسبة	المساحة	النسبة
1/23 <	06	27,2%	26	42,6%	259,8كم^2	18,2%
1/23 ~	07	31,8%	20	32,8%	557,1كم^2	39,1%
1/23>	09	40,9%	15	24,6%	605,1 كم^2	42,5%

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2018 .

- بلديات يزيد بها معدل كثافة القرى عن المتوسط (1قرية /23كم^2) ، و هي البلديات التالية :مفتاح و الجبابرة و الشبلي و بني مراد و واد العلايق و بني خليل ، كما يبلغ عدد التجمعات العمرانية الريفية لهذه الفئة 26 تجمعا ريفيا بنسبة 42,6%، و هذا على مساحة قدرها 259,8 كم^2 بنسبة 18,2%.
- بلديات يقارب أو يماثل بها معدل كثافة القرى المتوسط العام لمنطقة الدراسة ، و هي البلديات التالية : الأربعاء و بوعينان و بوفاريك و البليدة و الشفة وعين الرمانة و واد جر ، و يبلغ مجمل هذه التجمعات العمرانية الريفية 20 تجمعا ريفيا بنسبة 32,8% ، مساحتها 557,1كم^{2}أي بنسبة 39,1%.

الشكل البياني (32) توزيع الكثافة العامة للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 8102

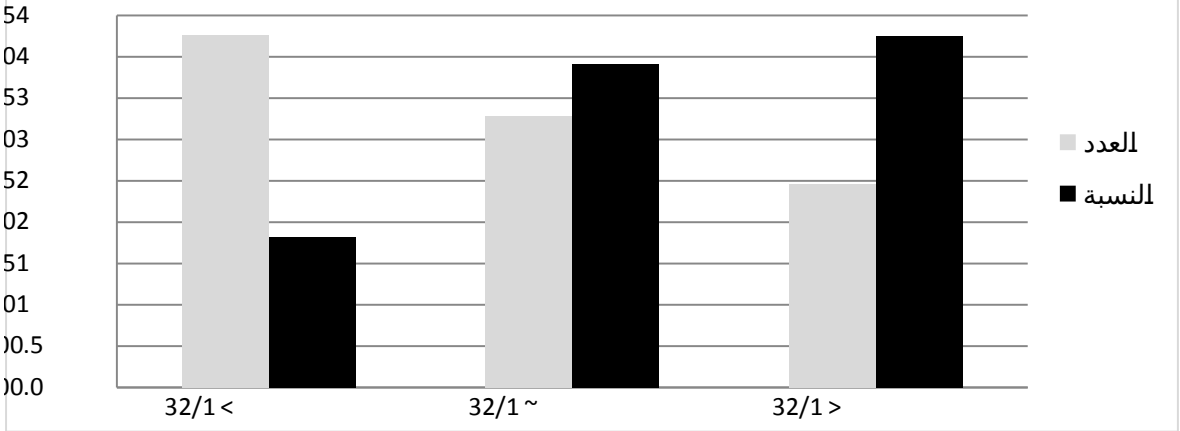

المصدر : من انجاز الباحث .

- بلديات ينخفض بها معدل كثافة القرى و التجمعات العمرانية الريفية عن المتوسط العام لمنطقة الدراسة ، و هي البلديات التالية : صوحان و بوقرة و اولاد سلامة و حمام ملوان و الصومعة و الشريعة و بوعرفة و موزاية و العفرون ، حيث يبلغ مجمل هذه التجمعات العمرانية الريفية لهذه الفئة 15 تجمعا ريفيا بنسبة 24,6% ، على مساحة مغطاة قدرها 605,1 كم^{2}بنسبة 42,5%- لاحظ الخريطة التالية – .

الخريطة (12) :

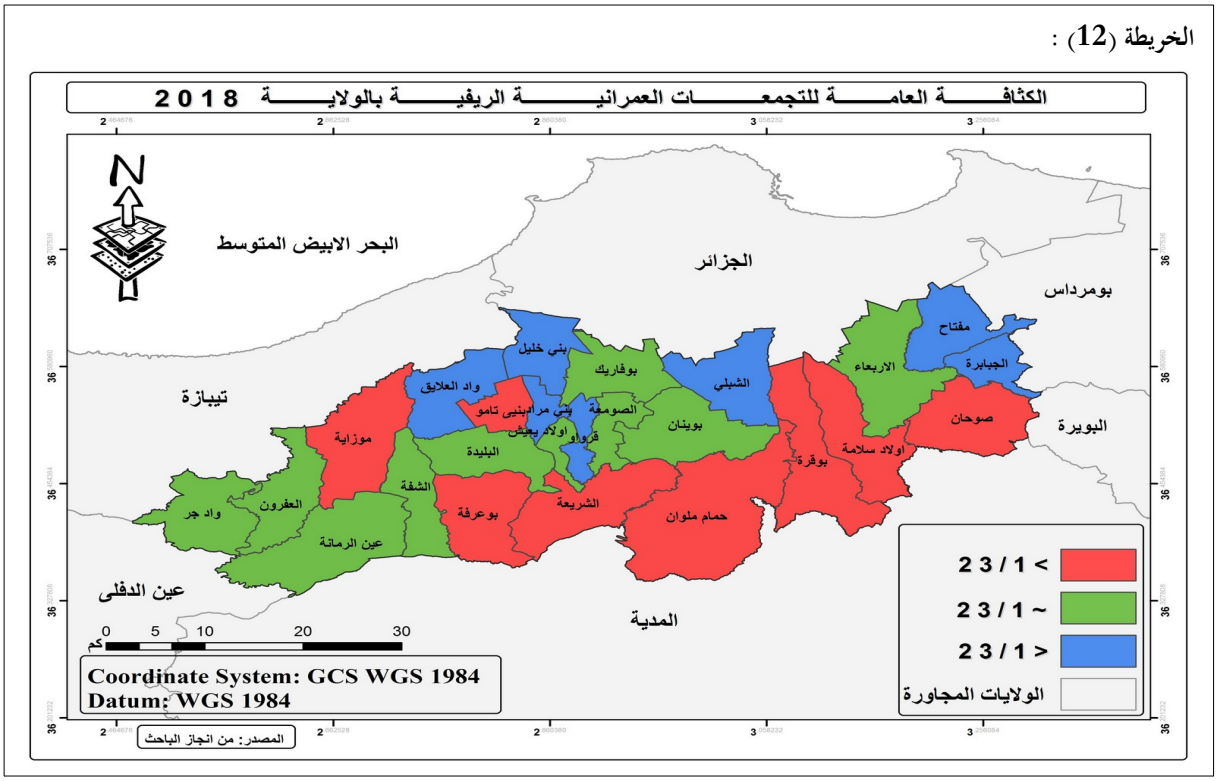

2– تباعد و انتشار التجمعات العمرانية الريفية بالولاية :

لجأنا إلى تطبيق بعض المعادلات الرياضية بناءا على المعطيات الإحصائية و الميدانية التي توصلنا إليها من اجل الوقوف أكثر على حيثيات التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة، حيث اعتمدنا معامل الجار الأقرب كأهم معايير الدراسات الجغرافية المكانية نهدف من خلاله التعرف على نمط التوزيع المكاني

للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة و تحديد المركز الفعلي و الافتراضي لها و اتجاه انتشارها ، و هذا باستخدام اساليب احصائية مكانية ضمن نظم المعلومات الجغرافية .

و تأخذ التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة نمط التوزيع المتقارب او نمط التوزيع العشوائي او نمط التوزيع المتباعد ، و بالتالي فالأمر لا يخرج عن الأنماط الثلاثة هذه ، و هذا ما سنتوصل اليه و نبرهن عليه فيما يأتي .

و لأجل تحليل نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة ارتأينا الى حساب قيمة صلة الجوار كما سبق الاشارة اليه في الفصل الاول و فق العلاقة الرياضية التالية :

$$R = 2D\sqrt{N \div A}$$

حيث : - $D = 2,33$: متوسط المسافات الفاصلة بين التجمعات العمرانية الريفية .

- $N = 61$: عدد التجمعات العمرانية الريفية .

- $A = 1422$: المساحة الكلية .

فيكون بالتالي :

$$R = 2 \times 2,33\sqrt{61 \div 1422}$$

$$. R = 0,96$$

الامر الذي يشير الى ان نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة هو نمط متقارب عشوائي و المعروف على هذا النمط انه الاكثر انتشارا و الاقدم تاريخا كما سبق الإشارة إليه ، "و المعروف عل هذا النمط-كذلك- ان المسافة بين النقاط غير منتظمة ، و أحيانا يأخذ التوزيع المكاني (للمستوطنات) في النمط المتجمع شكل خطي متقارب و ذلك على طول الطرق الرئيسية "[1] كما في حالتنا هذه .

- متقارب كون المسافة الخطية أو الحقيقية ضئيلة بينها ، مثل ما نلاحظه على سبيل المثال لا الحصر بالتجمعات العمرانية الريفية للجبابرة ، عين الرمانة ، واد جر ، واد العلايق ، موزاية ، العفرون ، بني خليل ، و على معظم منطقة الدراسة .

- و عشوائي كون انتشار و توزيع التجمعات العمرانية الريفية يأخذ صورة الانتشار الخطي و الشريطي في مجمله على طول المحاور الكبرى (الطرق الرئيسية الوطنية أو الولائية) و مناطق الزراعية و مصادر المياه .

(1) : الحبيس محمود عبد الله ، عربيات عبد الله رضوان. نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في محافظة البلقاء . 2016 . ص50 .

الصورة الفضائية (1) : النمط المتقارب للتجمعات العمرانية الريفية ببلدية الجبابرة .

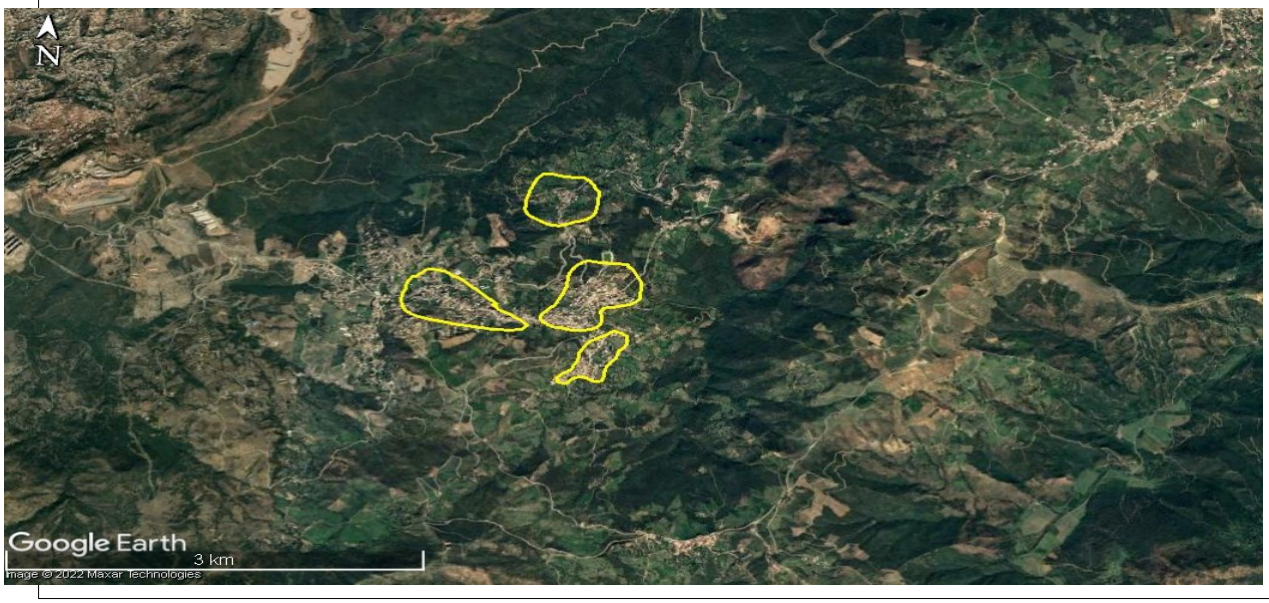

المصدر : من معالجة الباحث اعتمادا على google earth 2022 .

الصورة الفضائية (2) : الانتشار الخطي العشوائي للتجمعات العمرانية الريفية لبلدية واد العلايق على طول الطريق الوطني (4) الرابط بينها و بين موزاية

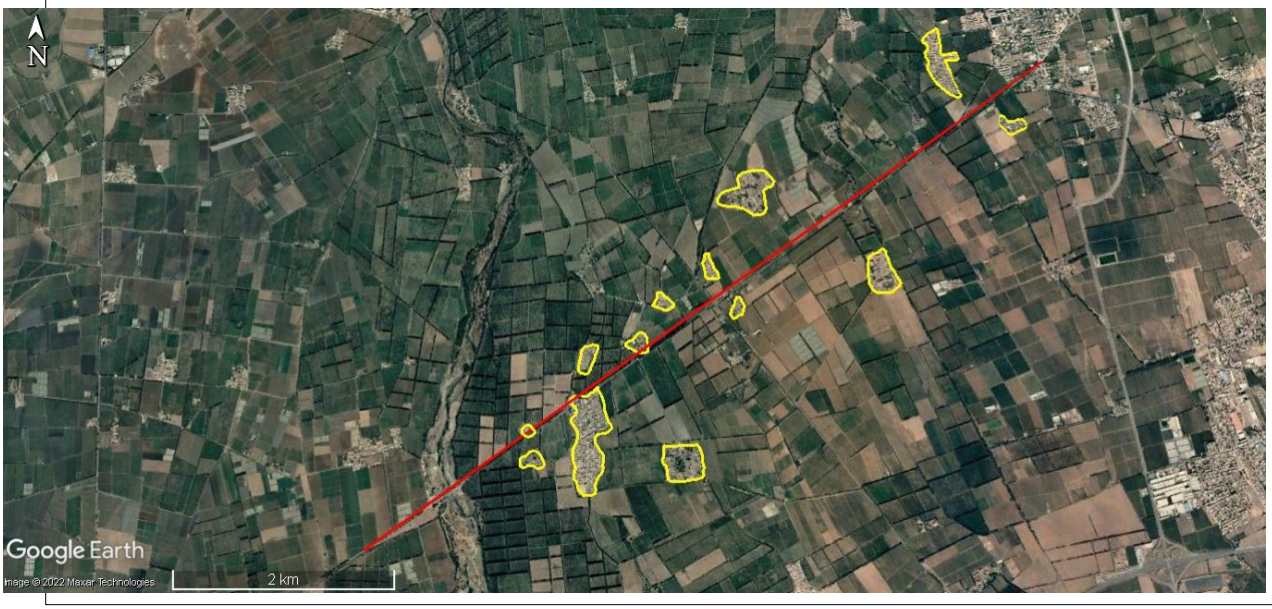

المصدر : من معالجة الباحث اعتمادا على google earth 2022 . .

1-2- المركز الفعلي و الافتراضي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية :

يعتبر المركز المتوسط " من أهم المقاييس المستخدمة لقياس النزعة المركزية المكانية في الأنماط النقطية "[1]حيث يقصد بالمركز الفعلي والافتراضي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية كل من المتوسط المكاني و الوسيط المكاني كذلك(Mean Center) ، (Median Center) على الترتيب ، و الّذين يتم استخراجهما بعد تفعيل ملحق التحليل المكاني الإحصائيSpatial Statistics Tools ، و هما موضحان على الخريطة (13) الآتية ، حيث نلاحظ تقارب في الموقع الجغرافي للمتوسط و الوسيط المكانيين مع انحراف يسير من المتوسط المكاني إلى جهة الشرق في إشارةإلى نوع من التوازن و الانتشار في توزيع التجمعات العمرانية الريفية على منطقة الدراسة ككل .

تّم تحديد المركز الفعلي و الافتراضي على الخريطة المرفقة التالية رقم (13) باستخدام برنامج (ArcGis) بإتباع الخطوات التالية : Arc Tool Box -- Spatial Statistics Tools -- Measuring Geographic Distribution -- mean center

حدّد الموقع الجغرافي للمتوسط المكاني الفعلي على الحدود البلدية الفاصلة بين بلديتي بوعينان و الصومعة بالقرب من التجمع العمراني الريفي السعادة ، ذو الإحداثيات الجغرافية : ; X(2°,94’26’’ 36°,53’21’’)

الخريطة (13) : المركز الفعلي و الافتراضي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .

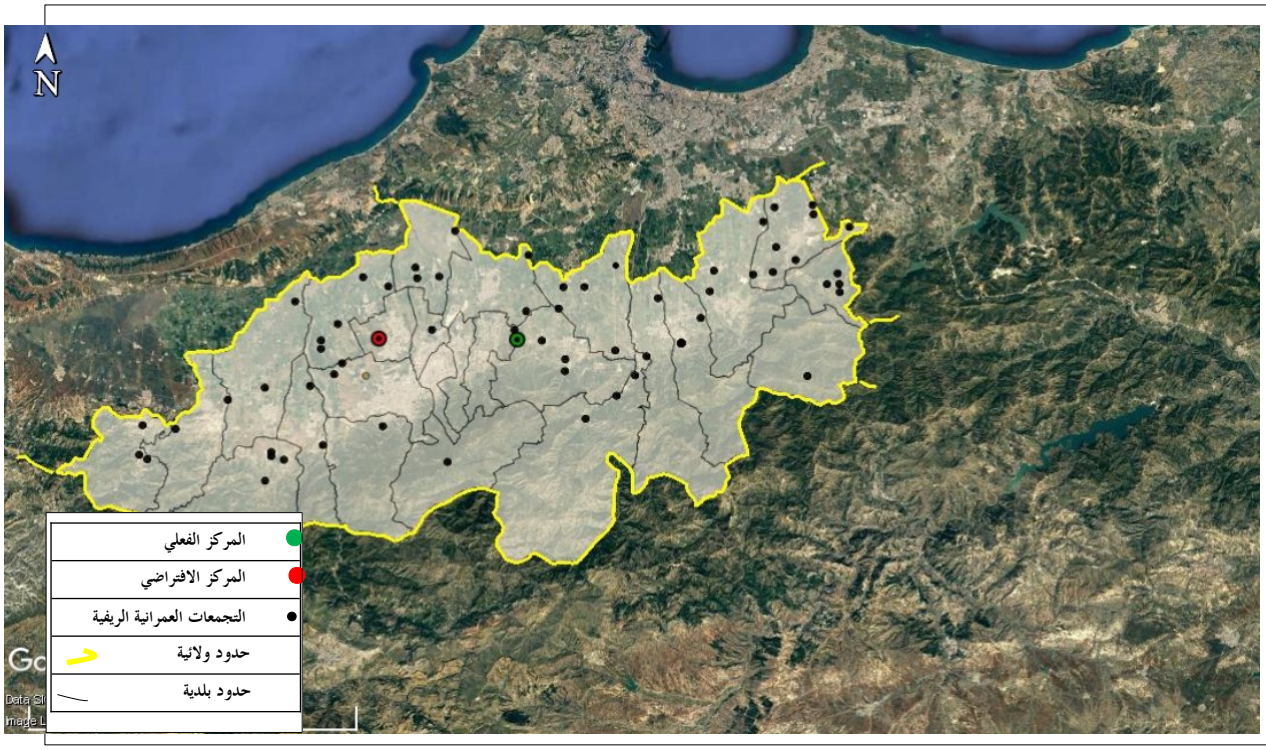

المصدر : من انجاز الباحث .

(1) : الكيلاني م خ. الاحصاء الجغرافي. العراق . دار ابن الاثير للطباعة. 1989 . ص331 .

2-2- اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية :

1-2-2- المسافة المعيارية (البعد المعياري) :

يعد قياس المسافة المعيارية أو البعد المعياري للتوزيع المكاني لأي ظاهرة جغرافية مكانية من أهم القياسات في الأنماط النقطية ، حيث نتمكن بعد ذلك من رسم الدائرة المعيارية Standard Circle مركزها المتوسط المكاني و نصف قطرها البعد المعياري ، حيث " كلما كبرت قيمة المسافة المعيارية و كبر حجم الدائرة المعيارية كلما دل ذلك على زيادة الانتشار و التشتت المكاني لتوزيع الظاهرة و العكس صحيح أيضا "[1] .

يبلغ نصف قطر الدائرة المعيارية 24 كلم و تضم نسبة 68% من مجمل النقاط الموضحة للتجمعات العمرانية الريفية المدروسة -لاحظ الخريطة (14) الآتية - تُأتي أُكلها إذا ما قُورن بين التوزيع المكاني لأكثر من بعد معياري و بالتالي أكثر من دائرة معيارية .

و تمّ تحديد المسافة المعيارية على الخريطة المرفقة التالية رقم (14) بإتباع الخطوات التالية :

Arc Tool Box -- Spatial Statistics Tools -- Measuring Geographic Distribution -- standard distance

2-2-2- اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية :

يفيدنا الاتجاه التوزيعي في تحديد ما إذا كان للتوزيع المكاني للظواهر الجغرافية اتجاه معين ، حيث يأخذ اتجاه التوزيع شكلا بيضاويا ، لهذا يصطلح عليه كذلك الشكل المعياري البيضاوي (Standard Deviational Ellipse) ، مركزه المتوسط المكاني و اتجاه محوره الأكبر هو الاتجاه الغالب على التوزيع المكاني للأنماط النقطية المدروسة ، كلما كان الشكل البيضاوي اقرب إلى الدائرة المعيارية كان التركز و الانتشار حول المركز او المتوسط المكاني و العكس صحيح ، و في المقابل يصاحب اتجاه توزيع الأنماط النقطية اتجاه الشكل البيضاوي .

و باعتماد ملحق التحليل المكاني الإحصائي Spatial Statistics Tools تمكنا من التعرف على اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة .

(1) : جمعة م د. أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية. المملكة العربية السعودية . 2012 . ص44 .

الخريطة (14) : المسافة المعيارية و اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .

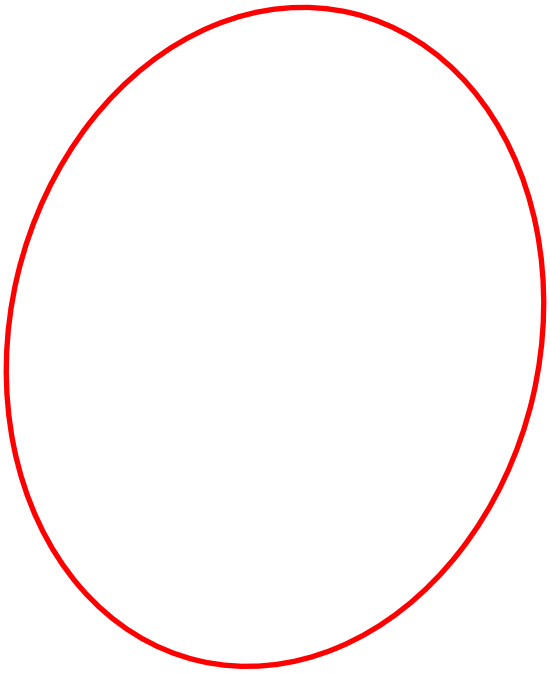

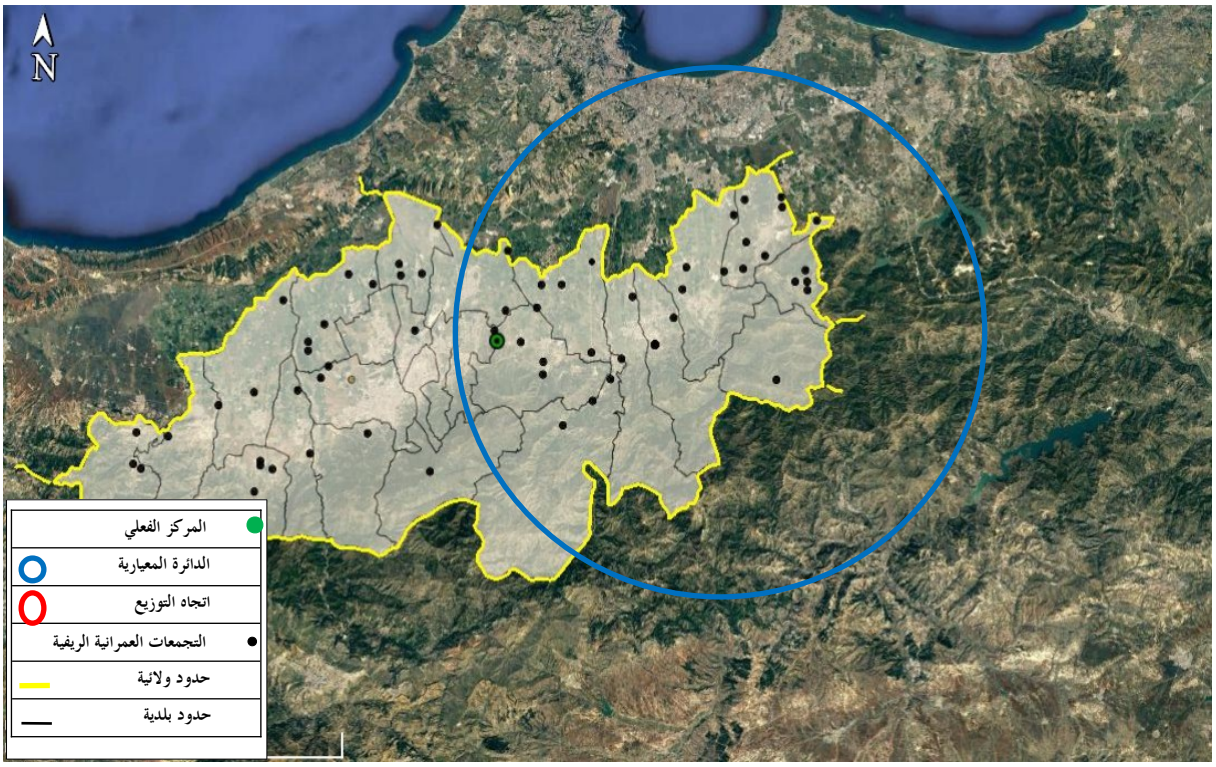

المصدر :من انجاز الباحث .

و تم تحديد اتجاه التوزيع على الخريطة المرفقة السابقة رقم (14) بإتباع الخطوات التالية :

Arc Tool Box -- Spatial Statistics Tools -- Measuring Geographic Distribution -- Directional Distribution

و الملاحظ أن اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية يأخذ شكلا بيضاويا بانحناء بسيط باتجاه شمال–شرق و جنوب–غرب حيث المناطق المفتوحة قليلة المعوقات و الارتفاقات الطبيعية و لوجود الأراضي الفلاحية المنبسطة المساعدة على الاستقرار البشري و جاذبية العاصمة ، و بالتالي قد ساهمت عدة عوامل في تحديد هذا الاتجاه نتعرف عليها فيما يأتي .

و بإلقاء نظرة سريعة و عامة على مجمل توزيع التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة تبيّن لنا وجود منطقتين جغرافيتين متباينتين من حيث نمط الانتشار ، و هما الجزء الشرقي و الغربي من منطقة الدراسة تفصل بينها اقليم البليدة الكبرى .

فالجزء الشرقي يقع شرق المتوسط المكاني و يضم البلديات التالية : – مفتاح – الجبابرة – الأربعاء – صوحان – بوقرة – أولاد سلامة – حمام ملوان – بوعينان – الشبلي – بوفاريك – الصومعة .

و الجزء الغربي يقع غرب المتوسط المكاني و يضم البلديات التالية :- بني مراد – الشريعة – البليدة – واد العلايق – بني خليل – موزاية – الشفة – عين الرمانة – العفرون – واد جر .

اذا استثنينا في هذا الجانب البلديات التي لا تضم تجمعات عمرانية ريفية و هي : – قرواو – اولاد يعيش – بوعرفة – بني تامو .

و قد كان دافعنا الرئيس في هذا هو التعمق أكثر في دراسة نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية بكلا الجزأين .

3-2- الجزء الشرقي :

1-3-2- نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية :

تبلغ مساحة الجزء الشرقي من منطقة الدراسة 756كم^2 و تضم 34 تجمعا عمرانيا ريفيا بنسبة 53,2% من مجملها ، و كان متوسط مسافة الجار الأقرب بين التجمعات العمرانية الريفية بهذا الجزء هو 2,27 كم .

فتكون قرينة الجار الأقرب على النحو التالي :

$$R = 2 \times 2,27\sqrt{34 \div 756}$$

$$. R = 0,96$$

يكون نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية على الجزء الشرقي من منطقة الدراسة داعم و مؤكد لنمط التوزيع على مجمل منطقة الدراسة و هو المتقارب العشوائي (انظر الفصل الاول الجدول رقم (2) ص29) .

2-3-2- المركز الفعلي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية :

حدّد موقعه الجغرافي بالقرب من التجمع العمراني الريفي شمال بلدية اولاد سلامة ذو الإحداثيات الجغرافية : X_1(3°,11'00'' ; 36°,56'41'')

كما هو موضح على الخريطة (15) الآتية ، و سيكون المنطلق لرسم الدائرة المعيارية و التعرف على اتجاه التوزيع .

الخريطة (15) : المتوسط المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الشرقي 2018 .

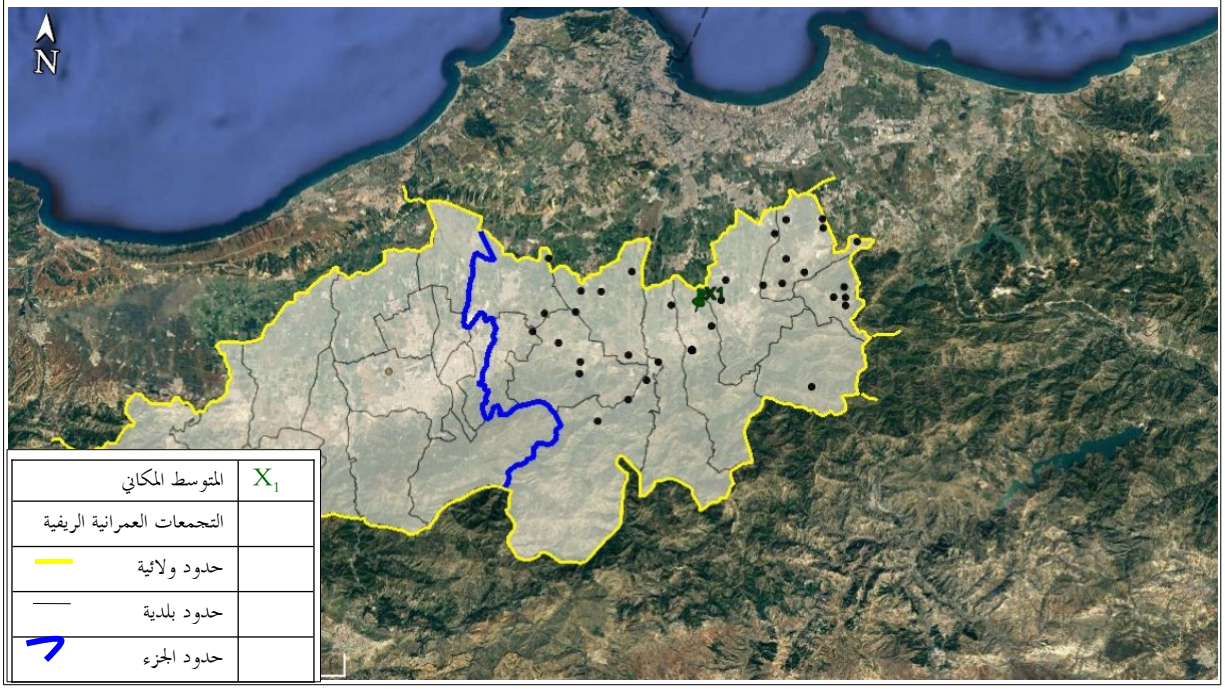

المصدر :من انجاز الباحث .

3-3-2- اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية :

❖ المسافة المعيارية (البعد المعياري) :

بلغ نصف قطر الدائرة المعيارية بهذا الجزء 13,5 كلم و تضم 23 تجمعا عمرانيا ريفيا ، و باعتماد الموقع الجغرافي للمركز الفعلي (المتوسط المكاني) مركزا لها تحصلنا على الخريطة (16) الآتية .

❖ اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية :

يأخذ الشكل البيضاوي اتجاه شمال شرق جنوب غرب بالجزء الشرقي من منطقة الدراسة كما هو الحال على مجمل منطقة الدراسة ، و هذا يبرز لنا اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية بهذا الجزء .

الخريطة (16) : البعد المعياري و اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الشرقي 2018 .

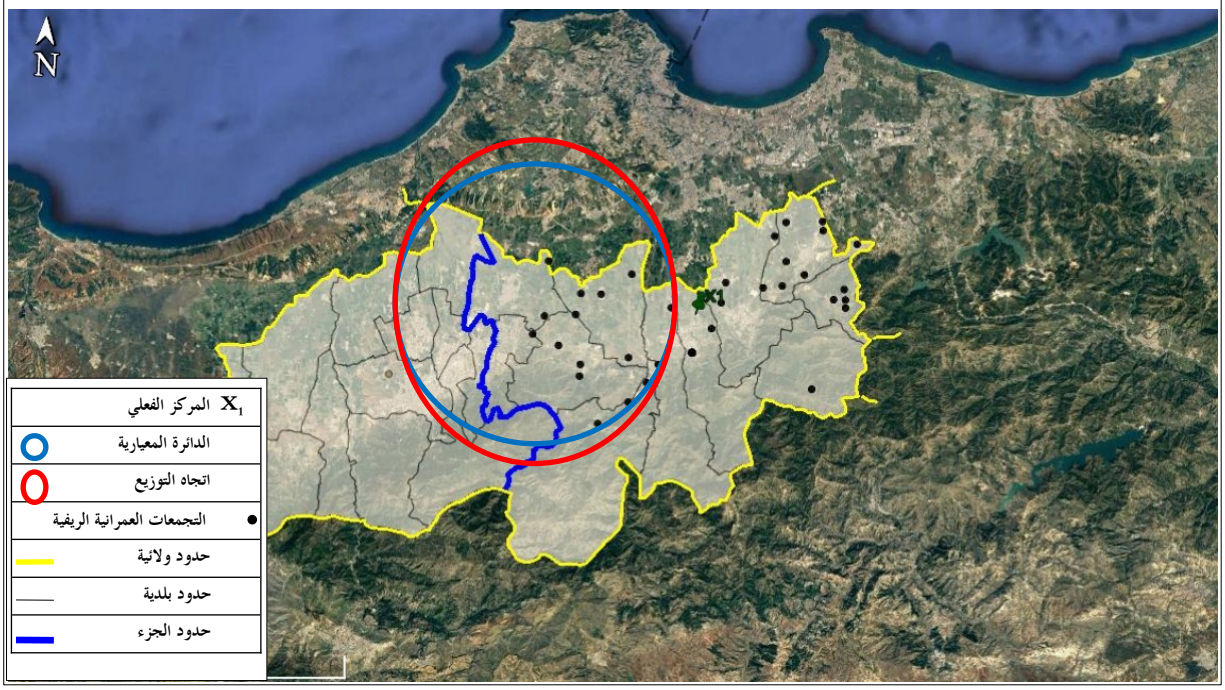

المصدر :من انجاز الباحث .

4-2- الجزء الغربي :

1-4-2- نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية :

تبلغ مساحة الجزء الغربي من منطقة الدراسة 666كم^2 و تضم 27 تجمعا عمرانيا ريفيا بنسبة 46,8% من مجملها ، و كان متوسط مسافة الجار الاقرب بين التجمعات العمرانية الريفية بهذا الجزء هو 2,42كم .

فتكون قرينة الجار الاقرب على النحو التالي :

$$R = 2 \times 2,42\sqrt{27} \div 666$$

$$. R = 0,97$$

و بالتالي يكون نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية على الجزء الغربي من منطقة الدراسة داعم و مؤكد كذلك لنمط التوزيع على مجمل منطقة الدراسة و هو المتقارب العشوائي ، و اقل من مثيله بالجزء الشرقي .

2-4-2- المركز الفعلي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية :

حدّد موقعه الجغرافي بالتجمع العمراني الريفي اهل الثنية شمال بلدية الشفة ذو الاحداثيات الجغرافية

$$X(2°,73'18'' \; ; \; 36°49'18'')$$

كما هو موضح على الخريطة (17) الآتية ، و منه سيكون المنطلق لرسم الدائرة المعيارية و التعرف على اتجاه التوزيع .

الخريطة (17) : المتوسط المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الغربي 2018 .

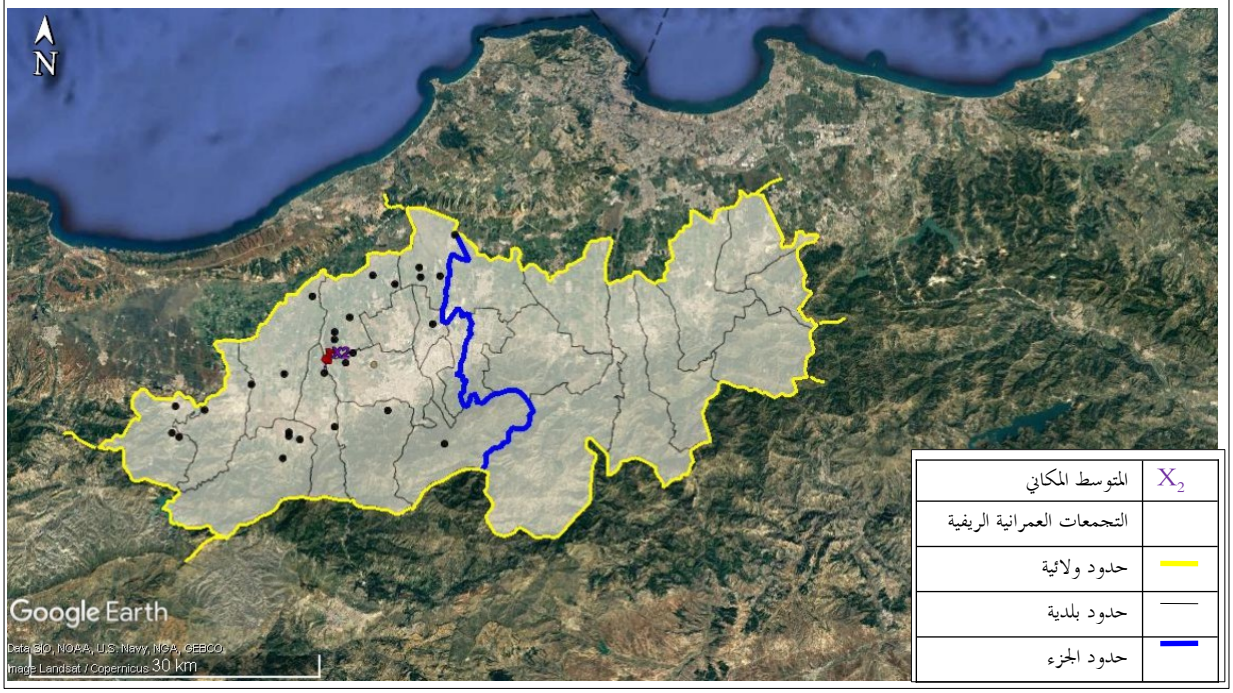

المصدر :من انجاز الباحث .

2-4-3- اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية :

❖ المسافة المعيارية (البعد المعياري) :

بلغ نصف قطر الدائرة المعيارية بهذا الجزء 12 كلم و تضم 18 تجمعا عمرانيا ريفيا ، و باعتماد الموقع الجغرافي للمركز الفعلي (المتوسط المكاني) مركزا لها ، تحصلنا على الخريطة (18) الآتية .

❖ اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية :

يأخذ الشكل البيضاوي اتجاه شمال شرق جنوب غرب بالجزء الغربي من منطقة الدراسة كما هو الحال على مجمل منطقة الدراسة ، و في حالتنا هذه اكثر انحرافا عن المحور مما سبق و هذا يبرز لنا اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية بهذا الجزء ، لاحظ الخريطة (18) الآتية .

الخريطة (18) : البعد المعياري و اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الغربي 2018 .

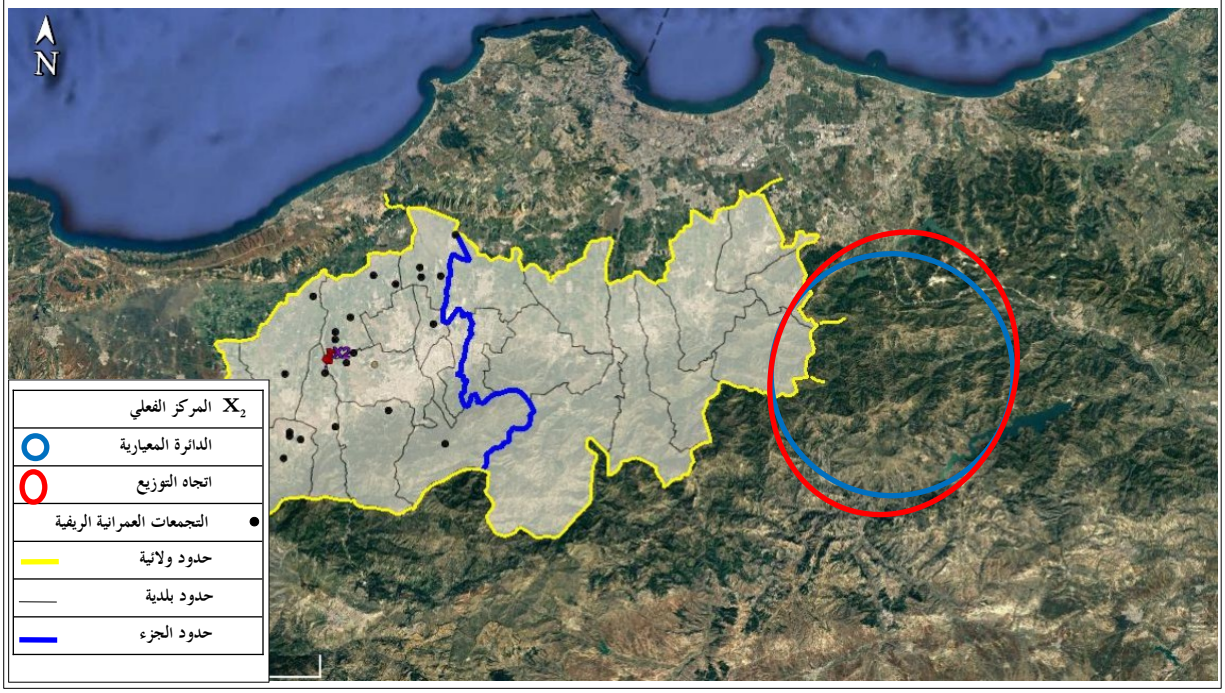

المصدر : من انجاز الباحث .

و قد تبين لنا ما سبق انه لا يوجد تباين ملحوظ بين توزيع التجمعات العمرانية الريفية في اقليمها الشرقي او الغربي نتيجة التقارب في قيمة الجار الاقرب بينهما و نصف قطر الدائرة المعيارية و التشابه في نمط التوزيع ، و

بالتالي فالعوامل المتحكمة في توزيع التجمعات العمرانية الريفية على كامل ولاية البليدة متشابهة على وجه العموم و ان اختلفت المنطقة المدروسة .

3- العوامل المؤثرة في التوزيع المكاني و نمو التجمعات العمرانية الريفية :

تساهم عدة عوامل مساهمة في نمو و نمط توزيع و حجم العمران الريفي في أي مكان على سطح الأرض ، و منطقة الدراسة ليست شاذة عن القاعدة العامة ، و أبرز هذه العوامل هي العوامل الطبيعية و المقصود بها الارتفاع و الانحدار و التضاريس و التربة و المناخ و الموارد المائية ، إضافة إلى العوامل البشرية و التي يقصد بها في المقدمة عنصر الأمن الذي يساهم و يتحكم بصورة كبيرة في توزيع العمران الريفي و نمو حجمه خاصة ، زد على ذلك العوامل الاقتصادية المتمثلة أساسا في توفر العقار و انتشار ممارسة الأنشطة الفلاحية و توسعها .

كما لا يمكننا التغاضي على الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية مثل قدرة السكان الاقتصادية المعيشية و نمو أفراد العائلة الريفية الواحدة في نمو و تزايد السكنات الريفية لها .

و عموما يمكننا الإشارة إلى انه من الخطأ اعتبار عامل واحد مؤثر في توزيع العمران الريفي بصفة خاصة ، بل انه توجد عوامل عدة متلاحمة تؤثر في هذا التوزيع ، غير أن نسبة تأثير عامل معين تختلف من منطقة إلى أخرى .

1-3- العوامل الطبيعية :

يعتبر من العوامل الأكثر تأثيرا في العمران الريفي بمنطقة الدراسة من حيث التوزيع و النمو كما سبق الإشارة إلى ذلك ، كون الإنسان يميل نحو الاستيطان و التعمير بالمناطق المنبسطة إن لم تقهره ظروف معينة ، و من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في توزيع العمران الريفي بمنطقة الدراسة و من خلال ملاحظاتنا الميدانية يعتبر عامل التضاريس بما يضم من الارتفاع و الانحدار و التركيب الجيولوجي أهم عامل مؤثر بشكل كبير و مباشر في التوزيع المكاني و نمو ليس العمران الريفي فقط بل العمران ككل ، و الجدول التالي الموضح لنسبة الارتفاع بالولاية يمكن ان نستنتج منه بعض الملاحظات التي نلخصها فيما يلي :.

الجدول (32) : تصنيف التجمعات العمرانية الريفية وفق الارتفاع بالولاية .

الفئة	< 200م	200–500م	> 500م
النسبة	69,2%	23,1%	07,7%

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية 1/50000 .

- يقل حجم التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الريفية كلما ازددنا ارتفاعا ، حيث يشكل نسبة 69,2% بالمناطق التي لا يتجاوز الارتفاع بها 200م ، و هي التجمعات العمرانية الريفية الواقعة ضمن الأراضي المنبسطة لسهل متيجة على غرار بلديات الشبلي و بوعينان و العفرون و الشفة و واد العلايق و بني خليل ، كون الانحدار بها في معظم أراضيها يقل عن 3% .
- تنخفض نسبة عدد التجمعات العمرانية الريفية بأقدام الجبال التي يتراوح الارتفاع بها بين 200 و 500م ، فهي لا تتجاوز نسبة 23,1% ، و يتراوح الانحدار بها بين 3 و 12,5% ، و تبرز لنا في هذه الفئة بلدية عين الرمانة و الجبابرة .

تشكل لنا المناطق الجبلية التي يتجاوز ارتفاعها 500م و تزيد درجة الانحدار بها عن 12,5% الأقل عددا من حيث انتشار التجمعات العمرانية الريفية بها ، فنسبة ضمها لعدد القرى الريفية لا تتجاوز 7,7% ، و لا نجد ضمن هذه الفئة سوى بلديتين جبليتين بامتياز هما بلدية الشريعة السياحية و بلدية صوحان .

و مما سبق نستنتج ان التضاريس تلعب دورا موجها للعمران كون الإنسان يميل نحو الاستيطان حيث الأرض السهلة اللينة المساعدة على التعمير و ينفر من الأرض القاسية صعبة التعمير بها ، و بالتالي نجد معظم التجمعات العمرانية الريفية و غير الريفية بمنطقة الدراسة منتشرة حيث الأرض المنبسطة بسهل متيجة و القلة القليلة منها بالسفوح الشمالية للأطلس البليدي .

الخريطة (19): توزيع اهم التجمعات العمرانية بولاية البليدة تبعا للتضاريس 2020 .

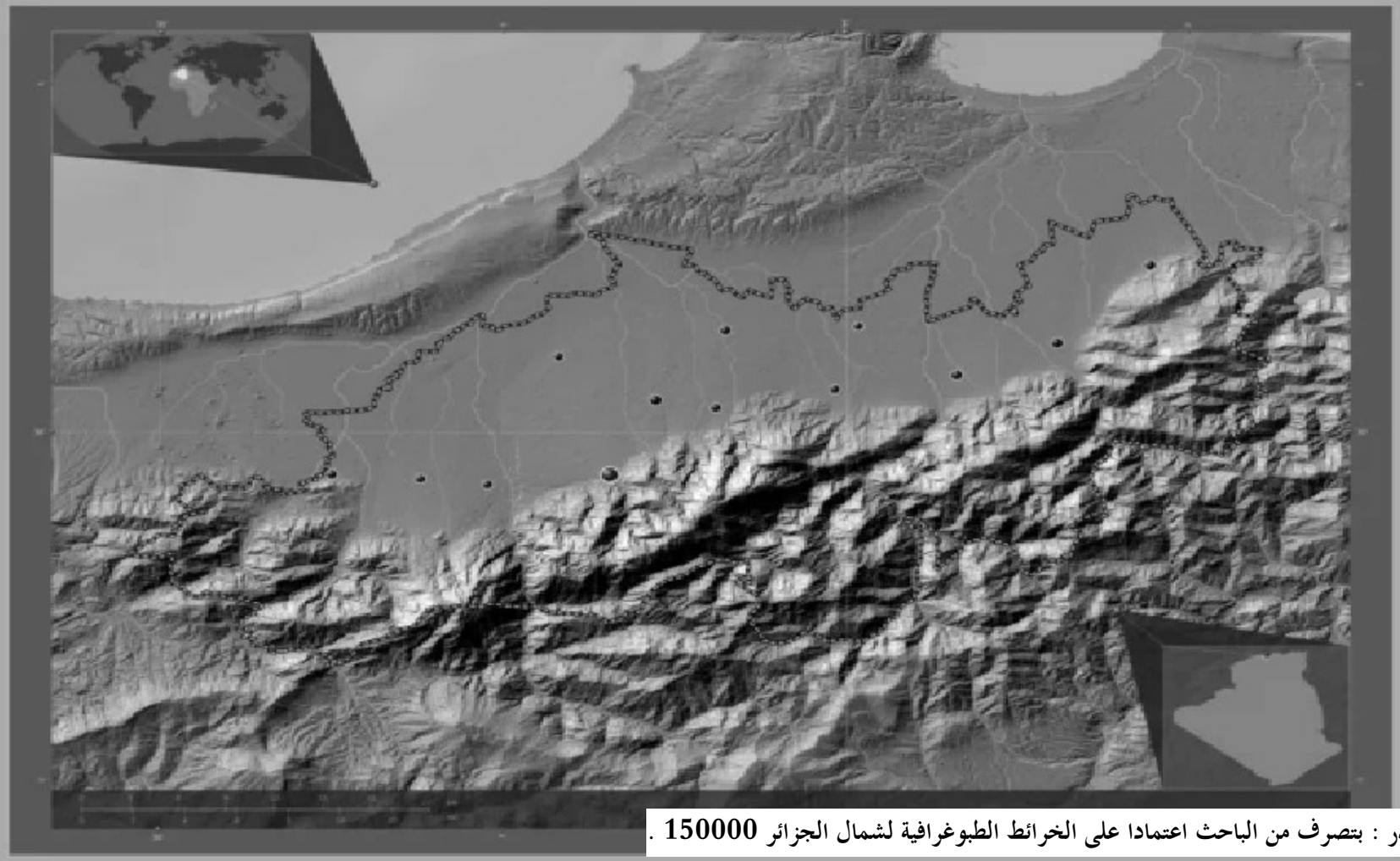

المصدر : بتصرف من الباحث اعتمادا على الخرائط الطبوغرافية لشمال الجزائر 150000 .

2-3- جاذبية المدن الكبرى :

المقصود بها في حالتنا هذه اقليم البليدة الكبرى و ولاية الجزائر و ولاية تيبازة كأقطاب حضرية كبيرة تساهم بطريقة ملفتة في استقطاب السكان من التجمعات العمرانية الريفية على وجه الخصوص لأجل تلبية حاجياتهم الضرورية من الخدمات الصحية و التعليمية و توفير مناصب الشغل .

عرفت ولاية البليدة نموا فطريا لتجمعاتها العمرانية سواء الحضرية او الريفية ، متباينة في اصولها العمرانية نتيجة عدة تراكمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و تاريخية كانت موجهة للنمو العمراني بصفة عامة ، لاسيما مع وقوعها الوسطي ضمن متروبول الجزائر ، مما جعل التمدد العمراني بها يخضع الى جذب من عدة محاور كبرى للحركة الرئيسية للتجمعات العمرانية ، و قد ساهمت عدة عوامل بالتحكم في التوجه العام للتمدد العمراني بولاية البليدة و المتمثل في شمال شرق-جنوب غرب من خلال ما توصلنا اليه سابقا بتحديد اتجاه الانتشار المجالي العمران الذي او من خلال الخريطة التالية التي مزجنا من خلالها بين اهم العوامل المؤثرة في توجيه التوسع العمراني و هي عامل التضاريس و شبكة الطرق و المحاور الكبرى و الوقوع ضمن متروبول الجزائر ، و لمعرفة اكثر لمدى النمو العمراني للولاية و اتجاهه و العوامل المؤثرة به قمنا بدراسة السياق التاريخي له و ربطه بالسياق العام للتمدد الحضري بمتروبول الجزائر ، لنستخلص اهم الملاحظات وفق ما يأتي :

- تتمدد و تتوسع ولاية البليدة عمرانيا باتجاه الجزائر نتيجة ما تمثله ولاية الجزائر كقطب جذب داخل المتروبول و خارجه لما تحتويه من هياكل اقتصادية و اجتماعية و سياسية ارتقت بها الى مصاف الاقطاب المتروبولية.
- ظهور عدة تجمعات عمرانية كبرى بالمناطق المنبسطة من سهل متيجة لا تفتأ ترتقي في الوقت القريب لأقطاب حضرية كبرى تساهم بطريقة كبيرة في تخفيض الضغط على اقليم البليدة بإمكانية استيعابها لمشاريع اقتصادية و سكنية و توفرها على اراضي زراعية خصبة .
- يطرح هذا التوسع وفق اتجاه شمال شرق مشكل الاعتداء على الاراضي الزراعية الخصبة لسهل متيجة ، مما يجعلنا امام تحدي المحافظة على البقية الباقية من السهل ليس بسنّ القوانين و لكن بتطبيقها .
- يشكل الاطلس البليدي جنوب الولاية ارتفاق طبيعي يحول دون توجع التعمير نحو الجنوب .

الخريطة(20) : التوسع العمراني و شبكة الطرق بمتروبول الجزائر 2010 .

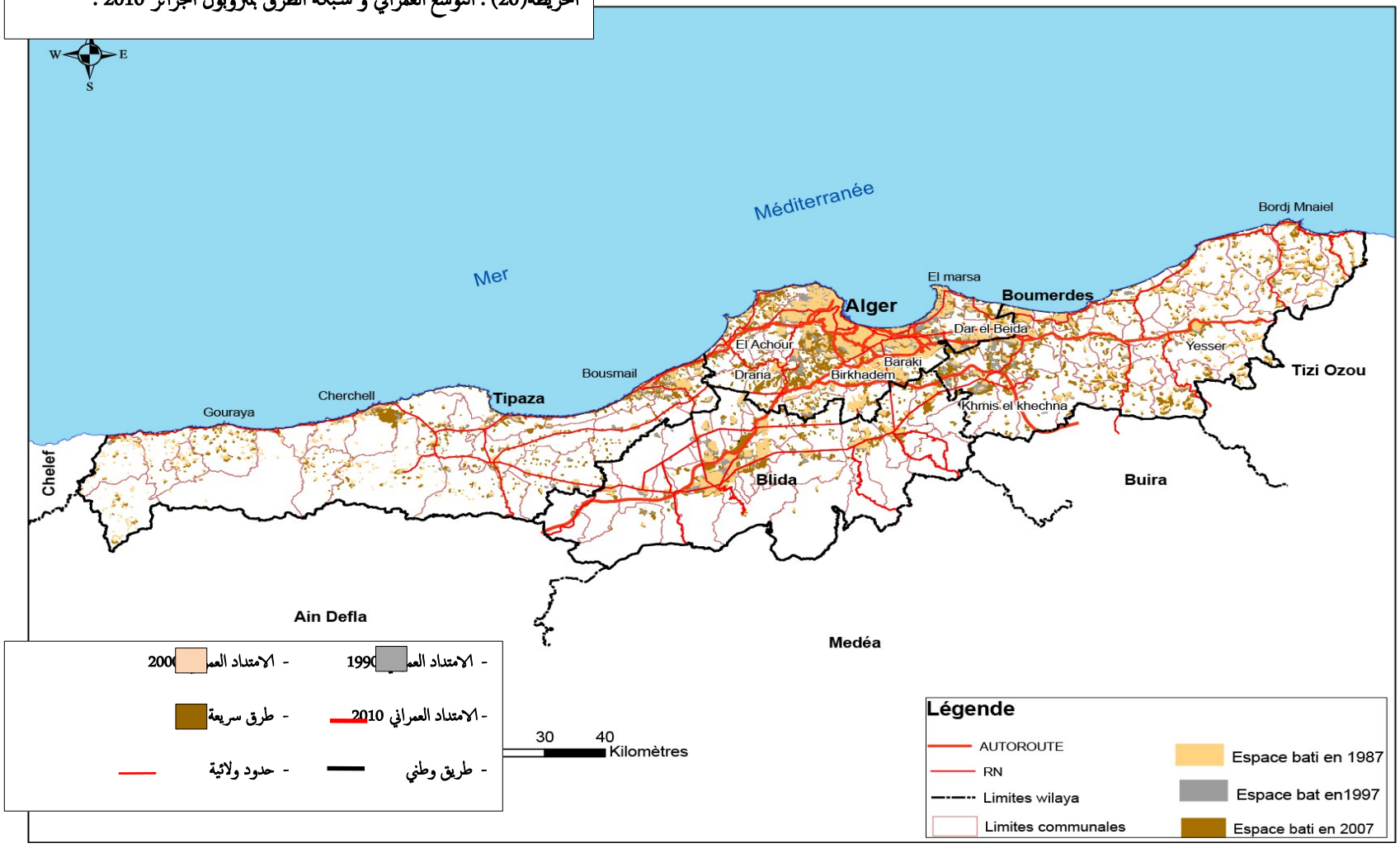

المصدر : بتصرف من الباحث اعتمادا على معطيات PDAU للولايات المعنية 2020 و **T.Medjad** Quelle métropolisation pour Alger? revue géographique des pays méditerranées.2015.p7

- هذا التمدد هو بالأساس وفق المحاور الكبرى لشبكة الطرق على غرار الطريق السيار و الطريق الوطني رقم 1 و الطريق الوطني رقم 11 الرابط بين اقليم البليدة الكبرى و بلدية الاربعاء ، و بالتالي هناك علاقة وطيدة بين النمو العمراني من جهة و الانتشار المجالي لشبكة الطرق من جهة اخرى ، و هذا ما نسعى للإجابة عليه فيما يلي ، و هذا ما يبرزه لنا جليا الشكل التالي رقم (02) .

الشكل (02) : التوسع العمراني بولاية البليدة 1940-2010 .

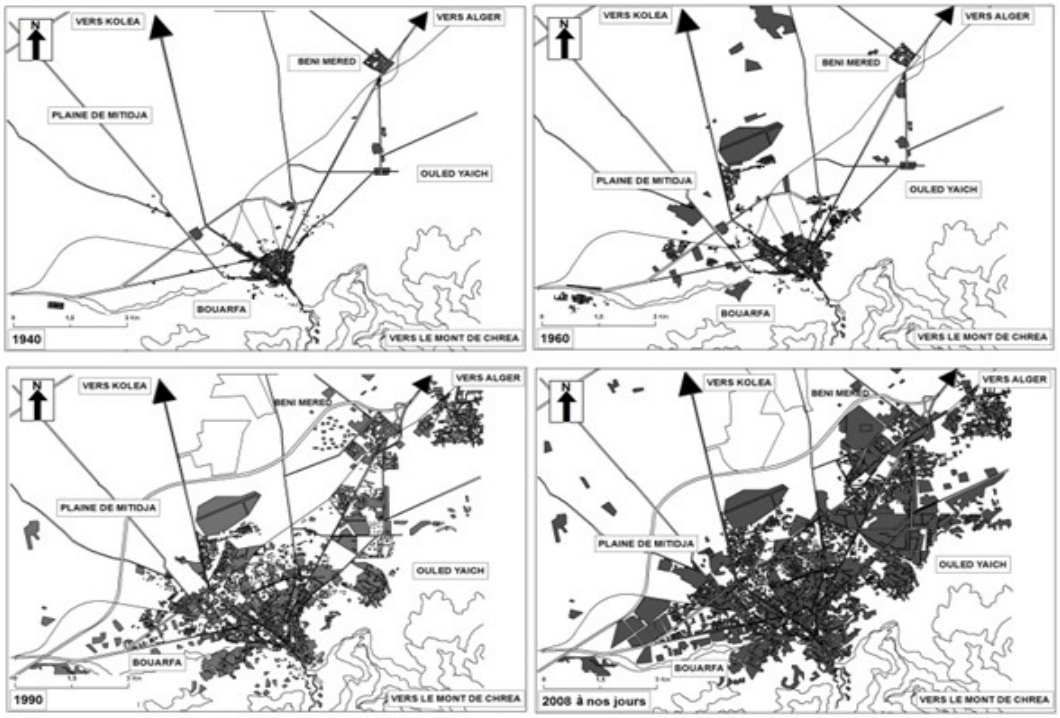

Source: Carte de l'Institut National de Cartographie et de télédétection (INCT), de 1940,1960,1990 et 2008.PUD 1960,PDAU 2004,PDAU 2010,(URBAB)
Carte actualisée et mise en forme: Auteurs,2020

1-2-3- العلاقة بين التركز السكاني و كثافة الطرق بالولاية :

تلعب شبكة الطرق دورا محورا في توجيه انتشار و توزيع التجمعات العمرانية الحضرية و الريفية على حد سواء ، و قد فرض علينا هذا ادراسة التركز السكاني بالتجمعات العمرانية بالولاية و ربطه بطريقة مباشرة مع كثافة

الطرق في محاولة منا التعرف لى مدى الارتباط الموجود بين الثنائية التركز السكاني-كثافة الطرق و هذا بحساب مدى الارتباط بينهما ، و لهذا الغرض اوردنا الجدول التالي :

الجدول (33) : الكثافة السكانية و كثافة الطرق بالولاية 2020 .

البلدية	المساحة (كم2)	تعداد السكاني (2018)	طول شبكة الطرق (كم)	الكثافة السكانية (ن/كم^2)	كثافة الطريق (كم/كم2)
البليدة	53,26	188 498	88,313	3539.1	1,66
بوعرفة	67,16	43 668	26,3	651.8	0,39
اولاد يعيش	14,02	142 832	31,423	10202.14	2,24
بني مراد	15,72	59 972	38,817	4000.45	2,47
الشريعة	80,89	1 433	57,95	17.91	0,72
العفرون	55,87	48 405	67,556	880.3	1,21
وادي جر	61,14	8 127	43,85	133.22	0,72
موزاية	83,9	62 552	72,795	745.55	0,87
شفة	48,11	45 389	61,54	945.60	1,28
عين الرمانة	101,38	16 770	48,36	166.03	0,48
بني تامو	24,67	63 292	36,215	2572.84	1,47
واد العلايق	55,53	50 038	63,256	909.10	1,14
بن خليل	43,63	39 829	58,83	930.23	1,35
بوفاريك	50,94	86 882	72,8	1739.6	1,43
الصومعة	27,75	45 554	40,89	1687.22	1,47
قرواو	18,01	25 999	29,984	1444.4	1,66
بوعينان	73,2	39 860	77,184	547.94	1,05
الشبلي	61,46	42 293	35,505	693.32	0,58
الاربعاء	85,25	120 139	64,624	1413.4	0,76
صوحان	64,5	712	50,4	11.12	0,78
أولاد سلامة	71,18	8 396	41,8	118.25	0,59
مفتاح	55,12	82 264	75,55	1495.7	1,37
الجبابرة	24,48	4 879	22,1	203.29	0,9
بوقرة	86,12	62 937	67,579	731.82	0,76
حمام ملوان	151,93	56 956	69,85	377.19	0,46

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2020 و مونوغرافية الولاية 2019 .

و قد توصلنا الى حساب معامل الارتباط (The correlation) بين الظاهرتين الجغرافيتين و المتمثلتين في التركز السكاني و كثافة الطرق بولاية البليدة –لاحظ الجدول التفصيلي بالملحق– وفق العلاقة الرياضية التالية :

$$C = \frac{\sum (xi - X)(yi - Y)}{\sqrt{\sum (xi - X)^2 (yi - Y)^2}}$$

حيث :

- C : معامل الارتباط بين الكثافة السكانية و كثافة الطرق .

- xi : الكثافة السكانية بولاية البليدة حسب البلديات تقديرات 2018 .

- X : المتوسط الحسابي للكثافة السكانية(نسمة/كلم^2) بالولاية : X = 1446 .

- yi : كثافة الطرق بولاية البليدة حسب البلديات 2019 .

- Y : المتوسط الحسابي لكثافة الطرق (كم/كم^2) بالولاية : Y = 1,11 .

فكانت قيمة معامل الارتباط بناءا على ما سبق C = 0,75 ، و هذا تعني ان هناك ارتباط قوي بين الكثافة السكانية و كثافة الطرق بالولاية .

3–3– العامل الأمني :

يساهم توفر الامن في اي منطقة من العالم في التواجد السكاني و العمراني من انعدامه ، و الجزائر عموما و منطقة الدراسة على وجه الخصوص ساهم العامل الأمني بها في التركز السكاني و العمراني في منطقة دون اخرى و في فترة دون اخرى .

كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية كلها موجهة نحو كيفية التحكم في المجال ، و بالتالي فهي ترمي الى الاستغلال ليس الامثل فقط بل الاقصى له بحيث يتماشى و سياستها العسكرية التوسعية ، و قد عملت فرنسا من الوهلة الاولى على تهجير السكان الاصليين و اقتلاعهم من اراضيهم نحو الجبال و المناطق الوعرة و غير الخصبة ، كما ساهمت كذلك في اقامة و تأصيل لبعض المراكز العمرانية خدمة لسياستها الاستعمارية و حاجاتها الاقتصادية ، مثل العفرون و الشفة و بوقرة و بوعينان .

عرفت الجزائر في تسعينيات القرن الماضي تدهورا امنيا خطيرا ، و قد عانت ولاية البليدة على وجه الخصوص من هذه المأساة الوطنية لاسيما في المناطق النائية منها ، و قد أثرت هذه الازمة الامنية ايّما تأثير على توزيع السكان و استقرارهم ، بل أجبرت سكان المناطق الريفية خاصة على ترك منازلهم و ارضهم نتيجة انعدام الامن ، فقد سجلت الهجرة الريفية بولاية البليدة "320000 نسمة بالفترة 1992-1995 و 35000 نسمة بالفترة 1996-1999"[1] .

4-3- العوامل الاقتصادية :

1-4-3- سهل متيجة :

يعتبر سهل متيجة من أخصب الأراضي الزراعية الجزائرية ، تبلغ مساحته حوالي 1400كم^2- لاحظ الخريطة التالية (21)- ، يشكل نسبة تفوق 40% من مساحة ولاية البليدة ، و نجد به حوالي 70% من التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة و هذا نتيجة توفر الاراضي الزراعية الخصبة و مصادر المياه ، بالإضافة إلى ضم منطقة الدراسة لجيوب مائية جوفية من ضمن الطبقة الهيدروغرافية الجوفية لسهل متيجة التي تساهم بطريقة فعالة في توفير مياه الشرب و الري و بالتالي تساعد بطريقة مباشرة على الاستقرار البشري .

الخريطة (21) : الموارد المائية بسهل متيجة .

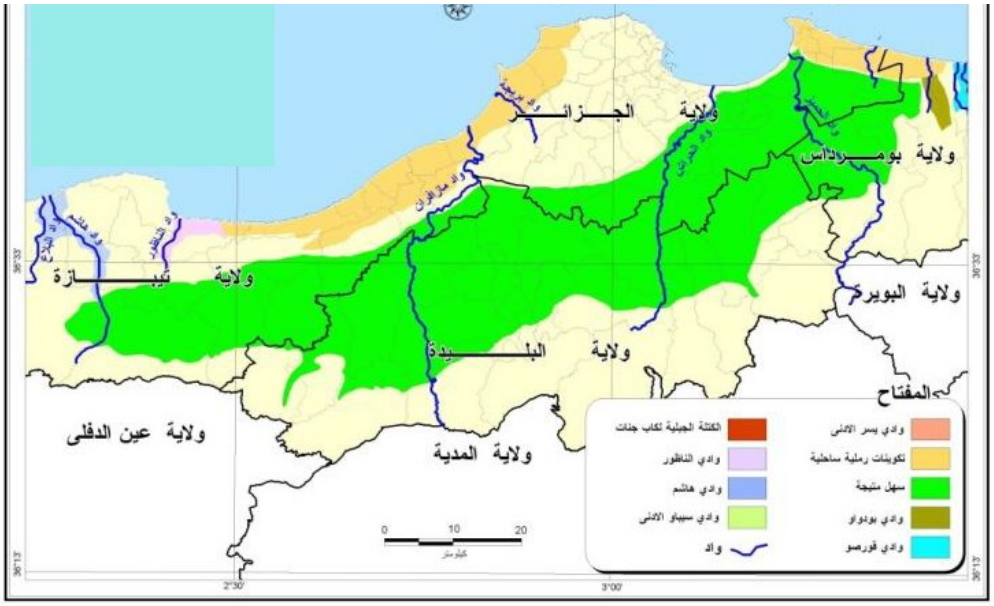

Source : SDAAM d'Alger, Mission I, Op.cit, p 111

زوزو رشيد . الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر . دكتوراه علم اجتماع التنمية . جامعة منتوري قسنطينة . الجزائر . 2008 . ص225 .

2-4-3- السياسات الزراعية :

ساهمت السياسات الزراعية منذ الاستقلال الى يومنا هذا في تركز و نمو المراكز العمرانية الريفية حول الأراضي الزراعية الخصبة ، بداية من سياسة الأرض لمن يخدمها ضمن قانون الثورة الزراعية و التي لعبت دورا بارزا في ارتباط الانسان بالأرض على الرغم من سلبياتها ، كما كان لقانون المستثمرات الفلاحية 1987دورا بارزا في نمو فطريات عمرانية داخل الاراضي الزراعية بعد ان عمل على تقسيم الاراضي الزراعية الكبرى على صغار الفلاحين ، بالإضافةإلى سياسة التجديد الريفي الحالية و ما نتج عنها من لعب دور ريادي في اعادة احياء المناطق الريفية و تطويرها و تنمية قدراتها ، و الهدف من هذه السياسة الأخيرة هو الانتقال من نظرة الفضاء اللاحق للمدينة الى الفضاء الخاص ، بالإضافة إلى المساهمة في احياء المناطق الريفية و تثبيت السكان بها ، و هذا لغرض احياء الريف و ايجاد السبل الكفيلة التي توفر على ارض الواقع توازنا إقليميا ملموسا ، و من أهم هذه السبل تسهيل الحصول على السكن الريفي و دعمه .

3-4-3- المناطق الصناعية و النشاطات :

يشغل القطاع الصناعي بمنطقة الدراسة نسبة 14,9%[1] من اليد العاملة ، و تتوزع بولاية البليدة عدة مؤسسات إنتاجية عمومية و خاصة ، حيث تحتوي الولاية على 7 مؤسسات عمومية تشغل 1670[2] عاملا ، في حين بلغ عدد المؤسسات الصناعية الخاصة المسجلة على مستوى ولاية البليدة بـ 2933[3] مؤسسة حيث تقوم بتشغيل 30670[4] عاملا .

الجدول (33) : توزيع عدد و مساحة المناطق الصناعية و النشاطات بولاية البليدة 2019 .

	الوضعية الى غاية 31/12/2019
● المناطق الصناعية	
- عددها	03
- المساحة الإجمالية	188 هكتار

● مناطق النشاطات - عددها - المساحة الإجمالية	08 92.07 هكتار

المصدر : منوغرافية الولاية 2020 . ص34 .

(1)،(2)،(3)،(4): مونوغرافية الولاية 2020 . ص33 .

و اهم المؤسسات الصناعية العمومية نجد :

- مؤسسة إنتاج الاسمنت و الاميونت بمفتاح بطاقة إنتاج مليون طن من الاسمنت سنويا .
- مؤسسة انتاج العصير بالبليدة بطاقة إنتاج 4500[1] طن سنويا .
- المؤسسة الوطنية للالكترونيات فرع البليدة بطاقة إنتاج 100 ألف[2] وحدة سنويا .

بالإضافة إلى أهم مناطق النشاطات[3] المتمثلة في :

- منطقة النشاطات لبلدية عين الرمانة ذات مساحة 11هـ .
- منطقة النشاطات لبلدية اولاد يعيش ذات مساحة 34هـ .
- منطقة النشاطات لبلدية الأربعاء ذات مساحة 7هـ .
- منطقة النشاطات لبلدية البليدة ذات مساحة 18هـ .
- منطقة النشاطات لبلدية بوعينان ذات مساحة 15هـ .

كل هذه الامكانات الاقتصادية تساهم في استقطاب و استقرار السكان كما تبين لنا من خلال انجازنا للاستبيان على عينة من منطقة الدراسة ، حيث وجدنا نسبة 10% فقط من اليد العاملة الشغيلة المعنية بالمسح الميداني تشتغل خارج ولاية البليدة في حين النسبة الباقية تزاول عملها داخل الولاية منها 41,75% داخل مركز التجمع –لاحظ الجدول التالي و الشكل المرافق له– .

الجدول (34) : توزيع حجم العينة حسب مكان العمل .

مكان العمل	مركز التجمع	خارج التجمع	خارج البلدية	خارج الولاية	المجموع
العدد	167	97	96	40	400

النسبة %	41,75	24,25	24	10	100

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

(1)،(2): الموقع الرسمي لولاية البليدة . تاريخ الاطلاع ديسمبر 2020 .

(3) : حساب المساحة من طرف الباحث اعتمادا على الزيارات الميدانية و خرائط google . earth .

الشكل البياني (52) توزيع حجم العينة حسب مكان العمل.

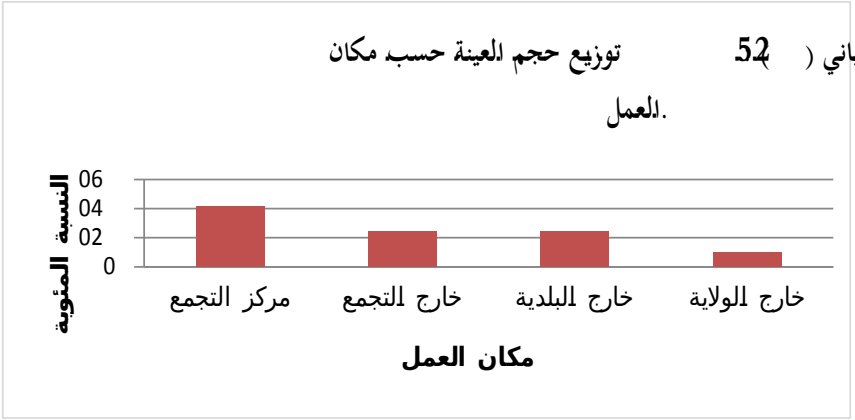

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

5-3- النمو السكاني بالولاية بين الاحصاءين 2008-2018 :

يعتبر النمو السكاني اهم عامل محدد لنمو حجم و عدد التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة ، فمن خلال الجدول التالي الموضح لعدد السكان و التجمعات العمرانية الريفية 2008 - 2018 و الرسم البياني المرافق له وربط هذا كله مع كثافة القرى و متوسط حجمها السكاني اتضح لنا ما يلي :

الجدول (35) : التباين في عدد سكان التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة 2008 – 2018 .

الرقم	البلدية	عدد السكان الريفيين 2008	عدد السكان الريفيين 2018	عدد ت ع ر 2008	عدد ت ع ر 2018
1	مفتاح	15344	19702	5	7
2	الجبابرة	3403	4370	4	4
3	الاربعاء	10249	13160	3	4
4	صوحان	260	334	1	1
5	بوقرة	2624	3369	1	1
6	اولاد سلامة	1718	2206	2	2
7	حمام ملوان	6076	7802	3	4

8	بوعينان	13473	17300	3	3
9	الشبلي	29660	38084	5	4
10	بوفاريك	6930	8898	2	1
11	الصومعة	2000	2568	1	0
12	بني مراد	1654	2124	1	1
13	الشريعة	783	1005	1	1
14	البليدة	2123	2726	2	2
15	بوعرفة	873	1121	1	0
16	واد العلايق	28595	36718	5	5
17	بني خليل	29404	37755	4	4
18	موزاية	12239	15715	2	2
19	الشفة	15682	20136	2	2
20	عين الرمانة	12529	16088	4	3
21	العفرون	7391	9490	2	3
22	واد جر	6543	8401	3	3
المجموع		209553	269072	53	61

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 .

الشكل البياني (52) نمو سكان الريف بمنطقة الدراسة 8002 8102

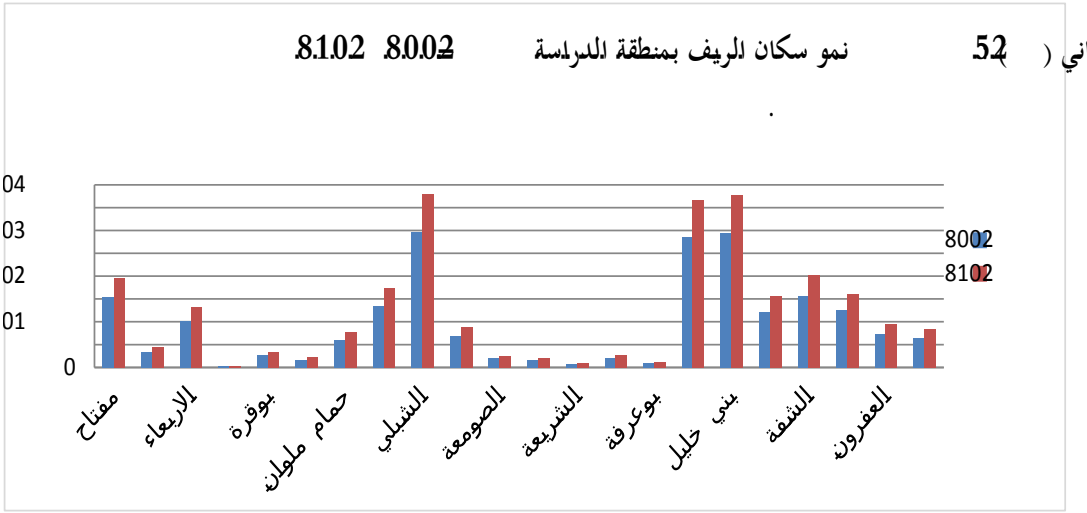

المصدر : من انجاز الباحث .

الشكل البياني (62) نمو عدد التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة 8002 . 8102

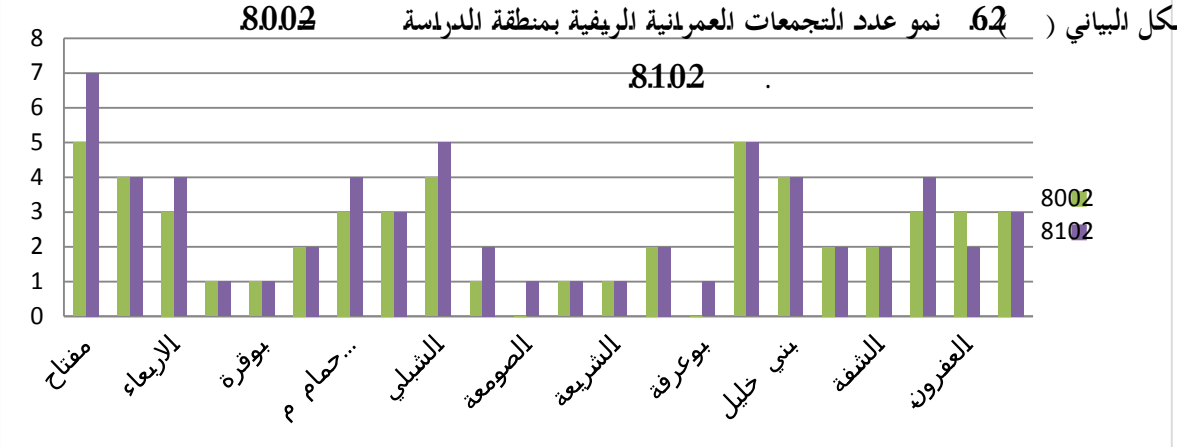

المصدر : من انجاز الباحث .

خلاصة الفصل :

توصلنا من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة الى الخلاصات التالية :

- يأخذ نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة نمط المتقارب العشوائي ، فهو **متقارب** في المسافة الفاصلة بين التجمعات العمرانية الريفية و **عشوائي** في انتشاره المجالي الذي يخضع لعدة عوامل متداخلة اسهمت في تحديد نمط انتشاره اهمها العوامل الطبيعية و التاريخية و الاقتصادية .
- اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية بالولاية هو شمال شرق–جنوب غرب ، و هذا يساعدنا على الاستباق الزمني و الاستشراف المستقبلي في اعداد المخططات العمرانية المستدامة الأكثر نجاعة ، و التحضير لظهور القرى الخدمية و القرى الاساس بل و المدن الصغيرة و المتوسطة على المدى القريب و المتوسط ثم البعيد على طول خط هذا الانتشار و الاستغلال الامثل للإمكانات المتاحة مع الحفاظ عليها كميراث للأجيال القادمة .
- يبلغ نصف قطر الدائرة المعيارية بالجزء الشرقي من منطقة الدراسة 13,5كلم و بالجزء الغربي 12كلم ، و بالتالي فتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الشرقي اكثر تشتتا و انحرافا عن المتوسط المكاني مقارنة بالجزء الغربي الذي يميل به توزيع التجمعات العمرانية الريفية إلى التركز اجمالا و يعود هذا إلى عدة عوامل طبيعية و تاريخية على وجه الخصوص .

: تمهيد

تهدف كل المخططات التنموية المحلية او الاقليمية الى وضع تصور مستقبلي للتجمعات العمرانية نمطا و توزيعا من اجل الوصول الى تحقيق تنمية عمرانية مستدامة ، و هذا بتنسيق الجهود التنموية بين التجمعات العمرانية الحضرية و الريفية من خلال دراسة و تحليل الأهمية النسبية للتجمعات العمرانية الريفية و ابراز مدى امكانية نمو هذه التجمعات العمرانية الريفية ، مما ينجم عليه التعرف على وظيفة المتصل الريفي – الحضري عند أطراف المدن الكبرى (ولاية البليدة في حالتنا هذه) حيث النمو الحضري المتزايد المطرد سيساعد على سرعة احتواء المجتمعات العمرانية الريفية على حدود المدن البرى و ابتلاع هذه الأخيرة لها ، و من ثم تصبح هذه المناطق بمثابة نسيج عشوائي داخل المدينة أو على أطرافها .

لهذا جاءت اهمية التعرف و تشريح واقع الحال للمجال الريفي بولاية البليدة تصنيفا و توزيعا و ثقلا تنمويا في فصلنا هذا من اجل استشراف المستقبل و تحديد امكانية نمو اقاليم عمرانية ريفية دون غيرها بناءا عما تمتلكه من مقومات طبيعية و بشرية و اقتصادية ، و هذا يفيدنا ايّما افادة في وضع تصور مستقبلي ناجع و تخطيط تنموي صائب يسمح بالمساهمة في التسطير لتنمية وطنية ريفية مستديمة .

1– المعايير المعتمدة في تحديد الأهمية النسبية بالولاية :

لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية و مدى التباين في توزيع الامكانيات التنموية بين مختلف التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة ، و لتأكيد ذلك كميا و احصائيا اعتمدنا على عدة معايير لتحديد و تقويم الأهمية النسبية أو الثقل و الوزن التنموي للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة ، حيث يكون مجمل مجموع نقاط المعايير الكلي هو 100 درجة أو نقطة[1] ، و هي كما يأتي :

---

(1) : و قد أشار إلى ذلك أكثر من باحث و مهتم بدراسة المخططات التنموية للقرى و التجمعات العمرانية الريفية على غرار :

- البهنساوي احمد علي سليم . معايير تحديد الأهمية النسبية و الدور الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية في إطار المخططات الإقليمية . كلية الهندسة . جامعة الأزهر . مجهول السنة . ص5و6 .
- بوحليقة عبد العزيز . بحث إمكانية نمو الهجر ضمن إقليم محافظة بقيق . المملكة العربية السعودية . 2001 .
- جار الله احمد الجار الله . نموذج كمي لتحديد إمكانية نمو المستوطنات الريفية في المملكة العربية السعودية . إقليم بقيق . دراسة تطبيقية . المجلة العربية للعلوم الإنسانية . الكويت . العدد 46 . ص7 .

1-1- معيار الوزن السكاني :

يتباين عدد سكان منطقة الدراسة من تجمع عمراني ريفي إلى أخر كما سبق الإشارة إليه ، حيث ظهر لنا في تحليلنا تجمعات عمرانية ريفية نووية لا يتجاوز عدد سكانها 2000 نسمة منتشرة بمنطقة الدراسة انتشارا فطريا مشتتا إلى تجمعات عمرانية ريفية أخرى كبيرة عدد السكان تكون عادة مراكز بلدية و خدمية ، على غرار مركز بلدية الشبلي و بني خليل و التجمع العمراني الريفي الحساينية من بلدية بوعينان .

هذا التباين في عدد السكان بالتجمعات العمرانية الريفية سيوجد نوع من التباين كذلك بالثقل التنموي لها ، بل سيكون في بعض الأحيان هو الفارق كون السكان هو الرأسمال الحقيقي و هو الوسيلة و الهدف من تنمية مستدامة ، منحناه اكبر قيمة من ضمن كل المعايير التي سيتم دراستها بـ 30 درجة ، يتم حساب هذا المعيار وفق العلاقة التالية :

معيار الوزن السكاني = عدد سكان تجمع عمراني ريفي ما / عدد سكان اكبر تجمع ريفي بمنطقة الدراسة × 30.

تمكنا بعدها من انجاز الجدول التالي .

الجدول (36) : معيار الثقل السكاني بالتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	عدد السكان 2018	قيمة معيار الوزن السكاني	البلدية	التجمع العمراني الريفي	عدد السكان 2018	قيمة معيار الوزن السكاني
مفتاح	– المهادة	500	0,75	بوفاريك	– سيدي عياد	2000	3
	– أولاد حناش	500	0,75		– سويداني بوجمعة	3000	4,5
	– البور	500	0,75	الصومعة	– حي السعادة	2000	3
	– السواكرية	8000	12	بني مراد	– حي كريتلي	2000	3
	– زيان	1000	1,5	الشريعة	– الشريعة	1000	1,5
	– سيدي حماد	3000	4,5	البليدة	– مرامان	1000	1,5
	– زروالة	3500	5,25		– سيدي موسى	1000	1,5
الجبابرة	– الجبابرة	1500	2,25	بوعرفة	– مناطق تبعثر	1000	1,5
	– الجبابرة العليا	1000	1,5	واد العلايق	– بن صالح	11000	16,5

	– أولاد علي	500	0,75		– حوش ماريكان	3000	4,5
	– غاليس سياخن	1000	1,5		– حوش الخروب	3000	4,5
الأربعاء	– صحراوي	1000	1,5		– قرقور	6000	9
	– بلعوادي	5000	7,5		– الحي البلدي	500	0,75
	– بن دالي	4000	6	بني خليل	– بني خليل	10000	15
	– إسماعيل رابح	2000	3		– بن شعبان	11000	16,5
صوحان	– صوحان	334	0,501		– بن حمداني	6000	9
بوقرة	– لبعازيز	4000	6		– الرميلي	3000	4,5
أولاد	– الرميلي	1000	1,5	موزاية	– بني شقران	11000	16,5
سلامة	– مراكشي	500	0,75		– الحوش الكبير	4000	6
حمام	– حمام ملوان	3000	4,5	الشفة	– سيدي مداني	11000	16,5
ملوان	– تحامولت	500	0,75		– أهل الثنية	6000	9
	– المقطع الأزرق	2000	3	العفرون	– بورومي	5000	7,5
	– الحي الجديد	500	0,75		– بني جمعة	3000	4,5
بوعينان	– عمروصة	4000	6	عين الرمانة	– عين الرمانة	4000	6
	– الحساينية	11000	16,5		– الريحان	5000	7,5
	– ملاحة	1500	2,25		– برج الأمير	3000	4,5
الشبلي	– الشبلي	20000	30		– النحاوة	1000	1,5
	– أولاد خدوم	6000	9	واد جر	– واد جر	6000	9
	– بن رمضان	3000	4,5		– معاييف	1000	1,5
	– تابينات	3000	4,5		– القرية	1000	1,5
	– حوش معصومة	1000	1,5				

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية ONS و منوغرافية الولاية 2020 .

مع ملاحظة أن اكبر تجمع ريفي بمنطقة الدراسة سكانا هو التجمع العمراني الريفي لمركز الشبلي من البلدية ذاتها ، و الذي قدر عدد سكانه بـ 20.000 نسمة إحصاء 2018 ، و بالتالي تكون اكبر قيمة لمعيار الوزن السكاني هي بمركز الشبلي (30 درجة) .

الصورة (2) : مركز بلدية الشبلي نمو عمراني مستمر منذ تأسيسها سنة 1845 إلى يومنا هذا .

المصدر : من انجاز الباحث 2022 .

2-1- معيار الموقع الجغرافي :

تقع ولاية البليدة بالإقليم الشمالي الأوسط من الجزائر ، تبعد عن عاصمة القطر بمسافة لا تتجاوز 50كم ، فهي تتوسط ولايات الإقليم الشمالي الأوسط ، يحدها شمالا الجزائر العاصمة و تيبازة و غربا عين الدفلى و جنوبا المدية و شرقا بومرداس و البويرة ، و بالتالي فموقعها متميز جدا ضمن إقليمها ، هذا طبعا سيمنحها أسبقية تنموية تنعكس على تجمعاتها العمرانية ، و في حالتنا هذه الريفية منها .

و الملاحظ كذلك أن المجال الجغرافي للولاية تتوزع تضاريسه بين سهل متيجة من جهة و مرتفعات ساحل الجزائر و الأطلس البليدي من جهة أخرى ، حيث يكاد يتقاسم سهل متيجة و الأطلس البليدي نفس النسبة المغطاة من المجال الجغرافي للولاية بنسبة تفوق 40% لكل منهما ، و من جهة أخرى نجد أن أكثر من نصف التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة تنتشر بسهل متيجة على وجه الخصوص – لاحظ الجدول التالي – و نتيجة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في تحديد الثقل التنموي لأي منطقة جغرافية فقد تم إعطاء هذا المعيار قيمة 10 نقاط ، موزعة حسب الخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة كما يلي :

- موقع سهلي منبسط (سهل متيجة) من الصنف الأول : 10 نقاط .
- نسبة أراضي البلدية و التجمع العمراني الريفي من الصنف الثاني : 07 نقاط .
- نسبة أراضي البلدية و التجمع العمراني الريفي من الصنف الثالث : 03 نقاط .
- نسبة أراضي البلدية و التجمع العمراني الريفي جبلية 100% : 01 نقطة .

و حصرنا المعطيات الإحصائية المتوصل إليها وفق الجدول التالي .

الجدول (37) : أصناف الانحدارات ببلديات الولاية .

البلديات	أصناف الانحدارات			
	0–3%	**3–12,5%**	**12,5–25%**	**25%+**
البلديات السهلية				
البلديات السفحية				
البلديات الجبلية				

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليمية 2018 .

و تكون التجمعات العمرانية الريفية السهلية تملك اكبر قيمة لمعيار الموقع الجغرافي و المقدر حسب ما سبق بـ 10 درجات ، و بالتالي نتج لنا الجدول التالي رقم (38) الموضح لمقدار المعيار الجغرافي موزع حسب التجمعات العمرانية الريفية لمنطقة الدراسة .

الجدول (38) : معيار الموقع الجغرافي بالتجمعات العمرانية الريفية من الولاية .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	قيمة معيار الموقع الجغرافي	البلدية	التجمع العمراني الريفي	قيمة معيار الموقع الجغرافي
مفتاح	– المهادة	10	بوفاريك	– سيدي عياد	10
	– أولاد حناش	10		– سويداني بوجمعة	10
	– البور	10	الصومعة	– حي السعادة	10
	– السواكرية	10	بني مراد	– حي كريتلي	10
	– زيان	7	الشريعة	– الشريعة	1
	– سيدي حماد	7	البليدة	– مرامان	10
	– زروالة	3		– سيدي موسى	10
الجبابرة	– الجبابرة	3	بوعرفة	– مناطق تبعثر	3
	– الجبابرة العليا	3	واد العلايق	– بن صالح	10
	– أولاد علي	3		– حوش ماريكان	10
	– غاليس سياخن	3		– حوش الخروب	10
الأربعاء	– صحراوي	10		– قرقور	10
	– بلعوادي	10		– الحي البلدي	10
	– بن دالي	10	بني خليل	– بني خليل	10
	– إسماعيل رابح	10		– بن شعبان	10
صوحان	– صوحان	1		– بن حمداني	10
بوقرة	– لبعازيز	10		– الرميلي	10
أولاد سلامة	– الرميلي	7	موزاية	– بني شقران	7
	– مراكشي	3		– الحوش الكبير	10
حمام ملوان	– حمام ملوان	3	الشفة	– سيدي مداني	7
	– تحاملت	3		– أهل الثنية	10
	– المقطع الأزرق	3	العفرون	– بورومي	10
	– الحي الجديد	3		– بني جمعة	10
بوينان	– عمروصة	10	عين الرمانة	– عين الرمانة	3
	– الحساينية	7		– الريحان	7
	– ملاحة	3		– برج الأمير	7
الشبلي	– الشبلي	10		– النحاوة	10
	– أولاد خدوم	10	واد جر	– واد جر	7
	– بن رمضان	10		– معاييف	3
	– تابينات	7		– القرية	3
	– حوش معصومة	10			

المصدر : من انجاز الباحث (العمل الميداني) 2022 .

3-1- معيار نوعية الطرق (معيار الولوجية) :

يساعدنا هذا المعيار في التعرف على إمكانية التجمعات العمرانية الريفية من اتصالها و ربطها بالمجال الجغرافي الذي تنتمي إليه و المحيط بها ، و بالتالي فهذا المعيار يلعب دورا كبيرا في التعرف على مدى فك العزلة من دونها بمنطقة الدراسة ضمن المجال الإقليمي المحيط ، لهذا نجده مذكور عند بعض الباحثين و المهتمين تحت اسم معيار فك العزلة ، حيث ستظهر لنا تجمعات عمرانية ريفية تقع على محاور الطرق الكبرى و التي يسهل الولوج إليها ، مثل التجمع العمراني الريفي سيدي مداني من بلدية الشفة و التجمع العمراني الريفي السواكرية من بلدية مفتاح ، بالإضافة إلى التجمعين الريفيين عين الرمانة و الريحان من البلدية ذاتها ، الواقعة في مجملها بمحاذاة الطريق السيار و قد رفع من معيار الولوجية لديها ، و من جهة أخرى نجد تجمعات عمرانية ريفية أخرى نووية و مبعثرة الانتشار المجالي يصعب بمكان الولوج و الوصول إليها ، و قد وقفنا على النقطة السوداء لنوعية الطرق بمنطقة الدراسة ، لهذا قومّنا هذا المعيار بـ 10 نقاط ، موزعة كما يلي :

- الطرق الموصلة للتجمع العمراني الريفي معبدة 100% : 10 نقاط .
- الطرق الموصلة للتجمع العمراني الريفي معبدة بنسبة 50% : 05 نقاط .
- الطرق الموصلة للتجمع العمراني الريفي معبدة بنسبة اقل من 50% : 02 نقطة .
- لا توجد طرق معبدة : 01 نقطة .

و قد لاحظنا انعدام وجود بلدية من بلديات منطقة الدراسة بها بنسبة 100% من الطرق المعبدة ، بل و إن وجدت تلك المعبدة بنسبة 50% فهي رديئة و متهرئة .

الجدول (39) : معيار الولوجية بالتجمعات العمرانية الريفية من الولاية .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	قيمة معيار الولوجية	البلدية	التجمع العمراني الريفي	قيمة معيار الولوجية
مفتاح	– المهادة	1	بوفاريك	– سيدي عياد	2
	– أولاد حناش	2		– سويداني بوجمعة	5
	– البور	5	الصومعة	– حي السعادة	5
	– السواكرية	5	بني مراد	– حي كريتلي	5
	– زيان	2	الشريعة	– الشريعة	5
	– سيدي حماد	2	البليدة	– مرامان	2
	– زروالة	5		– سيدي موسى	2
الجبابرة	– الجبابرة	2	بوعرفة	– مناطق تبعثر	2
	– الجبابرة العليا	2	واد العلايق	– بن صالح	5
	– أولاد علي	2		– حوش ماريكان	5
	– غاليس سياخن	2		– حوش الخروب	5
الأربعاء	– صحراوي	5		– قرقور	5
	– بلعوادي	5		– الحي البلدي	5
	– بن دالي	5	بني خليل	– بني خليل	5
	– إسماعيل رابح	5		– بن شعبان	5
صوحان	– صوحان	5		– بن حمداني	5
بوقرة	– لبعازيز	5		– الرميلي	5
أولاد سلامة	– الرميلي	5	موزاية	– بني شقران	5
	– مراكشي	2		– الحوش الكبير	5
حمام ملوان	– حمام ملوان	5	الشفة	– سيدي مداني	5
	– تحامولت	5		– أهل الثنية	5
	– المقطع الأزرق	5	العفرون	– بورومي	5
	– الحي الجديد	5		– بني جمعة	5
بوينان	– عمروصة	5	عين الرمانة	– عين الرمانة	2
	– الحساينية	2		– الريحان	5
	– ملاحة	2		– برج الأمير	5
الشبلي	– الشبلي	5		– النحاوة	2
	– أولاد خدوم	5	واد جر	– واد جر	5
	– بن رمضان	5		– معاييف	5
	– تابينات	5		– القرية	5
	– حوش معصومة	5			

المصدر : من انجاز الباحث (العمل الميداني) 2022 .

اللوحة (6) : أوجه تباين معيار الولوجية بين التجمعات العمرانية الريفية من منطقة الدراسة 2022 .

الطريق المهترئ بالتجمع العمراني الريفي سيدي موسى	**طرق غير مسلفتة بالتجمع العمراني الريفي الجبابرة**
سيدي مداني بمحاذاة الطريق الوطني رقم (1)	**المدخل الرئيسي بحوش معصومة**

المصدر : من انجاز الباحث 2022 .

4-1- معيار توفر الهياكل القاعدية :

تتعدد الخدمات الضرورية لاستقرار السكان من خدمات تعليمية إلى صحية و دينية و أمنية و إدارية ، كل هذا يساهم بطريقة مباشرة في استقرار السكان و يشجعهم على ممارسة نشاطاتهم اليومية ، و منه تعتبر الخدمات من أهم العوامل المساعدة على استقرار السكان بمنطقة ما و منطقة دراستنا أهم مثال على ذلك ، و قد قسمنا الخدمات التي يرجى توفرها من حيث النوع إلى عشرة أنواع موزعة كما يوضحه الجدول التالي رقم (40) ، و قد منحنا كل نوع من الخدمات (2) درجتين لنتحصل في الأخير على قيمة 20 درجة لمعيار توفر الخدمات ، و هذا إيمانا منا بأهميتها التنموية ،

الجدول (40) : توزيع قيمة معيار الهياكل القاعدية حسب النوع .

نوع الخدمة	البريد	المسجد	المدرسة	السوق	عيادة	مركز شرطة	مركز ثقافي	متوسطة أو ثانوية	بلدية أو فرع بلدي	الربط بالشبكات	المجموع
قيمتها	02	02	02	02	02	02	02	02	02	02	20

المصدر : من انجاز الباحث (العمل الميداني) 2022 .

و يتم حساب هذا المعيار وفق ما يلي :

معيار توفر الهياكل القاعدية = توفر الخدمات في تجمع عمراني ريفي ما / اكبر عدد لتجمع الخدمات بمنطقة الدراسة ×20 .

و بناءا على الاستبيان المنجز في هذا الصدد و الذي هدفنا من خلاله إلى التعرف أكثر على مدى توفر الخدمات من دونه بمنطقة الدراسة لاسيما الخدمات التعليمية و الصحية و الأمنية و الإدارية ، فقد توصلنا إلى نسبة 65% من حجم العينة المدروسة أبدت عدم كفاية مختلف الخدمات ففيما يخص الخدمات التعليمية المتمثلة في المؤسسات التعليمية حصرنا النتائج بالجدول التالي و الشكل البياني المرافق له :

الجدول (41) : رأي المواطنين في مدى كفاية المؤسسات التعليمية حسب العينة المدروسة 2022 .

المؤسسات التعليمية	الذكور		الاناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
كافية	60	33,33	80	36,36	140	35
غير كافية	120	66,67	140	63,64	260	65
المجموع	180	45%	220	55%	400	100%

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

الشكل البياني (72) رأي المواطنين في مدى كفاية المؤسسات التعليمية بإقليم العينة المدروسة 2022

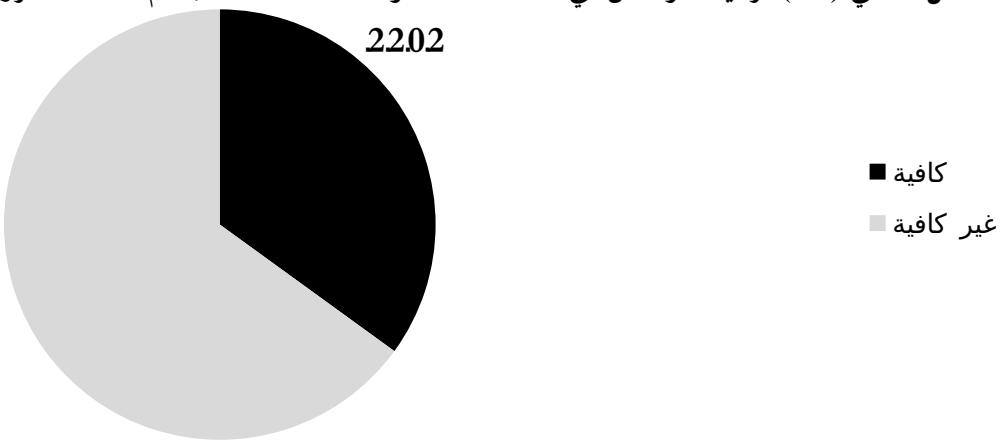

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

و من جهة أخرى فقد أبدى بنسبة تقارب 80% من حجم العينة المدروسة بعدم تلبية حاجيات السكان الصحية من طرف الهياكل الصحية المتوفرة ، و بالتالي التنقل إما إلى إقليم الولاية أو إلى اقرب هيكل صحي ، و هذا يشكل عبئا على الهياكل الصحية للتجمعات العمرانية الأخرى من جهة ، و من جهة ثانية عبئا على السكان و يزيد من معاناتهم الصحية –لاحظ الجدول التالي و الشكل البياني المرافق له .

الجدول (42) : رأي المواطنين في مدى كفاية الهياكل الصحية بإقليم العينة المدروسة 2022 .

الهياكل الصحية	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
كافية	44	24,44	37	16,82	81	20,25
غير كافية	136	75,56	183	83,18	319	79,75
المجموع	180	45%	220	55%	400	100%

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

الشكل البياني (82) رأي المواطنين في مدى كفاية الهياكل الصحية بإقليم العينة المدروسة 2022 .

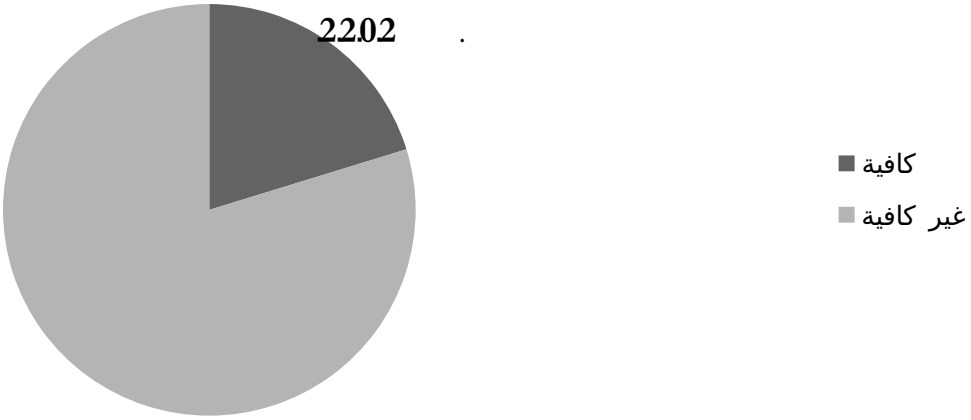

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المسح الميداني 2022 .

و الأمر الوحيد الذي أشارت إليه العينة على كفايته و تلبيته بنسبة كبيرة مساوية إلى 86,75% هو الربط بمختلف الشبكات و المتمثلة في شبكات الماء و الكهرباء و الغاز و الصرف الصحي ، و هي نسبة قاربت مثيلتها على مستوى الولاية 93,4% للغاز ونسبة 99,9 للكهرباء و نسبة 90,1% للمياه[1] .

الملاحظ عموما هو ضعف في حجم الخدمات المقدمة على مستوى منطقة الدراسة باستثناء بعض المراكز العمرانية البلدية على غرار مراكز بلدية حمام ملوان و الشبلي و واد جر و عين الرمانة ، بالإضافة إلى التجمع العمراني الريفي الحساينية من بلدية بوعينان و سيدي مداني من بلدية الشفة و بني شقران من بلدية موزاية ، و التي سجلنا بها اكبر قيمة لمعيار الخدمات ، و قد حصرنا النتائج المتوصل إليها فيما يلي :

(1) : منوغرافية الولاية 2020 . ص15-17 .

الجدول (43) : معيار توفر الهياكل القاعدية بالتجمعات العمرانية الريفية من الولاية .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	قيمة معيار توفر الخدمات	البلدية	التجمع العمراني الريفي	قيمة معيار توفر الخدمات
مفتاح	– المهادة	1,33	بوفاريك	– سيدي عياد	4,00
	– أولاد حناش	6,67		– سويداني بوجمعة	9,33
	– البور	4,00	الصومعة	– حي السعادة	9,33
	– السواكرية	17,33	بني مراد	– حي كريتلي	9,33
	– زيان	9,33	الشريعة	– الشريعة	17,33
	– سيدي حماد	17,33	البليدة	– مرامان	6,67
	– زروالة	14,67		– سيدي موسى	1,33
الجبابرة	– الجبابرة	17,33	بوعرفة	– مناطق تبعثر	0,00
	– الجبابرة العليا	4,00	واد العلايق	– بن صالح	12,00
	– أولاد علي	4,00		– حوش ماريكان	1,33
	– غاليس سياخن	6,67		– حوش الخروب	1,33
الأربعاء	– صحراوي	6,67		– قرقور	14,67
	– بلعوادي	6,67		– الحي البلدي	9,33
	– بن دالي	6,67	بني خليل	– بني خليل	17,33
	– إسماعيل رابح	6,67		– بن شعبان	14,67
صوحان	– صوحان	17,33		– بن حمداني	6,67
بوقرة	– لبعازيز	14,67		– الرميلي	9,33
أولاد سلامة	– الرميلي	6,67	موزاية	– بني شقران	20,00
	– مراكشي	1,33		– الحوش الكبير	6,67
حمام ملوان	– حمام ملوان	20,00	الشفة	– سيدي مداني	20,00
	– تحامولت	6,67		– أهل الثنية	9,33
	– المقطع الأزرق	6,67	العفرون	– بورومي	14,67
	– الحي الجديد	6,67		– بني جمعة	6,67
بوينان	– عمروصة	9,33	عين الرمانة	– عين الرمانة	20,00
	– الحساينية	20,00		– الريحان	9,33
	– ملاحة	4,00		– برج الأمير	6,67
الشبلي	– الشبلي	20,00		– النحاوة	1,33
	– أولاد خدوم	9,33	واد جر	– واد جر	20,00
	– بن رمضان	9,33		– معاييف	6,67
	– تابينات	9,33		– القرية	5,33
	– حوش معصومة	6,67			

المصدر : من انجاز الباحث (العمل الميداني) 2022 .

اللوحة (8) : مدى توفر الخدمات الصحية و التعليمية ببعض التجمعات العمرانية الريفية من الولاية .

مركز صحي بالشريعة	متوسطة بمركز بن حمداني من بلدية بن خليل

المصدر : من انجاز الباحث 2020 .

5-1- معيار الإمكانيات الاقتصادية :

يتركب هذا المعيار من عدة معايير أخرى ثانوية تخص الأنشطة الاقتصادية الفلاحية و الصناعية و التجارية و السياحية ، و قد واجهتنا صعوبة في توزيعها حسب التجمعات العمرانية الريفية لهذا لجأنا إلى حساب تلك المعايير الثانوية حسب البلديات فقط ثم نعمم النتيجة المتوصل إليها على التجمعات العمرانية الريفية ، كما قمنا بحصر الأنشطة الاقتصادية المراد دراستها وفق ما يلي :

- فيما يخص الأنشطة الفلاحية تتمثل في المساحة الزراعية المستغلة على مستوى كل بلدية .
- فيما يخص الأنشطة الصناعية تتمثل في عدد المؤسسات الصناعية الخاصة على مستوى كل بلدية .
- فيما يخص الأنشطة التجارية تتمثل في عدد الأنشطة التجارية المسجلة ضمن السجل التجاري على مستوى كل بلدية .
- أما فيما يخص الأنشطة السياحية فتتمثل في الخدمات السياحية المقدمة للسكان .

حيث يتم حساب معيار الأنشطة الفلاحية وفق ما يلي :

معيار الأنشطة الفلاحية = المساحة الزراعية المستغلة بالبلدية / اكبر مساحة زراعية مستغلة بمنطقة الدراسة × 8 .

و كانت بلدية موزاية هي الرائدة في هذا المجال بـ 8 درجات بسبب امتلاكها لأكبر مساحة زراعية مستغلة بالولاية و المقدرة بـ 7690 هكتارا -لاحظ الجدول رقم 44- .

أما بالنسبة لمعيار الأنشطة الصناعية فقد تم استعراض عدد المؤسسات الصناعية الخاصة على وجه التحديد كمعيار محدد لمدى انتشار الأنشطة الصناعية بمنطقة الدراسة ، و تمّ حساب هذا المعيار وفق ما يلي :

معيار الأنشطة الصناعية = عدد المؤسسات الصناعية الخاصة بالبلدية / اكبر عدد منها بمنطقة الدراسة × 4 .

و قد سجلت اكبر قيمة لهذا المعيار ببلدية البليدة بـ 4 درجات كونها تضم اكبر عدد من المؤسسات الصناعية الخاصة بـ 465 مؤسسة -لاحظ الجدول رقم 44- .

و بالنسبة للأنشطة التجارية فولاية البليدة تتوزع بها أنشطة تجارية عدة أهمها مؤسسات إنتاجية سلعية استهلاكية و حرفية بالإضافة إلى موزعي الجملة و التجزئة و قطاع الاستيراد و التصدير و الخدمات ، و قد استعنّا بعددها على مستوى الولاية لأجل تحديد قيمة معيار الأنشطة التجارية وفق ما يلي :

معيار الأنشطة التجارية = عدد الأنشطة التجارية المسجلة ضمن السجل التجاري بالبلدية / اكبر عدد منها بمنطقة الدراسة × 4 .

و قد سجلت اكبر قيمة لهذا المعيار ببلدية البليدة بـ 4 درجات كونها تضم لوحدها 18098 نشاطا تجاريا مسجلا بنسبة 25,4% من مجمل الأنشطة التجارية بالولاية -لاحظ الجدول رقم 44- .

أما فيما يخص الأنشطة السياحية فتتمثل في الخدمات السياحية المقدمة للسكان ، و هي محصورة في منطقة دراستنا في السياحة البيئية على وجه الخصوص ببلدية الشريعة و الشفة و صوحان بدرجة اقل و السياحة الحموية ببلدية حمام ملوان ، بالإضافة إلى المعالم التاريخية و الساحات العمومية و مراكز التسلية و المساجد القديمة و الحمامات و الأسواق الشعبية التي يحوزها مقر الولاية خصوصا ، و قد استعنّا بعدد الفنادق المصنفة و غير المصنفة على مستوى الولاية لأجل تحديد قيمة معيار الأنشطة السياحية وفق ما يلي :

معيار الأنشطة السياحية = عدد الفنادق السياحية المسجلة بالبلدية / اكبر عدد منها بمنطقة الدراسة × 4 .

و قد سجلت اكبر قيمة لهذا المعيار ببلدية البليدة بـ 4 درجات كونها تضم 08 فنادق من مجمل 11 فندقا بالولاية ، والثلاثة الباقية موزعة على بلديات حمام ملوان و الشريعة و الشفة –لاحظ الجدول رقم 44– .

و للإشارة فقد تمّ إعطاء هذا المعيار قيمة 20 نقطة ، و هي موزعة على الأنشطة الاقتصادية الأكثر انتشارا بمنطقة الدراسة نتيجة العوامل الطبيعية و التاريخية و السياسية كما يلي :

- نشاط فلاحي : 08 نقاط .
- نشاط صناعي : 04 نقاط .
- نشاط تجاري خدماتي : 04 نقاط .
- نشاط سياحي : 04 نقاط .

و حصرنا ما توصلنا إليه من نتائج بالجدول التالي .

الجدول (44) : معيار توفر الأنشطة الاقتصادية ببلديات ولاية البليدة 2020 .

البلدية	المساحة الزراعية المستغلة	معيار الأنشطة الفلاحية	عدد المؤسسات الصناعية الخاصة	معيار الأنشطة الصناعية	الأنشطة التجارية	معيار الأنشطة التجارية	الفنادق السياحية	معيار الأنشطة السياحية	معيار الأنشطة الاقتصادية
مفتاح	3536	3,68	106	0,91	3172	0,70	0	0	5,29
الجبابرة	628	0,65	2	0,02	134	0,03	0	0	0,70
الأربعاء	5984	6,23	168	1,45	4876	1,08	0	0	8,75
صوحان	928	0,97	0	0,00	21	0,00	0	0	0,97
بوقرة	1815	1,89	101	0,87	3831	0,85	0	0	3,60
أولاد سلامة	1204	1,25	73	0,63	1873	0,41	0	0	2,29
حمام ملوان	758	0,79	0	0,00	169	0,04	1	0,5	1,33
بوعينان	867	0,90	110	0,95	2314	0,51	0	0	2,36
الشبلي	5248	5,46	75	0,65	1396	0,31	0	0	6,41
بوفاريك	4282	4,45	231	1,99	6418	1,42	0	0	7,86
الصومعة	900	0,94	150	1,29	2578	0,57	0	0	2,80
بني مراد	925	0,96	199	1,71	2563	0,57	0	0	3,24
الشريعة	168	0,17	1	0,01	24	0,01	1	0,5	0,69

البليدة	1881	1,96	465	4,00	18089	4,00	8	4	13,96
بوعرفة	363	0,38	27	0,23	1084	0,24	0	0	0,85
واد العلايق	5490	5,71	85	0,73	2135	0,47	0	0	6,91
بني خليل	3654	3,80	91	0,78	1621	0,36	0	0	4,94
موزاية	7690	8,00	67	0,58	2718	0,60	0	0	9,18
الشفة	2458	2,56	87	0,75	2029	0,45	1	0,5	4,25
العفرون	1481	1,54	57	0,49	2523	0,56	0	0	2,59
عين الرمانة	2255	2,35	18	0,15	351	0,08	0	0	2,58
واد جر	415	0,43	5	0,04	179	0,04	0	0	0,51

المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية + منوغرافية الولاية 2020 .

6-1- معيار البعد المكاني للتجمع العمراني الريفي :

تم إعطاء هذا المعيار قيمة 10 نقاط ، حيث نجد أن التجمع العمراني الذي يشهد مؤشرات تنمية اكبر من غيره هو التجمع الرئيسي ، و بالتالي فالأقرب إلى منبع التنمية هو الأكثر تأثرا بها ، لهذا اعتمدنا هذا المؤشر أو المعيار و الذي يتم حسابه وفق ما يلي :

معيار المسافة = اقل مسافة مسجلة بين تجمع عمراني ريفي و المركز بمنطقة الدراسة / المسافة بين التجمع العمراني الريفي و المركز × 10 .

و قد اعتمدنا تقديرا و ليس مجازا اقل مسافة مسجلة بين تجمع عمراني ريفي و المركز بمنطقة الدراسة هي 01 كم ، كون وجود بلديات في منطقة الدراسة تكبر المسافة الفاصلة بين التجمع الرئيسي و التجمعات العمرانية الريفية التابعة له نتيجة شساعة مساحة البلدية و تبعثر العمران الريفي كذلك ، و قد نلاحظ في بلديات أخرى تركز و تجمع في العمران الريفي و بالتالي انحصار في المسافة الفاصلة بين التجمعات العمرانية الريفية بها نتيجة التركز الخدمي بالمركز دون التوابع ، و اكبر قيمة لهذا المعيار وجدانها خصوصا بالتجمعات العمرانية الريفية للبلديات الريفية كليا و المقدرة بـ 10 درجات ، وفق ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (45) : معيار البعد المكاني بالتجمعات العمرانية الريفية للولاية 2022 .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	البعد عن مركز البلدية(كم)	قيمة معيار البعد المكاني	البلدية	التجمع العمراني الريفي	البعد عن مركز البلدية(كم)	قيمة معيار البعد المكاني
مفتاح	– المهادة	2,5	4,00	بوفاريك	– سيدي عياد	4,5	2,22
	– أولاد حناش	3,2	3,13		– سويداني بوجمعة	4	2,50
	– البور	2	5,00	الصومعة	– حي السعادة	4	2,50
	– السواكرية	3,6	2,78	بني مراد	– حي كريتلي	2,5	4,00
	– زيان	4,6	2,17	الشريعة	– الشريعة	1	10,00
	– سيدي حماد	3,8	2,63	البليدة	– مرامان	6,5	1,54
	– زروالة	1,9	5,26		– سيدي موسى	6	1,67
الجبابرة	– الجبابرة	1	10,00	بوعرفة	– مناطق تبعثر	2,2	4,55
	– الجبابرة العليا	1	10,00	واد العلايق	– بن صالح	2,7	3,70
	– أولاد علي	1	10,00		– حوش ماريكان	3,1	3,23
	– غاليس سياخن	1	10,00		– حوش الخروب	5,7	1,75
الأربعاء	– صحراوي	3,2	3,13		– قرقور	5,1	1,96
	– بلعوادي	2,8	3,57		– الحي البلدي	3	3,33
	– بن دالي	3,8	2,63	بني خليل	– بني خليل	1	10,00
	– إسماعيل رابح	8,2	1,22		– بن شعبان	4,8	2,08
صوحان	– صوحان	1	10,00		– بن حمداني	2,3	4,35
بوقرة	– لبعازيز	3	3,33		– الرميلي	1	10,00
أولاد سلامة	– الرميلي	2	5,00	موزاية	– بني شقران	11	0,91
	– مراكشي	3	3,33		– الحوش الكبير	3	3,33
حمام ملوان	– حمام ملوان	1	10,00	الشفة	– سيدي مداني	2	5,00
	– تحامولت	2,5	4,00		– أهل الثنية	4,8	2,08
	– المقطع الأزرق	3	3,33	العفرون	– بورومي	3,4	2,94
	– الحي الجديد	4,5	2,22		– بني جمعة	2,6	3,85
بوعينان	– عمروصة	1	10,00	عين الرمانة	– عين الرمانة	1	10,00
	– الحساينية	2	5,00		– الريحان	2,4	4,17
	– ملاحة	3	3,33		– برج الأمير	2,6	3,85
الشبلي	– الشبلي	1	10,00		– النحاوة	3	3,33
	– أولاد خدوم	2	5,00	واد جر	– واد جر	1	10,00
	– بن رمضان	3,3	3,03		– معاييف	2,9	3,45

	– تابينات	6,3	1,59		– القرية	1	10,00
	– حوش معصومة	3	3,33				

المصدر : من انجاز الباحث (العمل الميداني) 2022 .

كما تمّ جمع معطيات ميدانية لاستبيان يوضح مكان تنقل سكان التجمعات العمرانية الريفية للعمل و التعليم و العلاج بالتجمع العمراني الريفي ذاته (مكان السكن) أو خارجه أو خارج البلدية أو خارج الولاية ، حيث تباينت الأرقام و الدلائل بين بلديات منطقة الدراسة و حتى داخل البلدية ذاتها ، حيث تختلف القيم الدلالية بين مركز البلدية و بين التجمعات العمرانية الريفية التابعة لها ، مما يوحي بمركزية الخدمات و هذا يشكل عائقا أمام التوزيع العادل للتنمية الريفية المستدامة ، و قد كانت النتائج كما يلي :

الجدول (46) : تباين مكان الحصول على الخدمات التعليمية و الصحية و الشغل بالعينة المدروسة 2022 .

الخدمات	مـــكـــان الـــسـكـن			
	مركز التجمع	خارج التجمع	خارج البلدية	خارج الولاية
التعليمية	55%	40%	05%	00%
الصحية	20%	15%	60%	05%
العمل	05%	25%	40%	30%

المصدر : من انجاز الباحث (العمل الميداني) 2022 .

و بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج فيما يخص حساب مؤشر الثقل التنموي و الأهمية النسبية للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة ، وجدنا اكبر قيمة هي مركز الشبلي من البلدية ذاتها بمقدار 81,41 درجة و أدنى قيمة بالتجمع العمراني الريفي مراكشي من بلدية أولاد سلامة بمقدار 12,70 درجة ، و بالتالي تمكّنا من تصنيفها إلى أربع مجموعات متباينة من حيث قيمة ثقلها الوظيفي و التنموي –لاحظ الملحق– بعدما قمنا بحساب المدى العام على الوجه التالي :

$$R = X_{max} - X_{min} = 81,41 - 12,70 = 68,71$$

و الملاحظ أن القيم قد انقسمت إلى أربع مجموعات أو فئات متباينة الانحراف عن المتوسط (S=4) ، و بالتالي يكون طول كل فئة وفق ما يلي :

$$L = R / S = 68,71 / 4 = 17,17 \sim 18$$

و منه نشهد فوارق واضحة بيّنة في الإمكانيات و المؤهلات التنموية بها و هي كما يوضحه الجدول التالي و الشكل البياني المرافق له ، و سيساعدنا حساب هذا الثقل التنموي على إبراز إمكانيات النمو المستقبلية للتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة ، و هذا ما سنتعرض له فيما يأتي .

الجدول (47) : تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب الثقل التنموي بالولاية 2022 .

المجموعات العمرانية	قيمة الثقل التنموي	الانحراف عن المتوسط	التجمعات العمرانية الريفية	المجموع
المجموعة الأولى	] 84 – 66]	≤ 25	– الشبلي – بن خليل .	02
المجموعة الثانية	] 66 – 48]	] 25 – 4,5]	– السواكرية – الحساينية – بن صالح– بن شعبان – بني شقران – سيدي مداني – واد جر .	07
المجموعة الثالثة	] 48 – 30]	] 4,5 – 15–]	– البور – سيدي حماد – زروالة – الجبابرة – صحراوي – بلعوادي – بن دالي – إسماعيل رابح – صوحان – لبعازيز – حمام ملوان – عمروصة – أولاد خدوم – بن رمضان – تابينات – حوش معصومة – سويداني – السعادة – كريتلي – الشريعة – مرامان – سيدي موسى – حوش ماريكان – قرقور – الحي البلدي – بن حمداني – الرميلي – الحوش الكبير– أهل الثنية – بورومي – بني جمعة – عين الرمانة – الريحان .	33
المجموعة الرابعة	] 30 – 12]	> 15–	– المهادة – أولاد حناش – زيان – الجبابرة العليا – أولاد علي – سياخن – الرميلي – مراكشي – تحامولت – المقطع الأزرق – الحي الجديد – ملاحة – سيدي عياد – حوش الخروب – برج الأمير – النحاوة – معاييف – القرية – مناطق التبعثر(بوعرفة) .	19

المصدر : من انجاز الباحث .

الشكل البياني (92) تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب الثقل التنموي بالولاية 2202

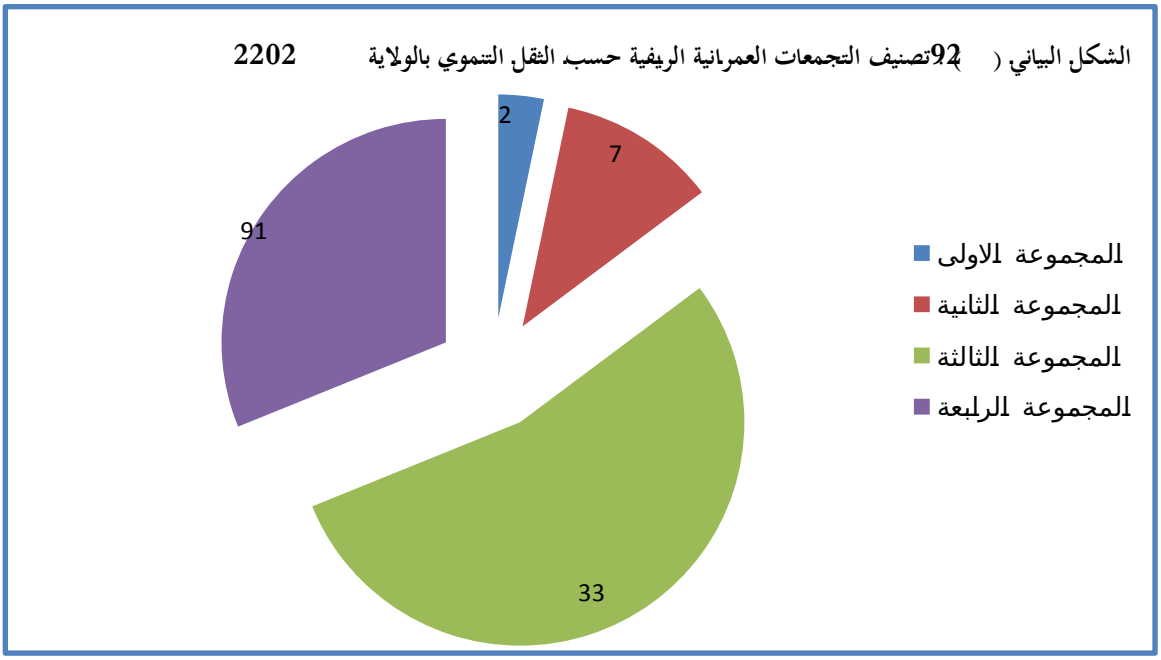

المصدر : من انجاز الباحث .

الشكل البياني (30) : الانحراف عن المتوسط للثقل التنموي بالتجمعات العمرانية الريفية للولاية 2022 .

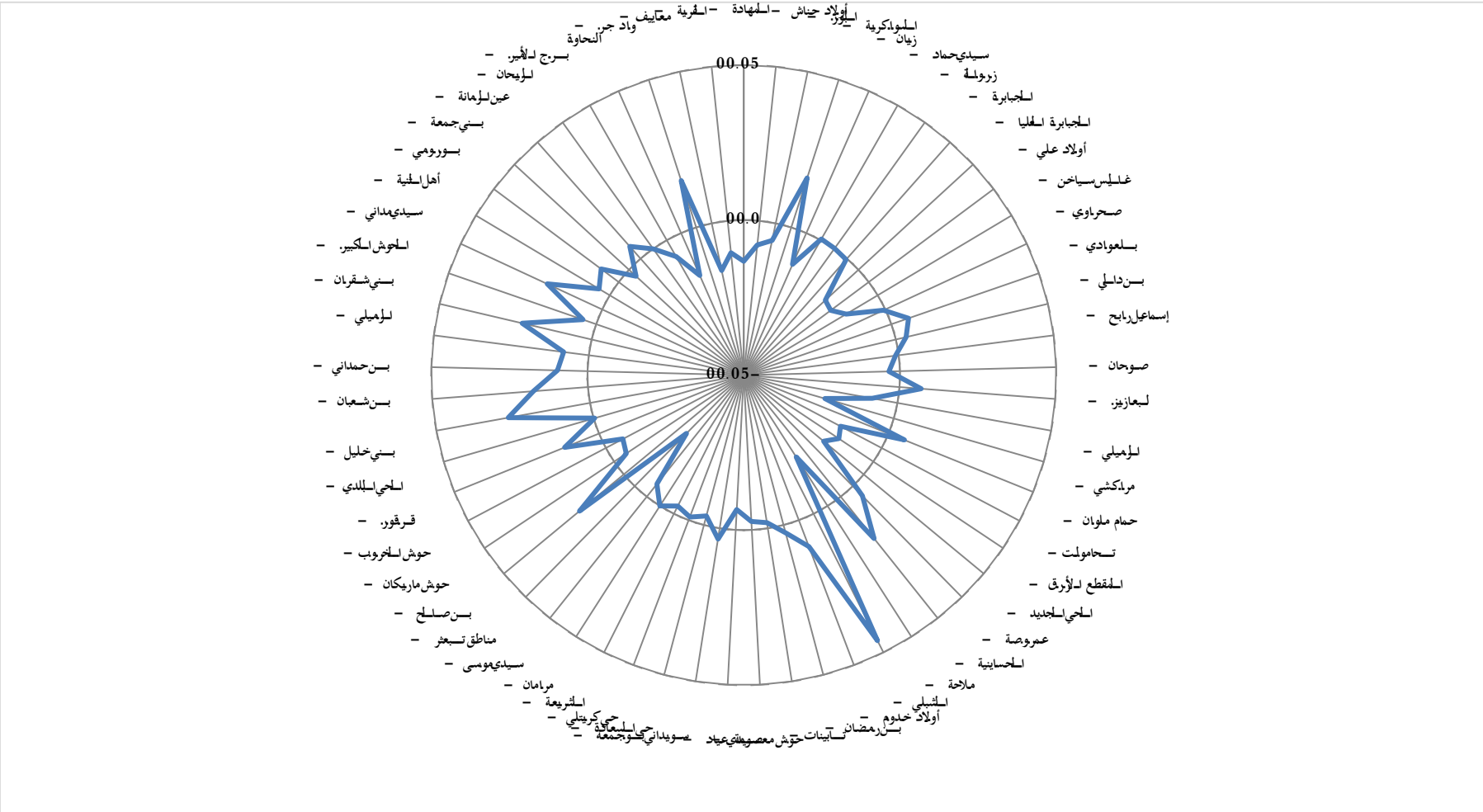

المصدر : من انجاز الباحث .

الخريطة (22) : الثقل التنموي للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2022 .

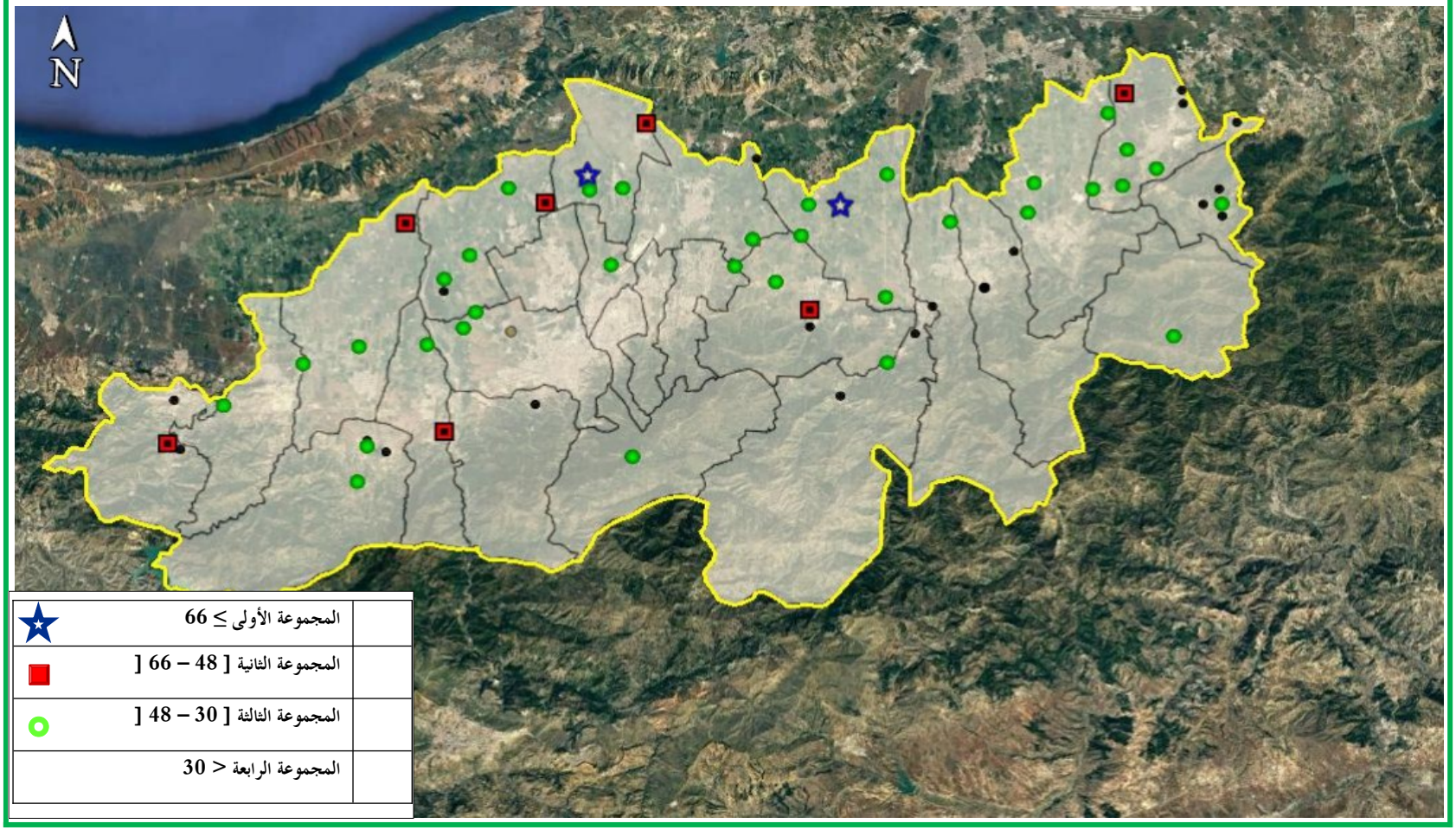

المصدر : من انجاز الباحث .

2- آفاق النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية :

ترتكز إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بولاية البليدة كعينة دراسية على إبراز الأهمية النسبية و امكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية الكبرى و المتوسطة و الصغرى بها ، مما يسمح بتوضيح التوزيع و الانتشار و التدرج الهرمي لها و يساعد على فهم و استنباط المزايا الإقليمية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المناطق أو التجمعات العمرانية الريفية ، و بالتالي يحدد أهم العوامل المساعدة على تحقيق استصلاح دائم و فعال ، و تحديد امكانية نمو هذه التجمعات العمرانية الريفية يساعد لا محالة على مجابهة و معالجة عدة مشاكل مستعصية كالبطالة و الهجرة الداخلية و الخارجية بالولاية و عدم التوازن الإقليمي ضمن منطقة الدراسة .

و في دراستنا لآفاق النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة قمنا بالتعرض لإبراز إمكانية النمو المستقبلي لها بعد ما حوّلناها إلى قيم رقمية وفق معادلة مكاي المشار إليها بالفصل الأول ، حيث لاحظنا بداية أن المنحنى البياني لعدد التكرارات (n_i) بدلالة الفئات الإحصائية لقيمة إمكانية النمو (X_i) مائل نحو اليسار و يكافئ منطقيا : X $M_O < M_e <$ و بالقيم العددية يكون : $196,0 < 198,6 < 4, 200$ ، مما يعني أن عدد لا باس به من قيم إمكانية النمو بمنطقة الدراسة اكبر من المتوسط ، هذا من جهة .

المنحنى البياني (40) تكرارات قيم امكانية النمو وفق الفئات الاحصائية

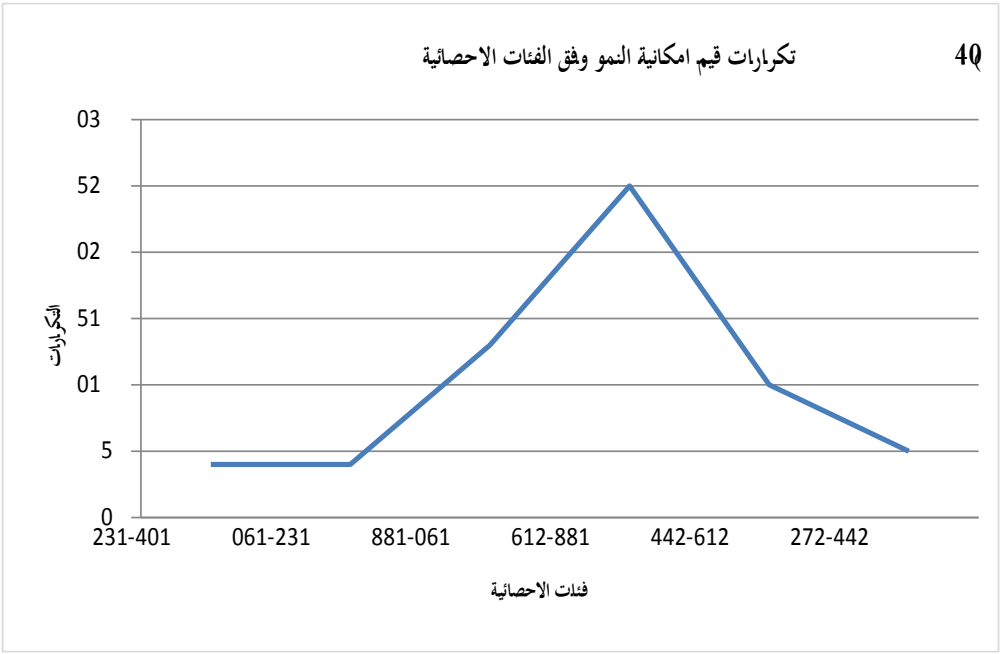

المصدر : من انجاز الباحث .

و لتحديد العدد الفعلي و الحقيقي للمجموعات العمرانية المتباينة على أساس ما توصلنا له من قيمة إمكانية نموها و الملاحظات الميدانية المسجلة من جراء العمل الميداني قد تبين لنا أن قيم إمكانية النمو بالتجمعات العمرانية الريفية من منطقة الدراسة قد انتظمت إلى أربع مجموعات رئيسية تفصل بينها طفرات و انكسارات في القيم ، و هذا راجع إلى وضوح في مدى الفوارق التنموية بينها .

و بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج فيما يخص حساب مؤشر الثقل التنموي و الأهمية النسبية للتجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة و معيار المسافة الفاصلة بين التجمعات العمرانية الريفية بناءا على البعد المكاني في إطار إمكانية نمو هذه التجمعات العمرانية الريفية ، حيث وجدنا اكبر قيمة هي مركز الشبلي من البلدية ذاتها بمقدار 266,3 درجة و أدنى قيمة ببلدية صوحان بمقدار 104,2 درجة ، و بالتالي تمكّنا من تصنيفها إلى أربع مجموعات متباينة من حيث قيمة إمكانية نموها –لاحظ الملحق- بعدما قمنا بحساب المدى العام على الوجه التالي : $R = X_{max} - X_{min} = 266,3 - 104,2 = 162,1$

و بالتالي يكون طول كل فئة وفق ما يلي : $L = R / S = 162,1 / 4 = 40,5$

و مما سبق نتج لنا الجدول التالي :

الجدول (48) : تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب معادلة مكاي لإمكانية النمو بالولاية 2022 .

المجموعات العمرانية	فئة امكانية النمو	التكرار	الانحراف عن المتوسط	التجمعات العمرانية الريفية
المجموعة الأولى	[235 – 280]	6	[45 – 90]	– الشبلي – أولاد خدوم – حوش معصومة – حوش الخروب – بن خليل – بن حمداني .
المجموعة الثانية	[190 – 235]	30	[0 – 45]	– المهادة – البور – السواكرية – سيدي حماد – زروالة – الجبابرة – الجبابرة العليا – أولاد علي – سياخن – صحراوي – بلعوادي – بن دالي – اسماعيل رابح – الرميلي – عمروصة – الحساينية – ملاحة – سويداني بوجمعة – حي السعادة – مرمان – سيدي موسى – بن صالح – حوش ماريكان – قرقور – الحي البلدي – الرميلي – اهل الثنية – الريحان – برج الامير – النحاوة .
المجموعة الثالثة	[145 – 190]	20	[0 – 50–]	– أولاد حناش – لبعازيز – مراكشي – حمام ملوان – تحاملت – المقطع الأزرق – الحي الجديد – بن رمضان – تابينات – سيدي عياد – كريتلي – مناطق التبعثر(بوعرفة) – بن شعبان – بني شقران – الحوش الكبير – سيدي مداني – بورومي – عين الرمانة – واد جر – القرية .
المجموعة الرابعة	[100 – 145]	5	[50– –95–]	– زيان – صوحان – الشريعة – بني جمعة – معاييف .

المصدر : من انجاز الباحث .

و من جهة أخرى نجد التفاوت المسجل في قيمة إمكانية النمو بين التجمعات العمرانية الريفية من منطقة الدراسة و هي متأرجحة بين 226,3 و 104,2 درجة و المدى بينهما كبير .

الشكل البياني (13): تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب قيم امكانية النمو بالولاية 2202

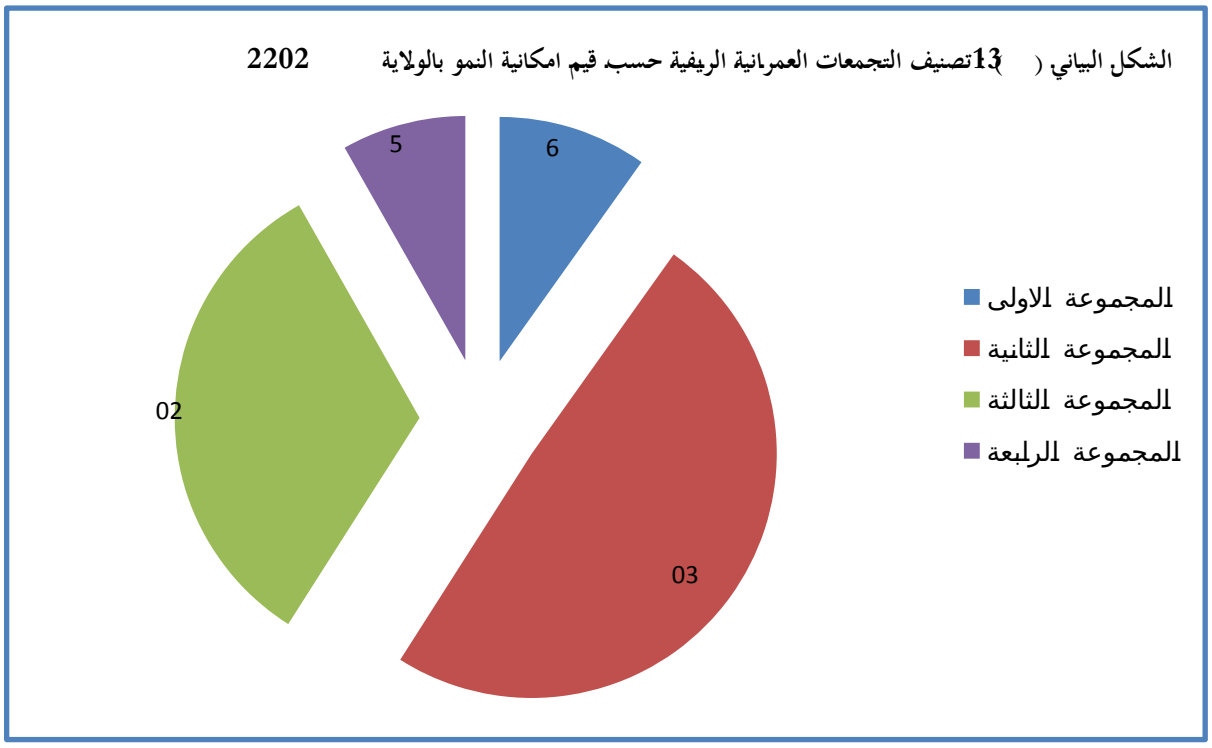

المصدر : من انجاز الباحث .

بناءا على ما توصلنا إليه من تحديدنا للأهمية النسبية و إمكانية النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة تمّ حصر لأهم النتائج و الملاحظات لكل مجموعة عمرانية ريفية على حدى كما يلي :

1-2- المجموعة الأولى : تجمعات عمرانية ريفية خدمية :

هي التجمعات العمرانية الريفية التي يتجاوز الثقل التنموي بها 66 درجة (≤66) و قيم إمكانية النمو بها هي الأعلى و محصورة بالمجال [235 – 280] على غرار التجمع الرئيسي الشبلي و قد بلغت قيمة إمكانية النمو به 266,3 درجة ، و ما جاوره من التجمع الريفي الثانوي أولاد خدوم و حوش معصومة من البلدية ذاتها ، و كذلك التجمع الرئيسي بن خليل الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة إمكانية النمو و قد بلغت 265,9 درجة ، و ما جاوره من التجمع الريفي الثانوي بن حمداني و الرميلي من البلدية ذاتها كذلك ،

تشكل نسبة 9,8% و تعتبر مراكز رئيسية ضمن بلدياتها ، تمتلك من الهياكل و المؤهلات التنموية ما يجعلها قطب جذب للمناطق السكانية المحيطة و القريبة منها ، و عدد السكان بها كبير مقارنة مع التجمعات العمرانية الريفية الأخرى ، و هي تجمعات عمرانية خدمية و بالتالي فهي مؤهلة سكانيا و وظيفيا و عمرانيا لتصبح مدنا صغيرة على المدى القصير .

الصورة الفضائية (3) : بلدية بن خليل و تجمعاتها العمرانية الريفية وسط مجال ريفي ثري .

المصدر : من معالجة الباحث اعتمادا على google earth .

2-2- المجموعة الثانية : تجمعات عمرانية ريفية نامية :

تنحصر قيمة الثقل التنموي بها بين [48 – 66 [و قيم إمكانية النمو بالمجال [190 – 235 [، تضم 30 تجمعا عمرانيا ريفيا بنسبة 49,1% ، و هي تجمعات عمرانية ريفية متوسطة المؤهلات التنموية بها و مسافة البعد المكاني بينها قليلة مما يجعلها ذات انتشار مجالي متكتل و نمط توزيعها متقارب ، و قد يؤدي في أحيان عديدة التقارب في الانتشار و تضائل في البعد المكاني بين تجمعاتها العمرانية إلى ارتفاع ملحوظ في درجة إمكانية نمها ، و نجد بها تجمعات عمرانية ثانوية ذات أهمية تنموية كبيرة في بلدياتها و إقليمها ، على غرار التجمعات العمرانية الريفية بن صالح من بلدية واد العلايق و قد بلغت درجة إمكانية النمو به 232,9 درجة

و الحساينية من بلدية بوعينان و قد بلغت درجة إمكانية النمو بها 230,7 درجة و الريحان من بلدية عين الرمانة بـ و 216,6 درجة و السواكرية من بلدية مفتاح و بلغت درجة إمكانية النمو بها 190,7 درجة ، و هي مؤهلة سكانيا و وظيفيا لأجل النمو العمراني المطرد مستقبلا نتيجة احتوائها على خدمات تعليمية و صحية و أمنية و اقتصادية (فلاحة و صناعة) و لتصبح تجمعات عمرانية مركزية على المدى القريب إلى المتوسط ، و نتيجة وزنها التنموي الكبير ضمن إقليمها الضيق و المتسع فهي تعوّض و تنوب حتى عن التجمع الرئيسي ببلدياتها في توفير عدة خدمات ضرورية لسكان البلدية بصفة عامة – لاحظ الصورة التالية– .

الصورة (3) : قاعة العلاج متعددة الخدمات بالسواكرية .

المصدر : من انجاز الباحث 2022 .

و عموما فهذه التجمعات العمرانية الريفية المتوسطة هي السمة و الميزة الغالبة على التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة و تقدم أهم الخدمات التالية :

- الخدمات العامة مثل الخدمات التعليمية و الصحية و الأمنية .
- الأنشطة التجارية اليومية أو الأسبوعية .
- خدمات الأشغال العمومية و البناء لاسيما بالمدينة الجديدة من بلدية بوعينان بالحساينية و سيدي سرحان .

- توفرها على أراضي زراعية واسعة .

3-2- المجموعة الثالثة : تجمعات عمرانية ريفية توابع :

تنحصر درجة الثقل التنموي بها بين [30 – 48] و قيم إمكانية النمو بالمجال [145 – 190] ، و تضم 20 تجمعا بنسبة 32,7% ،،حيث تعتبر في مجملها قرى توابع ذات مؤهلات تنموية محدودة مما يجعلها تعتمد على غيرها في توفير حاجياتها الضرورية من الصحة و التعليم و الشغل مثل التجمعات العمرانية الريفية من بلدية حمام ملوان و ما جاورها شرق الولاية ، و غربها نجد التجمعات العمرانية الريفية من بلدية واد جر و ما جاورها .

تتميز هذه التجمعات العمرانية الريفية بارتفاع متوسط التباعد المكاني بينها مما أدى إلى ضئالة و قلة درجة إمكانية النمو بها ، غير أننا نجد بها بعض الخدمات المقدمة و التي نرجو أن تساهم مستقبلا في استقطاب التنمية نحوها على غرار :

- المركب السياحي المعدني ببلدية حمام ملوان .
- سوق الجملة للخضر و الفواكه ببلدية بوقرة .
- السوق الأسبوعي للماشية بالتجمع العمراني بورومي من بلدية العفرون .

4-2- المجموعة الرابعة : تجمعات عمرانية ريفية متناثرة :

تقل بها درجة الثقل التنموي عن 30 درجة و قيم إمكانية النمو عن 145 درجة ، و هي تجمعات عمرانية ريفية منعزلة و مبعثرة و ضعيفة المؤهلات التنموية بها على غرار بلدية صوحان و بلدية الشريعة ، بالإضافة إلى التجمع العمراني الريفي زيان من بلدية مفتاح و التجمع العمراني الريفي بني جمعة من بلدية العفرون و التجمع العمراني الريفي معاييف من بلدية واد جر ، و هي في مجملها عبارة عن سكنات فوضوية متناثرة و غير مخططة ، قد تقع على أطراف البلديات و التنمية كذلك .

الشكل البياني (32) : الانحراف عن المتوسط للثقل التنموي و إمكانية النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة 2022 .

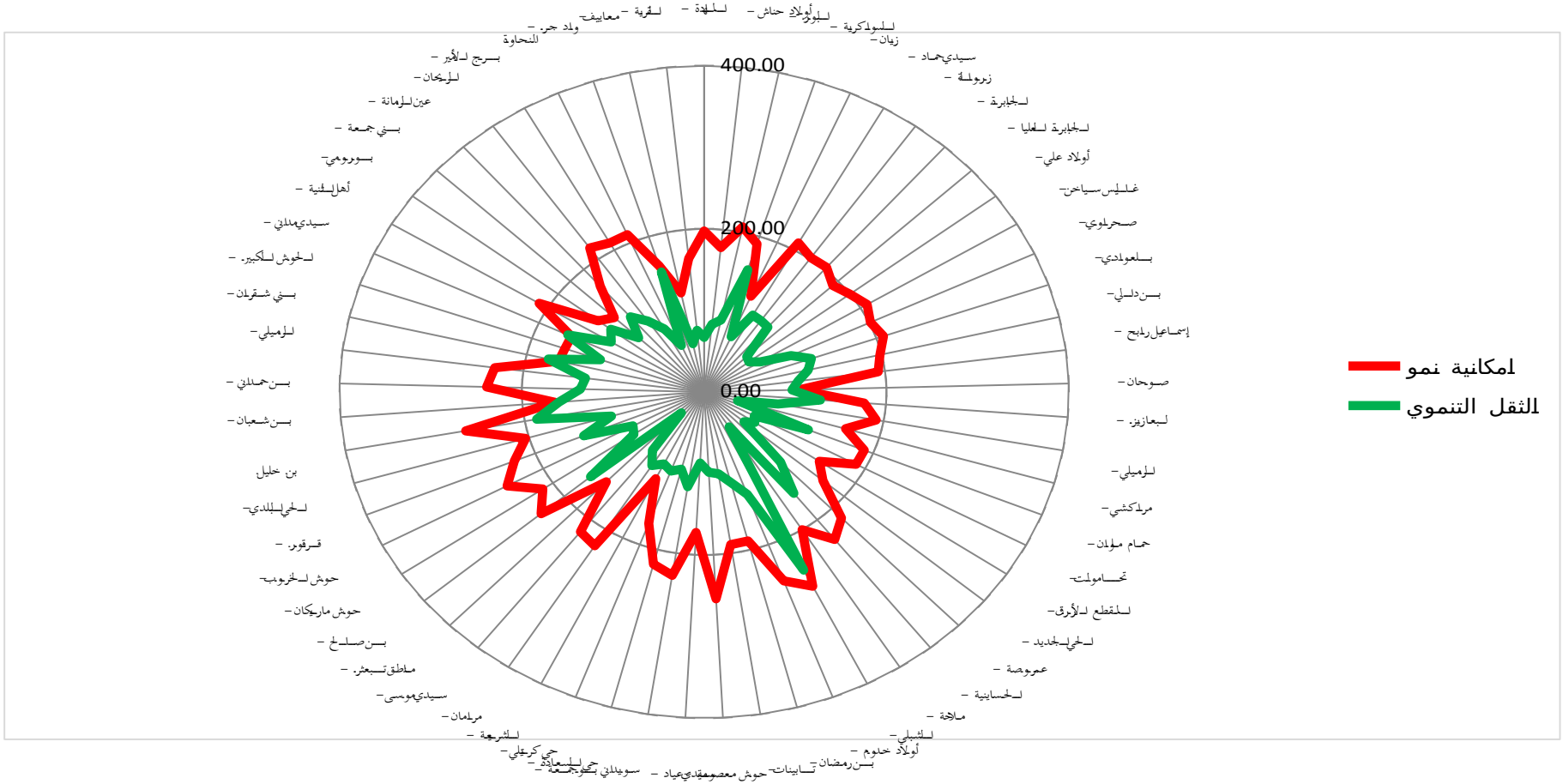

المصدر : من انجاز الباحث .

نكون في الاخير قد توصلنا الى وضع تصور مستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة بناءا على ما توصلنا اليه من نتائج علمية ملموسة و هي :

- استمرارية النمو العمراني بالتجمعات العمرانية الريفية الخدمية من المجموعة الاولى التي تملك اعلى قيمة من الثقل التنموي و امكانية النمو المستقبلي على غرار بلدية الشبلي التي ستلتحم عمرانيا مع بلدية بئر توتة و اولاد الشبل بالوقت القريب ، و بلدية بن خليل و بن حمداني .
- ارتقاء بعض التجمعات العمرانية الريفية النامية من المجموعة الثانية الى تجمعات عمرانية ريفية خدمية على غرار : السواكرية ، صحراوي ، بلعوادي ، بن دالي ، عمروصة ، الحساينية ، سويداني بوجمعة ، حي السعادة ، حي مرامان ، بن صالح و الريحان ، نتيجة ما تمتلكه من مقومات طبيعية و بشرية و اقتصادية كبيرة بالإضافة الى الوفرة العقارية التي تسمح لها بالنمو و الاتساع الافقي .
- ارتقاء كذلك بعض التجمعات العمرانية الريفية من المجموعة الثالثة الى تجمعات عمرانية ريفية نامية على غرار : بن شعبان ، بني شقران ، بورومي .

3- التحديات :

تبرز لنا من خلال النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية بولاية البليدة عدة تحديات آنية و مستقبلية تفرض نفسها كمشاكل تنموية تنتظر الحل العاجل ، اهمها :

- الالتحام العمراني بين التجمعات العمرانية الريفية فيما بينها او بينها و بين التجمعات العمرانية المحيطة بها ، و التي تعرف تسارعا في نمو مساحتها العمرانية و التي تفصل بينها مسافة خطية ضئيلة مثل : التجمعات العمرانية الريفية ببلدية الشبلي لاسيما التجمع العمراني الريفي الشبلي مركز و اولاد خدوم ، التجمعات العمرانية الريفية من بلدية الاربعاء المتمثلة في بلعوادي و بن دالي ، و غيرها .
- يؤدي هذا الى تهديد مباشر للأراضي الزراعية الخصبة من سهل المتيجة و الذي اضحى على مرمى حجر من الابتلاع التام لأراضيه .
- ارتفاع كبير في عدد سكان التجمعات العمرانية الريفية بزيادة طبيعية او غير طبيعية مما يتطلب امكانيات تنموية ضخمة لتلبية حاجياتهم التعليمية و الصحية و الامنية و غيرها .

- اتساع مساحة المتصل الريفي-الحضري بظهور نويات عمرانية اخرى يؤدى الى تداخل بين المميزات الخاصة بكل المجتمعين الريفي و الحضري فتظهر لنا التناقضات المجتمعية و يتسارع للعمران الخراب .

4- الاقتراحات :

بعد دراستنا للواقع العمراني و الطبيعي و الاجتماعي و الاقتصادي للولاية توصلنا إلى وضع اقتراحات التي نراها ناجعة لأجل إحداث تنمية عمرانية مستدامة بالتجمعات العمرانية الريفية و هي :

- الأخذ بعين الاعتبار هشاشة الوسط الطبيعي بولاية البليدة المتمثل في سهل متيجة و المناطق السفحية و الجبلية ، فاستمرار النمو العمراني الكبير للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية سيعرض سهل متيجة الى خطر التوسع العمراني على حساب اراضيه الخصبة زيادة لما هو عليه حاليا ، لاسيما و ان اغلب التجمعات العمرانية الريفية التي سجلنا بها اكبر قيمة لإمكانية النمو المستقبلي سابقا تقع ضمن سهل متيجة بل و كان لهذا الاخير الفضل في ذلك على غرار الشبلي و بن خليل .
- اقتراح توجيه التعمير نحو سفوح الأطلس البليدي حفاظا على اراضي سهل متيجة ، انطلاقا من العفرون و بوعينان و الأربعاء و مفتاح و الجبابرة من ولاية البليدة ، و حمادي و خميس الخشنة وصولا إلى الناصرية و سي مصطفى و الاربعطاش و الثنية لاسيما مع عدم طرح مشكل الوفرة العقارية اطلاقا ، غير ان هذا يستوجب علينا قبل أي وقت مضى ضمانات أخرى كبرى لعدم ابتلاع سهل متيجة في حالة ما إذا تشبّعت هذه المراكز العمرانية خاصة و أنها في حاجة إلى إعادة تنظيم عمراني و توظيف هيكلي جديد لتحضيرها لاستقبال عدد السكان و السكن القادم نحوها ، و منه فالتوسع على السفوح لا يشكل خطرا على الأراضي الزراعية بشرط ألا يمس سهل متيجة في الوقت الحالي ، غير أن الخوف يكمن مستقبلا في حالة تشبع هذه المراكز عمرانيا ، مما يهدد سهل متيجة بشكل فعلي و يستوجب علينا وضع و تفعيل قوانين صارمة و رادعة لمواجهة الاعتداء على الاراضي الخصبة من سهل متيجة .
- اعادة النظر في الاستراتيجية التنموية العمرانية لولاية لبليدة .
- ادخال اهمية اعادة التنظيم الاداري للبلديات من خلال الحوكمة الراشدة لها .

- تنويع النشاطات الاقتصادية بالتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة في إطار تطبيق استراتيجية التجديد الريفي ، و هذا بكف الاعتماد على الزراعة فقط كمحور اقتصادي للسكان و الانتقال الى الاستثمار في مجالات الفلاحية اخرى التي تعتبر من المشاريع الاقتصادية الواعدة مثل الثروة الغابية و غراسة الاشجار المثمرة و تربية النحل ، بالإضافة الى تحسين و تطوير المرافق السياحية البيئية ببلديات الشريعة و الشفة و حمام ملوان و صوحان .
- إشراك السكان المحليين في تبني مختلف معاول التنمية المستدامة و تفعيل دور الجمعيات و الادارة المحلية و الخواص لأجل إثراء المشاركة المحلية ، و الاعتماد على العنصر البشري لتحقيق الهداف المرجوة .
- إنشاء مراكز صحية و تعليمية بالتجمعات الريفية المعزولة التي ستساهم بدرجة كبيرة في فك العزلة و تخفيف الضغط على المراكز الحضرية و رفع المعاناة عن السكان الريفيين بالولاية .
- تدعيم سياسة السكن الريفي و رفع من الحصة المالية له و اعتماد المنشآت الكبرى للبناء الجماعي لاسيما بالأراضي ضعيفة المردودية لأجل حماية الاراضي الزراعية الخصبة بسهل متيجة من التوسع العمراني بها ، و التحول من مراكز عمرانية شبه ريفية إلى شبه حضرية أو حضرية لأجل تخفيف الضغط على المراكز العمرانية الرئيسية الكبرى ، مع مراعاة خصوصيات المجتمع الريفي الجزائري .
- المناطق البينية بين الريف الحقيقي و المدينة الحقيقية هي مناطق انتقالية متصلة بين الثنائية الريف–المدينة تحتاج إلى دراسة و تمحيص شديدين ، و توجيه المخططات التنموية نحوها .
- تحديث شبكة الطرقات لاسيما الريفية و شبه الريفية الجبلية منها .
- نوصي الجهات المعنية باعتماد استخدام نظم المعلومات الجغرافية و التقنيات الإحصائية المكانية الحديثة و الدراسات الجغرافية الكمية و الإحصائية في تهيئة الأرضية المناسبة للانطلاق في عملية التنمية المستدامة نتيجة مصداقية النتائج المتوصل إليها .

الخريطة (32) : المجموعات العمرانية الريفية المقترحة للنمو المستقبلي بولاية البليدة 2022 .

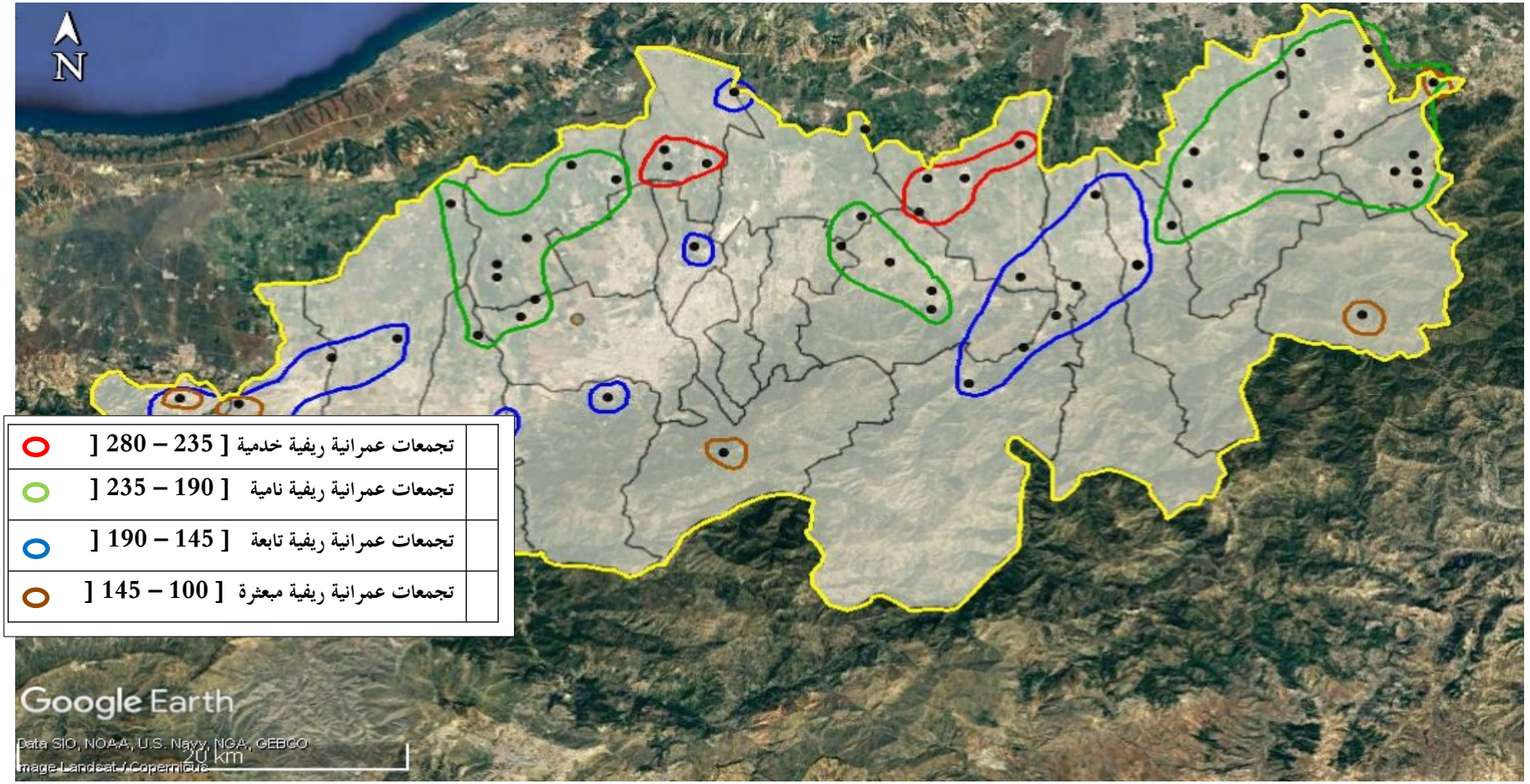

المصدر : من انجاز الباحث 2022

خلاصة الفصل :

توصلنا من خلال دراستنا للثقل التنموي و آفاق النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة إلى النقاط التالية :

- تباين في قيمة الثقل التنموي بين التجمعات العمرانية الريفية من الولاية و الذي ينبئ على اختلافات و تفاوتات في حجم التنمية المحلية بينها .
- أفضت الدراسة إلى تقسيم التجمعات العمرانية الريفية بالولاية إلى أربع مجموعات حسب ثقلها التنموي بناءا على حجم الفوارق بينها ، فظهرت لنا التجمعين العمرانيين الريفيين الشبلي و بن خليل في قمة الهرم اللذان يملكان اكبر قيمة للثقل التنموي و الأهمية النسبية .
- تأكدت لدينا النتائج المتوصل إليها سابقا بعد تحديد آفاق النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية أن تقسيمها حسب إمكانيات نموها المستقبلي إلى مجموعات متباينة كان أساس ظهور انكسارات و فوارق في إمكانياتها الطبيعية و البشرية و الاقتصادية .
- تتحكم عدة عوامل في إمكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية أهمها الحجم السكاني و المسافة الفاصلة بينها و بين المراكز العمرانية الأخرى المحيطة بها ، و هذا ما لمسناه من خلال دراستنا هذه و وقوفنا عليه في خرجاتنا الميدانية .
- انضم كل من التجمع العمراني الريفي أولاد خدوم و حوش معصومة و حوش الخروب و بن حمداني إلى المجموعة الأولى التي تمتلك اكبر قيمة من إمكانية النمو المستقبلي إلى جانب الشبلي و بن خليل ، و التي نرى فيها كامل الطاقات التنموية و الظروف المهيأة لإمكانية استقبال المشاريع التنموية المستقبلية .

تمتع ولاية البليدة بإمكانات طبيعية و اقتصادية و بشرية كبيرة مما يعني أن التدخل بها يجب أن يتجاوز الجماعات المحلية إلى السلطات العليا ، و حتمية التدخل في الوسط الريفي لابد أن تصاحبه استراتيجية آنية و مستقبلية فعّالة و ناجعة و معتمدة من طرف السلطات العليا ذاتها لاسيما و ان الولاية هي حقل عمراني ريفي ثري و محفز لدراسات جغرافية مستقبلية .

و قد خلصنا في الاخير من بحثنا هذا الى نتائج مهمة تتعلق بعالم الريف الجزائري في شقه العمراني و بولاية البليدة عينة من ذلك ، نوجزها فيما يلي :

- ✓ عرف الريف الجزائري عدة تغيرات جذرية مست مميزاته الرئيسية حجم السكان و الاسرة و المهنة الغالبة به و عاداته و تقاليده و مورفولوجية المسكن الريفي به ، كما عرف الريف البليدي تحولات ريفية سريعة برزت بشكل واضح في تمدد عمراني كبير مما ادى الى ظهور تجمعات عمرانية ريفية جديدة عشوائية في غالبها ، و هذا ما يدعم الفرضية الاولى القائم عليها بحثنا هذا .
- ✓ ظهرت لنا فوارق في حجم السكان بالتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة تراوحت بين 1000نسمة و 20000نسمة ، و هذا سيصاحبه فارق كبير في التنمية .
- ✓ يأخذ نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة نمط المتقارب العشوائي تحت تأثير عدة عوامل متداخلة اسهمت في تحديد نمط انتشاره اهمها العوامل الطبيعية و التاريخية و الاقتصادية ، و اتجاه شمال شرق – جنوب غرب يساعدنا هذا في معرفة و تحديد العوامل المساهمة بشكل رئيس في التحكم في الانتشار المجالي لها .
- ✓ تتحكم و العوامل الطبيعية و المحاور الكبرى لشبكات الطرق الوطنية و السيارة و القرب او البعد من منابع التنمية (متروبول الجزائر) بشكل كبير في اتجاه التمدد العمراني بولاية البليدة .
- ✓ دراسة اتجاه التوزيع التجمعات العمرانية الريفية كان بناءا على طرح استفسار : لماذا اخذت هذه التجمعات العمرانية الريفية اتجاه توزيع ذو زاوية كذا ؟ و هذا مكّننا من حصر اهم العوامل المتحكمة في اتجاه توزيعها ، و يُرجى أن تُخصص لها دراسات معمقة مستقبلا لأجل تثمين المخططات العمرانية المستدامة بولاية البليدة .

- ✓ تتباين التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة من حيث الاهمية النسبية (المعايير المعتمدة) و الثقل التنموي بها ، و هذا نتج عنه تبايناً كذلك في امكانية النمو و التوسع المستقبلي لها ، و هذا يؤدي الى بذل جهود مضنية من اجل التقليل من فوارق التنمية لتجنب مشاكل اخرى اهمها الهجرة الريفية و انتشار الاحياء الفوضوية ، كما اشرنا اليه في فرضيتنا الثانية بمقدمة هذا البحث .

و توصلنا في الاخير الى ان مفهوم التنمية العمرانية الريفية من الزاوية الجغرافية يرتكز على القطاع العمراني بالدرجة الاولى ، و هي بالتالي مسرح تفاعل و توافق اجتماعي و تنمية لطاقات المجتمع الى اقصى حد و اشباع حاجيات الفرد العمرانية للوصول به الى مستوى متقدم من المعيشة ، و تصبح بذلك عملية ديناميكية موجهة نحو عالم الريف بكل مكوناته البشرية و الطبيعية و التنموية التي تخدم الجانب العمراني منه ، و تحدث جراء التدخل الاداري بغرض التحكم و التوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق الاستثمار الاقصى للموارد المتاحة و الارتقاء بالعلاقات البينية لدى المجتمع الريفي .

كما يختلف دور و مفهوم و هدف التنمية العمرانية الريفية تبعا للمنطقة المدروسة و الامكانيات المتوفرة بها ، فالتنمية العمرانية الريفية التي تكون موجهة نحو الاراضي المنبسطة تكون ذات دوافع و ميكانيزمات و اهداف خاصة بها تختلف عن تلك الموجهة نحو المناطق الريفية الجبلية ، و منطقة دراستنا المتمثلة في التجمعات العمرانية الريفية ضمت الخاصيتين معا ، و بالتالي فتحديد اولاً وسائل تطبيقها يملك من الاهمية الشيء الكبير لأجل تحقيق النتائج الجيدة ميدانيا .

و في هذا الجانب نرى أن حتمية التدخل لأجل تنمية التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة من خلال استراتيجية واضحة المعالم لتهيئتها و تنميتها يستوجب اعتماد مراحل نراها ضرورية نلخصها فيما يلي :

- المرحلة الاولى و هي المعاينة الميدانية و التعرف على السمات العامة للأوساط الطبيعية المرجى التدخل بها .
- المرحلة الثانية و تتمثل في التهيئة العمرانية بواسطة وضع خطط تنموية فعالة غير ارتجالية لتأهيل و إعادة تأهيل الأوساط العمرانية الريفية بناءا عن دراسات ميدانية و جغرافية كمية لأجل حصر اهم الامكانيات البشرية و التنموية المستقبلية التي تساعدنا على الدراسات الاستشرافية المستقبلية .

- المرحلة الثالثة و الاخيرة و تقوم على اساس التسيير و الحماية من خلال اختيار الوسائل المادية و البشرية اللازمة و الكافية لإنجاح أي استراتيجية عمرانية مستقبلية بالإضافة إلى الحفاظ على الموروث الطبيعي المادي و المعنوي لوسط التدخل .

-

اســـــــــتـــــــبـــــــيـــــــان

في إطار انجاز بحث دكتوراه بعنوان : <u>البعد المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة</u> نتقدم إلى سيادتكم بطلب الإجابة فضلا و ليس إلزاما على الأسئلة التالية :

1/ معلومات عامة :

- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

- الحالة العائلية : ☐ متزوج ☐ أعزب

- عدد أفراد الآسرة : .....

- المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ أخر ☐

- المهنة : إطار ☐ موظف عمومي ☐ عامل بسيط ☐ تاجر ☐ أخر ☐

- قطاع العمل : فلاحة ☐ صناعة ☐ تجارة ☐ خدمات ☐

- مكان العمل : مركز التجمع ☐ خارج التجمع ☐ خارج البلدية ☐ خارج الولاية ☐

2/ السكن :

- اسم التجمع العمراني الذي تسكن به : .....

- هل لديكم سكن : نعم ☐ لا ☐

- صيغة السكن : فردي ☐ جماعي ☐ تصديري ☐ أخرى ☐

- ملكية السكن : ملكي ☐ إيجار ☐ آخر ☐

- نوعية السكن : قديم ☐ حديث ☐

- عدد طوابق المسكن : طابق 1 ☐ 2 ☐ أكثر من ذلك ☐

- عدد غرف المسكن : غرفة 1 ☐ 2 ☐ أكثر من ذلك ☐

- السكن السابق : بالبلدية ☐ بالولاية ☐ خارج الولاية ☐

- فترة إنشاء المسكن : فترة ما قبل الاستقلال ☐ الفترة 1962-1973 ☐
الفترة 1973-1990 ☐ الفترة 1990-2003 ☐ ما بعد 2003 ☐

- الدعم الفلاحي : هل استفدتم من الدعم الفلاحي نعم ☐ لا ☐

ما نوعه .....

- توفر شبكة المياه بالمسكن : نعم ☐ لا ☐
- توفر شبكة الكهرباء بالمسكن : نعم ☐ لا ☐
- توفر شبكة الغاز بالمسكن : نعم ☐ لا ☐
- توفر شبكة الرف الصحي بالمسكن : نعم ☐ لا ☐
- التعليم : هل المؤسسات التعليمة كافية نعم ☐ لا ☐

ما هو عددها .....

- الصحة : هل توجد ببلديتكم تجمعات صحية نعم ☐ لا ☐

هل هي كافية نعم ☐ لا ☐

ما هو نوعها قاعة علاج ☐ة متعددة الخدمات أ☐ى ☐

- شبكة الطرق : هل شبكة طرق بالبلدية كافية نعم ☐ لا ☐

ما هي حالتها جيدة ☐سطة م☐ئة ☐

- أهم المشاكل :

.....

.....

.....

- أهم الحلول :

.....

.....

.....

الجدول (1) : الاحداثيات الجغرافية للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	المتوسط المكاني	المسافة المعيارية

		latitude	longitude	(x-X)	$(x-X)^2$	(y-Y)	$(y-Y)^2$
مفتاح	ـ المهادة	36,64	3,24	0,1048	0,01098304	0,2974	0,08844676
	ـ أولاد حناش	36,65	3,23	0,1148	0,01317904	0,2874	0,08259876
	ـ البور	36,61	3,2	0,0748	0,00559504	0,2574	0,06625476
	ـ السواكرية	36,64	3,2	0,1048	0,01098304	0,2574	0,06625476
	ـ زيان	36,63	3,27	0,0948	0,00898704	0,3274	0,10719076
	ـ سيدي حماد	36,59	3,2	0,0548	0,00300304	0,2574	0,06625476
	ـ زروالة	36,6	3,22	0,0648	0,00419904	0,2774	0,07695076
الجبابرة	ـ الجبابرة	36,58	3,26	0,0448	0,00200704	0,3174	0,10074276
	ـ الجبابرة العليا	36,57	3,26	0,0348	0,00121104	0,3174	0,10074276
	ـ أولاد علي	36,58	3,25	0,0448	0,00200704	0,3074	0,09449476
	ـ غاليس سياخن	36,59	3,26	0,0548	0,00300304	0,3174	0,10074276
الاربعاء	ـ صحراوي	36,59	3,18	0,0548	0,00300304	0,2374	0,05635876
	ـ بلعوادي	36,59	3,14	0,0548	0,00300304	0,1974	0,03896676
	ـ بن دالي	36,57	3,13	0,0348	0,00121104	0,1874	0,03511876
	ـ إسماعيل رابح	36,63	3,18	0,0948	0,00898704	0,2374	0,05635876
صوحان	ـ صوحان	36,5	3,23	-0,0352	0,00123904	0,2874	0,08259876
بوقرة	ـ لبعازيز	36,56	3,08	0,0248	0,00061504	0,1374	0,01887876
اولاد سلامة	ـ الرميلي	36,55	3,12	0,0148	0,00021904	0,1774	0,03147076
	ـ مراكشي	36,53	3,1	-0,0052	2,704E-05	0,1574	0,02477476
حمام ملوان	ـ حمام ملوان	36,48	3,04	-0,0552	0,00304704	0,0974	0,00948676
	ـ تحامولت	36,52	3,07	-0,0152	0,00023104	0,1274	0,01623076
	ـ المقطع الأزرق	36,46	3,01	-0,0752	0,00565504	0,0674	0,00454276
	ـ الحي الجديد	36,5	3,06	-0,0352	0,00123904	0,1174	0,01378276
بوينان	ـ عمروصة	36,53	2,96	-0,0052	2,704E-05	0,0174	0,00030276
	ـ الحساينية	36,51	2,99	-0,0252	0,00063504	0,0474	0,00224676
	ـ ملاحة	36,5	2,99	-0,0352	0,00123904	0,0474	0,00224676
الشبلي	ـ الشبلي	36,57	3	0,0348	0,00121104	0,0574	0,00329476
	ـ أولاد خدوم	36,57	2,98	0,0348	0,00121104	0,0374	0,00139876
	ـ بن رمضان	36,59	3,04	0,0548	0,00300304	0,0974	0,00948676
	ـ تابينات	36,52	3,04	-0,0152	0,00023104	0,0974	0,00948676
	ـ حوش معصومة	36,55	2,98	0,0148	0,00021904	0,0374	0,00139876
بوفاريك	ـ سيدي عياد	36,6	2,95	0,0648	0,00419904	0,0074	5,476E-05
	ـ سويداني بوجمعة	36,55	2,95	0,0148	0,00021904	0,0074	5,476E-05

الصومعة	- حي السعادة	36,53	2,93	-0,0052	2,704E-05	-0,0126	0,00015876
بني مراد	- حي كريتلي	36,53	2,85	-0,0052	2,704E-05	-0,0926	0,00857476
الشريعة	- الشريعة	36,42	2,87	-0,1152	0,01327104	-0,0726	0,00527076
البليدة	- مرامان	36,49	2,75	-0,0452	0,00204304	-0,1926	0,03709476
	- سيدي موسى	36,5	2,76	-0,0352	0,00123904	-0,1826	0,03334276
بوعرفة	- مناطق تبعثر	36,45	2,8	-0,0852	0,00725904	-0,1426	0,02033476
واد العلايق	- بن صالح	36,57	2,8	0,0348	0,00121104	-0,1426	0,02033476
	- حوش ماريكان	36,54	2,75	0,0048	2,304E-05	-0,1926	0,03709476
	- حوش الخروب	36,51	2,74	-0,0252	0,00063504	-0,2026	0,04104676
	- قرقور	36,52	2,74	-0,0152	0,00023104	-0,2026	0,04104676
	- الحي البلدي	36,58	2,78	0,0448	0,00200704	-0,1626	0,02643876
بني خليل	- بني خليل	36,58	2,83	0,0448	0,00200704	-0,1126	0,01267876
	- بن شعبان	36,62	2,87	0,0848	0,00719104	-0,0726	0,00527076
	- بن حمداني	36,58	2,86	0,0448	0,00200704	-0,0826	0,00682276
	- الرميلي	36,58	2,83	0,0448	0,00200704	-0,1126	0,01267876
موزاية	- بني شقران	36,55	2,71	0,0148	0,00021904	-0,2326	0,05410276
	- الحوش الكبير	36,48	2,68	-0,0552	0,00304704	-0,2626	0,06895876
الشفة	- سيدي مداني	36,43	2,74	-0,1052	0,01106704	-0,2026	0,04104676
	- أهل الثنية	36,48	2,73	-0,0552	0,00304704	-0,2126	0,04519876
العفرون	- بورومي	36,47	2,64	-0,0652	0,00425104	-0,3026	0,09156676
	- بني جمعة	36,44	2,59	-0,0952	0,00906304	-0,3526	0,12432676
عين الرمانة	- عين الرمانة	36,4	2,68	-0,1352	0,01827904	-0,2626	0,06895876
	- الريحان	36,42	2,69	-0,1152	0,01327104	-0,2526	0,06380676
	- برج الأمير	36,42	2,7	-0,1152	0,01327104	-0,2426	0,05885476
	النحاوة	36,43	2,69	-0,1052	0,01106704	-0,2526	0,06380676
واد جر	- واد جر	36,42	2,56	-0,1152	0,01327104	-0,3826	0,14638276
	- معاييف	36,45	2,56	-0,0852	0,00725904	-0,3826	0,14638276
	- القرية	36,42	2,56	-0,1152	0,01327104	-0,3826	0,14638276

الجدول (2) : البعد المكاني بين التجمعات العمرانية الريفية لولاية البليدة .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	الثقل التنموي	امكانية نمو	المهادة	أولاد حناش	- البور	- السواكرية	- زيان	- سيدي حماد	- زروالة	- الجبابرة	- الجبابرة العليا	- أولاد علي	- غاليس سياخن	- صحراوي	- بلعوادي	- بن دالي	- إسماعيل رابح
	- المهادة	22,30	197,42		1	5	4	4	7	4	7	8	6	7	8	12	11	5
مفتاح	- أولاد حناش	27,84	177,95	1		5	4	4	7	5	8	8	6	7	7	12	11	5

	ـ البور	30,04	206,77	5	5	4		4	7	2	2	7	6	3	7	6	3
	ـ السواكرية	52,4	190,57	4	4	4		7	10	9	5	6	7	8	10	7	2
	ـ زيان	24,63	128,05	4	4	7	7		8	6	6	6	4	6	14	10	8
	ـ سيدي حماد	36,09	209,94	7	7	2	6	8		2	6	6	6	5	6	6	5
	ـ زروالة	35,8	201,97	4	5	2	5	6	2		5	5	4	4	8	8	4
	ـ الجبابرة	35,28	203,50	7	8	7	9	6	6	5		1	1	1	12	12	8
	ـ الجبابرة العليا	21,2	192,30	8	8	10	7	6	6	5	1		2	1	12	12	8
	ـ أولاد علي	20,45	199,88	6	6	8	6	4	6	4	1	2		1	12	12	8
الجبابرة	ـ غاليس سياخن	23,87	208,43	7	7	8	6	5	6	4	1	1	1		12	12	8
	ـ صحراوي	35,05	201,35	8	7	3	10	2	4	8	8	8	8		4	4	5
	ـ بلعوادي	41,49	208,15	12	12	7	10	14	6	8	12	12	12	12		2	8
	ـ بن دالي	39,05	198,08	11	11	6	8	13	6	8	12	12	12	12	2		6
الاربعاء	ـ إسماعيل رابح	34,64	192,52	5	5	3	2	8	5	4	9	9	9	9	8	6	
صوحان	ـ صوحان	32,14	104,21	15	15	12	16	14	10	11	9	9	9	9	11	12	13
بوقرة	ـ لبعازيز	42,6	176,13	16	16	12	14	19	11	13	16	16	16	16	9	5	6
	ـ الرميلي	27,46	191,78	14	14	9	12	16	8	10	13	13	13	13	6	2	4
اولاد سلامة	ـ مراكشي	12,7	161,54	17	17	12	15	19	11	13	15	15	15	15	9	5	7
	ـ حمام ملوان	41,16	189,57	25	25	20	22	27	18	21	23	23	23	23	17	13	15
	ـ تحاملت	20,75	188,75	22	22	17	20	24	16	18	20	20	20	20	14	18	12
	ـ المقطع الأزرق	22,33	152,28	28	28	23	26	30	22	25	26	26	26	26	20	16	18
حمام ملوان	ـ الحي الجديد	18,97	169,54	20	20	15	18	22	14	16	19	19	19	19	12	8	10
	ـ عمروصة	40,03	215,84	28	28	23	25	30	22	24	28	28	28	28	20	16	17
	ـ الحساينية	52,86	230,72	26	26	22	24	28	20	23	26	26	26	26	19	14	16
بوينان	ـ ملاحة	16,94	200,14	27	27	22	24	29	21	24	26	26	26	26	19	15	17
	ـ الشبلي	81,41	266,34	22	22	18	19	25	17	19	23	23	23	23	14	11	12
	ـ أولاد خدوم	44,74	247,60	24	24	20	21	27	19	21	25	25	25	25	17	13	14
	ـ بن رمضان	38,27	188,93	19	19	15	15	22	14	17	21	21	21	21	13	9	9
	ـ تابينات	33,83	189,39	22	22	17	20	24	16	18	21	21	21	21	15	10	11
الشبلي	ـ حوش معصومة	32,91	253,99	25	25	21	22	28	20	22	26	26	26	26	18	14	15
	ـ سيدي عياد	29,08	172,49	26	26	23	23	30	22	29	29	29	29	29	21	17	17
بوفاريك	ـ سويداني ب	39,19	227,60	28	28	24	25	31	23	29	29	29	29	29	21	17	18
الصومعة	ـ حي السعادة	32,63	218,42	29	29	25	27	32	24	30	30	30	30	30	22	18	19
بني مراد	ـ حي كريتلي	34,57	172,34	36	37	32	33	39	32	38	38	38	38	38	30	26	26
الشريعة	ـ الشريعة	32,86	118,89	40	40	36	38	42	34	39	39	39	39	39	33	29	30
	ـ مرامان	35,67	223,53	45	45	41	42	48	40	46	46	46	46	46	38	34	35
البليدة	ـ سيدي موسى	30,46	218,60	46	46	42	43	49	41	47	47	47	47	47	39	35	36

بوعرفة	ـ مناطق تبعثر	11,9	153,79	44	44	39	41	47	38	44	44	44	37	32	33	40
واد العلايق	ـ بن صالح	54,11	232,96	40	40	35	36	43	35	41	41	41	33	29	30	35
	ـ حوش ماريكان	30,97	213,33	45	45	41	41	48	40	46	46	46	38	34	35	40
	ـ حوش الخروب	29,49	244,94	47	47	43	43	50	42	48	48	48	40	36	37	42
	ـ قرقور	47,54	224,86	47	47	42	43	50	42	48	48	48	40	36	37	42
	ـ الحي البلدي	35,32	204,02	42	42	38	38	45	37	44	44	44	36	32	33	37
بني خليل	ـ بني خليل	62,27	265,97	37	37	33	33	40	33	39	39	39	31	27	28	32
	ـ بن شعبان	53,19	164,24	33	33	30	29	36	29	35	35	35	28	24	25	28
	ـ بن حمداني	45,29	238,72	35	35	31	31	38	31	37	37	37	29	25	26	30
	ـ الرميلي	43,77	271,63	37	37	33	33	40	33	39	39	39	31	27	28	32
موزاية	ـ بني شقران	58,54	164,10	48	48	44	45	51	44	50	50	50	42	38	39	43
	ـ الحوش الكبير	40,13	161,77	53	53	49	49	56	48	54	54	54	46	42	43	48
الشفة	ـ سيدي مداني	55,08	160,71	50	50	45	47	52	44	49	49	49	42	38	39	45
	ـ أهل الثنية	39,66	211,07	49	49	44	46	51	43	49	49	49	42	38	39	44
العفرون	ـ بورومي	42,7	145,45	56	56	52	53	59	51	57	57	57	49	45	46	52
	ـ بني جمعة	32,61	134,20	62	62	57	59	64	57	62	62	62	55	50	51	57
عين الرمانة	ـ عين الرمانة	40,91	172,74	56	56	51	53	58	50	56	56	56	48	44	45	52
	ـ الريحان	35,58	216,62	54	54	50	51	57	49	54	54	54	47	43	44	50
	ـ برج الأمير	29,6	210,10	53	53	49	51	56	48	53	53	53	46	42	43	49
	النحاوة	20,74	210,44	54	54	50	51	57	49	54	54	54	47	43	44	50
واد جر	ـ واد جر	51,51	162,28	66	66	61	62	68	60	66	66	66	58	54	55	61
	ـ معاييف	20,13	124,08	64	65	60	61	67	59	65	65	65	57	53	54	60
	ـ القرية	25,34	164,58	65	66	61	62	68	60	66	66	66	58	54	55	61

البلدية	التجمع العمراني الريفي	الثقل التنموي	امكانية نمو	- صوحان	- لبعازيز	- الرميلي	- مراكشي	- حمام ملوان	- تحاملوت	المقطع الأزرق	ـ الحي الجديد	- عمرو صة	الحسايانية	- ملاحة	- الشبلي	ـ أولاد خدوم	- بن رمضان	- تابينات	- حوش معصومة
مفتاح	ـ المهادة	22,30	197,42	15	16	14	17	25	22	28	20	28	26	27	22	24	19	22	25
	ـ أولاد حناش	27,84	177,95	16	16	15	17	25	22	29	21	28	27	27	22	24	19	22	25
	ـ البور	30,04	206,77	12	12	9	12	20	17	23	15	23	22	22	18	20	15	17	21
	السواكرية	52,4	190,57	16	14	12	15	22	20	26	18	25	24	24	19	21	15	20	22

	ـ زيان	24,63	128,05	14	19	16	19	27	24	30	22	30	28	29	25	27	22	24	28
	ـ سيدي حماد	36,09	209,94	10	11	8	11	18	16	22	14	22	20	21	17	19	14	16	20
	ـ زروالة	35,8	201,97	11	13	10	13	21	18	25	16	24	23	24	19	21	17	18	22
الجبابرة	ـ الجبابرة	35,28	203,50	9	16	13	15	23	20	26	19	28	26	26	23	25	21	21	26
	ـ الجبابرة العليا	21,2	192,30	8	16	13	15	23	20	26	19	28	26	26	23	25	21	21	25
	ـ أولاد علي	20,45	199,88	8	16	13	15	23	20	26	19	28	26	25	23	25	21	21	25
	ـ غاليس سياخن	23,87	208,43	8	16	13	15	23	20	26	19	28	26	25	23	25	21	21	25
الاربعاء	ـ صحراوي	35,05	201,35	11	9	6	9	17	14	20	12	20	19	19	14	17	13	15	18
	ـ بلعوادي	41,49	208,15	12	5	2	5	13	18	16	8	16	14	15	11	13	9	10	14
	ـ بن دالي	39,05	198,08	13	6	4	7	15	12	18	10	17	16	17	12	14	9	11	15
	إسماعيل رابح	34,64	192,52	15	12	11	13	21	18	24	16	23	22	22	17	19	14	18	21
صوحان	ـ صوحان	32,14	104,21		15	11	12	18	16	21	15	25	22	22	22	24	20	18	24
بوقرة	ـ لبعازيز	42,6	176,13	15		4	5	10	8	13	6	11	10	11	7	9	5	6	9
اولاد سلامة	ـ الرميلي	27,46	191,78	11	4		3	10	8	14	6	15	13	14	11	13	9	8	13
	ـ مراكشي	12,7	161,54	12	5	3		8	5	11	3	13	11	11	10	12	10	6	12
حمام ملوان	ـ حمام ملوان	41,16	189,57	18	10	10	8		2	3	5	8	6	10	5	11	12	4	10
	ـ تحامولت	20,75	188,75	16	8	8	5	2		6	2	9	6	6	9	10	10	3	9
	ـ المقطع الأزرق	22,33	152,28	21	13	14	11	3	6		8	8	5	6	12	15	12	7	11
	ـ الحي الجديد	18,97	169,54	15	6	6	3	5	2	8		13	11	11	10	12	9	6	12
بوينان	ـ عمروصة	40,03	215,84	25	11	15	13	8	9	8	13		3	3	6	5	10	7	3
	ـ الحساينية	52,86	230,72	22	10	13	11	6	6	6	11	3		1	7	7	10	5	5
	ـ ملاحة	16,94	200,14	22	11	14	11	5	6	5	11	3	1		8	8	11	5	6
الشبلي	ـ الشبلي	81,41	266,34	22	7	11	10	10	9	12	10	6	7	8		2	3	6	2
	ـ أولاد خدوم	44,74	247,60	24	9	13	12	12	10	11	12	5	7	8	2		5	7	2
	بن رمضان	38,27	188,93	20	5	9	10	12	10	15	9	10	10	11	3	5		8	7
	ـ تابينات	33,83	189,39	18	6	8	6	4	3	7	6	7	5	5	6	7	8		7
	ـ حوش معصومة	32,91	253,99	24	9	13	12	10	9	11	12	3	5	6	2	2	7	7	
بوفاريك	ـ سيدي عياد	29,08	172,49	28	13	17	16	15	15	16	14	8	10	11	4	6	8	12	6
الصومعة	ـ سويداني ب	39,19	227,60	26	12	16	14	11	12	11	12	3	6	6	4	6	9	9	3
بني مراد	ـ حي السعادة	32,63	218,42	27	13	17	15	11	12	11	12	3	5	5	6	7	11	9	4
الشريع	ـ حي كريتلي	34,57	172,34	35	21	24	23	18	19	16	20	10	12	13	13	14	18	17	12
	ـ	32,86	118,89	34	25	27	24	17	19	13	21	14	14	14	20	19	24	18	17

ة	الشريعة																			
	ـ مرامان	35,67	223,53	43	30	33	31	25	27	23	28	18	20	20	23	22	26	25	20
البليدة	ـ سيدي موسى	30,46	218,60	43	30	34	32	26	27	23	29	19	21	21	24	23	28	26	21
بوعرفة	ـ مناطق تبعثر	11,9	153,79	39	28	31	28	21	23	19	25	17	18	18	23	21	26	22	19
	ـ بن صالح	54,11	232,96	39	25	29	27	23	24	22	24	15	17	18	18	16	21	22	16
	ـ حوش ماريكان	30,97	213,33	43	30	33	31	26	27	24	28	19	21	21	23	21	26	25	20
	ـ حوش الخروب	29,49	244,94	44	31	35	33	27	28	25	30	20	22	22	25	23	28	27	22
	ـ قرقور	47,54	224,86	44	31	35	33	27	28	25	30	20	22	22	25	23	28	27	22
واد العلايق	ـ الحي البلدي	35,32	204,02	42	27	31	30	26	26	24	27	17	20	20	21	19	23	24	18
	ـ بني خليل	62,27	265,97	37	22	26	25	22	22	21	23	13	16	16	17	14	18	20	13
	ـ بن شعبان	53,19	164,24	35	19	24	23	21	21	21	21	13	16	17	17	11	15	18	12
	ـ بن حمداني	45,29	238,72	35	20	24	23	20	20	19	20	11	14	15	13	12	16	17	11
بني خليل	ـ الرميلي	43,77	271,63	37	22	26	25	22	22	21	22	13	16	17	15	14	18	20	13
	ـ بني شقران	58,54	164,10	47	33	37	35	31	32	29	32	23	25	25	26	25	29	29	24
موزاية	ـ الحوش الكبير	40,13	161,77	50	37	40	38	32	34	29	35	26	27	27	31	29	34	32	28
	ـ سيدي مداني	55,08	160,71	45	34	36	34	27	29	24	31	22	23	23	28	27	32	28	25
الشفة	ـ أهل الثنية	39,66	211,07	45	33	36	34	28	30	25	31	22	23	23	27	25	30	28	24
	ـ بورومي	42,7	145,45	53	40	44	42	35	37	33	39	29	31	31	34	33	37	36	31
العفرون	ـ بني جمعة	32,61	134,20	58	46	49	47	40	42	37	44	35	36	36	40	38	43	41	37
	ـ عين الرمانة	40,91	172,74	51	40	42	40	33	35	30	37	29	30	30	34	33	38	34	31
	ـ الريحان	35,58	216,62	50	38	41	39	32	34	29	35	27	29	29	33	31	37	33	30
	ـ برج الأمير	29,6	210,10	49	37	40	38	31	33	28	34	26	28	28	32	30	36	32	29
عين الرمانة	النحاوة	20,74	210,44	50	48	41	39	32	34	29	35	27	29	29	33	31	37	33	30
	ـ واد جر	51,51	162,28	62	50	53	50	44	46	41	47	38	40	40	44	42	46	44	41
	ـ معاييف	20,13	124,08	61	49	52	50	43	45	40	46	38	39	39	42	41	46	44	40
واد جر	ـ القرية	25,34	164,58	61	49	52	50	43	45	40	46	38	39	39	43	41	46	44	41

البلدية	التجمع العمراني الريفي	الثقل التنموي	امكانية نمو	سيدي عياد	سويداني	السعادة	كريتلي	الشريعة	مرامان	سيدي موسى	م التبعثر	بن صالح	ح ماريكان	ح الخروب	ح البلدي	قرقور	بن خليل	بن شعبان
مفتاح	ـ المهادة	22,30	197,42	26	28	29	37	40	45	46	44	40	45	47	42	47	37	33
	ـ أولاد حناش	27,84	177,95	26	28	29	37	40	45	46	44	40	45	47	42	47	37	33
	ـ البور	30,04	206,77	23	24	25	32	36	41	42	39	35	41	43	38	42	33	30
	ـ	52,4	190,57	23	25	27	33	38	42	43	4	36	41	43	38	43	33	29

	السواكرية																
	ـ زيان	24,63	128,05	30	31	32	39	42	48	49	7	43	48	50	50	45	40	36
	ـ سيدي حماد	36,09	209,94	22	23	24	32	34	40	41	38	35	40	42	42	37	33	29
	ـ زروالة	35,8	201,97	24	25	26	34	36	42	43	40	37	42	44	44	39	35	31
الجبابرة	ـ الجبابرة	35,28	203,50	29	29	30	38	39	46	47	44	41	46	48	48	44	39	35
	ـ الجبابرة العليا	21,2	192,30	29	29	30	38	39	46	47	44	41	46	48	48	44	39	35
	ـ أولاد علي	20,45	199,88	29	29	30	38	39	46	47	44	41	46	48	48	44	39	35
	ـ غاليس سياخن	23,87	208,43	28	28	29	37	38	45	46	43	40	45	47	47	43	38	34
الاربعاء	ـ صحراوي	35,05	201,35	21	21	22	30	33	38	39	37	33	38	40	40	36	31	28
	ـ بلعوادي	41,49	208,15	17	17	18	26	29	34	35	32	29	34	36	36	32	27	24
	ـ بن دالي	39,05	198,08	18	17	19	26	30	35	36	33	30	35	37	37	33	28	25
	ـ إسماعيل رابح	34,64	192,52	22	23	25	32	37	41	42	40	35	40	42	42	37	32	28
صوحان	ـ صوحان	32,14	104,21	28	26	27	35	34	43	43	39	39	43	44	44	42	37	35
بوقرة	ـ لبعازيز	42,6	176,13	13	12	13	21	25	30	30	28	25	30	31	31	27	22	19
اولاد سلامة	ـ الرميلي	27,46	191,78	17	16	17	24	27	33	34	31	29	33	35	35	31	26	24
	ـ مراكشي	12,7	161,54	16	14	15	23	24	31	32	28	27	31	33	33	30	25	23
حمام ملوان	ـ حمام ملوان	41,16	189,57	15	11	11	18	17	25	26	21	23	26	27	27	26	22	21
	ـ تحاملت	20,75	188,75	15	12	12	19	19	27	27	23	24	27	28	28	26	22	21
	ـ المقطع الأزرق	22,33	152,28	16	11	11	16	13	23	23	19	22	24	25	25	24	21	21
	ـ الحي الجديد	18,97	169,54	14	12	12	20	21	28	29	25	24	28	30	30	27	23	21
بوينان	ـ عمروصة	40,03	215,84	8	3	3	10	14	18	19	17	15	19	20	20	17	13	13
	ـ الحساينية	52,86	230,72	10	6	5	12	14	20	21	18	17	21	22	22	20	16	16
	ـ ملاحة	16,94	200,14	11	6	5	13	14	20	21	18	18	21	22	22	21	17	17
الشبلي	ـ الشبلي	81,41	266,34	6	6	7	14	20	23	24	23	18	23	25	25	20	16	13
	ـ أولاد خدوم	44,74	247,60	4	4	6	13	19	22	23	21	16	21	23	23	19	14	11
	ـ بن رمضان	38,27	188,93	8	9	11	18	24	26	28	26	21	26	28	28	23	18	15
	ـ تابينات	33,83	189,39	12	9	9	16	18	25	26	22	22	25	27	27	24	20	18
	ـ حوش معصومة	32,91	253,99	6	3	4	12	17	20	21	19	16	20	22	22	18	13	12
بوفاريك	ـ سيدي عياد	29,08	172,49		5	7	11	21	21	20	21	13	19	21	21	15	10	7
	ـ سويداني بوجمعة	39,19	227,60	5		2	9	16	17	18	17	17	17	19	19	15	11	10
الصومعة	ـ حي السعادة	32,63	218,42	7	2		8	14	16	17	15	12	16	18	18	15	11	11
بني مراد	ـ حي	34,57	172,34	11	9	8		12	9	10	10	6	9	10	10	8	6	10

	كريتلي																	
الشريعة	ـ الشريعة	32,86	118,89	21	16	14	12		13	13	7	17	16	16	19	18	22
البليدة	ـ مرامان	35,67	223,53	20	17	16	9	13		1	7	7	4	2	3	8	11	16
	ـ سيدي موسى	30,46	218,60	21	18	17	10	13	1		6	9	5	3	3	9	12	17
بوعرفة	ـ مناطق تبعثر	11,9	153,79	21	17	15	10	7	7	6		13	10	9	10	14	15	19
واد العلايق	ـ بن صالح	54,11	232,96	13	17	12	6	17	7	9	13		6	8	8	2	3	8
	ـ حوش ماريكان	30,97	213,33	19	17	16	9	16	4	5	10	6		3	2	5	9	14
	ـ حوش الخروب	29,49	244,94	21	19	18	10	16	2	3	9	8	3		1	8	11	16
	ـ قرقور	47,54	224,86	21	19	18	10	16	3	3	10	8	2	1		7	11	16
	ـ الحي البلدي	35,32	204,02	15	15	15	8	19	8	9	14	2	5	8	7		5	9
بني خليل	ـ بني خليل	62,27	265,97	10	11	11	6	18	11	12	15	3	9	11	11	5		5
	ـ بن شعبان	53,19	164,24	7	10	11	10	22	16	17	19	8	14	16	16	9	5	
	ـ بن حمداني	45,29	238,72	8	9	8	5	17	12	13	15	5	10	12	12	7	2	4
	ـ الرميلي	43,77	271,63	10	10	10	5	17	10	12	14	3	8	11	10	5	1	6
موزاية	ـ بني شقران	58,54	164,10	22	21	20	13	20	7	8	14	9	4	5	4	7	11	16
	ـ الحوش الكبير	40,13	161,77	27	25	23	16	18	7	7	11	15	9	6	8	14	18	23
الشفة	ـ سيدي مداني	55,08	160,71	26	22	20	15	12	8	6	6	16	11	9	10	16	18	23
	ـ أهل الثنية	39,66	211,07	23	21	19	12	14	3	2	8	12	6	4	4	11	15	19
العفرون	ـ بورومي	42,7	145,45	30	28	27	20	21	11	10	14	18	12	10	10	17	21	26
	ـ بني جمعة	32,61	134,20	36	34	32	25	25	16	16	19	23	18	15	16	22	26	31
عين الرمانة	ـ عين الرمانة	40,91	172,74	32	28	27	21	17	13	12	12	21	16	13	14	21	24	29
	ـ الريحان	35,58	216,62	30	26	25	19	16	11	10	11	19	14	11	12	19	22	27
	ـ برج الأمير	29,6	210,10	29	25	24	18	15	10	9	10	19	14	11	12	18	22	26
	النحاوة	20,74	210,44	30	26	25	19	16	11	10	11	19	14	11	11	19	22	27
واد جر	ـ واد جر	51,51	162,28	40	38	36	29	28	20	19	22	28	22	20	20	26	31	36
	ـ معاييف	20,13	124,08	39	37	35	28	28	19	18	22	26	20	18	18	24	29	34
	ـ القرية	25,34	164,58	40	37	36	28	27	20	19	22	27	21	19	19	26	30	35

البلدية	التجمع العمراني الريفي	الثقل التنموي	امكانية نمو	ـ صوحان	بن حمداني	الرميلي	بني شقران	ح الكبير	سيدي مداني	اهل الثنية	بورومي	بني جمعة	عين الرمانة	الريحان	برج الأمير	النحاوة	واد جر	المعاييف	القرية
مفتاح	ـ المهادة	22,30	197,42	15	35	37	48	53	50	49	56	62	56	54	53	54	66	64	65

	ـ أولاد حناش	27,84	177,95	16	35	37	48	53	50	49	56	62	56	54	53	54	66	64	65
	ـ البور	30,04	206,77	12	31	33	44	49	45	44	51	57	52	50	49	50	61	60	61
	ـ السواكرية	52,4	190,57	16	31	33	45	49	47	46	53	59	53	51	51	51	62	61	62
	ـ زيان	24,63	128,05	14	38	40	51	56	52	51	58	64	59	57	56	57	68	67	68
	ـ سيدي حماد	36,09	209,94	10	31	33	44	48	44	43	50	57	51	49	48	49	60	59	60
	ـ زروالة	35,8	201,97	11	33	35	46	50	46	45	53	59	53	51	50	51	62	61	62
	ـ الجبابرة	35,28	203,50	9	37	39	50	54	49	49	57	62	56	54	53	54	66	65	66
	ـ الجبابرة العليا	21,2	192,30	8	37	39	50	54	49	49	57	62	56	54	53	54	66	65	66
	ـ أولاد علي	20,45	199,88	8	37	39	50	54	49	49	57	62	56	54	53	54	66	65	66
الجبابرة	ـ غاليس سياخن	23,87	208,43	8	36	38	49	53	48	48	56	61	55	53	52	53	65	64	65
	ـ صحراوي	35,05	201,35	11	29	31	42	46	42	42	49	55	48	47	46	47	58	57	58
	ـ بلعواد	41,49	208,15	12	25	27	38	42	38	38	45	50	44	43	42	43	54	53	54
	ـ بن دالي	39,05	198,08	13	26	28	39	43	39	39	46	51	45	44	43	44	55	54	55
الاربعاء	إسماعيل رابح	34,64	192,52	15	30	32	43	48	45	44	52	57	52	50	49	50	61	60	61
صوحان	ـ صوحان	32,14	104,21		35	37	47	50	45	45	51	58	53	50	49	50	61	61	62
بوقرة	ـ لبعازيز	42,6	176,13	15	20	22	33	37	34	33	40	46	40	38	37	38	49	49	50
	ـ الرميلي	27,46	191,78	11	24	26	37	40	36	36	42	49	44	41	40	41	52	52	53
اولاد سلامة	ـ مراكشي	12,7	161,54	12	23	25	35	38	34	34	40	47	42	39	38	39	50	50	50
	ـ حمام ملوان	41,16	189,57	18	20	22	31	32	27	28	35	40	35	32	31	32	43	43	44
	ـ تحاموت	20,75	188,75	16	20	22	32	34	29	30	37	42	37	34	33	34	45	45	46
	ـ المقطع الأزرق	22,33	152,28	21	19	21	29	29	24	25	33	37	30	29	28	29	40	40	41
حمام ملوان	ـ الحي الجديد	18,97	169,54	15	20	22	32	35	31	31	39	44	37	35	34	35	46	46	47
	ـ عمروصة	40,03	215,84	25	11	13	23	26	22	22	29	35	29	27	26	27	38	38	38
بوينان	ـ الحساين	52,86	230,72	22	14	16	25	27	23	23	30	36	31	29	28	29	39	39	40

																		ية
39	39	40	29	28	29	30	36	31	23	23	27	25	17	15	22	200,14	16,94	- ملاحة
43	42	43	33	32	33	34	40	34	27	28	31	26	15	13	22	266,34	81,41	- الشبلي
41	41	42	31	30	31	33	38	33	25	27	29	25	14	12	24	247,60	44,74	- أولاد خدوم
46	46	46	37	36	37	38	43	37	30	32	34	29	18	16	20	188,93	38,27	- بن رمضان
44	44	44	33	32	33	34	41	36	28	28	32	29	20	17	18	189,39	33,83	- تابينات
40	40	41	30	29	30	31	37	31	24	25	28	24	13	11	24	253,99	32,91	- حوش معصومة
40	39	40	30	29	30	32	36	30	23	26	27	22	10	8	28	172,49	29,08	- سيدي عياد
37	37	38	26	25	26	28	34	28	21	22	25	21	10	9	26	227,60	39,19	- سويداني بوجمعة
36	35	36	25	24	25	27	32	27	19	20	23	20	10	8	27	218,42	32,63	- حي السعادة
28	28	29	19	18	19	21	25	20	12	15	16	13	5	5	35	172,34	34,57	- حي كريتلي
27	28	28	16	15	16	17	25	21	14	12	18	20	17	17	34	118,89	32,86	- الشريعة
20	19	20	11	10	11	13	16	11	3	8	7	7	10	12	43	223,53	35,67	- مرامان
19	18	19	10	9	10	12	16	10	2	6	7	8	12	13	43	218,60	30,46	- سيدي موسى
22	22	22	11	10	11	12	19	14	8	6	11	14	14	15	39	153,79	11,9	- مناطق تبعثر
27	26	28	19	19	19	21	23	18	12	16	15	9	3	5	39	232,96	54,11	- بن صالح
21	20	22	14	14	14	16	18	12	6	11	9	4	8	10	43	213,33	30,97	- حوش ماريكان
19	18	20	11	11	11	13	15	10	4	9	6	5	11	12	44	244,94	29,49	- حوش الخروب
19	18	20	11	12	12	14	16	10	4	10	8	4	10	12	44	224,86	47,54	- قرقور
26	24	26	19	18	19	21	22	17	11	16	14	7	5	7	42	204,02	35,32	- الحي البلدي
30	29	31	22	22	22	24	26	21	15	18	18	11	1	2	37	265,97	62,27	- بني خليل
35	34	36	27	26	27	29	31	26	19	23	23	16	6	4	35	164,24	53,19	- بن شعبان
32	31	32	23	22	23	25	28	22	16	19	19	13	2		35	238,72	45,29	- بن حمداني

	- الرميلي	43,77	271,63	37	2		11	17	18	14	21	26	23	21	21	21	30	29	30
موزاية	- بني شقران	58,54	164,10	47	13	11		9	14	8	11	16	17	15	15	14	20	18	20
	- الحوش الكبير	40,13	161,77	50	19	17	9		7	4	4	9	9	6	7	6	12	12	13
الشفة	- سيدي مداني	55,08	160,71	45	19	18	14	7		6	10	14	6	5	4	5	16	17	17
	- أهل الثنية	39,66	211,07	45	16	14	8	4	6		8	13	10	7	7	7	16	16	17
العفرون	- بوروماي	42,7	145,45	53	22	21	11	4	10	8		6	6	8	7	6	9	8	10
	- بني جمعة	32,61	134,20	58	28	26	16	9	14	13	6		9	9	10	9	4	3	4
عين الرمانة	- عين الرمانة	40,91	172,74	51	25	23	17	9	6	10	8	9		2	3	3	11	12	12
	- الريحان	35,58	216,62	50	23	21	15	6	5	7	6	9	2		1	1	11	12	12
	- برج الأمير	29,6	210,10	49	22	21	15	7	4	7	7	10	3	1		1	12	13	13
	النحاوة	20,74	210,44	50	23	21	14	6	5	7	6	9	3	1	1		11	12	12
واد جر	- واد جر	51,51	162,28	62	32	30	20	13	17	17	10	4	12	12	13	12	1	3	
	- معاييف	20,13	124,08	61	31	29	18	12	17	16	8	3	12	12	13	12	3		3
	- القرية	25,34	164,58	61	32	30	20	12	16	16	9	4	11	11	12	11		3	1

الجدول (3) : حساب معامل الارتباط بين الكثافة السكانية و كثافة الطرق بالولاية 2020 .

البلدية	المساحة (كم2)	تعداد السكاني (2019)	طول شبكة الطرق (كم)	الكثافة السكانية (1000/كم)	كثافة الطريق (كم/كم2)	xi-X	$(xi-X)^2$	yi-Y	$(yi-Y)^2$	(xi-X)(yi-Y)
البليدة	53,26	188 498	88,313	3539.1	1,66	2093	4380649	0,55	0,3025	1151,15
بوعرفة	67,16	43 668	26,3	651.8	0,39	-795	632025	-0,72	0,5184	572,4
اولاد يعيش	14,02	142 832	31,423	10202.14	2,24	8756	76667536	1,13	1,2769	9894,28
بني مراد	15,72	59 972	38,817	4000.45	2,47	2554	6522916	1,36	1,8496	3473,44
الشريعة	80,89	1 433	57,95	17.91	0,72	-1428	2039184	-0,39	0,1521	556,92
العفرون	55,87	48 405	67,556	880.3	1,21	-566	320356	0,1	0,01	-56,6
وادي جر	61,14	8 127	43,85	133.22	0,72	-1313	1723969	-0,39	0,1521	512,07
موزاية	83,9	62 552	72,795	745.55	0,87	-700	490000	-0,24	0,0576	168
شفة	48,11	45 389	61,54	945.60	1,28	-501	251001	0,17	0,0289	-85,17
عين الرمانة	101,38	16 770	48,36	166.03	0,48	-1280	1638400	-0,63	0,3969	806,4
بني تامو	24,67	63 292	36,215	2572.84	1,47	1126	1267876	0,36	0,1296	405,36
واد العلايق	55,53	50 038	63,256	909.10	1,14	-537	288369	0,03	0,0009	-16,11
بن خليل	43,63	39 829	58,83	930.23	1,35	-516	266256	0,24	0,0576	-123,84
بوفاريك	50,94	86 882	72,8	1739.6	1,43	293	85849	0,32	0,1024	93,76
الصومعة	27,75	45 554	40,89	1687.22	1,47	241	58081	0,36	0,1296	86,76
قرواو	18,01	25 999	29,984	1444.4	1,66	-2	4	0,55	0,3025	-1,1
بوعينان	73,2	39 860	77,184	547.94	1,05	-898	806404	-0,06	0,0036	53,88
الشبلي	61,46	42 293	35,505	693.32	0,58	-753	567009	-0,53	0,2809	399,09
الاربعاء	85,25	120 139	64,624	1413.4	0,76	-33	1089	-0,35	0,1225	11,55
صوحان	64,5	712	50,4	11.12	0,78	-1435	2059225	-0,33	0,1089	473,55
أولاد سلامة	71,18	8 396	41,8	118.25	0,59	-1328	1763584	-0,52	0,2704	690,56
مفتاح	55,12	82 264	75,55	1495.7	1,37	50	2500	0,26	0,0676	13
الجبابرة	24,48	4 879	22,1	203.29	0,9	-1243	1545049	-0,21	0,0441	261,03
بوقرة	86,12	62 937	67,579	731.82	0,76	-715	511225	-0,35	0,1225	250,25
حمام ملوان	151,93	56 956	69,85	377.19	0,46	-1069	1142761	-0,65	0,4225	694,85

الجدول (4) : الثقل التنموي التفصيلي و امكانية النمو للتجمعات العمرانية الريفية من ولاية البليدة .

البلدية	التجمع العمراني الريفي	الوزن السكاني	الموقع الجغرافي	الولوجية	الهياكل القاعدية	الامكانيات الاقتصادية	البعد المكاني	الثقل التنموي	الانحراف عن المتوسط	امكانية النمو
مفتاح	- المهادة	0,75	10	1	1,33	5,29	4	22,37	-13,28	197,42
	- أولاد حناش	0,75	10	2	6,67	5,29	3,13	27,84	-7,81	177,95
	- البور	0,75	10	5	4	5,29	5	30,04	-5,61	206,77
	- السواكرية	12	10	5	17,33	5,29	2,78	52,40	16,75	190,57
	- زيان	1,5	7	2	6,67	5,29	2,17	24,63	-11,02	128,05
	- سيدي حماد	4,5	7	2	14,67	5,29	2,63	36,09	0,44	209,94
	- زروالة	5,25	3	5	12	5,29	5,26	35,80	0,15	201,97
الجبابرة	- الجبابرة	2,25	3	2	17,33	0,70	10	35,28	-0,37	203,50
	- الجبابرة العليا	1,5	3	2	4	0,70	10	21,20	-14,45	192,30
	- أولاد علي	0,75	3	2	4	0,70	10	20,45	-15,20	199,88
	- غاليس سياخن	1,5	3	2	6,67	0,70	10	23,87	-11,78	208,43
الاربعاء	- صحراوي	1,5	10	5	6,67	8,75	3,13	35,05	-0,60	201,35
	- بلعوادي	7,5	10	5	6,67	8,75	3,57	41,49	5,84	208,15
	- بن دالي	6	10	5	6,67	8,75	2,63	39,05	3,40	198,08
	- إسماعيل رابح	3	10	5	6,67	8,75	1,22	34,64	-1,01	192,52
صوحان	- صوحان	0,501	1	5	14,67	0,97	10	32,14	-3,51	104,21
بوقرة	- لبعازيز	6	10	5	14,67	3,60	3,33	42,60	6,95	176,13
اولاد سلامة	- الرميلي	1,5	7	5	6,67	2,29	5	27,46	-8,19	191,78
	- مراكشي	0,75	3	2	1,33	2,29	3,33	12,70	-22,95	161,54
حمام ملوان	- حمام ملوان	4,5	3	5	17,33	1,33	10	41,16	5,51	189,57
	- تحامولت	0,75	3	5	6,67	1,33	4	20,75	-14,90	188,75
	- المقطع الأزرق	3	3	5	6,67	1,33	3,33	22,33	-13,32	152,28

	- الحي الجديد	0,75	3	5	6,67	1,33	2,22	18,97	-16,68	169,54
بوينان	- عمروصة	6	10	5	6,67	2,36	10	40,03	4,38	215,84
	- الحساينية	16,5	7	2	20	2,36	5	52,86	17,21	230,72
	- ملاحة	2,25	3	2	4	2,36	3,33	16,94	-18,71	200,14
الشبلي	- الشبلي	30	10	5	20	6,41	10	81,41	45,76	266,34
	- أولاد خدوم	9	10	5	9,33	6,41	5	44,74	9,09	247,60
	- بن رمضان	4,5	10	5	9,33	6,41	3,03	38,27	2,62	188,93
	- تابينات	4,5	7	5	9,33	6,41	1,59	33,83	-1,82	189,39
	- حوش معصومة	1,5	10	5	6,67	6,41	3,33	32,91	-2,74	253,99
بوفاريك	- سيدي عياد	3	10	2	4	7,86	2,22	29,08	-6,57	172,49
	- سويداني بوجمعة	4,5	10	5	9,33	7,86	2,5	39,19	3,54	227,60
الصومعة	- حي السعادة	3	10	5	9,33	2,80	2,5	32,63	-3,02	218,42
بني مراد	- حي كريتلي	3	10	5	9,33	3,24	4	34,57	-1,08	172,34
الشريعة	- الشريعة	1,5	1	5	14,67	0,69	10	32,86	-2,79	118,89
البليدة	- مرامان	1,5	10	2	6,67	13,96	1,54	35,67	0,02	223,53
	- سيدي موسى	1,5	10	2	1,33	13,96	1,67	30,46	-5,19	218,60
بوعرفة	- مناطق تبعثر	1,5	3	2	0	0,85	4,55	11,90	-23,75	153,79
واد العلايق	- بن صالح	16,5	10	5	12	6,91	3,7	54,11	18,46	232,96
	- حوش ماريكان	4,5	10	5	1,33	6,91	3,23	30,97	-4,68	213,33
	- حوش الخروب	4,5	10	5	1,33	6,91	1,75	29,49	-6,16	244,94
	- قرقور	9	10	5	14,67	6,91	1,96	47,54	11,89	224,86
	- الحي البلدي	0,75	10	5	9,33	6,91	3,33	35,32	-0,33	204,02
بني خليل	- بني خليل	15	10	5	17,33	4,94	10	62,27	26,62	265,97
	- بن شعبان	16,5	10	5	14,67	4,94	2,08	53,19	17,54	164,24
	- بن حمداني	9	10	5	12	4,94	4,35	45,29	9,64	238,72
	- الرميلي	4,5	10	5	9,33	4,94	10	43,77	8,12	231,63

موزاية	- بني شقران	16,5	7	5	20	9,13	0,91	58,54	22,89	164,10
	- الحوش الكبير	6	10	5	6,67	9,13	3,33	40,13	4,48	161,77
الشفة	- سيدي مداني	16,5	7	5	17,33	4,25	5	55,08	19,43	160,71
	- أهل الثنية	9	10	5	9,33	4,25	2,08	39,66	4,01	211,07
العفرون	- بوروومي	7,5	10	5	14,67	2,59	2,94	42,70	7,05	145,45
	- بني جمعة	4,5	10	5	6,67	2,59	3,85	32,61	-3,04	134,20
عين الرمانة	- عين الرمانة	6	3	2	17,33	2,58	10	40,91	5,26	172,74
	- الريحان	7,5	7	5	9,33	2,58	4,17	35,58	-0,07	216,62
	- برج الأمير	4,5	7	5	6,67	2,58	3,85	29,60	-6,05	210,10
	النحاوة	1,5	10	2	1,33	2,58	3,33	20,74	-14,91	210,44
واد جر	- واد جر	9	7	5	20	0,51	10	51,51	15,86	162,28
	- معاييف	1,5	3	5	6,67	0,51	3,45	20,13	-15,52	124,08
	- القرية	1,5	3	5	5,33	0,51	10	25,34	-10,31	164,58

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- ابن خلدون . مقدمة ابن خلدون . دار الكتب العلمية . بيروت . 1993 .

- أبو عيانة فتحي . جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية و المدينة . جامعة الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية . مصر . 2013 .

- إسماعيل احمد علي . دراسات في جغرافية المدن . دار الثقافة للنشر و التوزيع . القاهرة . 1988 .

- الجنابي صلاح حميد . جغرافية الحضر . وزارة التعليم العالي و البحث العلمي . العراق . 1987 .

- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد . تاريخ الجزائر العام . دار الثقافة . بيروت . 1980 . ج3

- الحبيس م ع . عربيات ع ر . نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في محافظة البلقاء الأردن . مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية م43 . 2016 .

- الديب حمدي احمد . في جغرافية العمران الريفي أسس و تطبيقات . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . 2003

- الزوكة محمد خميس الجغرافيا الاجتماعية دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2007 .

- الزوكة محمد خميس . التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية .

- الزوكة محمد خميس . حامد نوال فؤاد . في جغرافية الريف . دار المعرفة الجامعية . مصر . 2014 .

- السويدي محمد . مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري . د م ج . الجزائر . 1990 .

- الشرقاوي عبد الكريم . مفهوم الريف و الحضر . دار الكتاب . القاهرة . 1998 .

- الشريعي احمد بدوي محمد . جغرافية العمران الريفي . بحوث تطبيقية . دار الفكر العربي . مصر . 1996 .

- الشواورة علي حميدان . العمران الريفي و الحضري . 2000 .

- الصقار محمد فؤاد . التخطيط الحضري و الإقليمي . منشأة المعارف . الإسكندرية . 2000 .

- الفيروز أبادي مجد الدين محمد (المتوفى سنة 817هـ) . القاموس المحيط . القاهرة . دار الكتاب الحديث . 2004 .

- الكيلاني م خ. الاحصاء الجغرافي. العراق . دار ابن الاثير للطباعة. 1989 .

- الهيثي فارس . جغرافية الاستيطان الريفي . دار الصفاء للنشر و التوزيع . عمان . 2000 .

- بخدوش مراد . إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة معهد علوم الأرض .ماجستير .جامعة قسنطينة . 1995

- بلحميسي مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع . الجزائر . 1979 .

- بهلول حسن . القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع . الجزائر . 1976

-بن اشنهو عبد اللطيف . الهجرة الريفية في الجزائر . ترجمة عبد الحميد اتاسي . مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقي . الجزائر . 1987 .

- جمعة م د. اسس التحليل المكاني في اطار نظم المعلومات الجغرافية. المملكة العربية السعودية . 2012 .

- حجازي محمد . جغرافية الأرياف . دار الفكر العربي . الطبعة1 . القاهرة . 1982 .

- خليل إسماعيل أنماط الاستيطان الريفي في العراق 1986 بحث منشور على الانترنت تاريخ التحميل مارس 2018 .

- خليل إ م . التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية دراسة إقليم كردستان العراق . جامعة صلاح الدين . 1990 .

- خليل إ م . التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية دراسة إقليم كردستان العراق . جامعة صلاح الدين . 1990 .

- زوزو عبد الحميد . محطات في تاريخ الجزائر . دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية . دار هومة . الجزائر . 2004 .

- شيشكلي محسن . دراسات في المجتمع العربي . مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية . سوريا . ط2 . 1965

- صالح ناصر عبد الله . السرياني محمد محمود . الجغرافيا الكمية و الإحصائية أسس و تطبيقات . مطابع دار الفنون . جدة . 1979 .

- عاطف غيث محمد . قاموس علم الاجتماع . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . 2000 .

- فواز مصطفى . مبادئ تخطيط المدن . معهد الإنماء العربي . 2004 .

- فيلالي عبد السلام . هيكلة المجتمع الجزائري بين النزعتين الحضرية و الريفية . مجلة التواصل . ع24 . 2009

- عمر محمد علي محمد . جغرافية العمران الريفي أسس و تطبيقات . دار الوفاء . الإسكندرية . 2015 .

- وهيبة عبد الفتاح . في جغرافية العمران . دار النهضة العربية . بيروت . 1980 .

- محمد عاطف غيث . دراسات في علم الاجتماع القروي . دار المعارف . الإسكندرية . 1967 .

الرسائل و المذكرات :

- الاسطل ماهر احمد . العمران الريفي في الضفة الغربية . ماجستير . الجامعة الاسلامية غزة . فلسطين . 2017 .

- بوحريق كريمة . تغير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري . ماجستير علم الاجتماع . جامعة باتنة . 2010

- تيرس سعاد . التحولات الكبرى في الريف الجزائري 1954-1962 . دكتوراه . جامعة الجيلالي اليابس . سيدي بلعباس . الجزائر . 2015 .

- حسيني عائشة . الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870 . دكتوراه . جامعة وهران . الجزائر . 2013 .

- زوزو رشيد . الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 . دكتوراه علم الاجتماع . جامعة منتوري . الجزائر . 2008 .

- زين ياسين . اثر التوسع العمراني على السكن الريفي حالة مدينة أولاد دراج المسيلة . ماستر . معهد تسيير التقنيات الحضرية . جامعة المسيلة . الجزائر . 2014 .

- صيفي زهير. واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية في شمال ولاية ميلة. معهد علوم الأرض. جامعة قسنطينة .2003 .

- علوات محمد . دور مدينة البليدة في هيكلة المجال بحاضرة العاصمة . ماجستير . جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا 2008 .

- علوات محمد . التنمية العمرانية المستدامة و ديناميكية المتعاملين المحليين في حاضرة الجزائر حالة مدن البليدة بومرداس تيبازة . دكتوراه . جامعة هواري بومدين . الجزائر . 2015 .

- عمراوي صلاح الدين . السياسة السكنية في الجزائر . ماجستير . جامعة باتنة . الجزائر . 2009 .

- قتالي عبد الغاني. عوامل و انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر . ماجستير علم الاجتماع . جامعة باتنة . الجزائر . 2010 .

- قحام يوسف . الامكانيات الزراعية و اشكالية التوسع العمراني بالبلديات المتيجية لولاية الجزائر . ماجستير . جامعة هواري بومدين . الجزائر . 2009 .

- كزار محمد اكلي . التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية . ماجستير . جامعة منتوري قسنطينة الجزائر . 2008 .

- نفيسه محمد حسين إبراهيم العوامل المؤثرة في تطوير و تدهور الأراضي الزراعية في إقليم الجبل الأخضر. ماجستير جامعة عين شمس 2008 .

- نهاد محمد احمد خضر . التطور العمراني للتجمعات الواقعة جنوب محافظة جنين . ماجستير . جامعة النجاح الوطنية . فلسطين . 2004 .

- هاشمي الطيب . التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية بالجزائر . دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير . جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان . الجزائر . 2014 .

المجلات و الدوريات و الملتقيات :

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة . مشروع جويلية 2004 . المطبعة الرسمية الجزائر .

- البهنساوي احمد علي سليم . معايير تحديد الأهمية النسبية و الدور الوظيفي للتجمعات العمرانية الريفية في إطار المخططات الإقليمية . كلية الهندسة . جامعة الأزهر . مجهول السنة .

- الجابري نزهة يقضان . قرى محافظة الطائف سماتها و انماطها . الجمعية الجغرافية المصرية ع52 . مصر . 2008 .

- الحبيس م ع . عربيات ع ر . نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في محافظة البلقاء الأردن . مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية م43 . 2016 .

- الشمري رضا عبد الجبار . انماط التوزيع الجغرافي للمستوطنات الريفية في قضاء عفك . مجلة القادسية للعلوم الانسانية ع4 . العراق . 2017 .

- الصالح ، السرياني. (2000). الجغرافيا الكمية و الاحصائية اسس و تطبيقات بالاساليب الحاسوبية الحديثة. مجلة جامعة ام القرى .

- الطفيلي حدود محمد . التوزيع المكاني للمراكز الريفية في ناحية ابي عرق و انماطها . مجلة بحوث جغرافية ع 31 . جامعة واسط . العراق . 2018 .

- الفاروق ع ب ، الجابري ن ي . تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية بالتطبيق على المستوطنات البشرية بمكة المكرمة . مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية ع1 . السعودية . 2009 .

- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية . اللجنة الوطنية للتنمية الريفية . سياسة التجديد الريفي . الجزائر . 2006 .

- الياسري و ف ، البدري م ح ش ، الجبوري هـ ل.. التوزيع الجغرافي للمستقرات الريفية في مركز قضاء الحمزة الشرقي و ناحية الشنافية. مجلة جامعة الكوفة(2015) .

- بوحليقة عبد العزيز . بحث إمكانية نمو الهجر ضمن إقليم محافظة بقيق . المملكة العربية السعودية . 2001 .

- تنمية الأقاليم الجبلية . المؤتمر الدولي للتنمية الريفية في الجبال . سويسرا . 2002 .

- جار الله احمد الجار الله . نموذج كمي لتحديد إمكانية نمو المستوطنات الريفية في المملكة العربية السعودية . إقليم بقيق . دراسة تطبيقية . المجلة العربية للعلوم الإنسانية . الكويت . العدد 46 .

- حضري عز الدين . نشأة و تطور مدينة البليدة بين القرن السادس عشر و التاسع عشر ميلادي . ملتقى البليدة عبر العصور . البليدة 2010 .

- خضير عباس خزعل . دور الطرق المعبدة في نمط التوزيع المكاني للمستوطنات الريفية في قضاء خانقين . مجلة البحوث الجغرافية ع13 . جامعة ديالى . العراق . تاريخ النشر مجهول .

- رافد م ع ، حسين ج ن . التوزيع الماني لمراكز الاستقرار الريفي في محافظة النجف 1957-1998 . مجلة المنتدى ع8 . جامعة الكوفة . العراق . 2012 .

- شويتام ارزقي . سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914 . مجلة التاريخ المتوسطي ع2 . جامعة الجزائر 2 . الجزائر . 2020 .

- صالح عبد الجابر عيسى . التوزيع الجغرافي للظاهرة الريفية . دراسة أصولية و تطبيقية . مجلة كلية العلوم الاجتماعية . جامعة الإمام محمد بن سعود . الرياض . 1984 .

- عبد ر م ، ناصر ح ج. (2012). التوزيع المكاني لمراكز الاستقرار الريفي في محافظة النجف. مجلة المنتدى ، ع8 .

- المجيد هلال . دور نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الولوجية الجغرافية . مجلة العلوم الجغرافية ع18 . المغرب . 2014 .

- علي عبد عباس . خصائص الاستيطان الريفي في قضاء تلكيف . مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ع9 . العراق . 2010

- فرحات حيدر . تعداد السكن و المساكن لمدينة العقبة . دائرة الإحصاءات العامة . الأردن . 2007 .

- فوفة أمينة عبد الصمد . العمران في مواجهة الخراب . مجلة المدينة . العدد الأول . 2016 .

- معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2018 .

- مونوغرافية الولاية 2020 .

- نظرة العقيد لطفي المستقبلية للتنمية الاقتصادية . طبعة وزارة المجاهدين . الجزائر . 2009 .

- وزارة البيئة و تهيئة الإقليم . المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية و المستدامة . 2001 .

- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية . سياسة التجديد الريفي في الجزائر . 2006 .

- ولاية البليدة . منشورات مديرية التعمير . 2016

المواقع الالكترونية :

- Google earth .com .

- موقع الجغرافيون العرب السكن الريفي في المغرب . بحث منشور على شبكة النت . 2018 .

المراجع باللغة الاجنبية :

الكتب :

- Bellaoui Ahmed -le développement des zones de montagne au Maroc, objectifs et stratégies. Montagnes méditerranéennes n°12-2000 CERMOSEM .

BoudiaM . La formation sociale algérienne précoloniale . Essai -
. d'analyse théorique .OPU .1987 .Alger

Bourdieu Pierre . sociologie de l'Algérie . édition dahlab . 7eme édition -
. 1985

- Bourdieu Pierre . Algérie 1960 structures économiques et structures temporelles .Paris . Ed Minuit .1977 .

- Chishlun M . Reaserch in Geography . London . 1971 .

- C. Grasland, Analyse spatiale, formes et processus CARTHAGEO Univ. Paris . 2015 .

Christaller . Center places in southern western Germany . Translated -
. in English by CW New Jersy USA 1960

Cornaton M. le regroupement et le décolonisation en Algérie .Paris . -
. Ed Ouvriers 1967

-. Hamido R . le logement un défi . OPU. Alger .1988

- Khalil Adk la société montagnarde en question . anep2000 .

-ANAT . Blida 21eme siècle 2011 .

Marc Cote : l'habitat rural en Algérie . forme et mutation . édition -
. CNRS . annuaire de l'Afrique du nord . tome xxv 1986

- Rahmanich . La croissance urbaine en Algérie .1982 .

Serge Courville . Entre ville et compagne . l'essor du village dans les -
seigneuries du bas Canada . Québec les presses de l'université de
. Laval .1990

الرسائل و المذكرات :

Ben Hammouche M . gestion urbaine de Dar es-soltane Grand -
. Alger(1516-1830) essai de reconstitution . Doctorat Paris 8

- Bourafa Ilham . L'habitat rural entre l'aspirations et production . cas d'Eltarf et d'Annaba . Magister . Univ de Constantine . Algérie . 2012 .

- Cherrad S . Problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie , analyse du discours , pratiques spaciales et perspectives . Doctorat d'état . Montpellier France . 1987 .

- Guelleb S . le financement du logement social réalité et perspectives . mémoire de fin d'étude .ENA .Alger .1997 .

- Mohamed Ali , Kahboub Brahim . le suivi hydrogéologiques des travaux de forages d'eau pour l'alimentation en eau potable de la nouvelle ville de Blida . Master . Univ de Kh-Miliana . Algérie . 2017 .

المجلات و الدوريات و الملتقيات :

- Bneder . Etude relative à la caractérisation des mont blidéens .2011 .

- C. Grasland, Analyse des semi de point (cours) . Univ Paris 7 . 2001 .

- Françoise Bahoken . La construction d'une matrice de voisinage spatial (K plus proches voisins) . 2015 .

- . PDAU Blida 2020

- Schéma régional et développement du territoire de la région Nord Centre .2005

- SDAAM d'Alger, Mission I .

- Wilaya de Blida . l'habitat à Blida . 2016 .

- Wilaya de Blida . Organisation de la direction des transports . 2016 .

الـــفـــهـــرســـت

المقدمة .	01
الفصل الاول : العمران الريفي الاسس و المفاهيم .	
- تمهيد .	12
1- مفهوم العمران الريفي .	13
1-1- المسكن الريفي كجزء من العمران الريفي .	15
1-2- مفهوم التجمع العمراني الريفي (القرية) .	16
2- مفهوم جغرافية العمران الريفي .	17
3- مجالات دراسة جغرافية الريف و العمران الريفي .	17
4- مناهج البحث في جغرافية العمران الريفي .	19
4-1- المنهج الاصولي .	19
4-2- المنهج الوصفي .	19
4-3- المنهج التاريخي .	20
4-4- منهج تفسير الابعاد المكانية .	20
4-5- منهج التحليل و التفسير الكمي .	20
5- البعد المكاني في دراسة العمران الريفي .	21
5-1- متوسط التباعد .	21
5-2- معامل الانتشار .	23
5-3- مربع كاي X^2 .	25
5-4- قرينة الجار الاقرب .	27
5-5- نظرية نقطة الانقطاع .	30

6- العلاقات الوظيفية بين التجمعات العمرانية الريفية .	32
6-1- نماذج من تجارب الدول في تحديد الثقل التنموي و امكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية .	35
6-1-1- المخطط الاقليمي لمحافظة المنوفية بمصر .	35
6-1-2- امكانية نمو تجمعات عمرانية ريفية بمحافظة بقيق بالمملكة العربية السعودية .	37
7- جدلية تصنيف الثنائية ريف-مدينة .	38
7-1- مفهوم الريف .	39
7-2- مفهوم المجتمع الريفي .	42
7-3- مفهوم المدينة .	44
7-4- اسس التمييز بين الريف و المدينة .	44
7-4-1- المعيار السكاني .	47
7-4-2- المعيار الاقتصادي الوظيفي .	48
7-4-3- المعيار الاداري .	49
7-4-4- المعيار المركب .	49
7-4-5- المعايير المستخدمة في الجزائر .	50
- خلاصة الفصل .	51
الفصل الثاني : التحولات الكبرى بالريف الجزائري .	
- تمهيد .	52
1- الريف الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي .	53
2- الريف الجزائري إبّان الاحتلال الفرنسي .	53
2-1- الآثار السلبية للاحتلال الفرنسي على الريف الجزائري .	56
2-1-1- تفتيت الملكية العقارية .	56
2-1-2- القضاء على النظام القبلي و البناء العائلي .	57
2-1-3- الهجرة الريفية .	58
2-1-4- تغيير أساليب الاستغلال الفلاحي .	60
2-1-5- إقامة المحتشدات (مراكز التجميع) .	61
3- الريف الجزائري بعد الاستقلال .	62
3-1- السياسات الفلاحية الموجهة للريف الجزائري .	62
3-1-1- المرحلة الأولى : 1962-1989 إصلاحات شاملة لتحقيق الأمن الغذائي .	63
3-1-1-1- الفترة من 1962-1970 صعوبات كثيرة موروثة عن الاحتلال .	63

2-1-1-3- الفترة من 1971-1980 سياسة الثورة الزراعية .	64
3-1-1-3- الفترة من 1980-1989 التنظيم الهيكلي .	66
2-1-3- المرحلة الثانية : 1990-1999 أولى المشاورات حول الريف الجزائري .	66
3-1-3- المرحلة الثالثة : 2000- إلى يومنا هذا : استقرار مصالحة و برامج تنموية .	67
2-3- التغيّرات الاجتماعية و الاقتصادية بالريف الجزائري بعد الاستقلال .	71
1-2-3- النمو السكاني للريف الجزائري .	71
2-2-3- تراجع مكانة القطاع الزراعي .	74
3-2-3- الهجرة و النزوح الريفيين .	75
4-2-3- تغير النمط الاجتماعي الأسري بالريف الجزائري .	77
خلاصة الفصل .	81
الفصل الثالث : واقع السكن الريفي بولاية البليدة .	
- تمهيد .	82
1- مراحل النمو العمراني بالولاية .	83
1-1- فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي (حلقة التعمير الأولى) .	83
2-1- فترة الاحتلال الفرنسي .	85
1-2-1- مرحلة 1830-1842 .	86
2-2-1- مرحلة 1842-1935 (حلقة التعمير الثانية) .	87
3-2-1 مرحلة 1935-1962 .	91
3-1- فترة الاستقلال .	92
2- السياسات العمرانية بالريف الجزائري .	94
1-2- السكن الريفي قبل المخططات التنموية 1962-1966 .	94
2-2- السكن الريفي ضمن المخططات التنموية 1967-1989 .	94
3-2- السكن الريفي في إطار الإصلاحات الاقتصادية 1990-2000 .	98
4-2- السكن الريفي في إطار سياسة التجديد الريفي .	101
1-4-2- السكن الريفي في إطار سياسة التجديد الريفي بالولاية .	106
خلاصة الفصل .	109
الفصل الرابع : تصنيف التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة .	
- تمهيد .	110

1- تصنيف التجمعات الريفية بالجزائر .	110
2- تصنيف المراكز العمرانية بولاية البليدة .	113
3- الحجم السكاني للتجمعات العمرانية بولاية البليدة .	116
4- الفئات الحجمية للسكان الريفيين بولاية البليدة .	120
4-1- تجمعات عمرانية ريفية نووية<2000ن .	122
4-2- تجمعات عمرانية ريفية صغيرة الحجم 2000ن-5000ن .	124
4-3- تجمعات عمرانية ريفية متوسطة الحجم 5.000ن-10.000ن.	125
4-4- تجمعات عمرانية ريفية كبيرة الحجم >10000ن.	127
خلاصة الفصل .	129
الفصل الخامس : التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة .	
- تمهيد .	130
1- كثافة التجمعات العمرانية الريفية .	130
2- تباعد و انتشار التجمعات العمرانية الريفية بولاية البليدة .	132
2-1- المركز الفعلي و الافتراضي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية .	135
2-2- اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية .	136
2-2-1- المسافة المعيارية (البعد المعياري) .	136
2-2-2- اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية .	136
2-3- الجزء الشرقي .	138
2-3-1- نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية .	138
2-3-2- المركز الفعلي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية .	138
2-3-3- اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية .	139
❖ المسافة المعيارية (البعد المعياري) .	139
❖ اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية .	139
2-4- الجزء الغربي .	140
2-4-1- نمط توزيع التجمعات العمرانية الريفية .	140
2-4-2- المركز الفعلي لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية .	141
2-4-3- اتجاه انتشار التجمعات العمرانية الريفية .	141
❖ المسافة المعيارية (البعد المعياري) .	141

❖ اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية .	142
3- العوامل المؤثرة في التوزيع المكاني و نمو التجمعات العمرانية الريفية .	143
3-1- العوامل الطبيعية .	143
3-2- جاذبية المدن الكبرى .	146
3-2-1- العلاقة بين التركز السكاني و كثافة الطرق بالولاية .	148
3-3- العامل الأمني .	150
3-4- العوامل الاقتصادية .	151
3-4-1- سهل متيجة .	151
3-4-2- السياسات الزراعية .	152
3-4-3- المناطق الصناعية و النشاطات .	152
3-5- النمو السكاني .	154
خلاصة الفصل .	156
الفصل السادس : الثقل التنموي و آفاق النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية .	
- تمهيد .	157
1- المعايير المعتمدة في تحديد الأهمية النسبية بالولاية .	157
1-1- معيار الوزن السكاني .	158
1-2- معيار الموقع الجغرافي .	160
1-3- معيار نوعية الطرق (معيار الولوجية) .	163
1-4- معيار توفر الخدمات .	166
1-5- معيار الإمكانيات الاقتصادية .	170
1-6- معيار البعد المكاني للتجمع العمراني الريفي .	173
2- آفاق النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية .	179
2-1- المجموعة الأولى : تجمعات عمرانية ريفية خدمية .	181
2-2- المجموعة الثانية : تجمعات عمرانية ريفية نامية .	182
2-3- المجموعة الثالثة : تجمعات عمرانية ريفية توابع .	184
2-4- المجموعة الرابعة : تجمعات عمرانية ريفية متناثرة .	184
3- التحديات .	186
4- الاقتراحات .	187

خلاصة الفصل .	190
الخاتمة .	191
الملحق .	193
المراجع .	214
الفهرست .	224

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
الجدول (1)	توزيع عدد التجمعات العمرانية الريفية على بلديات منطقة الدراسة .	04
الجدول (2)	توزيع قرينة الجار الاقرب .	29
الجدول (3)	تباين الحجم السكاني المميز للريف عن الحضر في بعض الدول .	48
الجدول (4)	تطور استيلاء المعمرين على الأراضي الجزائرية 1850-1954 .	55
الجدول (5)	تراجع سكان الريف إبان الاحتلال الفرنسي .	59
الجدول (6)	تغير نسبة سكان الريف بالجزائر للفترة 1966-2018 .	71
الجدول (7)	توزيع حجم العينة حسب المهنة .	73
الجدول (8)	نسبة القوة العاملة فعلا في الريف الجزائري بالقطاعات الاقتصادية 2018 .	74
الجدول (9)	توزيع حجم العينة حسب قطاع العمل .	75
الجدول (10)	الهجرة الريفية في الفترة ما بين 1966-1973 .	76
الجدول (11)	الهجرة الريفية في بعض الولايات المضطربة امنيا بالفترة 1992-1999 .	76
الجدول (12)	توزيع حجم العينة حسب السكن السابق .	77
الجدول (13)	تطور بنية الأسرة الريفية للفترة 1966-2008 .	78
الجدول (14)	توزيع العينة حسب حجم الاسرة .	79
الجدول (15)	المراكز الاستيطانية بالجهة الوسطى من سهل متيجة إلى غاية 1844 .	88
الجدول (16)	حصيلة الفترة 1966-1989 من السكنات الريفية المنجزة .	97
الجدول (17)	برنامج السكنات الريفية في الفترة 1990-2003 .	99
الجدول (18)	برنامج السكنات الريفية في الفترة 2004-2009 .	102
الجدول (19)	حجم انجاز السكنات الريفية وفق مختلف السياسات الاقتصادية .	104
الجدول (20)	عدد السكنات الريفية الموزعة في إطار سياسة التجديد الريفية إلى غاية 2016 بالولاية	106

الجدول (21)	توزيع حجم العينة حسب فترة انشاء المسكن .	107
الجدول (22)	توزيع عدد التجمعات العمرانية الريفية في الجزائر احصاء 2018 .	111
الجدول (23)	تصنيف التجمعات العمرانية بالولاية 2018 .	113
الجدول (24)	السكان الريفيون بالولاية (نسبة التريف) 2018 .	117
الجدول (25)	تصنيف التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	120
الجدول (26)	توزيع التجمعات العمرانية الريفية النووية بالولاية 2018 .	122
الجدول (27)	توزيع التجمعات العمرانية الريفية صغيرة الحجم بالولاية 2018 .	124
الجدول (28)	توزيع التجمعات العمرانية الريفية متوسطة الحجم بالولاية 2018 .	126
الجدول (29)	توزيع التجمعات العمرانية الريفية كبيرة الحجم بالولاية 2018 .	127
الجدول (30)	الكثافة العامة للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	131
الجدول (31)	تصنيف التجمعات العمرانية الريفية بمنطقة الدراسة وفق الارتفاع .	143
الجدول (32)	الكثافة السكانية و كثافة الطرق بالولاية 2020 .	149
الجدول (33)	توزيع عدد و مساحة المناطق الصناعية و النشاطات بولاية البليدة 2019 .	152
الجدول (34)	توزيع حجم العينة حسب مكان العمل .	153
الجدول (35)	التباين في عدد سكان التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2008- 2018 .	154
الجدول (36)	معيار الثقل السكاني للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	158
الجدول (37)	أصناف الانحدارات ببلديات الولاية .	161
الجدول (38)	معيار الموقع الجغرافي بالتجمعات العمرانية الريفية للولاية .	162
الجدول (39)	معيار الولوجية بالتجمعات العمرانية الريفية للولاية .	164
الجدول (40)	توزيع قيم معيار الهياكل القاعدية حسب النوع .	166
الجدول (41)	رأي المواطنين في مدى كفاية المؤسسات التعليمية حسب العينة المدروسة 2022 .	167
الجدول (42)	رأي المواطنين في مدى كفاية الهياكل الصحية حسب العينة المدروسة 2022 .	168
الجدول (43)	معيار توفر الهياكل القاعدية بالتجمعات العمرانية الريفية للولاية .	169
الجدول (44)	معيار توفر الأنشطة الاقتصادية ببلديات الولاية 2022 .	172
الجدول (45)	معيار البعد المكاني بالتجمعات العمرانية الريفية للولاية 2022 .	174
الجدول (46)	تباين مكان الحصول على الخدمات التعليمية و الصحية و الشغل بالعينة المدروسة .	175
الجدول (47)	تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب الثقل التنموي بالولاية 2022 .	176
الجدول (48)	تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب معادلة مكايل امكانية نمو التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2022 .	180

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	ص
الخريطة (1)	حدود منطقة الدراسة .	3
الخريطة (2)	المخطط الاقليمي العمراني المقترح لمحافظة المنوفية .	36
الخريطة (3)	التصنيف المقترح للتجمعات القروية بإقليم جوف بني هاجر (اقليم بقيق) .	37
الخريطة (4)	الموقع الأول لتأسيس مدينة البليدة 1519 .	85
الخريطة (5)	التوسع العمراني نحو الضواحي لمدينة البليدة (نقاط المراقبة العليا و الدنيا) 1839 .	87
الخريطة (6)	أهم المراكز الاستيطانية بسهل متيجة و منطقة البليدة 1851-1858 .	90
الخريطة (7)	اتجاه التوسع العمراني بولاية البليدة 1972-2016 .	91
الخريطة (8)	التوزيع الجغرافي للقرى الاشتراكية حسب مارك كوت .	97
الخريطة (9)	نسبة التريف ببلديات الولاية 2018 .	118
الخريطة (10)	توزيع سكان الريف حسب البلديات بالولاية 2018 .	120
الخريطة (11)	تصنيف التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	128
الخريطة (12)	الكثافة العامة للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	132
الخريطة (13)	المركز الفعلي و الافتراضي للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	135
الخريطة (14)	المسافة المعيارية و اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	137
الخريطة (15)	المتوسط المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الشرقي 2018 .	139
الخريطة (16)	البعد المعياري و اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الشرقي 2018 .	140
الخريطة (17)	المتوسط المكاني لتوزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الغربي 2018 .	141
الخريطة (18)	البعد المعياري و اتجاه توزيع التجمعات العمرانية الريفية بالجزء الغربي 2018 .	142
الخريطة (19)	توزيع اهم التجمعات العمرانية بالولاية تبعا للتضاريس 2020 .	145
الخريطة (20)	التوسع العمراني و شبكة الطرق بمتروبول الجزائر 2010 .	147
الخريطة (21)	الموارد المائية بسهل متيجة .	151
الخريطة (22)	الثقل التنموي للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2022 .	178
الخريطة (23)	المجموعات العمرانية الريفية المقترحة للنمو المستقبلي بالولاية 2022 .	189

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
الشكل البياني (1)	التوزيع الافتراضي المنتظم للتجمعات العمرانية الريفية بالمجال الجغرافي .	26
الشكل البياني (2)	التوزيع الافتراضي العشوائي للتجمعات العمرانية الريفية بالمجال الجغرافي .	26
الشكل البياني (3)	نقطة الانقطاع بين المدينة الأم و القرية التابعة على أساس الحجم السكاني .	30
الشكل البياني (4)	تراجع نسبة سكان الريف بالجزائر 1830-1966 .	59
الشكل البياني (5)	توزيع حجم العينة حسب المهنة .	73
الشكل البياني (6)	نسبة القوة العاملة فعلا في الريف الجزائري بالقطاعات الاقتصادية 2018 .	74
الشكل البياني (7)	توزيع حجم العينة حسب قطاع العمل .	75
الشكل البياني (8)	توزيع حجم العينة حسب السكن السابق .	77
الشكل البياني (9)	توزيع العينة حسب حجم الاسرة .	80
الشكل البياني (10)	حصيلة الفترة 1966-1989 من السكنات الريفية المنجزة .	98
الشكل البياني (11)	عدد المساكن الريفية المبرمجة للفترة 1990-2003 .	100
الشكل البياني (12)	عدد المساكن الريفية المبرمجة للفترة 2004-2009 .	103
الشكل البياني (13)	حجم انجاز السكنات الريفية 1967-2009 .	105
الشكل البياني (14)	نسبة عدد السكان الى المساكن الريفية المنجزة 1967-2009 .	105
الشكل البياني (15)	عدد السكنات الريفية الموزعة بالولاية 2016 .	107
الشكل البياني (16)	توزيع حجم العينة حسب فترة انشاء المسكن .	108
الشكل البياني (17)	توزيع عدد التجمعات العمرانية الريفية حسب الأقاليم 2018 .	112
الشكل البياني (18)	تباين عدد أنواع التجمعات العمرانية الريفية بالجزائر احصاء 2018 .	113
الشكل البياني (19)	تصنيف التجمعات العمرانية بالولاية 2018	116
الشكل البياني (20)	نسبة السكان الريفيين بالولاية 2018 .	118
الشكل البياني (21)	تباين توزيع عدد السكان بالولاية 2018 .	119
الشكل البياني (22)	الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية الريفية حسب عدد السكان 2018 .	123
الشكل البياني (23)	توزيع الكثافة العامة للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2018 .	131
الشكل البياني (24)	توزيع حجم العينة حسب مكان العمل .	154
الشكل البياني (25)	نمو سكان الريف بمنطقة الدراسة 2008-2018 .	155
الشكل البياني (26)	نمو عدد التجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2008-2018 .	155
الشكل البياني (27)	رأي المواطنين في مدى كفاية المؤسسات التعليمية حسب العينة المدروسة 2022 .	167

الشكل البياني (28)	رأي المواطنين في مدى كفاية الهياكل الصحية حسب العينة المدروسة 2022 .	168
الشكل البياني (29)	تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب الثقل التنموي بالولاية 2022 .	176
الشكل البياني (30)	الانحراف عن المتوسط للثقل التنموي بالتجمعات العمرانية الريفية لمنطقة الدراسة 2022.	177
الشكل البياني (31)	تصنيف التجمعات العمرانية الريفية حسب قيم امكانية النمو بالولاية 2022 .	181
الشكل البياني (32)	الانحراف عن المتوسط للثقل التنموي و امكانية النمو المستقبلي للتجمعات العمرانية الريفية بالولاية 2022 .	185

فهرس المنحنيات البيانية

رقم المنحنى	عنوان المنحنى	ص
المنحنى البياني (1)	تطور إنتاج الحبوب و الكروم خلال الفترة 1880-1920 .	60
المنحنى البياني (2)	التغير في نسبة سكان الريف بالجزائر 1966-2018 .	72
المنحنى البياني (3)	تطور بنية الأسرة الريفية للفترة 1966-2008 .	78
المنحنى البياني (4)	تكرارات قيم امكانية النمو وفق الفئات الاحصائية .	179

فهرس اللوحات

رقم اللوحة	عنوان اللوحة	ص
اللوحة (1)	نماذج من بعض السكنات الريفية المنجزة بالولاية .	108
اللوحة (2)	نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية النووية .	123
اللوحة (3)	نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية صغيرة الحجم .	125
اللوحة (4)	نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية متوسطة الحجم .	126
اللوحة (5)	نماذج من بعض التجمعات العمرانية الريفية كبيرة الحجم .	128
اللوحة (6)	أوجه تباين معيار الولوجية بين التجمعات العمرانية الريفية من منطقة الدراسة 2022 .	165
اللوحة (7)	مدى توفر الخدمات الصحية ببعض التجمعات العمرانية الريفية من الولاية 2022 .	170

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
الشكل (1)	مخطط القرى الاشتراكية السائد .	65

الشكل (2)	التوسع العمراني بولاية البليدة 1940-2010 .	148

فهرس الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	ص
الصورة (1)	مركز بلدية الشبلي نمو عمراني مستمر منذ تأسيسها سنة 1845 .	160
الصورة (2)	قاعة العلاج متعددة الخدمات بالسواكرية .	183

فهرس الصور الفضائية

رقم الصورة	عنوان الصورة	ص
الصورة الفضائية (1)	النمط المتقارب للتجمعات العمرانية الريفية ببلدية الجبابرة .	134
الصورة الفضائية (2)	الانتشار الخطي العشوائي للتجمعات العمرانية الريفية ببلدية واد العلايق .	134
الصورة الفضائية (3)	بلدية بن خليل و تجمعاتها العمرانية الريفية وسط مجال ريفي ثري .	182

فهرس المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	ص
المخطط (1)	محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .	70
المخطط (2)	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة .	70